

أصول الحديث

علومه ومصطلحه

تأليف

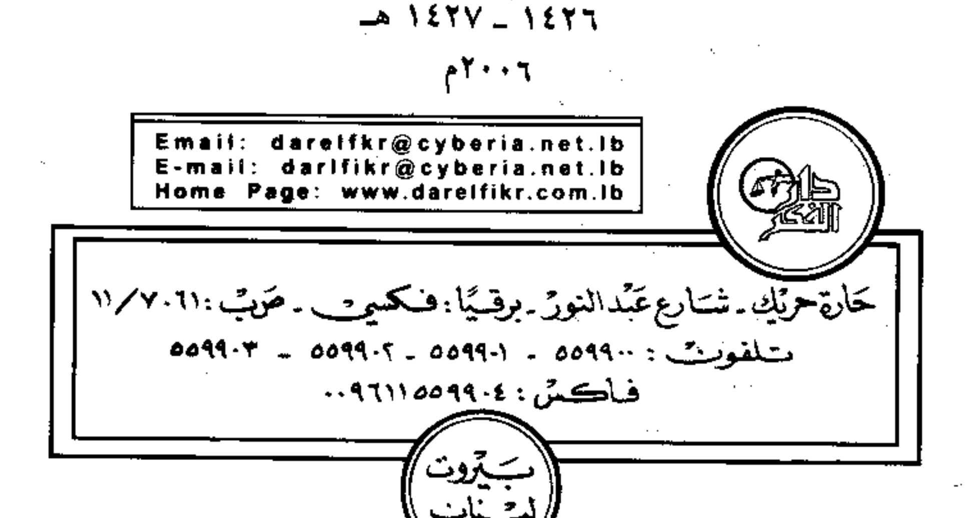
الدكتور محمد عجاج الخطيب

الاستاذ في كلية الشريعة بجامعة دمشق

طبعة جديدة بإخراج جديد

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع



رقم الايداع الدولي (ISBN): 9953-35-039-6

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فقد تناولت في كتابي «السنة قبل التدوين» اهتمام الأمة بالحديث النبوي الشريف قبل أن يودع في أمهات مصنفاته المشهورة، وبحثت حياة السنة في تلك الحقبة بحثاً دقيقاً وافياً، وانتهيت إلى أن السنة قد حفظت على أحسن وجه منذ عصر الرسول ﷺ حتى عصر التصنيف، بفضل عناية الأمة وعلمائها، وحرصهم جميعاً على صون مصادر الشريعة الخالدة وحفظها، كما فندت بعض شبهات المستشرقين، ورددت على بعض الآراء المشككة، التي دارت حول السنة في تلك الحقبة، فانهارت الشكوك أمام الحقيقة العلمية الواضحة، وبرز وجه السنة ساطعاً لا شية فيه.

وهذا كتابي «أصول الحديث» تناولت فيه أهم القواعد والأسس، التي اتبعت في قبول الحديث ورده، وفي تحمله وأدائه، وما يلحق بهذا من علوم مختلفة تتعلق بأحوال الرواة والمرويات، وما يترتب على ذلك من أحكام بين القبول والرد. تلك العلوم التي ساهمت في حفظ الحديث وبيانه، وميزت قويّه من سقيمه، وصحيحه من ضعيفه، وسليمه من معله، وناسخه من منسوخه، وبيّنهُ من مشكله، وأصيله من دخيله. كما تناولتُ أهم وأشهر المصطلحات الحديثية وبينت مدلولاتها... وتسهيلاً للبحث جعلت هذا الكتاب في تمهيد وأربعة أبواب ألحقت بها بعض المباحث الهامة.

أما التمهيد ففيه التعريف بعلم الحديث رواية ودراية، وبيان أهمية علم أصول الحديث، ولمحة حول نشأة هذا العلم، وبيان كثرة أنواع علوم الحديث، ومنهجنا في دراستها.

وأما الباب الأول: فجعلته مدخلاً إلى السنة، وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول : معنى السنة.

الفصل الثاني : مكانة السنة من التشريع.

الفصل الثالث : الحديث في العهد النبوي.

الفصل الرابع : الحديث في عصر الصحابة والتابعين.

الفصل الخامس : النشاط العلمي في عصر الصحابة والتابعين.

الباب الثاني: تدوين الحديث، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : حول تدوين الحديث.

الفصل الثاني : ما دون في صدر الإسلام.

الفصل الثالث : آراء في تدوين الحديث.

الباب الثالث: علوم الحديث، وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول : تحمل الحديث وأداؤه.

الفصل الثاني : علم تاريخ الرواة.

الفصل الثالث : علم الجرح والتعديل.

الفصل الرابع : علم غريب الحديث.

الفصل الخامس : علم مختلف الحديث ومشكله.

الفصل السادس : علم ناسخ الحديث ومنسوخه.

الفصل السابع : علم علل الحديث.

الباب الرابع: مصطلح الحديث، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول : الحديث الصحيح.

الفصل الثاني : الحديث الحسن.

الفصل الثالث : الحديث الضعيف.

الفصل الرابع : المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف.

ثم ألحقت بهذه الأبواب المباحث التالية:

١ -الموقوف والمقطوع.

٢ -الصحابة.

٣ -التابعون.

وتكلمت عن الحديث الموضوع في بحث مستقل، وأتبعته ببحث حول آداب رواية الحديث ومجالسه، واختتمت الكتاب ببيان ألقاب أهل الحديث. ثم بالتصنيف في أصول الحديث.

وبهذا نكون قد استوعبنا في هذا الكتاب منهج علوم الحديث ومصطلحه لكلية الشريعة وكلية الآداب في جامعة دمشق، ومناهج كليات الشريعة وأصول الدين والمعاهد الدينية وكليات الآداب في مختلف البلاد العربية والإسلامية.

وإني لأرجو الله عز وجل أن يحقق الغاية من هذا الكتاب، وينفع به طلاب العلم، أنه خير مسؤول، وهو ولي التوفيق والرشاد.

دمشق في:
٢٥/ جمادى الآخرة/ ١٣٨٧
٩/ تشرين أول/ ١٩٦٦

محمد عجاج الخطيب

تمهيـــد

في تعريف علوم الحديث وموضوعها

يشمل علم الحديث موضوعين رئيسيين: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

١ ـ علم الحديث رواية:

هو العلم الذي يقوم على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية نقلاً دقيقاً محرراً.

فموضوع علم الحديث رواية ـ أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته، من حيث نقلها نقلاً دقيقاً، فهو يتناول ضبط كل حديث ونقله.

وفي العناية بعلم الحديث رواية حفظ السنة وضبطها، والاحتراز عن الخطأ في نقل ما أضيف إلى الرسول ﷺ، وبهذا يتم حسن الاقتداء به عليه الصلاة والسلام، وتنفيذ أحكامه.

٢ ـ علم الحديث دراية:

قال ابن الأكفاني: (علم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها).

وقال غيره: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، وموضوعه السند والمتن[١].

وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: أولى التعاريف له أن يقال (معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي)[٢]. وتابعه على ذلك جل أهل الحديث.

فعلم الحديث الخاص بالدراية ـ هو مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

فالراوي ناقل الحديث، والمروي ما أضيف إلى النبي ﷺ، أو إلى غيره من الصحابة أو التابعين أو غيرهم.

والمقصود بحال الراوي من حيث القبول والرد ـ معرفة حاله جرحاً وتعديلاً، وتحملاً وأداء، وكل ما يتعلق به مما له صلة بنقله.

---

(١) انظر تعريف السند والمتن في الصفحة (٣٣) من هذا الكتاب.

(٢) انظر تدريب الراوي ص٥، وفتح المغيث للسخاوي ص٤، وقارن بجامع الأصول ص ١٣ـ ١٤، وتوجيه النظر ص ٢١، وقارن بالدرة العزيزة ص٤، وبمقياس الهداية ص٤.

والمقصود بحال المروي: كل ما يتعلق باتصال الأسانيد أو انقطاعها، ومعرفة علل الأحاديث وغير ذلك مما له صلة بقبول الحديث أو رده.

فموضوع علم الحديث دراية السند والمتن: السند من جهة أحوال أفراده، واتصاله أو انقطاعه، وعلوه أو نزوله، وغير ذلك. والمتن من جهة صحته أو ضعفه وما يلحق بذلك.

وفائدة علم الحديث دراية معرفة المقبول من المردود.

وعلى هذا لا يستغني أحد العلمين عن الآخر، بل إن علم الحديث رواية لا يجدي ما لم يقترن بعلم الحديث دراية، كي يمكن معرفة المقبول من المردود.

وقد أطلق علماء الحديث على علم الحديث دراية اسم (علوم الحديث) واسم (مصطلح الحديث) واسم (أصول الحديث)(١)، وكلها أسماء لمسمى واحد، وهو مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد، وتناولوا تحت تلك الأسماء أقسام الحديث الصحيح والحسن والضعيف، وطرق التحمل والأداء، والجرح والتعديل وغير ذلك.

والحق أن الدراية أعم من معرفة القواعد والقوانين المعرفة بأحوال الراوي والمروي من حيث القبول والرد. فمعظم المحدثين المتقدمين والمتأخرين يطلقونها على ذلك وعلى فهم المروي، واستخراج معانيه وأحكامه، لهذا لام بعض المحدثين طلاب الحديث لاقتصارهم على الحفظ والكتابة وجمع طرق الأحاديث، من غير أن ينظروا كما نظر السلف في حال الراوي والمروي واستنباط ما في السنن من الأحكام(٢).

وإذا رأى بعضهم أن استنباط الأحكام خاص بالفقيه، وأن وظيفة المحدث أن يروي ما سمعه من الأحاديث كما سمعه ـ فقد رأوا في فهمه لما يرويه ودرايته لما يحمل ـ زيادة في الفضل وكمالاً في الاختيار(٣).

٣ ـ أهمية علم أصول الحديث:

مما سبق ندرك أهمية علم أصول الحديث، الذي يبين المعل من السليم، والضعيف من

---

(١) انظر الكفاية ص٣ وص٧، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٣: آ، واختصار علوم الحديث ص١٨، وشرح أصول الحديث للإمام محمد البركوي شرح داود القارصي ص٢: ب، وقواعد أصول الحديث ص٥: آ ـ ب، وتوضيح الأفكار ص٦ جـ١.

(٢) انظر المحدث الفاصل بين الراوي والواعي باب: القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية اعتباراً من الفقرة «١٣٩» وانظر الفقرة «١٥٧» وما بعدها، وانظر ما جاء تحت عنوان «فصل آخر من الدراية يقترن بالرواية مقصور علمها على أهل الحديث» اعتباراً من الفقرة «٢٠٨» وانظر الكفاية ص٣، والجامع لأخلاق الراوي ص١٧٨: آ ـ ب، وانظر ترجمة يحيى بن محمد بن صاعد وأقوال العلماء في حفظه ودرايته تذكرة الحفاظ ص ٣٣٦ جـ٢.

(٣) انظر جامع الأصول ص١٤ جـ١.

الصحيح، والموقوف من المرفوع، والمقبول من المردود. فعليه يقوم استنباط الأحكام من السنة الطاهرة، وبواسطته يتم حسن الاقتداء بالرسول ﷺ، وهو علم جليل تفرد المسلمون به دون غيرهم من الأمم الأخرى، فكان من أبرز ما قدموه إلى الحضارة الإنسانية، لما تميز من دقة في مسائله وأصوله، وأصالة وقدم في قواعده وأسسه، وسيكشف لنا البحث عن كثير من هذا.

٤ ـ حول نشأة علم أصول الحديث:

نشأت علوم الحديث مع نشأة الرواية ونقل الحديث في الإسلام، وبدأ ظهور هذه الأصول بعد وفاة الرسول ﷺ حين اهتم المسلمون بجمع الحديث النبوي خوفاً من ضياعه، فاجتهدوا اجتهاداً عظيماً في حفظه وضبطه ونقله وتدوينه، وكان من الطبيعي أن يسبق تدوين الحديث، تدوين علم أصول الحديث، ذلك لأن الحديث هو المادة المقصودة بالجمع والدراسة، وأصول الحديث هي القواعد والمنهاج الذي اتبع في قبول الحديث أو رده، ومعرفة صحيحه من ضعيفه.

وقد اتبع الصحابة والتابعون وتابعوهم قواعد علمية في قبول الأخبار من غير أن ينصوا على كثير من تلك القواعد، ثم جاء أهل العلم من بعدهم فاستنبطوا تلك القواعد من منهاجهم في قبول الأخبار، ومعرفة الرواة الذين يعتد بروايتهم أو لا يعتد بها، كما استنبطوا شروط الرواية وطرقها وقواعد الجرح والتعديل وكل ما يلحق بذلك.

فقد لازم نشوء علم أصول الحديث نقل الحديث وروايته، وهذا أمر طبيعي، فما دام هنالك نقل للحديث لا بد من وجود منهاج وطريق لذلك النقل.

ثم ما لبثت علوم الحديث أن تكاملت، وأصبحت علماً مستقلاً له شأنه بين العلوم الإسلامية.

٥ ـ كثرة أنواع علوم الحديث:

تناول العلماء تحت اسم علوم الحديث، أو مصطلح الحديث، أو علم أصول الحديث، أو علم الحديث دراية ـ مسائل كثيرة، كأقسام الحديث: الصحيح، والحسن، والضعيف، وأنواع الحديث الضعيف الكثيرة: من منقطع، ومعضل، ومضطرب، كما تناولوا سن السماع وطرق التحمل والأداء، ومباحث الجرح والتعديل، وشروط الجارح والمعدل، ومراتب الجرح والتعديل وما إلى ذلك، ومعرفة الرواة وأوطانهم، وتمييز الثقات من الضعفاء وغير ذلك، وجعلوا كل مسألة من هذه المسائل أو كل بحث ـ نوعاً من علوم الحديث[1]، لهذا كانت علوم الحديث كثيرة جداً، حتى إن الإمام السيوطي قال: إنها كثيرة لا تعد، وقال الحازمي: (علم

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم، فقد ذكر فيه اثنين وخمسين نوعاً من علوم الحديث. يمكن اختصارها إلى أقل من ذلك بكثير.

الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة، كل نوع منها علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره ما أدرك نهايته)[١].

وذكر ابن الصلاح من أنواع علوم الحديث خمسة وستين نوعاً منها: **معرفة الصحيح**، ومعرفة الحسن، ومعرفة الضعيف، والمسند والمرفوع، ومعرفة كيفية السماع، ومعرفة الثقات، والضعفاء وغير ذلك، ثم قال: (وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث، وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر. فإذا هي نوع على حياله)[٢].

ولكنه بسط كثيراً من الأنواع التي يمكن جمعها تحت نوع واحد ولهذا قال الحافظ ابن كثير في صنيع ابن الصلاح: (وفي هذا كله نظر، بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر. إذ يمكن إدماج بعضها في بعض، وكان أليق مما ذكره، ثم إنه فرق بين متماثلات منها بعضها عن بعض وكان اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه)[٣].

٦ ـ منهجنا في دراسة علوم الحديث:

لما كانت أنواع علوم الحديث كثيرة كثرة يصعب معها عرضها ـ كما قسمها أكثر المصنفين ـ كان من العسير أن تدرس هذه الأنواع منفردة، فبعضها يمثل مسائل جزئية في قضايا كلية، أو فروعاً مختلفة يمكن ردها إلى أصول عامة، ولهذا رأيت تسهيلاً للبحث العلمي، وتسهيلاً على الطلاب للدراسة والمذاكرة أن أجمع الأبحاث التي يتصل بعضها ببعض في مواضيع ذات وحدة تامة، وأسلك المواضيع المتقاربة في عقود الفصول، والفصول في أبواب جامعة.

وقد حاولت أن أبسط كثيراً من المسائل بذكر بعض الأمثلة، التي تجلي الموضوع وتوضحه، ولما كانت مهمتنا عرض هذا العلم وبيان قواعده وأصوله فلن نتعرض إلى كثير من آراء العلماء ومناقشاتهم إلا إذا اقتضت الضرورة.

وقد اضطرتنا طبيعة البحث إلى أن نذكر تاريخ ميلاد بعض الرواة ووفاته، فاقتصرنا على وضعهما بين قوسين هكذا (٣٠ ـ ٩٥هـ)، الأول لميلاده والثاني لوفاته.

وقد حرصت على الإشارة إلى مصادر الأبحاث، ليفيد منها الطالب في مطالعاته والتوسع في أبحاثه في المستقبل إن شاء الله. وقد رجعت إلى بعض المخطوطات، ومعظمها قد رقمت أوراقه دون صفحاته، ولما كان للورقة وجهان أشرنا إلى الوجه الأول بـ (آ) وإلى الوجه الثاني

---

(١) تدريب الراوي ص١٤.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٦، وتدريب الراوي ص١٤.

(٣) اختصار علوم الحديث ص٢٠.

بـ (ب)، فحين نذكر مثلاً (الجامع لأخلاق الراوي ص٣٦: آ) أي الوجه الأول من الورقة (٣٦). وقد اضطررنا أحياناً إلى الاستفادة من عدة نسخ لمخطوط واحد، حسب تيسر الرجوع إليها، فأشرنا إلى ذلك في موضعه، وأما ما عزوناه إلى فقرات من كتاب (المحدث الفاصل) فالمراد به النسخة الأصلية التي حققناها بمراجعة أهم النسخ الخطية لهذا الكتاب، وقد أودعنا نسخة من أصل الكتاب المحقق في مكتبة كلية الشريعة بجامعة دمشق، ونسخة أخرى في مكتبة وزارة التربية بدمشق، ونسخة ثالثة في مكتبة جامعة القاهرة، ونسخة رابعة في مكتبة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، راجياً أن أوفق إلى طبعه ونشره في القريب العاجل ـ إن شاء الله ـ ليفيد منه العلماء وطلاب العلم على حد سواء. وأما ما عزوناه إلى صفحات من (المحدث الفاصل) من غير تقييد النسخة بقيد ـ فالمراد بها نسخة (مكتبة سوهاج) بمصر. وبالله التوفيق.

الباب الأول

مَدخَل إلى السُّنَّة

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول : معنى السنة.
الفصل الثاني : مكانة السنة من التشريع.
الفصل الثالث : الحديث في العهد النبوي.
الفصل الرابع : الحديث في عصر الصحابة والتابعين.
الفصل الخامس : النشاط العلمي في عصر الصحابة والتابعين.



الفصل الأول
معنى السنّة

١ ــ السنة في اللغة:

هي السيرة حسنة كانت أو قبيحة. قال خالد بن عتبة الهذلي:

فلا تَجْزَعَنْ من سيرة أنت سرتها فأول راضٍ سنة من يسيرها[(١)]

وسننتها سناً واستننتها سرتها، وسننت لكم سنة فاتبعوها.

وفي الحديث عن الرسول ﷺ: «**من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء. ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء**»[(٢)] يريد من عملها ليقتدى به فيها.

وكل من ابتدأ أمراً عمل به قوم بعده، قيل: هو الذي سنه[(٣)].

وقد تكرر في الحديث النبوي ذكر السنة وما تصرف منها، والأصل فيه الطريقة والسيرة.

٢ ــ السنة في الشرع:

إذا أطلق لفظ السنة في الشرع فإنما يراد بها ما أمر به الرسول ﷺ ونهى عنه وندب إليه قولاً وفعلاً، ولهذا يقال في أدلة الشرع الكتاب والسنة، أي القرآن والحديث.

ولكن معنى السنة يختلف في اصطلاح المشترعين حسب اختلاف اختصاصاتهم وأغراضهم، فهي عند الأصوليين غيرها عند المحدثين والفقهاء، ويظهر مدلول معناها من خلال أبحاثهم.

أ ـ فعلماء الحديث إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي والرائد الناصح، الذي أخبر الله عز وجل عنه أنه أسوة لنا وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة، وخلق، وشمائل، وأخبار، وأقوال، وأفعال سواء أثبت المنقول حكماً شرعياً أم لا.

---

(١) انظر لسان العرب والقاموس المحيط مادة «سنن».

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ص٧٠٥ ح٢، وص٢٠٥٩ ح٤.

(٣) قال نصيب:

كأني سننت الحب أول عاشق من الناس إذ أحببت من بينهم وحدي

ب - وعلماء الأصول إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ من حيث إنه مشرع يبين للناس دستور الحياة، ويضع القواعد للمجتهدين من بعده، ولذلك اعتنى الأصوليون بأقواله، وأفعاله، وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها.

جـ - وعلماء الفقه إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ، الذي تدل أفعاله على حكم شرعي، وهم يبحثون عن حكم الشرع في أفعال العباد وجوباً، أو حرمة، أو إباحة، أو غير ذلك[١].

مما تقدم يتلخص لدينا ما يلي:

السنة في اصطلاح المحدثين: هي كل ما أثر عن الرسول ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة كتحنثه في غار حراء[٢]، أم بعدها.

والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي.

السنة في اصطلاح علماء أصول الفقه: هي كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن الكريم، من قول أو فعل، أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي.

السنة في اصطلاح الفقهاء: هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب.

فأوسع الإطلاقات إطلاق المحدثين الذين يقصدون بالسنة كل ما أثر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو سيرة. . . سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها، وسواء أثبت ذلك حكماً شرعياً أم لا.

أما القول فهو أحاديثه ﷺ التي قالها في مختلف الأغراض والمناسبات كقوله: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى. .**»[٣]، وقوله: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»[٤]، وقوله: «**لا ضرر ولا ضرار**»[٥]، وقوله في البحر: «**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**»[٦].

---

(١) انظر فتح الغفار بشرح المنار ص٧ حـ٢، والأحكام في أصول الأحكام للآمدي ص٢٤٧ حـ١ وما بعدها، وإرشاد الفحول ص٣٣، والمدخل إلى السنة وعلومها ص٢٧ والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٦١.

(٢) ويلحق بهذا حسن سيرته ﷺ، لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة: من كرائم الأخلاق، ومحاسن الأفعال، كقول السيدة خديجة رضي الله عنها له حين نزل عليه الوحي أول مرة: (كلا والله لا يخزيك الله أبداً: إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب العدوم، وتعين على نوائب الحق). ونحو ذلك. انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص١٠ حـ١٨.

(٣) أخرجه الشيخان وابن حبان. وانظر صحيح مسلم ص١٥١٥ حـ٣.

(٤) رواه الترمذي انظر الأربعين النووية ص٣٧.

(٥) رواه الإمام أحمد وابن ماجه انظر سبل السلام ص٨٤ حـ٣.

(٦) أخرجه أصحاب السنة الأربعة وأبو بكر بن أبي شيبة وصححه الترمذي وابن خزيمة انظر سبل السلام ص١٥ حـ١.

وأما الفعل فهو أفعاله التي نقلها إلينا الصحابة، مثل وضوئه، وأدائه الصلوات الخمس بهيئاتها وأركانها، وأدائه ﷺ مناسك الحج، وقضائه باليمين والشاهد(١)، وما إلى ذلك.

وأما التقرير فكل ما أقره الرسول ﷺ، مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال، بسكوت منه وعدم إنكار، أو بموافقته وإظهار استحسانه وتأييده، فيعتبر ما صدر عنهم بهذا الإقرار والموافقة عليه صادراً عن الرسول ﷺ، من ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيداً طيباً، فصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكروا ذلك له، فقال للذي لم يعد: **«أصبت السنة»** وقال للآخر: **«لك الأجر مرتين»**(٢).

ومنه أيضاً إقراره لاجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر في غزوة بني قريظة حين قال لهم: **«لا يصلينَّ أحد العصر إلا في بني قريظة»** ففهم بعضهم هذا النهي على حقيقته، فأخرها إلى ما بعد المغرب، وقال: (لا نصلي حتى نأتيها)، وفهمه بعضهم على أن المقصود حث الصحابة على الإسراع فصلاها في وقتها، وبلغ النبي عليه الصلاة والسلام ما فعل الفريقان، فأقرهما ولم ينكر على أحدهما(٣).

ومنه إقراره لطريقة معاذ بن جبل في القضاء حينما بعثه إلى اليمن. إذ قال له: **«كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟»** قال: أقضي بكتاب الله، قال: **«فإن لم تجد في كتاب الله؟»** قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: **«فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله؟»** قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: **«الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله»**(٤).

ومنه إقراره ﷺ للعب الحبشة بالحراب في المسجد وعدم إنكاره عليهم(٥).

٣ ـ السنة وعمل الصحابة: إلى جانب المعنى السابق الذي يدل عليه لفظ السنة، فقد يطلق العلماء لفظ السنة أحياناً على ما عمل به أصحاب رسول الله ﷺ، سواء أكان ذلك في القرآن الكريم أم في المأثور عن النبي ﷺ أم لا، لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم، أو اجتهاداً مجمعاً عليه منهم(٦).

---

(١) ثبت قضاء الرسول ﷺ بشاهد ويمين. انظر الموطأ ص٧٢١ حـ٢، ومسند الإمام أحمد: الأحاديث رقم ٢٢٢٤ و٢٨٨٨ و٢٩٦٤ و٢٩٧٠ جـ٤ وسبل السلام ص١٣١ حـ٤.

(٢) رواه أبو داود والنسائي انظر سبل السلام ص٩٧ حـ١.

(٣) انظر فتح الباري ص٤١٢ حـ٨.

(٤) سنن أبي داود ص٤١٢ حـ٣ حديث ٣٥٩٢، وأعلام الموقعين ص٢٠٢ حـ١.

(٥) انظر فتح الباري ص٩٥ حـ٢، وصحيح مسلم ص ٦٠٨ ـ ٦١٠ حـ٢.

(٦) انظر الموافقات ص٤ حـ٤، وقارن بالصفحة ٧٤ وما بعدها منه.

ومن أبرز ما ثبت في السنة بهذا المعنى حد الخمر[١]، وتضمين الصناع[٢]، وجمع المصاحف في عهد أبي بكر برأي عمر رضي الله عنهما[٣]، وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة وتدوين الدواوين. وما أشبه ذلك مما اقتضاه النظر المصلحي الذي أقره الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين[٤].

ومما يدل على إطلاق السنة بهذا المعنى قوله ﷺ: **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»**[٥] وقوله: **«تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»** قالوا: (ومن هم، يا رسول الله؟) قال: **«ما أنا عليه وأصحابي»**[٦].

٤ ـ السنة والبدعة:

البدعة في اللغة: الأمر المستحدث[٧]، وأصل مادة (بدع) للاختراع على غير مثال سابق ـ كما قال الإمام الشاطبي ـ ومنه قول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] أي مخترعهما من غير مثال سابق متقدم، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] أي ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله إلى العباد، بل تقدمني كثير من الرسل، ويقال: ابتدع

---

(١) كان تعزير شارب الخمر في عهده ﷺ غير معين فكانوا يضربونه تارة أربعين جلدة وتارة يبلغون ثمانين جلدة، فلما كان عهد عمر رضي الله عنه استشار الناس فقال عبد الرحمٰن بن عوف رضي الله عنه: أخف الحدود ثمانون، وقال علي رضي الله عنه: نرى أن تجلده ثمانين. فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، فجلد عمر في الخمر ثمانين. انظر الموطأ ص٨٤٢ حـ٢، وسبل السلام ص٣٠ وما بعدها حـ٤ وأعلام الموقعين ص٢١١ حـ١، وعلى هذا فتحديد الثمانين هو السنة التي عمل عليها الصحابة باجتهادهم وأجمعوا على هذا الاجتهاد.

(٢) قضى الخلفاء الراشدون بتضمين الصناع، قال علي رضي الله عنه: لا يصلح الناس إلا ذاك. لأن الناس بحاجة إلى الاستصناع، وعدم تضمين الصناع يورث الإهمال في العمل وعدم المسؤولية، مما يؤدي إلى ضياع أموال الناس. انظر الاعتصام ص ١١٩ حـ٢.

(٣) انظر صحيح البخاري ص١٨٣ حـ٦ طبعة ليدن، ومسند الإمام أحمد ص١٠ و١٣ جـ١، ص١٨٩ حـ٥ الميمنية.

(٤) انظر الموافقات ص٥ ـ ٦ حـ٤.

(٥) من حديث طويل رواه العرباض بن سارية رضي الله عنه، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة ذرَفَتْ منها العيون، ووجِلتْ منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» قوله: «وإن عبداً حبشياً» تقديره: وإن كان الوالي عليكم عبداً حبشياً أخرجه أبو داود في سننه ص٢٨١ حـ٤.

(٦) روي هذا الحديث من عدة طرق انظر المقاصد الحسنة ص١٥٨ وسنن ابن ماجه ص١٣٢٢ حـ٢، وسنن أبي داود ص٢٧٦ حـ٤.

(٧) انظر لسان العرب والقاموس المحيط مادة (بدع).

فلان بدعة يعني ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق[١] .

والبدعة في الشرع: تطلق على كل ما أحدثه الناس من قول أو عمل في الدين وشعائره مما لم يؤثر عن الرسول ﷺ وعن أصحابه[٢] بدلالة قوله عليه الصلاة والسلام: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[٣] وقوله: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»[٤] .

وعلى هذا فقد تطلق السنة في مقابلة البدعة ، ومن ذلك قولهم: فلان على سنة إذا عمل على وفق ما عمل النبي ﷺ وأصحابه، سواء أكان ذلك مما نص عليه في الكتاب الكريم أم لم يكن، وقولهم:

---

(١) يقول الإمام الشاطبي: (ومن هذا المعنى سميت البدعة بدعة، فاستخراجها للسلوك عليها هو الابتداع، وهيئتها هي البدعة، وقد يسمى العمل المعمول على ذلك الوجه بدعة). الاعتصام ص٣٦ حـ١.

(٢) لا بد من تقييد البدعة في الشرع بما استحدث في الدين من اعتقاد أو قول أو فعل سواء أكان ذلك بالفعل أم بالترك، كي لا ينطوي تحتها كل مستحدث مما تقتضيه المصلحة ويتمشى مع أصول الشريعة، مما لم يكن على عهده ﷺ ، فقد أطلق بعضهم على هذا لفظ البدعة، كما فعل الإمام العز بن عبد السلام، فجعل البدعة أقساماً (بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة) وذكر من البدع الواجبة الاشتغال بعلم النحو الذي يفهم به كلام الله وكلام رسوله ﷺ ، وذلك واجب، ومنها حفظ غريب الكتاب والسنة، وتدوين أصول الفقه وغير ذلك انظر قواعد الأحكام ص١٧٣ ، فالبدع التي رآها واجبة كلها تدخل في باب المصالح وليست مقصودنا، وذكر في البدع المحرمة ابتداع مذهب القدرية والمجسمة، وفي البدع المكروهة زخرفة المساجد، وتلحين القرآن بحيث تتغير ألفاظه عن الوضع العربي، فهذه تدخل في البدع التي قصدناها في تعريفنا.
ولهذا قال الإمام الشاطبي في تعريف البدعة: (هي طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه) وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة، وإنما يخصها بالعبادات، وأما على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فيقول: (البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الطريقة الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية) الاعتصام ص٣٧ حـ١ وبهذا تقيدت البدعة بخروجها عما رسمه الشارع. فتنفصل عن كل ما يظهر أنه مخترع مما هو متعلق بالدين كسائر العلوم الخادمة للشريعة.
قال ابن تيمية في تعريف البدعة: (ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات. كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، وكالذين يتعبدون بالرقص والغناء بالمساجد) مجموع فتاوى ابن تيمية ص٣٤٦ حـ ١٨.
ومن البدع في الاعتقاد التجسيم، وفي الأفعال نذر الصيام قائماً في الشمس لا يستظل، وفي الأقوال الذكر بهيئة الاجتماع على صوت واحد ونحو ذلك. ومن البدع التي تكون بترك المباح من غير عذر شرعي وعلى سبيل المبالغة في التعبد تحريم النوم، وعدم التزوج، وترك الفطر ودوام الصيام، ففي مثل ذلك قال الرسول ﷺ : «**من رغب عن سنتي فليس مني**». وفي هذا يقول الإمام الشاطبي: (كل من منع نفسه من تناول ما أحل الله من غير عذر شرعي فهو خارج عن سنة النبي ﷺ والعامل بغير السنة تديناً، هو المبتدع بعينه). الاعتصام ص٤٤ حـ١.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه انظر صحيح مسلم ص١٣٤٣ حـ٣، وسنن أبي داود ص٢٨٠ جـ٤ حديث ٤٦٠٦.

(٤) صحيح مسلم ص١٣٤٤ حـ٣.

فلان على بدعة إذا عمل على خلاف ما عملوه أو أحدث في الدين ما لم يكن عليه السلف.

٥ ـ ونعني بالسنة في دراستنا هذه ما أراده المحدثون، وهي ما يرادف الحديث عند جمهورهم، وإن كان بعضهم يفرق بينهما، فيرى الحديث ما ينقل عن الرسول ﷺ، والسنة ما كان عليه العمل المأثور في الصدر الأول، ولذلك فقد ترد أحاديث تخالف السنة المعمول بها، فيلجأ العلماء حينئذ إلى التوفيق والترجيح، وعلى ذلك يحمل قول عبد الرحمٰن بن مهدي[١]: لم أر أحداً قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد[٢].

وقوله أيضاً عندما سئل عن سفيان الثوري[٣] والأوزاعي[٤] ومالك[٥]: سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما[٦].

---

(١) هو أبو سعيد عبد الرحمٰن بن مهدي بن حسان العنبري البصري، أحد كبار أئمة الحديث، إمام في الجرح والتعديل، قال فيه الإمام الشافعي: لا أعرف له نظيراً في الدنيا، ولد سنة (١٣٥هـ) في البصرة، وتوفي فيها سنة (١٩٨هـ). انظر ترجمته في مقدمة كتاب (الجرح والتعديل) ص٢٥١ وما بعدها، وفي التهذيب ص٢٧٩ حـ٦.

(٢) انظر تقدمة الجرح والتعديل ص١٧٧، وهو أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزدي البصري، ولد في البصرة سنة (٩٨هـ)، ونشأ بها، وتلقى العلم على شيوخ عصره، فسمع كثيراً من التابعين، ونبغ في الحديث والفقه، حتى أصبح شيخ العراق في عصره، وأحد أعلام الحفاظ المجودين، روى عنه خلق غير قليل، وكان ضريراً إلا أنه لم يولد أعمى. قال الإمام أحمد: كان من أئمة المسلمين. توفي في البصرة سنة (١٧٩هـ) عن إحدى وثمانين سنة رحمه الله. انظر تذكرة الحفاظ ص٢١٢ حـ١، وتهذيب التهذيب ص٩ حـ٣، وخلاصة الخزرجي ص٧٨.

(٣) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، الإمام المشهور أمير المؤمنين في الحديث وسيد حفاظ عصره، الفقيه الكوفي، له عدة تصانيف، راوده الخليفة المنصور على أن يلي الحكم فأبى، ثم سكن مكة والمدينة، كان قوالاً بالحق شديد الإنكار، طلبه المهدي، فتوارى عن الأنظار، كان مولده سنة ٩٧هـ وتوفي سنة ١٦١هـ في البصرة. انظر تذكرة الحفاظ ص١٩٠ ـ ١٩٣ حـ١ وتهذيب التهذيب ص١١١ حـ٤.

(٤) هو أبو عمرو عبد الرحمٰن بن عمرو الدمشقي الأوزاعي، والأوزاع بطن من همدان ولد سنة (٨٨هـ) وسمع من كبار التابعين، وروى عنه مالك وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري وغيرهم، كان إمام أهل الشام في زمانه، ثقة مأموناً خيراً، كثير الحديث والعلم والفقه حجة، له عدة تصانيف في الحديث والفقه نزل بيروت مرابطاً وأقام بها حتى توفي سنة ١٥٧هـ. انظر طبقات ابن سعد ص١٨٥ قسم ٢ جـ٧ وتقدمة الجرح والتعديل ص١٨٤ وما بعدها، وتذكرة الحفاظ ص١٦٨ حـ١ وتهذيب التهذيب ص٢٣٨ ترجمة (٤٨٤) حـ٦، ومعجم المؤلفين ص ١٦٣ حـ٥.

(٥) هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي إمام دار الهجرة، ولد سنة (٩٣هـ) في المدينة وسمع كبار التابعين حتى أصبح إمام عصره، كان ثقة جليلاً بعيداً عن الأمراء يحب أهل العلم، وكان على صلة بالليث بن سعد إمام مصر في عصره، جمع كتابه الموطأ، وله رسائل وكتب في الرد على القدرية، وفي تفسير غريب القرآن، توفي سنة (١٧٩هـ) بالمدينة. انظر تهذيب التهذيب ص٥ حـ١٠، وتقدمة الجرح والتعديل ص١٠ وما بعدها.

(٦) انظر الزرقاني على الموطأ ص٣ حـ١.

ومما يدل على أن السنة هي العمل المتبع في الصدر الأول قول علي بن أبي طالب لعبد الله بن جعفر عندما جلد شارب الخمر أربعين جلدة: كفّ؛ جلد رسول الله ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين، وكملها عمر ثمانين وكل سنة[١]. وقول الإمام مالك: والسنة عندنا، إن كل من شرب شراباً مسكراً، فسكر أو لم يسكر فقد وجب عليه الحد[٢].

٦ ـ معنى الحديث والخبر والأثر:

أ - الحديث في اللغة: الجديد من الأشياء. والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع أحاديث كقطيع وأقاطيع، وهو شاذ على غير قياس.

وقوله عز وجل: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦] - عني بالحديث القرآن الكريم، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾ [الضحى: ١١] أي بلغ ما أرسلت به[٣]. فالحديث والخبر في اللغة مترادفان.

ب - الحديث في الاصطلاح: أسلفت في تعريف السنة عند المحدثين أنها ترادف الحديث، ويراد بهما كل ما أثر عن الرسول ﷺ قبل البعثة وبعدها، ولكنه إذا أطلق لفظ الحديث انصرف في الغالب إلى ما يروي عن الرسول ﷺ بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره[٤] وعلى هذا فالسنة أعم من الحديث.

وإذا أطلق لفظ الحديث عند الأصوليين أريد به السنة القولية، لأن السنة عندهم أعم من الحديث، وهي تشمل قول الرسول ﷺ وفعله وتقريره، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي.

والخبر عند المحدثين مرادف للحديث، فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع[٥]، فيشمل ما جاء عن الرسول ﷺ وعن الصحابة والتابعين[٦].

وقال بعضهم: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة محدث، وبالتواريخ ونحوها إخباري[٧].

---

(١) مسند الإمام أحمد ص٤٨ ـ ٤٩ حديث ٦٢٤ جـ٢.

(٢) الموطأ ص٨٤٣ حـ٢، وانظر ص ٨٤٢ حـ٢ منه.

(٣) انظر لسان العرب مادة (حديث).

(٤) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ص٦ ـ ١٠. وقال رحمه الله: (والكتب التي فيها أخباره ﷺ منها كتب التفسير، ومنها كتب السيرة والمغازي، ومنها كتب الحديث وكتب الحديث هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة، فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوة). فتاوى ابن تيمية ص١٠ ـ ١١ حـ١٨.

(٥) انظر شرح نخبة الفكر ص٣.

(٦) انظر تدريب الراوي ص٦ ومنهج ذوي النظر ص٨.

(٧) انظر تدريب الراوي ص٦ ومنهج ذوي النظر ص٨.

وقيل بين الحديث والخبر عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر ولا عكس. وقد يسمي المحدثون المرفوع والموقوف من الأخبار (أثراً) إلا أن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر. والمرفوع بالخبر [١].

وخلاصة القول:

إذا أطلق لفظ (الحديث) أريد به ما أضيف إلى النبي ﷺ، وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو تابعي، ولكنه غالباً ما يقيد في مثل هذه الحال.

ويطلق الخبر والأثر ويراد بهما ما أضيف إلى الرسول ﷺ وما أضيف إلى الصحابة والتابعين، إلا أن فقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً والمرفوع خبراً.

٧ ـ الحديث القدسي:

كل حديث يضيف فيه الرسول ﷺ قولاً إلى الله عز وجل يسمى بالحديث القدسي أو الإلهي، والأحاديث القدسية كثيرة، وقد جمعها بعضهم في جزء كبير [٢]، ونسبة الحديث إلى القدس وهو الطهارة والتنزيه. وإلى الإله أو إلى الرب، لأنه صادر عن الله عز وجل من حيث أنه المتكلم به أولاً والمنشىء له، وأما كونه حديثاً، فلأن الرسول ﷺ هو الحاكي له عن الله تعالى، بخلاف القرآن الكريم فإنه لا يضاف إلا إلى الله عز وجل، فيقال فيه: قال الله تعالى ويقال في الأحاديث القدسية: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه تعالى [٣].

---

(١) المرفوع ما أسند إلى الرسول ﷺ والموقوف ما رفع إلى الصحابي والمقطوع ما رفع إلى التابعي، وسنفصل القول في هذا في بحث علم مصطلح الحديث.

(٢) قال العلامة شهاب الدين بن حجر الهيثمي في شرح الأربعين النووية (وهي أكثر من مائة...) ص٢٠١، وبلغت الأحاديث القدسية التي جمعها المحدث الشيخ عبد الرؤوف بن علي المناوي في كتابه (الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية) (٢٧٢) حديثاً.

(٣) من المناسب أن نذكر هنا الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم، ذكر العلماء مزايا للقرآن الكريم منها:
١ ـ القرآن معجزة باقية على مر الدهور محفوظة من التغيير والتبديل، متواترة اللفظ في جميع الكلمات والحروف والأسلوب.
٢ ـ حرمة روايته بالمعنى.
٣ ـ حرمة مسه للمحدث وتلاوته لنحو الجنب.
٤ ـ تعينه في الصلاة.
٥ ـ تسميته قرآناً.
٦ ـ التعبد بقراءته لكل حرف منه عشر حسنات.
٧ ـ امتناع بيعه في رواية عن الإمام أحمد وكراهيته عند الشافعية.
٨ ـ تسمية الجملة منه آية، ومقدار من الآيات مخصوص سورة.
٩ ـ القرآن الكريم ما كان لفظه ومعناه من عند الله عز وجل بوحي جلي.
وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند رسول الله ﷺ ومعناه من عند الله تبارك وتعالى، بالإلهام =

والفرق بين الحديث القدسي والأحاديث النبوية الأخرى، **أن هذه نسبتها إلى الرسول ﷺ وحكايتها عنه، وأما الحديث القدسي فنسبته إلى الله تعالى، والرسول ﷺ يحكيه ويرويه عنه عز** وجل، ولذلك قيدت بالقدس أو الإله فقيل فيها أحاديث قدسية وأحاديث إلهية نسبة إلى الذات العلية، وقيدت الأخرى بالنبي ﷺ فقيل فيها أحاديث نبوية نسبة إلى الرسول عليه الصلاة والسلام. وإن كانت جميعها صادرة بوحي من الله عز وجل، لأن الرسول لا يقول إلا الحق، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]، وقال ﷺ: «**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه**»(١).

ومثال الحديث القدسي ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**قال الله تعالى: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره**»(٢). وحديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا**»(٣).

= أو المنام، وقد يكون بوحي جلي، وليس الوحي الجلي شرطاً له بخلاف القرآن الكريم فإنه لا يكون إلا بوحي جلي، أي ينزل به الملك من عند الله تعالى بلفظه، في حين أنه لا تنحصر الأحاديث القدسية في كيفية من كيفيات الوحي، بل يجوز أن تنزل بأي كيفية من كيفياته، كرؤيا النوم، والإلقاء في الروع، وعلى لسان الملك. وعلى هذا قد يكون الحديث النبوي بوحي، وقد يكون باجتهاد إلا أن الرسول لا يقر على اجتهاد خطأ. والحديث القدسي لا يكون إلا بوحي أعم من أن يكون جلياً أو غير جلي، فتجوز روايته بالمعنى لأن لفظه للرسول ﷺ، ولذلك لا يجزي في الصلاة بل يبطلها. انظر فتح المبين لشرح الأربعين ص٢٠١، وقواعد التحديث ص٦٤ ـ ٦٩، والمنهج الحديث في علوم الحديث ص ٣١ ـ ٣٢ وقارن برسالة (الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم والحديث النبوي) لنوح بن مصطفى الحنفي القونوني مخطوطة دار الكتب المصرية (مجاميع تيمور ٣٣) ص ٧١ ـ ٧٢.

(١) أخرجه أبو داود في سننه ص ٢٧٩ حـ٤ وانظر تيسير الوصول ص٢٥ حـ١.

(٢) أخرجه البخاري وابن ماجه والطبراني وغيرهم، واللفظ لابن ماجه. انظر سنن ابن ماجه حديث ٢٤٤٢ حـ٢، ورياض الصالحين ص٥٧٣، والإتحافات السنية ص١١٠.
خصمته: أي تغلبت عليه، وأعطى بي ثم غدر: أي عاهد بالله عهداً ثم نقضه.

(٣) وتتمة الحديث: «**يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم. يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم. يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم. يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعاً، فاستغفروني أغفر لكم. يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني. يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً. يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئاً. يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته ما نَقَصَ ذلك مما عندي إلا كما ينقص المِخْيَطُ إذا أدخل البحر. يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها. فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**». أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ص١٩٤٤ حـ٤ وانظر فتح المبين لشرح الأربعين ص١٩٠.

ومثال الحديث النبوي ما رواه سهل بن حُنيف رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**من سأل الله تعالى الشهادة بصدق بلَّغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه**»[١]. والأحاديث النبوية أكثر من أن تحصى.

٨ ـ تعريف المتن والسند:

قبل أن نعرف المتن والسند تعريفاً لغوياً واصطلاحياً، نذكر حديثاً نبين فيه كلاً منهما: روى الإمام البخاري قال: حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي قال: حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس عن النبي ﷺ قال: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار**»[٢].

فقوله ﷺ: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان**» إلى آخر الحديث هو متن الحديث. وسلسلة الرواة الذين نقلوه سنده.

أ ـ المتن في اللغة: المتن من كل شيء ما صلب ظهره، والجمع متون ومتان، ومتن كل شيء ما ظهر منه، وما ارتفع وصلب من الأرض، ومتّن القوس تمتيناً شدها بالعصب[٣].

والمتن في الاصطلاح: هو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها معانيه ولعله سمي بذلك لأنه الظاهر والمطلوب، والغاية من الحديث كله فهو مأخوذ من معانيه اللغوية السابقة، وهو في المثال السابق: ثلاث من كن فيه.

ب ـ السند في اللغة: ما ارتفع من الأرض... وما قابلك من الجبل وعلا عن السفح، والجمع: أسناد، وكل شيء أسندته إلى شيء فهو مسند، ويقال: أسند في الجبل إذا ما صَعِده. ويقال فلان سند أي معتمد[٤].

والسند في الاصطلاح: هو طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمي هذا الطريق سنداً ـ إما لأن المسند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على المسند في معرفة صحة الحديث وضعفه[٥].

وفي رأينا أنه سمي بذلك لهذين المعنيين. وهو في المثال السابق: البخاري عن محمد بن المثنى، عن عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب السختياني، عن أبي قلابة، عن أنس.

---

(١) صحيح مسلم ص١٥١٧ حـ٣.
(٢) فتح الباري ص٦٦ حـ١.
(٣) انظر لسان العرب مادة (متن).
(٤) انظر لسان العرب مادة (سند).
(٥) انظر تدريب الراوي ص ٥ ـ ٦، وشرح الزرقاني على البيقونية ص٩، وحاشية لقط الدرر ص٤.

والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله، أي بيان طريق المتن برواية الحديث مسنداً، وقد يطلق الإسناد على السند، من باب إطلاق المصدر على المفعول، كما أطلق الخلق على المخلوق، ولهذا نجد المحدثين يستعملون السند والإسناد بمعنى واحد، وقلما يقولون: هذا الحديث روي بإسناد ـ جمع سند ـ صحيحة، بل يقولون بأسانيد ـ جمع إسناد ـ لهذا أشرنا إلى استعمالهم.

الفصل الثاني
مكانة السنّة من التّشريع

١ ـ تمهيد:

ختم الله عز وجل الرسالات السماوية برسالة الإسلام، فبعث محمداً ﷺ رسولاً هادياً، وأنزل إليه القرآن الكريم، المعجزة الكبرى، والحجة العظمى، وأمره بتبليغه وبيانه.

فالقرآن الكريم هو أساس الشريعة، لأنه كلام الله تعالى المعجز، المنزل على الرسول ﷺ بواسطة الملك جبريل الأمين، المتواتر لفظه جملة وتفصيلاً، المتعبد بتلاوته، المكتوب في المصاحف.

وكل ما جاء عن الرسول ﷺ ـ سوى القرآن الكريم ـ من بيان لأحكام الشريعة؛ وتفصيل لما في الكتاب الكريم، وتطبيق له ـ هو الحديث النبوي أو السنة كما أسلفنا، وهي بوحي من الله تعالى، أو باجتهاد من الرسول ﷺ، إلا أن الرسول ﷺ لا يُقرُّ على اجتهاد خطأ، وعلى هذا فمرد السنة إلى الوحي. فالقرآن الكريم هو الوحي المتلو، المتعبد بتلاوته، والسنة وحي غير متلو، لا يتعبد بتلاوتها. قال الإمام ابن حزم: لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع، نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ﷺ، ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفاً لرسوله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ـ ٤]، فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله ﷺ ـ على قسمين:

أحدهما: وحي متلو، مؤلف تأليفاً معجز النظام، وهو القرآن.

والثاني: وحي مروي، منقول غير مؤلف ولا معجز النظام، ولا متلو ولكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله، وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا. قال الله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثاني كما أوجب طاعة القسم الأول ولا فرق[١].

فالقرآن والسنة مصدران تشريعيان متلازمان، لا يمكن لمسلم أن يفهم الشريعة إلا بالرجوع إليهما معاً، ولا غنى لمجتهد أو عالم عن أحدهما.

---

(١) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص ٨٧ حـ١.

قال ابن قيم الجوزية: (وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فأمر الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالاً، بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول، إيذاناً بأنهم إنما يطاعون تبعاً لطاعة الرسول. فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع له ولا طاعة)[١].

فالسنة من حيث وجوب العمل بها، ومن حيث إنها وحي هي بمنزلة القرآن الكريم، وإنما تلي القرآن بالمرتبة من حيث الاعتبار، لأنه مقطوع به جملة وتفصيلاً، والسنة مقطوع بها على الجملة لا على التفصيل ولأنه هو الأصل، وهي الفرع، لأنها شارحة ومبينة له، ولا شك في أن الأصل مقدم على الفرع، والبيان مؤخر عن المبيَّن. وقد دل على ذلك حديث معاذ بن جبل حين بعثه الرسول ﷺ قاضياً إلى اليمن.

٢ ـ أدلة حجية السنة:

نوجز فيما يلي الأدلة التي تثبت أن السنة مصدر من المصادر التشريعية التي تستنبط منها أحكام الشريعة وآدابها في الإسلام، وهذه الأدلة أربعة:

أ ـ الإيمان: من لوازم الإيمان بالرسالة وجوب قبول كل ما يرد عن الرسول ﷺ في أمر الدين، فقد اجتبى الله عز وجل الرسل واصطفاهم من عباده ليبلغوا شريعته إليهم، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وقال: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. وبهذا بين عظيم اختصاصهم، وسمو واجبهم. وأمر بالإيمان بهم، وقرن ذلك بالإيمان بالله سبحانه، من هذا قوله عز وجل: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٞ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وهذه الآية عامة في وجوب الإيمان بالله عز وجل وبرسله كافة، وهناك آيات تنص على الإيمان بالرسول محمد ﷺ منها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُۚ﴾ [النساء: ١٣٦]. وقوله عز من قائل: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. قال الإمام الشافعي: (فجعل كمال ابتداء الإيمان، الذي ما

(١) أعلام الموقعين ص٤٨ ح١.

سواه تبع له - الإيمان بالله ثم برسوله)(١). والرسول أمين على شرع الله، لا يبلغ في أمر الدين إلا ما يوحى إليه، فمقتضى الرسالة والعصمة(٢) يوجب الاعتماد على السنة والاحتجاج بها، والتأسي بصاحبها عليه الصلاة والسلام.

ب - **القرآن الكريم**: في القرآن الكريم آيات كثيرة تنص على طاعة الرسول ﷺ منها قوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]، والرد إلى الله هو الرد إلى الكتاب، والرد إلى الرسول هو الرد إلى سنته، وقوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ﴾ [المائدة: ٩٢]، وبين أن طاعة الرسول طاعة لله عز وجل فقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [الفتح: ١٠]. وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧].

وقال عز وجل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥](٣).

وقال عز وجل: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦].

كل هذه الآيات تدل على وجوب طاعة الرسول ﷺ، وما طاعته إلا الإذعان له في حياته، والعمل بسنته والاقتداء بهديه بعد وفاته.

وقال عز وجل على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩].

وقال تعالى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ

---

(١) **الرسالة ص٧٥ فقرة (٢٣٩).**

(٢) **أجمعت الأمة على عصمة الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين انظر تفصيل هذا في الأحكام في أصول الأحكام ص٢٤٢ حـ١ وما بعدها، وإرشاد الفحول ص٣٣.**

(٣) النساء: ٦٥، نزلت هذه الآية الكريمة في قضاء رسول الله ﷺ في خصومة بين الزبير بن العوام وأحد الأنصار حين اختلفا في السقاية، فقال الرسول ﷺ «**اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك**» فغضب الأنصاري. فقال: يا رسول الله أن كان ابن عمتك؟ فتلون وجه نبي الله ﷺ. ثم قال: «**يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر**». صحيح مسلم ص١٨٢٩ حـ٤. طلب الرسول ﷺ من الزبير أولاً التسامح مع جاره بالاكتفاء بأقل درجة في السقي، فلما لم يفهم الأنصاري ذلك وحمله محملاً سيئاً استوفى ﷺ للزبير حقه الشرعي، وهو أن للأعلى حبس الماء عن الأسفل حتى يسقي سقياً تاماً. انظر الموافقات ص ١٣- ١٤ حـ٤ والجدر بفتح الجيم وكسرها وسكون الدال: الجدار، والمراد هنا أصول الشجر. وقد أخرج هذا الحديث البخاري في (الشرب) وأبو داود في (القضايا) والترمذي في (الأحكام) وفي (التفسير)، والنسائي في (القضاء) وابن ماجه في (الأحكام).

وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقال عز وجل: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]. وغيرها من الآيات الكريمة التي قرن فيها الله عز وجل الحكمة مع الكتاب.

قال الإمام الشافعي: (ذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله)[١] وذهب كثير من أهل العلم إلى أن المراد من الحكمة في هذه الآيات هو السنة[٢]. وعلى هذا يكون الله عز وجل قد نص في الكتاب الكريم على وجوب العمل بالسنة كما نص في آيات أخرى على وجوب طاعة الرسول ﷺ. وكل هذا دليل على الاعتداد بالسنة، وعلى اعتبارها مصدراً من مصادر التشريع في الإسلام.

جـ - أدلة حجية السنة من الحديث: قال ﷺ: «**تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي**»[٣].

وعن المقادم بن معديكرب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**ألا أني أوتيت الكتاب ومثله معه**»[٤].

وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ أنه قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ**»[٥].

هذه الأحاديث تدل على أن الرسول ﷺ أوتي الكتاب والسنة، وتوجب التمسك بهما، والأخذ بما في السنة كما يؤخذ بما في الكتاب.

ولم يكتف الرسول ﷺ بالحث على التمسك بسنته، بل ذم من يترك حديثه متذرعاً بالاعتماد على ما جاء في القرآن الكريم فقط. فقال ﷺ: «**لا ألفِيَنَّ أحدكم متكئاً على أريكته**

---

(١) الرسالة ص ٧٨ فقرة (٢٥٢).

(٢) انظر قول العلماء في تفسير الآية: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٤] انظر تفسير ابن كثير حيث قال: (أي من الكتاب والسنة. قاله قتادة وغير واحد من أهل العلم) ص٤٨٦ جـ٣. وانظر الجامع لأحكام القرآن ص ١٨٣ جـ١٤. وانظر التفسير الكبير للرازي ص٧٤ جـ٤.

(٣) أخرجه الإمام مالك بلاغاً انظر الموطأ ص٨٩٩ جـ٢ حديث٣، وروى الحاكم عن أبي هريرة عن الرسول ﷺ أنه قال: «**تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض**» الفتح الكبير ص٢٧ جـ٢.

(٤) سنن أبي داود ص٢٧٩ جـ٤.

(٥) سنن أبي داود ص٢٨١ جـ٤، وتيسير الوصول ص٢٤ جـ١.

يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به أو نهيت عنه ـ فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»(١).

د ـ الإجماع:

أجمعت الأمة الإسلامية على العمل بالسنة، بل أطبقت على ذلك استجابة لله عز وجل وللرسول الأمين، وتقبل المسلمون السنة كما تقبلوا القرآن الكريم، لأنها مصدر تشريعي بشهادة الله عز وجل، وقد أسلفنا كثيراً من الآيات الكريمة التي تؤكد ذلك. وشهد الله تعالى للرسول ﷺ بأنه لا يتبع إلا ما يوحى إليه، قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وما يوحى إليه فيه هداية المتَّبعين وصلاحهم وسبيل نجاحهم في الدنيا والآخرة. قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى ۚ هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٣](٢). وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤](٣).

لكل هذا اعتنى المسلمون بالسنة النبوية، ونقلها الخلف عن السلف، جيلاً بعد جيل،

---

(١) رواه الإمام الشافعي بسنده عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ. الرسالة ص٨٩ فقرة (٢٩٥). وفي رواية عن المقدام بن معديكرب أن رسول الله ﷺ قال: «**يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل. فما وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمناه. ألا وأن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله**». سنن ابن ماجه ص٦ حـ١ وسنن البيهقي ص٥ حـ١، وانظر سنن أبي داود ص٢٧٩ حـ٤، وتيسير الوصول ص٢٤ حـ١.
وقد أخرج الطبراني في معجمه الأوسط عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**من بلغه عني حديث فكذب به فقد كذب ثلاثة: الله ورسوله والذي حدث به**» في سنده محفوظ بن ميسور ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. انظر مجمع الزوائد ١٤٨ـ ١٤٩ حـ١.

(٢) الأعراف: ٢٠٣. بصائر: جمع بصيرة، وهي للقلب كالبصر للعين، وأصل البصيرة الأبصار، من أبصر أي تأمل بعين بصيرته، يقال: أبصر الرجل إذا خرج من الكفر إلى بصيرة الإيمان. والمراد بالبصائر هنا القرآن الكريم وما فيه من حجج واضحة لأنه سبب لبصائر العقول في دلائل التوحيد والنبوة والمعاد، فأطلق عليه لفظ البصيرة تسمية للسبب باسم المسبب. انظر التفسير الكبير للرازي ص١٠١ حـ١٥، والمصحف الميسر ص ١٨٠ آية ١٠٤.

(٣) ﴿يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ أي يحول بين المرء وما يتمناه قلبه من طول الحياة، وفسحة الآمال، فيميته قبل أن يتحقق له ما يريد، والمراد أن لا تتأخروا عن طاعة الله ورسوله وعن عمل الخير اعتماداً على فسحة الوقت وطول العمر ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان: ٣٤].

ورجعوا إليها في جميع أمور دينهم، وعملوا بما فيها وتمسكوا بها، وحافظوا عليها، استجابة لله عز وجل، وتأسياً برسوله ﷺ.

وأخبار تمسك الأمة بالسنة أكثر من أن تحصى، وسأكتفي بذكر بعضها:

١ - حين تولى أبو بكر الصديق الخلافة أتته فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ تسأله سهم الرسول عليه الصلاة والسلام، فقال لها: (إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله عز وجل إذا أطعم نبياً طعمة ثم قبضه جعله للذي يقوم من بعده»، فرأيت أن أرده على المسلمين)، فقالت: فأنت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم[1].

وفي رواية قال: لست تاركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به، وإني أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ[2].

٢ - وقف عمر بن الخطاب على الركن أمام الحجر الأسود ثم قال: (إني لأعلم أنك حجر، ولو لم أر حبيبي ﷺ قبلك أو استلمك ما استلمتك ولا قبلتك. «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة»)[3].

٣ - قال سعيد بن المسيب: رأيت عثمان قاعداً في المقاعد، فدعا بطعام مما مسته النار فأكله، ثم قام إلى الصلاة فصلى، ثم قال عثمان: قعدت مقعد رسول الله ﷺ، وأكلت طعام رسول الله ﷺ، وصليت صلاة رسول الله ﷺ[4].

٤ - عن عبد خير بن يزيد الخيواني الهمداني، عن علي رضي الله عنه قال: كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما، حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما[5].

٥ - وقال علي رضي الله عنه في القيام للجنازة: قد رأينا رسول الله ﷺ قام فقمنا، وقعد فقعدنا[6].

٦ - جاءت امرأة إلى عبد اللّه بن مسعود فقالت: أُنبئت أنك تنهى عن الواصلة؟ قال: نعم، فقالت: أشيء تجده في كتاب الله أم سمعته عن رسول الله ﷺ؟ فقال: أجده في كتاب الله وعن رسول الله ﷺ، فقالت: والله لقد تصفحت ما بين دفتي المصحف فما وجدت فيه الذي تقول، قال: فهل وجدت فيه ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾

---

(١) مسند الإمام أحمد ص١٦٠ حـ١ بإسناد صحيح، وأخرج نحوه في ص ١٧٧ و١٧٨ حـ١.

(٢) مسند الإمام أحمد ص١٦٧ حـ١ بإسناد صحيح من حديث طويل.

(٣) المرجع السابق ص٢١٣ و١٩٧ حـ١ بإسناد صحيح.

(٤) مسند الإمام أحمد ص٣٧٨ حـ١ بإسناد صحيح، ويظهر أن المقاعد مكان في المسجد كانوا يتوضؤون عنده، وقد ورد ذكره في حديث رواية عثمان لوضوء الرسول ﷺ

(٥) مسند الإمام أحمد ص١٠٣ حديث ٧٣٧ و٩١٧ حـ٢ بإسناد صحيح.

(٦) مسند الإمام أحمد ص٥٢ حـ٢ بإسناد صحيح.

[الحشر: ٧] قالت: نعم، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ نهى عن النامصة والواشرة، والواصلة، والواشمة إلا من داء[١].

٧ - عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «من سره أن يلقى الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادى بهن، فإن الله عز وجل شرع سنن الهدى لنبيه، وإنهن من سنن الهدى، وإني لا أحسب منكم أحداً إلا له مسجد يصلي فيه في بيته، فلو صليتم في بيوتكم وتركتم مساجدكم لتركتم سنة نبيكم ﷺ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم»[٢].

٨ - وقيل لعبد الله بن عمر: لا نجد صلاة السفر في القرآن؟ فقال ابن عمر: إن الله عز وجل بعث إلينا محمداً ﷺ ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ يفعل[٣]. وفي رواية قال: وكنا ضلالاً فهدانا الله به، فيه نقتدي[٤].

٩ - وكانوا لا يرضون ترك سنة كان عليها رسول الله ﷺ ولا يقبلون مع السنة رأي أحد مهما كان شأنه ومهما علت مكانته، بل كانوا يغضبون غضباً شديداً وينكرون إنكاراً قوياً على من لا يستجيب لسنة سنها الرسول الأمين، أو لخلق تخلق به، ولو كان من ينكرون ذلك عليهم ولدهم أو أقرب الناس إليهم، فقد كانوا يرون الشرع ما أتى به الرسول ﷺ قرآناً كان ذلك أو سنة.

من هذا ما رواه مالك بن عبد الله الزيادي عن أبي ذر: أنه جاء يستأذن على عثمان بن عفان، فأذن له وبيده عصاه، فقال عثمان: يا كعب إن عبد الرحمٰن توفي وترك مالاً فما ترى فيه؟ فقال: إن كان يصل فيه حق الله فلا بأس عليه، فرفع أبو ذر عصاه فضرب كعباً وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«ما أحب لو أن لي هذا الجبل ذهباً أنفقه ويُتَقبَّلُ مني أذر خلفي منه ستّ أواق»**، أنشدك الله يا عثمان، أسمعته ثلاث مرات؟ قال: نعم[٥].

١٠ - ومن ذلك أيضاً ما رواه سعيد بن جبير عن عبد الله بن مغفل أنه كان جالساً إلى جنبه ابن أخ له، فخذف[٦]، فنهاه وقال: إن رسول الله ﷺ نهى عنها وقال: **«إنها لا تصيد صيداً ولا تنكي عدواً، وإنها تكسر السن، وتفقأ العين»**. قال: فعاد ابن أخيه يخذف، فقال:

---

(١) النامصة: التي تنتف الشعر من وجهها. والواشرة: المرأة التي تحدد أسنانها وترقق أطرافها، تفعله المرأة الكبيرة تتشبه بالشواب، والواصلة التي تصل شعرها بشعر آخر زور. انظر مسند الإمام أحمد ص٢١ حـ٦ حديث ٣٩٤٥.

(٢) مسند الإمام أحمد ص١٦٦ حـ٦ حديث ٤٣٥٥. وهذا الحديث يؤكد أن معنى السنة ومفهومها قديم ومعروف منذ الصدر الأول.

(٣) مسند الإمام أحمد ص٦٨ حديث ٥٦٨٣ جـ٨ وص٢٠٩ حديث ٥٣٣٣ جـ٧.

(٤) مسند الإمام أحمد ص٧٧ حديث ٥٦٩٨ جـ٨.

(٥) مسند أحمد ص٣٥٧ حـ١.

(٦) خذف من الخذف وهو أن يجعل الحصاة أو النواة بين سبابتيه ويرمي بها.

أُحدثك أن رسول الله ﷺ نهى عنها، ثم عدت تخذف؟ إذاً لا أُكلمك أبداً[١].

١١- روى أبو نضرة عن الصحابي الجليل عمران بن حصين: أن رجلاً أتاه فسأله عن شيء، فحدثه، فقال الرجل: حدثوا عن كتاب الله عز وجل، ولا تحدثوا عن غيره فقال: إنك امرؤ أحمق.. أتجد في كتاب الله صلاة الظهر أربعاً لا يجهر فيها، وعد الصلوات، وعد الزكاة ونحوها، ثم قال: أتجد هذا مفسراً في كتاب؟ كتاب الله أحكم ذلك، والسنة تفسر ذلك[٢].

١٢- وعلى هذا كان جميع الصحابة، ونهج التابعون وأتباعهم والمسلمون من بعدهم سبيل الصحابة في المحافظة على السنة والعمل بها وإجلالها، قال رجل للتابعي الجليل مطرف بن عبد الله بن الشخير: لا تحدثونا إلا بالقرآن فقال مطرف: والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا[٣]، وهو الرسول ﷺ الذي بين الكتاب الكريم، وطبق تعاليمه، وشرح مقاصده وغاياته، وفصل أحكامه بسنته الطاهرة، التي كانت ولا تزال قدوة المسلمين وسبيلهم، ولذلك تمسكوا بها تمسكهم بالقرآن الكريم، وحافظوا عليها محافظتهم عليه[٤].

٣ ـ منزلة السنة من القرآن الكريم:

لم يكن للأحكام في عهد الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام مصدر سوى الكتاب والسنة، ففي كتاب الله تعالى الأصول العامة للأحكام الشرعية، دون التعرض إلى تفصيلها جميعها، والتفريع عليها، إلا ما كان منها متفقاً مع الأصول العامة ثابتاً بثبوتها لا يتغير بمرور الزمن ولا يتطور باختلاف الناس في بيئاتهم وأعرافهم، كل هذا حتى يحقق القرآن الكريم النهضة الإنسانية الشاملة، والرقي الاجتماعي والفكري، وينشر العدالة والسعادة، في كل زمن، ويبقى صالحاً لكل أمة مهما كانت بيئتها وأعرافها، فتجد فيه ما يكفل حاجتها التشريعية في سبيل النهوض والتقدم، وإلى جانب هذه الأصول في القرآن الكريم نجد العقائد والعبادات، وقصص الأمم الغابرة، والآداب العامة والأخلاق.

وقد جاءت السنة في الجملة موافقة للقرآن الكريم، تفسر مبهمه، وتفصل مجمله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه، وتشرح أحكامه وأهدافه، كما جاءت بأحكام لم ينص عليها القرآن الكريم، تتمشى مع قواعده، وتحقق أهدافه وغاياته، فكانت السنة تطبيقاً عملياً لما جاء به القرآن

(١) سنن ابن ماجه ص٦ حـ١.
(٢) كتاب العلم للمقدسي مخطوطة الظاهرية ص٥١، وجامع بيان العلم وفضله ص١٩١ حـ٢.
(٣) جامع بيان العلم وفضله ص١٩١ حـ٢.
(٤) انظر مزيداً من هذه الأخبار في كتابنا السنة قبل التدوين ص٨٠ ـ ٩١.

العظيم، تطبيقاً يتخذ مظاهر مختلفة، فحيناً يكون عملاً صادراً عن الرسول ﷺ، وحيناً آخر يكون قولاً يقوله في مناسبة، وحيناً ثالثاً يكون تصرفاً أو قولاً من أصحابه ﷺ، فيرى العمل أو يسمع القول ثم يقر هذا وذاك، فلا يعترض عليه ولا ينكره، بل يسكت عنه أو يستحسنه فيكون هذا منه تقريراً.

وقد أكدنا في مطلع هذا الفصل أن السنة بمنزلة القرآن الكريم من حيث إنها وحي، ومن حيث إنها مصدر تشريعي يجب العمل بما فيها، وبينا أنها تلي القرآن الكريم بالمرتبة من حيث الاعتبار لأنها مبينة له، كما قال الله عز وجل - مخاطباً الرسول الكريم -: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤][١].

وبيان السنة للقرآن الكريم بحث أصولي، له مكانه في علم أصول الفقه[٢]، ومع هذا فلا بد لنا من إيجاز القول فيه هنا، لنأخذ فكرة عن بيان السنة للقرآن الكريم.

لقد بينت السنة القرآن من وجوه، فبينت ما أجمل من عبادات وأحكام فقد فرض الله تعالى الصلاة على المؤمنين، من غير أن يبين أوقاتها وأركانها وعدد ركعاتها، فبين الرسول ﷺ هذا بصلاته وبتعليمه المسلمين كيفية الصلاة وبقوله عليه الصلاة والسلام: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[٣]. وفرض الحج من غير أن يبين مناسكه، وقد بين الرسول الكريم ﷺ كيفيته، وقال: «**خذوا عني مناسككم**»[٤]. وفرض الله تعالى الزكاة من غير أن يبين ما تجب فيه من أموال وعروض وزروع، كما لم يبين النصاب الذي تجب فيه الزكاة من كل، فبينت السنة ذلك كله.

ومن بيان الرسول ﷺ للقرآن الكريم - تخصيص عامه، من هذا ما ورد في بيان قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]. فهذا حكم عام في وراثة الأولاد آباءهم وأمهاتهم يثبت في كل أصل مورث، وكل ولد وارث، فخصصت السنة المُورِّث بغير الأنبياء، بقوله ﷺ: «**نحن معاشر الأنبياء لا نُورَث ما تركناه صدقة**»[٥]، وخصت الوارث بغير القاتل بقوله ﷺ: «**لا يرث القاتل**»[٦].

---

(١) انظر فصل مكانة السنة من التشريع من هذا الكتاب.

(٢) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص٩١ فقرة ٢٩٩ وما بعدها، والموافقات ص١٢ حـ٤ وما بعدها، والمدخل إلى علم أصول الفقه ٥٥، وأصول التشريع الإسلامي لعلي حسب الله ص٤٠ وما بعدها، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٤٢٦، وتاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص٢٣٥ وتاريخ التشريع الإسلامي للسبكي وإخوانه ص٦٦، وأسباب اختلاف الفقهاء ص١١، والمدخل إلى السنة وعلومها ص١٧.

(٣) أخرجه البخاري في حديث طويل، انظر صحيح البخاري بحاشية السندي ص١٢٥ - ١٢٦ حـ١.

(٤) صحيح مسلم ص٩٤٣ حـ٢.

(٥) فتح الباري ص٢٨٩ حـ٦.

(٦) سنن الترمذي كتاب الفرائض الباب (١٧) وسنن ابن ماجه ص٨٨٣ حـ٢.

ومن بيانه ﷺ تقييد مطلق القرآن كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فإن قطع اليد لم يقيد في الآية بموضع خاص، فتطلق اليد على الكف وعلى الساعد وعلى الذراع. ولكن السنة بينت هذا، وقيدت القطع بأن يكون من الرسغ، وقد فعل ذلك رسول الله ﷺ عندما: «أتي بسارق فقطع يده من مفصل الكف»[١].

وتأتي سنة الرسول ﷺ مثبتة ومؤكدة لما جاء في القرآن الكريم، أو مفرعة على أصل تقرر فيه. ومن ذلك جميع الأحاديث التي تدل على وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج والصدقة وغير ذلك.

ومثال السنة التي وردت تفريعاً على أصل في الكتاب[٢] منع بيع الثمار قبل بدوّ صلاحها. ففي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

فعندما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة، وجد المزارعين يتبايعون ثمار الأشجار قبل أن يبدو صلاحها، من غير أن يتمكن المشتري من معرفة كميتها وصلاحها، فإذا حان جني الثمار كانت المفاجئات غير الطيبة كثيراً ما تثير النزاع بين المتعاقدين، وذلك عندما يطرأ طارىء من برد شديد، أو مُراض شجري يقضي على الزهر، وينعدم معه الثمر. لذلك حرم رسول الله ﷺ هذا النوع من البيع ما لم يبد صلاح الثمر[٣]، ويتمكن المشتري من التثبت من تمام تكونها، وقال: «**أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه**»[٤].

وفي السنة أحكام لم ينص عليها الكتاب الكريم، وليست بياناً له ولا تطبيقاً مؤكداً لما نص عليه كتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، وتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، وأن لا يقتل مسلمٌ بكافر، وجواز خيار الشرط، وثبوت الشفعة، وجواز الرهن في الحضر، وإحداد المتوفى عنها زوجها، وهو زائد على ما في القرآن الكريم من العدة، وغير ذلك[٥]. وكل هذا سنة يجب اعتباره والعمل به، وعلى هذا جميع من يعتد به من الأمة الإسلامية في مختلف الأوطان والأزمان.

قال الإمام الشافعي: (وما سن رسول الله ﷺ فيما ليس لله فيه حكم فبحكم الله سنه، وكذلك أخبرنا الله في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ـ ٥٣][٦]

---

(١) انظر سبل السلام ص٢٧ و٢٨ حـ٤، وقد روي هذا الحديث من حديث عمرو بن شعيب وأخرجه الدارقطني.

(٢) انظر المدخل إلى علم أصول الفقه ص٥٦.

(٣) انظر فتح الباري ص٢٩٨ حـ٥ كتاب البيوع باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

(٤) فتح الباري ص٣٠٢ حـ٥.

(٥) انظر الموافقات ص١٦ حـ٤، وأعلام الموقعين ص٢٨٩ حـ٢.

(٦) قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣].

وقد سن رسول الله مع كتاب الله، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب. وكل ما سن فقد ألزمنا الله اتباعَهُ، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العنود[١] عن اتباعها معصيته التي لم يعذر بها خلقاً، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجاً)[٢].

وقال ابن القيم: فما كان منها زائداً على القرآن، فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ، تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديماً على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقد قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء ٨٠][٣].

مما تقدم يتلخص لدينا: أن السنة مع القرآن الكريم على ثلاثة وجوه:

الأول: ما كان موافقاً للكتاب مؤيداً ومؤكداً ما جاء فيه، كأحاديث الأمر بالصلاة والزكاة وتحريم الربا ونحوها.

الثاني: ما كان مبيناً ومفسراً لما جاء مجملاً في القرآن الكريم، فبينت السنة المراد منه، كبيان كيفية الصلاة وعدد ركعاتها وأوقاتها، وبيان شرط الفرع الوارث وغير ذلك.

الثالث: ما سن رسول الله ﷺ فيما ليس فيه نص كتاب، كتحريم أكل الحمر الأهلية[٤].

---

(١) العنود: بضم العين العتو والطغيان، أو الميل والانحراف.

(٢) الرسالة ص٨٨ ـ ٨٩. وقوله: (وفي العنود عن اتباعها) أي اتباع السنن.

(٣) أعلام الموقعين ص٢٨٩ جـ٢.

(٤) الوجهان الأول والثاني متفق عليهما بالإجماع، وأما الوجه الثالث فقد اختلف العلماء في توجيهه وتخريجه وتعليله، ولهم اجتهادات وآراء في بيان ذلك. انظر تفصيل هذا في الرسالة ص٩٢ وما بعدها، وأعلام الموقعين ص٢٨٨ جـ٢ وما بعدها. والموافقات ص١٢ ـ ٤٨ جـ٤.

الفصل الثالث
الحديث في العهد النبوي

أ ـ تمهيد:

قضى الرسول ﷺ ثلاثة وعشرين عاماً يدعو إلى الإسلام، ويبلغ أحكامه وتعاليمه، حتى دانت الجزيرة العربية وأطرافها لهذا الدين الحنيف، وقد كانت هذه الفترة مرحلة تعليمية تطبيقية، وأساساً متيناً لبنيان الحضارة الإسلامية الشامخ، الذي غير وجه التاريخ وأمده بذخيرة حضارية في مختلف نواحي الحياة.

وتبليغ الرسالة وأداء الأمانة مهمة شاقة وخطيرة، لا يضطلع بها إلا أولو العزم من الرسل، وقد اصطفى الله عز وجل محمداً ﷺ ورباه وعلمه بعنايته الإلهية، ليتمكن من حمل الرسالة وتبليغها، فأعد إعداداً عظيماً، من الناحية العلمية والخلقية، لذلك كله كان صلوات الله عليه وسلامه يتمتع بصفات خلقية سامية، ويتميز بشخصية تربوية عالية، تتجلى فيها الآداب الكريمة، التي تتدفق من خصاله الحميدة الكثيرة، ويكفينا في ذلك كله شهادة الله عز وجل له إذ يقول: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

أما من الناحية العلمية فقد شرح الله صدره وعلمه ما لم يكن يعلم فبلغ ﷺ من العلم غاية لم يبلغها بشر سواه، فكان المرجع الأول للمسلمين في أحكام القرآن وتعاليم الإسلام، فعلم دقائق ذلك كله، فحمله إلى الناس، وبينه بسنته الطاهرة، وهديه الكريم، فكان الرائد الأول والمرشد الأمين إلى الطريق القويم.

لقد اندفع الرسول ﷺ من صميم فؤاده، وبجميع قواه في سبيل تبليغ رسالته، وقد تحمل من أجل هذا صنوف الأذى، وقاسى مختلف الصعاب، وصبر الصبر الجميل لتدعيم أركان الحنيفية السمحة، واضطهد كثيراً حتى غادر مسقط رأسه، ومع هذا كان يرجو لقومه الهداية والرشاد، فيطيب الله خاطره، ويخفف عنه، مبيناً أن هدايتهم بيده عز وجل، فيقول: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦].

حتى إذا مارست دعائم الإسلام وقويت شوكته، وقامت دولته كان الرسول عليه الصلاة والسلام ـ القائد الموجه، والرئيس المشرف، والفقيه المعلم، والمفتي الصادق، يمارس كل هذا بنفسه الصافية، وروحه العالية مندفعاً في أداء الأمانة، فقضى عمره داعياً إلى الله معلماً مرشداً،

متجاوباً على دعوته ورسالته، محباً لأصحابه، آخذاً بأيديهم إلى ما فيه صلاحهم وهدايتهم، يشاركهم آلامهم وأفراحهم، وفي كل هذا كان خير من يقتدى به، ويهتدى بسيرته في مختلف مظاهر الحياة، وقد كان الأسوة الحسنة لأصحابه الذين خالطوه ورأوه وسمعوا منه، وعرفوا عنه كل دقيق وجليل ـ وكل ذلك سنة ـ فنقلوه إلينا بإخلاص ودقة.

ويجدر بنا هنا ونحن ندرس السنة في عهد الرسول ﷺ أن نعرف منهجه ﷺ في تعليم أصحابه، وطرق تلقي الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ـ السنة عنه. لما لهذا من أثر بعيد في تثبيت السنة وحفظها.

ب ـ منهج الرسول ﷺ في تعليم أصحابه:

قبل أن نتكلم عن منهجه ﷺ لا بد لنا من أن نبين موقف الشريعة الإسلامية من التعليم. لما لهذا الموقف من أثر بعيد في إقبال المسلمين على حفظ القرآن والسنة والتفقه في الدين، ولما له أيضاً من أثر طيب وعميق في حياة الحديث وحفظه وصيانته والاعتناء به في مختلف العصور.

مما لا شك فيه أن أول ما نزل الوحي على الرسول ﷺ نزل بآيات توجه النظر الإنساني إلى التعلم، وتطالبه بالقراءة، فصدع بقوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١].

وإنا لنجد القرآن يدعو إلى التعلم، ويحض على طلب العلم، ويبين درجات العلماء، ويخاطب العقلاء، ويحضهم على التدبر في آيات الله تعالى وآلائه، من ذلك قوله عز وجل: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزمر: ٩].

ولسنا هنا بصدد إحصاء آيات العلم والتعليم والعلماء في القرآن الكريم، فإن المقام لا يتسع لذلك، وإنما الغاية أن نعرف موقف الرسول ﷺ من العلم والحث على طلبه، لما لهذا من صلة ببحثنا، ولما له من أثر بعيد في حفظ «السنة» إلى جانب القرآن الكريم.

١ ـ فقد حض الرسول ﷺ على طلب العلم، وبين منزلة العلماء فقال: **«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»**[(١)]. وجعل طلب العلم الشرعي الذي يحتاج إليه كل مسلم ليقيم أمور دينه فريضة على كل مسلم، فقال عليه الصلاة والسلام: **«طلب العلم فريضة على كل مسلم»**[(٢)]. وغيرها من الأحاديث التي تحض على طلب العلم، ولم يقتصر حضه ﷺ على طلب العلم الشرعي من خلال القرآن والسنة، بل دعا إلى تعلم كل ما يعود على المسلمين بالخير[(٣)].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه في مسنده ص١٨٠ حديث ٧١٩٣ جـ١٢.

(٢) أخرجه ابن ماجه بسنده عن أنس رضي الله عنه. سنن ابن ماجه ص٥ جـ١.

(٣) انظر السنة قبل التدوين: ص٣٨ و٣٩.

٢ - وكما حض الرسول على طلب العلم حض على تبليغه، فحدث الرسول ﷺ في مواقف مختلفة، وكان يقول: «**ليبلغ الشاهد الغائب ربّ مبلّغ أوعى من سامع**»[١]، و«**نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فربَّ مبلَّغ أحفظ له من سامع**»[٢]. وكان يأمر الوفود التي تفد إليه بأن يحملوا الإسلام إلى من خلفهم[٣].

فمن الناحية التطبيقية لم يترك الرسول ﷺ طريقة من طرق الإعلام والتبليغ في ذلك العصر إلا استعملها في سبيل نشر الإسلام وتبليغه، فأرسل الرسل، وطيَّر الكتب ووجه الأمراء والقضاة، فكان خير مبلغ.

٣ - وبين الرسول ﷺ منزلة العلماء المعلمين فقال: «**العلماء ورثة الأنبياء**»[٤]. وحث على احترام العلماء، فقال: «**ليس من أمتي من لم يجلَّ كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه**»[٥] وأكد الرسول ﷺ ما للعالم من أجر عند الله عز وجل بقوله: «**العالم والمتعلم شريكان في الأجر**»[٦].

٤ - وكما بين الرسول عليه الصلاة والسلام منزلة العلماء بين منزلة طلاب العلم وما لهم من أجر في طلبه، فقال: «**من غدا إلى المسجد لا يريد إلا أن يتعلم خيراً، أو يعلمه كان له كأجر حاج تاماً حجته**»[٧]، وقال ﷺ: «**ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله عز وجل فيمن عنده، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه**»[٨].

٥ - ولم يكتف الرسول ﷺ بالحض على طلب العلم، وعلى تبليغه ولم يكتف ببيان منزلة العلماء وطلاب العلم، بل أوصى بطلاب العلم خيراً ورغب في تعليمهم والإحسان إليهم، من هذا ما رواه أبو هارون العبدي قال: «كنا إذا أتينا أبا سعيد الخدري قال: مرحباً بوصية رسول الله ﷺ. قال قلنا: وما وصية رسول الله ﷺ؟ قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «**إنه سيأتي بعدي قوم يسألونكم الحديث عني فإذا جاؤوكم فألطفوا بهم، وحدثوهم**»[٩]. وفي رواية: «**إنهم** - أي طلاب العلم - **سيأتونكم من أقطار الأرض،**

---

(١) صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢٣ ج١.
(٢) أخرجه الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في مسنده ص٩٦ حديث ٤١٥٧ ج٦.
(٣) انظر فتح الباري ص١٩٤ ج١.
(٤) انظر مجمع الزوائد ص١٢١ ج١.
(٥) مجمع الزوائد ص١٢٧ ج١.
(٦) جامع بيان العلم وفضله ص٢٨ ج١.
(٧) هكذا في الأصل (تاماً حجته) انظر مجمع الزوائد ص١٢٣ ج١، ورجاله ثقات.
(٨) مسند الإمام أحمد ص١٦١ حديث ٧٤٢١ ج١٣ بإسناد صحيح.
(٩) شرف أصحاب الحديث ص٧٢: آ.

يتفقهون في الدين فإذا جاؤوكم فاستوصوا بهم خيراً»[١].

هكذا تبين لنا حرص الشريعة على العلم والتعليم، وقد مارس الرسول ﷺ ذلك بنفسه، وشجع على طلب العلم، وأوصى بطلابه، وبين ما للمشاركين فيه من أجر، حتى بلغ التشجيع العلمي أوجه، وفتح باب العلم لجميع طلابه ليس بينه وبينهم حاجز أو مانع.

بعد هذا نتكلم عن منهج الرسول ﷺ في تعليم أصحابه.

إن منهج الرسول ﷺ في تبليغ أصحابه وتعليمهم لا يتعدى منهج القرآن العظيم، إذ كان الرسول الكريم مبلغاً لكتاب الله تعالى، مبيناً أحكامه، موضحاً آياته، وقد نزل القرآن منجماً على محمد ﷺ خلال ثلاث وعشرين سنة، والرسول الكريم يبلغ قومه، ومن حوله، ويفصل تعاليم الإسلام، ويطبق أحكام القرآن، فكان معلماً وحاكماً وقاضياً ومفتياً وقائداً طيلة حياته عليه الصلاة والسلام، فكل ما يتعلق بالأمة الإسلامية في جميع شؤونها، دقيقها وعظيمها، وكل ما يتناول الفرد والجماعة في مختلف نواحي حياتهم، مما لم يرد في القرآن فهو من السنة، العلمية أو القولية أو التقريرية، ومن ثم نجد بين يدينا أحكاماً وآداباً وعبادات وقربات شرعت وسنت وطبقت خلال ربع قرن، فإذا ما نظرنا إلى تلك الحقبة ألفينا أنفسنا أمام مدرسة كبيرة جداً، يشرف على توجيهها وتربية طلابها وتعليمهم محمد ﷺ، موادها القرآن والسنة، وطلابها الصحابة رضوان الله عليهم، فكما أن القرآن الكريم لم ينزل جملة واحدة، كذلك لم توضع السنة دفعة واحدة[٢] كمجموعة من الشرائع الوضعية، أو الأحكام الخلقية، التي يمليها بعض الحكماء والوعاظ وإنما شرعت لتربية الأمة الإسلامية دينياً واجتماعياً وخلقياً وسياسياً، في السلم والحرب، في الرخاء والعسر، وتتناول النواحي العلمية والعملية. فلم يكن من السهل أن ينقلب الناس آنئذ فجأة، ويتحولوا بين عشية وضحاها عن تعاليمهم القديمة، وديانتهم وعاداتهم وتقاليدهم إلى الإسلام في عقائده وعباداته وتعاليمه ونظمه.

ويمكننا أن نلخص منهج الرسول ﷺ في تعليم أصحابه في النقاط الآتية:

١ ـ التدرج في التعليم:

لقد تدرج القرآن الكريم في انتزاع العقائد الفاسدة والعادات الضارة ومحاربة المنكرات

---

(١) سنن ابن ماجه ص٥٦ جـ١.

(٢) والسنة لم تكن قط نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام في القرنين الأول والثاني كما ادعى المستشرق «جولد تسيهر»، الذي يرى أن الحديث النبوي ليس وثيقة للإسلام في عهده الأول، ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج. كما ذكر المستشرق «غاستون ويت» هذا الرأي لجولد تسيهر في مقالته عن الحديث في «التاريخ العام للديانات» ص٣٦٦ جـ٤ بالفرنسية، وذكر واضعو دائرة المعارف الإسلامية قريباً من هذا القول عن جولد تسيهر في مادة «حديث». نقلاً عن كتابه «دراسات إسلامية»، ويرى أن السنة من وضع المسلمين. وهذا الرأي غير صحيح، ولا يقوم على دراسة علمية عميقة شاملة، وقد ناقشناه وفندناه في كتابنا السنة قبل التدوين.

التي كان عليها الناس في الجاهلية، وثبت بالتدرج أيضاً العقائد الصحيحة، والعبادات، والأحكام، ودعا إلى الآداب السامية والأخلاق الفاضلة، وشجع الذين التفوا حول الرسول ﷺ على الصبر والثبات.

وفي هذا كله كان الرسول الكريم يبين القرآن، ويفتي الناس، ويفصل بين الخصوم ويقيم الحدود، ويطبق تعاليم القرآن، وكل ذلك سنة.

٢ ـ ميادين التعليم:

كان الرسول ﷺ قد اتخذ دار الأرقم بن عبد مناف بمكة مركزاً للدعوة إلى الإسلام حين كانت الدعوة سرية أول عهدها، وكانت تسمى «دار الإسلام» فيلتف المسلمون الأوائل حول الرسول ﷺ بعيداً عن المشركين يتلون كتاب الله، ويتعلمون مبادىء الإسلام، ويحفظون ما يتنزل على الرسول ﷺ من القرآن، ثم ما لبث أن أصبح منزل الرسول ﷺ في مكة محط أنظار المسلمين، ومعهدهم الذي يتلقون فيه القرآن الكريم، وينهلون من الحديث الشريف على يدي رسول الله ﷺ

وكان الصحابة يستظهرون آيات القرآن، ويتدارسونها فيما بينهم في أي مكان يسنح لهم، ليثبتوا ما سمعوا من الرسول ﷺ ويتذاكرون تفسيره، وما تفسيره إلا شرح رسول الله ﷺ وهو الحديث. فحفظ الحديث كان متمشياً جنباً إلى جنب مع حفظ القرآن الكريم من الأيام الأولى لظهور الإسلام، وسيتضح هذا أيضاً من خلال البحث.

ثم أصبح المسجد فيما بعد ـ المكان المعهود للعلم والفتوى والقضاء، إلى جانب العبادات، وعرض الأمور العامة على المسلمين.

ومع هذا لم تكن ميادين التعليم محصورة في مجال معين، فلم يقتصر تبليغ الرسول ﷺ على مكان محدود، ولا على مناسبة معينة، فقد كان يستفتى في الطريق فيفتي، ويسأل في المناسبات المختلفة فيجيب، يبلغ الإسلام في كل فرصة تسنح له، وفي كل مكان يتسع لذلك وإلى جانب هذا كانت له مجالس علمية كثيرة يتعهد فيها أصحابه بالموعظة، فكان إذا جلس جلس إليه أصحابه حلقاً حلقاً [١]، وعن أنس رضي الله عنه: إنما كانوا إذا صلوا الغداة قعدوا حلقاً حلقاً، يقرؤون القرآن، ويتعلمون الفرائض والسنن [٢]، ومن تاريخ الصحابة وحياتهم العلمية نعلم أن الرسول الكريم لم يكن يضن على مسلم بالعلم، وأنه كان يكثر مجالسة أصحابه يعلمهم ويزكيهم.

---

(١) انظر مجمع الزوائد، ص١٣٢ جـ١.

(٢) انظر مجمع الزوائد ص١٣٢ جـ١.

٣ ـ حسن التربية والتعليم:

كان الرسول ﷺ مثال المربي المخلص، والمعلم المرشد، وكيف لا يكون كذلك وقد بعثه الله عز وجل ليتمم مكارم الأخلاق؟ فقد كان يعامل المسلمين جميعاً معاملة طيبة كريمة، فكان لهم أخاً متواضعاً، ومعلماً حليماً، بل كان أباً رحيماً، فإذا ما أراد أن يعلم أصحابه بعض الآداب خاطبهم ألين الخطاب وأحبه إلى نفس المخاطب، فيقول مثلاً: «**إنما أنا لكم مثل الوالد إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها**»[١].

وكان إذا تكلم الرسول ﷺ أحسن البيان، وفصل القول وربما أعاده أكثر من مرة، فيحفظه من يسمعه، عن السيدة عائشة أنه ﷺ كان لا يسرد الكلام كسردكم، ولكن كان إذا تكلم تكلم بكلام فصل يحفظه من سمعه[٢]، وفي رواية إنما كان يحدث حديثاً لو عده العاد لأحصاه[٣]. فكان يبين للناس الأحكام جيداً حتى لا يبقى لسامع سؤال، ولا لسائل مشكل يقف عنده، حتى إنه كان يجيب السائل بأكثر مما سأله[٤].

٤ ـ التنويع والتغيير:

عن عبد اللّه بن مسعود قال: «كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا»[٥]، فقد كان عليه الصلاة والسلام يخشى أن يمل أصحابه فيتخولهم بالموعظة بين وقت وآخر، لأن الاستمرار في التعليم والتوجيه يدخل الملل إلى النفوس، فتقل الفائدة، فمن الحكمة سلوك هذا السبيل في التعليم، وهو الطريق الذي تعتمده اليوم المؤسسات التربوية في مناهجها التعليمية، وهي خير طريقة لتثبيت ما يتلقاه الطالب من المعلومات.

٥ ـ التطبيق العملي:

كان الرسول ﷺ يعلم الصحابة القرآن الكريم، آيات معدودات، يبينها لهم: فيتفهمون معناها، ويتعلمون فقهها، ويطبقونه على أنفسهم ثم يحفظون غيرها، وفي هذا يقول أبو عبد الرحمٰن السلمي: حدثنا الذين كان يقرؤوننا القرآن ـ كعثمان بن عفان، وعبد اللّه بن مسعود وغيرهما ـ أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات، لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل... قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً[٦].

---

(١) مسند الإمام أحمد ص١٠٠ حديث ٧٣٦٢ ج٣، ونحوه في فتح الباري ص٢٥٥ ج١.
(٢) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٩٦: ب، وفتح الباري ص٣٩٠ ج٧.
(٣) فتح الباري ص٢٨٩ ج٧.
(٤) انظر فتح الباري ص٢٤١ ج١.
(٥) فتح الباري ص١٧٢ و١٧٣ ج١، وقارن بمسند الإمام أحمد ص٢٠٢ ج٥.
(٦) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص٦. وأبو عبد الرحمٰن السلمي هو عبد اللّه بن حبيب بن ربيعة، أحد كبار التابعين، الذين سمعوا عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم رضي الله عنهم، توفي سنة =

وروى الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد اللّه بن مسعود قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن[١].

وأكثر من هذا فإن بعضهم كان يقيم عند الرسول ﷺ يتعلم أحكام الإسلام وعباداته ثم يعود إلى أهله وقومه يعلمهم ويفقههم، من هذا ما أخرجه الإمام البخاري عن مالك بن الحويرث قال: «أتينا النبي ﷺ ونحن شببة متقاربون فأقمنا عنده عشرين ليلة، فظنّ أنا اشتقنا أهلنا، وسألنا عمن تركنا في أهلنا، فأخبرناه، وكان رقيقاً رحيماً، فقال: **«ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم ومروهم، وصلوا كما رأيتموني أصلي، وإذا حضرت الصلاة فليؤذّن لكم أحدكم، ثم ليؤمّكم أكبركم»**[٢].

مثل هذه الأخبار تبين لنا جانباً عملياً من تطبيق أحكام الشريعة وتعاليمها، ومن المسلّم به أنه إذا رافق العلم التطبيق العملي كان أجدى فائدة، وأقوى رسوخاً، وأشد ثبوتاً في النفوس، فما ظننا بصحابة رسول الله ﷺ وهم يتلقون كل هذا بين يدي الرسول عليه الصلاة والسلام ويطبقونه؟ ما أجمل هذا التعليم وما أطيبه، إن مثل هذه الحوادث وما فيها من تعاليم وأحكام وآداب سيذكرها أصحابها ومن يسمع بها ما دامت فيهم نبضة عرق، أو خفقة قلب.

٦ ـ مراعاة المستويات المختلفة:

كان الرسول ﷺ يخاطب الناس على قدر عقولهم، فإن الكلام الذي لا يبلغ عقول السامعين ولا يفهمونه قد يكون فتنة لهم، فيأتي بغير المقصود منه.

لقد كان الرسول الكريم يخاطب حضوره بما يدركون، فيفهم البدوي الجافي بما يناسب جفاءه وقسوته، ويفهم الحضري بما يلائم حياته وبيئته، كما أنه كان يراعي تفاوت المدارك، وانتباه أصحابه وقدرهم الفطرية والمكتسبة، فتكفي منه الإشارة إلى الألمعي الذكي، واللمحة العابرة إلى الحافظ المجيد، من ذلك ما رواه أبو هريرة قال: «جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود وإني أنكرته، فقال له النبي ﷺ: **«هل لك من إبل؟»** قال: نعم. قال: **«فما ألوانها؟»** قال: حمر. قال: **«هل لك فيها من أورق؟»** قال: إن فيها لورقاً. قال: **«فأنى أتاها ذلك؟»** قال: عسى أن يكون نَزَعَه عِرقٌ. قال: **«وهذا عسى أن يكون نزعه عرق»**[٣].

= (٧٢هـ) وقال البخاري: وفاته بين سنتي (٧٠ و٨٠). انظر طبقات ابن سعد ص١١٩ جـ٦، وتهذيب التهذيب ص١٨٣ جـ٥.

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: ص٤٤.

(٢) صحيح البخاري بحاشية السندي ص٥٢ جـ٤.

(٣) انظر صحيح مسلم: ص١١٣٧ من الحديثين ١٨ و٢٠ جـ٢، والأورق: الذي فيه سواد ليس بصاف، والمراد بالعرق هنا الأصل من النسب.

لقد كانت الوسيلة الوحيدة لإقناعه بصحة ما أنكره ـ أن يقيس ذلك على ما اعتاده من حياته العملية وبيئته.

وقد كان يخاطب الأحاسيس والعواطف كما كان يخاطب العقول، ويحرك المشاعر الإنسانية ويهزها كما كان يوقظ النفوس من غفواتها، ويعالج الأمور بحكمة وأناة، فيضع البلسم الشافي حيث ينبغي أن يوضع.

من ذلك ما رواه أبو أمامة الباهلي: أن فتى من قريش أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ائذن لي في الزنا، فأقبل القوم وزجروه فقالوا: مه مه.. فقال: **«أدنه»** فدنا منه قريباً. فقال: **«أتحبه لأمك؟»** قال: لا والله جعلني الله فداك. قال: **«ولا الناس يحبونه لأمهاتهم»** قال: **«أفتحبه لابنتك؟»** قال: لا والله يا رسول الله جعلن الله فداك. قال: **«ولا الناس يحبونه لبناتهم»** ثم ذكر له رسول الله أخته وعمته وخالته، وفي كل ذلك يقول الفتى مقالته. لا والله يا رسول الله جعلني الله فداك ـ قال: فوضع يده عليه وقال: **«اللهم اغفر ذنبه، وطهر قلبه. وحصّن فرجه»**. قال: فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء(١).

لقد اتبع رسول الله ﷺ أسلوباً جعل الفتى يدرك أثر الزنا في المجتمع، وكيف أن الناس جميعاً لا يرضونه لأنفسهم وأهليهم، كما أنه لا يرضاه هو لذويه، مما حمله على الاقتناع بالإقلاع عنه، وخير الأمور ما كان الدافع إليه من قرارة النفس.

٧ ـ التيسير وعدم التشديد:

سعى الرسول ﷺ لنشر الإسلام وتبليغه سعياً حثيثاً، وسلك في ذلك أسهل السبل وأبسطها، واجتهد في تعليم المسلمين أحكام دينهم بأيسر الطرق وأقربها إلى النفوس ـ فكان يتغيّا التيسير في جميع أموره، وينهى عن التشديد والتعقيد، يريد من المسلمين أن يأتوا الرخص كما يأتون بالعزائم وكثيراً ما كان ينهى عن التنطع في العبادة، والتضييق في الأحكام، ولا بعد في ذلك كله، فإنه ناطق بلسان الشريعة السمحة الميسرة. ويتجلى لنا هذا الجانب من منهجه في تتبع سيرته ﷺ ويظهر لنا مع هذا حلمه تارة، وحبه لأمته تارة أخرى، وغضبه للحق حيناً ونهيه عن التعقيد أحياناً.

من هذا ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه. قال: دخل أعرابي المسجد فصلى ركعتين، ثم قال: اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحدا.. فالتفت النبي ﷺ إليه، فقال: **«لقد تحجرت واسعاً»**. ثم لم يلبث أن بال في المسجد. فأسرع الناس إليه، فقال لهم رسول الله ﷺ **«إنما بعثتم ميسّرين، ولم تبعثوا معسّرين، أهريقوا عليه دلواً من ماء أو سجْلا من ماء»**(٢).

---

(١) انظر مجمع الزوائد ص١٢٩ جـ١.

(٢) القسم الثاني من هذا الحديث وهو «بول الأعرابي في المسجد» ذكره البخاري عن أنس وعن أبي هريرة. =

وكان يدعو إلى التيسير دائماً، فعن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: **«علموا ويسروا ولا تعسّروا، وإذا غضب أحدكم فليسكت»**[١] وعن أنس رضي الله عنه عن الرسول ﷺ قال: **«يسّروا ولا تعسروا وبشّروا ولا تنفروا»**[٢].

ولكل هذا كان الرسول ﷺ يحض أصحابه على تفهم أمور دينهم، ويأمرهم أن يسألوا عما يجهلونه، ويمنعهم أن يفتوا من غير علم، ويظهر لنا هذا فيما رواه عبد اللّه بن عباس: إن رجلاً أصابه جرح في عهد الرسول ﷺ، قد أصابه احتلام، فأُمِر بالاغتسال فمات، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: **«قتلوه.. قتلهم الله.. ألم يكن شفاء العيّ السؤال؟»**[٣].

٨ ـ تعليم النساء:

وكما اعتنى الرسول ﷺ بتعليم الرجال اعتنى بتعليم النساء، فقد جاءه نسوة، فقلن: يا رسول الله ما نقدر عليك في مجلسك من الرجال، فواعدنا منك يوماً نأتيك فيه، قال: **«موعدكن بيت فلان»**، وأتاهن في ذلك اليوم ولذلك الموعد وعلمهن[٤].

وكان النساء يسألن الرسول ﷺ فيجيبهن عن أمور دينهن، ولم يكن ذلك صدفة أو نادراً بل خصص لهن أوقاتاً خاصة يجلسن فيها إليه ويتلقين عنه تعاليم الإسلام، ويفتيهن، قالت السيدة عائشة رضي الله عنها: نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين[٥].

وبهذا عرفت المرأة المسلمة طريق النور إلى الحياة العلمية الكريمة، التي هيأتها لها شريعة الإسلام، فغدت بهذا مثال المرأة التي كتب لها الخلود، ولم تأت المرأة المسلمة بعد ذلك العصر بدعاً في تعلمها، فقد كان لها بأمهات المؤمنين وبالصحابيات الكريمات ـ رضي الله عنهن

= انظر فتح الباري ص٣٣٥ و٣٣٦ ج١، وقصة الدعاء في موضع آخر. والحديث الذي ذكرناه أخرجه الإمام أحمد بإسناد صحيح في مسنده ص٢٤٤ حديث ٧٢٥٤ ج١٢ وص٢٠٩ حديث ٧٧٨٦ ج١٤. قوله ﷺ: **«تحجرت واسعاً»** أي ضيقت ما وسعه الله، يقال حجرت الأرض واحتجرتها إذا ضربت عليها مناراً تمنعها به عن غيرك.

(١) مسند الإمام أحمد ص١٢ حديث ٢١٣٦ وص١٩١ حديث ٢٥٥٦ ج٢.

(٢) صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢٤ ج١.

(٣) مسن الإمام أحمد ص٢٢ حديث ٣٠٥٧ ج٥. وأخرج أبو داود بسنده عن جابر بن عبد اللّه قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات، فلما قدمنا على النبي ﷺ وأخبر بذلك فقال: **«قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذا لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم.. ويعصب.. على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل جسده»**. سنن أبي داود ص٨٢ ج١.

(٤) انظر مسند الإمام أحمد: ص٨٥ حديث ٧٣٥١ ج١٣، وفتح الباري ص٢٠٦ ج١.

(٥) فتح الباري ص٢٣٩ ج١.

جميعاً ـ خير أسوة، وهكذا ساهم المسلمون رجالهم ونساؤهم في الحياة العلمية، وفي الحضارة الإسلامية والإنسانية، يوم كان الظلام يخيم على العالم، وحين كانت المرأة خادمة الأرض رقيقة السادة في أوربا.

هكذا أقبل الرسول ﷺ على تبليغ الدعوة، وعلى تعليم المسلمين، بروحه الطيبة، ونفسه السامية، وصدره الرحب، بمنهج تربوي صحيح، فتعلم الصحابة والمسلمون عامة أحكام الإسلام وتعاليمه وآدابه، ولم يكن بين الرسول الكريم والمسلمين حاجب كالملوك والقياصرة، بل كان المسجد معهده يعلم فيه المسلمين الشريعة، وقد يرونه في الطريق فيسألونه، فيبش لهم ويجيبهم، وقد يعترضونه في مناسكه وحجه، أو على راحلته يستفتونه فيفتيهم(١). والابتسامة لا تفارق ثغره، وقد تكون إجابته لسائل عن مسألة وحوله قليل أو كثير، فينقل السامعون ما سمعوه إلى إخوانهم وذويهم، وقد يكون على منبر مسجده يبلغ الناس الإسلام وتعاليمه ويفصل الأحكام ويشرحها...

من كل ما سبق يتبين لنا أن منهج الرسول ﷺ كان كفيلاً بأن يحقق ما أراده الرسول ﷺ من تعليم أصحابه وتربيتهم وتطبيق أحكام الشريعة، وكفيلاً بأن يثبت تلك الأحكام والتعاليم في نفوسهم.

جـ ـ كيف تلقى الصحابة السنة عن الرسول ﷺ؟

ما كاد الإيمان يخالط قلوب المسلمين صحابة رسول الله ﷺ وينير سبيلهم ـ حتى عرفوا عظمة الإسلام، فانكبوا ينهلون من القرآن الكريم: ذلك المعين الذي لا ينضب، بعد أن رأوا فيه المعجزة الكبرى، والهداية العظمى، وامتلأت قلوبهم حباً لله ورسوله، فتفانوا في الدفاع عن مبادئهم وحماية قائدهم ومعلمهم، حتى إن الرجل منهم ليفديه بماله ودمه وولده، لقد تحولت جميع قواهم الفطرية، وفضائلهم الطبعية، وحيوياتهم الدائمة، وتضافرت للمحافظة على الإسلام ونشره، وإن التاريخ ليحفظ لنا تلك المفاخر الخالدة من التضحيات العظيمة النادرة..(٢) وبهذه الروح السامية والحيوية الدائمة أقدموا على تلقي العلم عن الرسول ﷺ.

ويمكننا أن نوجز طرق تلقي الصحابة السنة عن الرسول ﷺ فيما يلي:

١ ـ مجالس الرسول ﷺ:

كانت جميع مجالس الرسول ﷺ مجالس علم وفائدة، وكان قد خصص الرسول ﷺ ـ كما أسلفنا ـ أوقاتاً معينة لتعليم أصحابه، وكان الصحابة يحرصون على حضور هذه المجالس حرصاً شديداً، إلى جانب قيامهم بأعمالهم المعاشية من رعاية وتجارة وغيرها، وقد يعسر على

---

(١) راجع مسند الإمام أحمد ص١٧ حديث ٥٦٢ جـ٢، وفتح الباري ص١٩١ و٢٣٣ جـ١.

(٢) انظر السنة قبل التدوين: ص٩ ـ ١٤، وص٥٧.

بعضهم الحضور فيتناوبون مجالسه عليه الصلاة والسلام، كما كان يفعل ذلك عمر رضي الله عنه، قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يوماً، وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك[(١)].

وكان الصحابة يتذاكرون دائماً ما يسمعون من رسول الله ﷺ قال أنس بن مالك: كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث: فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه[(٢)].

وإلى جانب هذا كان بعضهم يعمد إلى حفظ الحديث وتكراره بينه وبين نفسه، من هذا ما رواه الخطيب البغدادي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: جزأت الليل ثلاثة أجزاء: ثلثاً أصلي، وثلثاً أنام، وثلثاً أذكر فيه حديث رسول الله ﷺ[(٣)].

٢ ـ حوادث تقع للرسول نفسه:

فيبين حكمها، وينتشر هذا الحكم بين المسلمين بمن سمعوه منه، وقد يكون هؤلاء كثرة تمكنهم كثرتهم من إذاعة الخبر بسرعة. وقد يكونون قلة فيبعث الرسول ﷺ من ينادي في الناس بذلك الحكم.

مثال هذا ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ، مرّ برجل يبيع طعاماً فسأله كيف تبيع فأخبره، فأوحي إليه أدخل يدك فيه، فأدخل يده، فإذا هو مبلول، فقال رسول الله ﷺ: «ليس منا من غشّ»[(٤)].

وقد يرى الرسول ﷺ أو يسمع صحابياً يخطىء، فيصحح له خطأه ويرشده إلى الصواب[(٥)].

٣ ـ حوادث كانت تقع للمسلمين:

فيسألون الرسول عنها، فيفتيهم ويجيبهم، مبيناً حكم ما سألوه عنه، من هذه الحوادث ما يتناول خصوصيات السائل نفسه، ومنها ما يتعلق بغيره، وجميعها من الوقائع التي تعرض للإنسان في حياته، فنرى الصحابة لا يخجلون في ذلك كله، بل يسرعون إلى الرسول ﷺ،

---

(١) فتح الباري ص١٩٥ ج١.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ص٤٦: ب.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ص١٨٠ ـ ١٨١، وانظر سنن الدارمي ص٨٢ ج١ و«أبو هريرة رواية الإسلام» ص١٤٨.

(٤) مسند الإمام أحمد: ص١٨ حديث ٧٢٩٠ ج١٣ بإسناد صحيح.

(٥) انظر مسند الإمام أحمد: ص٢١٤ حديث ١٢٤ ج١، وص٢٤٢ ج١ منه أيضاً.

ليقفوا على حقيقة تطمئن قلوبهم إليها، وتثلج صدورهم عندها، وقد يخجل صحابي من رسول الله ﷺ فيكلف غيره عبء السؤال[١].

وكان المسلمون يسألونه عن أمورهم وأحوالهم، لا يحجبهم عنه حاجب، ولا يمنعهم منه مانع، لذلك نرى الأعرابي البعيد عنه يسأله كما يسأله الصحابي الملازم له، كلهم يريدون الحق[٢] إن هؤلاء الصحابة الذين يسألون الرسول ﷺ في خصوصياتهم وأمور ذويهم، كانوا لا يحجبون عن سؤاله في معاملاتهم وعباداتهم وعقائدهم وسائر أمورهم، بل إن بعضهم كان إذا وصله خبر عن رسول الله ﷺ يعود إليه لينهل من معينه ويتزود من علمه[٣].

وقد كانت السيدة عائشة أم المؤمنين لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه الرسول ﷺ حتى تعرفه[٤]، وكذلك كان يفعل كثير من المسلمين والمسلمات[٥].

وقد يختصم اثنان في قضية أو يختلفان في حكم، فيرجعان إلى رسول الله ﷺ ليفصل بينهما ويبين وجه الصواب[٦].

إن هذه الأجوبة والفتاوى والأقضية مادة كثيرة في مختلف أبواب كتب السنة، حتى إنها تؤلف جانباً كبيراً من سنة رسول الله ﷺ، ويبعد أن ينسى هذه الحوادث من وقعت له وسأل عنها الرسول ﷺ، لأنها جزء من حياة السائل، بل واقعة بارزة من وقائع عمره.

---

(١) من هذا قول الإمام علي رضي الله عنه: (كنت رجلاً مذاء، فكنت أستحي أن أسأل رسول الله ﷺ لمكان ابنته، فأمرت المقداد بن الأسود. فسأله فقال: «**يغسل ذكره ويتوضأ**» انظر فتح الباري ص٢٩٤ جـ١ وصحيح مسلم ص٢٤٧ جـ١ ومسند الإمام أحمد ص٣٩ و٤٦ جـ٢.

(٢) انظر نماذج لذلك في كتابنا السنة قبل التدوين ص٦٢ و٦٣.

(٣) من هذا ما حدث لضمام بن ثعلبة وقومه حين جاءهم رسول رسول الله ﷺ يبلغهم الرسالة، فانطلق ضمام إلى رسول الله ﷺ، وكان حوله أصحابه فدخل المسجد على جمل، قال أنس بن مالك: «.. فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبي متكىء بين ظهرانيهم. فقلنا هذا الرجل الأبيض المتكىء فقال له الرجل «ضمام»: ابن عبد المطلب؟ فقال له النبي ﷺ: «**قد أجبتك**». فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سائلك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد علي في نفسك. فقال: «**سل عما بدا لك**». قال: أسألك بربك ورب من قبلك، آلله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: «**اللّهم نعم**». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن تصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ قال: «**اللّهم نعم**». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: «**اللّهم نعم**». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسِمَها على فقرائنا؟ فقال النبي ﷺ: «**اللّهم نعم**» فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول مَنْ ورائي من قومي وأنا ضِمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر» فتح الباري ص١٥٩ جـ١.

(٤) انظر فتح الباري ص٢٠٧ جـ١.

(٥) انظر الرسالة ص٤ فقرة ١١٠٩.

(٦) ومثاله اختلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم في القراءة ورجوعهما إلى الرسول ﷺ حيث بيّن أنهما على صواب وقال: «**إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر**» انظر مسند الإمام أحمد ص ٢٧٤ جـ١ حديث ٢٧٧.

٤ ـ وقائع وحوادث شاهد فيها الصحابة تصرفات الرسول ﷺ:

وهذه كثيرة جداً: في صلاته وصيامه وحجه وسفره وإقامته... فنقلوها إلى التابعين الذين بلغوها إلى من بعدهم، وهي تؤلف جانباً كبيراً من السنة، وخاصة هديه ﷺ في العبادات والمعاملات وسيرته، من هذا ما رواه عبد الله بن عمر أنه رأى رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة[١]. ومن ذلك ما رواه علي بن أبي طالب فقال: كان آخر كلام رسول الله ﷺ: **«الصلاة الصلاة، اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم»**[٢].

بعد هذا العرض يمكننا أن نقول ـ ونحن واثقون مطمئنون ـ: إن السنة في عهد الرسول ﷺ كانت محفوظة عند الصحابة جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم، وإن كان نصيب كل صحابي منها يختلف عن نصيب الآخر، فمنهم المكثر من حفظها، ومنهم المقل، ومنهم المتوسط في ذلك، ومن ثم نؤكد أنهم قد أحاطوا بالسنة وحفظوها على أحسن وجه، وتكفلوا بنقلها إلى التابعين.

ولا يتصور أن يفوت الصحابة جميعاً شيء من السنة بعد أن رأينا مدى عنايتهم بها، وحرصهم عليها، ومنهج الرسول في تعليمهم، وطرق تلقيهم لها، لا يتصور أن يفوتهم جميعاً شيء من سننه ﷺ، وهم الذين لازموه نيفاً وعشرين سنة قبل الهجرة وبعدها، فحفظوا عنه أقواله وأفعاله، ونومه ويقظته، وحركته وسكونه، وقيامه وقعوده، واجتهاده وعبادته، وسيرته وسراياه ومغازيه، ومزاحه وزجره، وخطبه وأكله وشربه، ومعاملته أهله، وتأديبه فرسه، وكتبه إلى المسلمين والمشركين، وعهوده ومواثيقه، وألحاظه وأنفاسه وصفاته، هذا سوى ما حفظوا عنه من أحكام الشريعة، وما سألوه عن العبادات والحلال والحرام، أو تحاكموا فيه إليه[٣]. ونقل أهل الحديث كل هذا بدقة وأمانة[٤].

---

(١) مسند الإمام أحمد ص٢٤٧، حديث ٤٥٣٩ حـ٦.

(٢) مسند الإمام أحمد ص٢٩ حـ٢.

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل في أصول الحديث ص٧ ـ ٨.

(٤) قال القاضي أبو محمد عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي في وصف أهل الحديث (... هم الذين حفظوا على الأمة هذا الدين، وأخبروا عن أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وما عظمه الله عز وجل به من شأن الرسول ﷺ، فنقلوا شرائعه، ودونوا مشاهده، وصنفوا أعلامه ودلائله، وحققوا مناقب عترته، ومآثر آبائه وعشيرته، وجاؤوا بسير الأنبياء، ومقامات الأولياء، وأخبار الشهداء والصديقين، وعبروا عن جميع فعل النبي ﷺ، في سفره وحضره، وظعنه وإقامته، وسائر أحواله، من منام ويقظة، وإشارة وتصريح، وصمت ونطق، ونهوض وقعود، ومأكل ومشرب، وملبس ومركب، وما كان سبيله في حال الرضا والسخط، والإنكار والقبول، حتى القلامة من ظفره ما كان يصنع بها، والنخاعة من فيه أين كانت وجهتها، وما كان يقوله عند كل فعل يحدثه، ويفعله عند كل موقف ومشهد يشهده، تعظيماً له ﷺ، ومعرفة بأقدار ما ذكر عنه، وأسند إليه) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص١ ف١.

د ـ انتشار الحديث في عهد الرسول ﷺ:

انتشرت السنة مع القرآن الكريم منذ الأيام الأولى للدعوة، يوم كان المسلمون قلة يجتمعون سراً في (دار الإسلام)، دار الأرقم بن عبد مناف، يتلقون تعاليم الدين ويقرؤون القرآن، ويؤدون العبادات، وما لبث الرسول ﷺ أن صدع بأمر الله عز وجل، وكثر المسلمون، وعم الإسلام الجزيرة العربية، وكان الرسول الكريم في جميع مراحل الدعوة يبلغ الناس، ويفتيهم ويقضي بينهم، ويخطبهم ويسوسهم في السلم والحرب، وفي الشدة والرخاء، ويعلمهم فيحفظون الأحكام ويطبقونها، وقد تضافرت عوامل عدة تكفلت بنشر السنة في الآفاق، منها:

١ ـ نشاط الرسول عليه الصلاة والسلام:

وجده في تبليغ دعوته ونشر الإسلام، فلم يترك وسيلة للدعوة إلا استفاد منها، ولا سبيلاً إلا سلكها[١]، فعرض نفسه على القبائل، وتحمل الصعاب وصنوف الأذى، واتصل بوفود المواسم وعرض عليهم الإسلام.. فلم يأل جهداً في تبليغ الرسالة.. حتى عز الإسلام وقويت دولته.. وفي جميع تلك التطورات كانت السنة تأخذ مكانها في نفوس المسلمين.

٢ ـ طبيعة الإسلام ونظامه الجديد:

الذي جعل الناس يتساءلون عن أحكامه، وعن رسوله وأهدافه، فكان بعض من يسمع بالدعوة يقبل على رسول الله ﷺ يسأله عن الإسلام فيعلن إسلامه، وينطلق إلى قومه ليبلغهم ما رأى ويخبرهم ما سمع.

٣ ـ نشاط أصحاب الرسول ﷺ:

واندفاعهم في طلب العلم وحفظه وتبليغه، وسبق لنا أن تكلمنا مفصلاً عن نشاط الصحابة العلمي حين تناولنا طرق تلقي الصحابة السنة عن الرسول ﷺ.

٤ ـ أمهات المؤمنين رضي الله عنهن:

كان لأمهات المؤمنين فضل عظيم في تبليغ الدين ونشر السنة بين نساء المسلمين، فقد كان بعض النساء يخجلن من أن يسألن رسول الله ﷺ عن أمورهن، فيجدن عند أزواجه ما يشفي غليلهن، لأنهن على صلة دائمة به، يتعلمن منه الأحكام، وينقلن عنه ما لا يتاح لغيرهن نقله، وقد اشتهرت السيدة عائشة رضي الله عنها بعلمها الغزير، وحرصها على فهم الأحكام، فعن ابن أبي مليكة[٢] «أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه

---

(١) راجع منهجه ﷺ في تعليم المسلمين من هذا الفصل ص٥٣ وما بعدها.

(٢) هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة. يقال اسم أبي مليكة زهير التيمي وهو مدني، أدرك ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ، ثقة فقيه، توفي سنة (١١٧هـ) وقد أخرج له أحاديثه أصحاب الكتب الستة.

حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: «**من حوسب عُذِّب**»، قالت السيدة عائشة: فقلتُ: أو ليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] قالت: فقال: «**إنما ذلك العرض ولكن من نوقش الحساب يهلك**»(١).

وقد عرف المسلمون سمو مكانتها وتعمقها في أحكام الإسلام، فكانت ـ بعد وفاته ﷺ ـ محط أنظار طلاب العلم والمستفتين ومرجعهم في كثير من أمور دينهم.

٥ ـ الصحابيات:

كان للنساء أثر عظيم في حفظ السنة وتبليغها لا يقل عن أثر الصحابة رضي الله عنهم، وقد رأينا حرصهن على حضور مجالس الرسول ﷺ، حتى إذا ما رأين الرجال قد غلبوهن على الرسول الكريم طلبن منه أن يعين لهن مجالس خاصة بهن يسألنه فيها عن أمورهن ويتعلمن أحكام الإسلام.. كما أنهن كن يشهدن بعض المواسم كصلاة العيد، ويستمعن إلى أحاديث الرسول ﷺ، وقد كان لهؤلاء الصحابيات أثر عظيم في حمل أحكام كثيرة تتعلق بالنساء وحياتهن الزوجية ـ نقلنها إلى خلفهن ـ كان من الصعب أن يسأل الصحابة عنها رسول الله ﷺ.

٦ ـ رسله ﷺ وبعوثه وولاته:

أصبحت المدينة بعد الهجرة مركز الدول الإسلامية، وقاعدة الدعوة: تنبعث منها الهداية إلى الآفاق وتتحطم على إثرها أصنام الشرك، وتتقوض أمامها عروش الطغيان، فمن المدينة انطلق رسل النبي ﷺ إلى القبائل المجاورة والنائية، يدعونهم إلى الإسلام، ويعلمونهم أحكامه ونظمه، عندما كانت قريش تحول بين القبائل المسلمة والنبي عليه الصلاة والسلام، وكان الرسول ﷺ يوجه رسله ويرشدهم ويعلمهم أصول الدعوة ويأمرهم أن يدعوا إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة. ومن ذلك وصيته لمعاذ بن جبل ولأبي موسى الأشعري عندما وجههما إلى اليمن(٢). قال عليه الصلاة والسلام: «**يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا**» وقال لمعاذ رضي الله عنه: «**إنك ستأتي قوماً من أهل الكتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم، فإن هم أطاعوا لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب**»(٣).

وقد كانت بعوثه عليه الصلاة والسلام وولاته خير من يحمل الرسالة ويؤدي الأمانة. وفي السنة السادسة كثرت بعوثه ﷺ، فقد وجه بعد صلح الحديبية رسله إلى الملوك، يحملون إليهم

---

(١) فتح الباري ص٢٠٧ ج١.
(٢) انظر صحيح البخاري بحاشية السندي ص٧٢ ج٣.
(٣) صحيح مسلم ص٥٠ حديث ٢٩ و٣٠ ج١.

كتبه، ففي يوم واحد انطلق ستة نفر إلى جهات مختلفة يتكلم كل واحد منهم بلسان القوم الذين بعث إليهم[١].

فقد اشتهر أنه أرسل رسله إلى قيصر الروم[٢]، وإلى أمير بصري، وإلى الحارث بن أبي شمر أمير دمشق من قبل هرقل، وإلى المقوقس أمير مصر من قبل هرقل، يدعوهم إلى الإسلام، كما وجه كتبه إلى النجاشي ملك الحبشة، وإلى كسرى ملك الفرس، وإلى المنذر بن ساوى ملك البحرين، وأرسل كتبه ورسله إلى عمان واليمامة وغيرها. وكان الرسل يجيبون عما يسألهم عنه الملوك والأمراء ورؤساء القبائل، ويبينون لهم الإسلام وغاياته على ضوء ما يزودهم به الرسول ﷺ من التوجيه والإرشاد، وكان عليه الصلاة والسلام يولي على كل قوم قبلوا الإسلام كبيرهم ويمدهم بمن يفقههم ويعلمهم[٣].

٧ ـ غزوة الفتح:

في سنة ثمان من الهجرة نقضت قريش صلح الحديبية، فدعا رسول الله ﷺ القبائل المسلمة أن تحضر رمضان في المدينة، وانطلق بعشرة آلاف[٤] مجاهد إلى مكة وقوض الوثنية وحطم الأصنام، ثم قام خطيباً في ألوف المسلمين والمشركين. فعفا عن أعدائه الذين اضطهدوه وآذوه، ثم أعلن كثيراً من الأحكام، منها ألا يقتل مسلم بكافر، ولا يتوارث أهل ملتين مختلفتين، ولا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها... ثم أقبل المسلمون يبايعون رسول الله ﷺ.

ومما لا شك فيه أن هذا اللقاء العظيم بين المسلمين جميعاً ورسولهم أتاح فرصة واسعة أمام كثيرين ممن جاؤوا من مختلف البلاد، فتيسر لهم عرض أمورهم على الرسول ﷺ، وسؤاله عن الدين، واستفتائه ومعرفة كل ما يحتاجون إليه من أمور الشريعة، كما أتاحت هذه الغزوة اللقاء بين جميع المسلمين من مختلف أنحاء الجزيرة، ومثل هذا اللقاء يسهل تناقل أخبار الدعوة وأمورها وأحكامها وكل ما يتعلق بها.

لقد كان الفتح الأعظم، فتح مكة حدثاً تاريخياً عظيماً، نقلته جموع غفيرة، ونقلت معه خطبة الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام إلى الآفاق، كما نقل المسلمون الجدد ما سمعوا من إرشاد وتوجيه إلى أهلهم وذويهم في مكة وغيرها.

---

(١) انظر المصباح المضيء، ص٤٠.
(٢) انظر سيرة ابن هشام ص٢٧٩ حـ٤، وصحيح مسلم ص١٣٩٣ و١٣٩٧ حـ٣، وانظر أخبار الرسل إلى الملوك والأمراء مفصلة في المصباح المضيء ص٦٠ ـ ١١٤.
(٣) انظر طبقات ابن سعد ص ٧٦ ـ ٧٧ حـ٤ قسم ٢ وص٧٩ منه والبداية والنهاية ص١١٣ حـ٨.
(٤) انظر سيرة ابن هشام ص١٧ حـ٤.

٨ ـ حجة الوداع:

خرج رسول الله ﷺ في شهر ذي الحجة من السنة العاشرة للهجرة، إلى مكة المكرمة وحج بالناس، وكان معه جمع عظيم يبلغ تسعين ألفاً(١)، ووقف في عرفة في هذه الجموع الكثيرة وخطب خطبة جامعة بين فيها كثيراً من الأحكام، منها حرمة دماء المسلمين وأموالهم، وأداء الأمانة، ووضع ربا الجاهلية وإبطاله، ومنع النسيء تأكيداً لما في كتاب الله، وبين بعض حقوق الرجال وحقوق النساء وحث على حسن معاملتهن. . . ومنع الوصية للوارث. .

لقد كانت هذه الخطبة الجامعة من أهم العوامل في انتشار جانب من السنة بين القبائل العربية، لأنه سمعها عدد كبير جداً، ونقلوها إلى الآفاق، طبقاً لما جاء فيها من قوله ﷺ: «**ألا هل بلغت؟ اللهم أشهد فليبلغ الشاهد منكم الغائب**»(٢).

كما كان لاجتماع المسلمين في موسم الحج بهذا العدد الكبير أثر بعيد في معرفة أحكام الشريعة ونقلها إلى أنحاء الجزيرة العربية، فقد يسر لهم هذا اللقاء الاجتماع بالرسول ﷺ واجتماع المسلمين بعضهم ببعض، وفي كل هذا تتوضح أمور الدين، ويجاب عن الأسئلة والاستفتاءات وتبين الأحكام، وتتناقل الأخبار، وتنتشر الشريعة في مختلف الآفاق. كما أتاح هذا اللقاء لعدد كبير من المسلمين أن يشاهدوا الرسول ﷺ في مناسكه ومواقفه، ويروا مختلف تصرفاته وأفعاله وحسن هديه وسمته، فنقلوا كل هذا إلى ذويهم ومن خلفهم.

٩ ـ الوفود بعد الفتح الأعظم وحجة الوداع:

بعد فتح مكة أقبلت وفود العرب من سائر أطراف الجزيرة العربية يبايعون الرسول ﷺ، وينضمون تحت لواء الإسلام، وتتابعت الوفود وكثرت بعد حجة الوداع، وكان رسول الله ﷺ يرحب بالوافدين، ويعلمهم الإسلام، ويزودهم بنصائحه وإرشاداته، وكانت بعض الوفود تقيم عنده أياماً ثم تعود إلى قبائلها تبلغهم الدين الحنيف، ومن هذه الوفود وفد ضمام بن ثعلبة الذي علمه الرسول ﷺ الإسلام، فعاد إلى قومه ودعاهم فأسلموا، ووفد عبد القيس، ووفود بني حنيفة وطيء وكنده وأزدشنوءة، ووفد رسول ملوك حمير، الذين أسلموا وأرسلوا رسولهم بذلك إلى الرسول ﷺ، فبعث إليهم عليه الصلاة والسلام كتاباً يخبرهم أنه علم بإسلامهم، ويحثهم على طاعة الله والتمسك بدينه، وفيه وصيته لهم برسله وببعوثه، ويوصيهم الخير في الرعية. . . كما قدمت وفود همدان، وتجيب ـ قبيلة من كنده ـ ووفود ثعلبة وبني سعد من هذيم ووفود كثيرة يضيق المقام عن ذكرها(٣).

(١) انظر نور اليقين ص٢٥٦، وقارن بتلقيح فهوم أهل الأثر ص٢٧: ب.
(٢) انظر سيرة ابن هشام ص٢٧٦ حـ٤، ونحوه في صحيح مسلم ص١٣٠٦ حـ٣.
(٣) انظر السيرة لابن هشام ص٢٢١ حـ٤.

لقد كان رسول الله ﷺ يرى في هذه الوفود الخير، فيكرمهم ويعلمهم، وكانوا يسألونه ويجيبهم، وقد سمعوا حديثه، وشهدوا بعض مواقفه، وشاركوه في العبادة، ورأوا كثيراً من تصرفاته. فكان لهذه الوفود أثر عظيم في نقل السنة وانتشارها.

لقد كانت تلك العوامل الكثيرة كافية لنشر السنة وتبليغها المسلمين في مختلف أرجاء الدولة الإسلامية آنذاك.

تلك لمحة سريعة موجزة عن انتشار السنة في عهد الرسول ﷺ، وقد حرص الصحابة والمسلمون جميعاً على حفظها وتبليغها، ولم ينتقل رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى إلا بعد أن انتشر الإسلام في الجزيرة العربية كلها وساد ربوعها وملأ القرآن والسنة صدور أهلها، مصداقاً لقوله عز وجل: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

الفصل الرابع
الحديث في عصر الصحابة والتابعين

نتناول في هذا الفصل بحثين هامين لنرى صورة حقيقية واضحة للحديث النبوي في عهد الصحابة والتابعين، ونكون فكرة عامة حول ذلك ونتبين اهتمام الأمة بالحديث والمحافظة عليه.

أ ـ محافظة الصحابة والتابعين على السنة واقتداؤهم بالرسول ﷺ:

كان مصدر التشريع في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام كتاب الله وسنة رسوله: يتزل الوحي فيبلغه النبي الكريم إلى الناس كافة، ويبين مقاصده، ثم يطبق أحكامه، فكان الرسول ﷺ المرجع الأعلى في جميع أمور الأمة، في القضاء والفتوى، والتنظيم المالي والسياسي والعسكري، يعالج الأمور على مرأى من أصحابه رضي الله عنهم. ثم ما لبث أن انتقل إلى الرفيق الأعلى، وانقطع الوحي، ولم يبق أمام الأمة إلا القرآن الكريم والسنة الشريفة، مصداقاً لقوله ﷺ: «**تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي**»(١). وتمسك الصحابة والتابعون بسنته عليه الصلاة والسلام استجابة لأوامر الله عز وجل، وطاعة لرسوله عليه الصلاة والسلام(٢).

والاستجابة لرسول الله ﷺ واجبة في حياته وبعد وفاته، وقد امتثل الصحابة لأوامر الله عز وجل في عهد الرسول ﷺ، ونفذوها مخلصين، وحموا الشريعة بالمال والدماء، وكذلك فعلوا بعد وفاته، وقوفاً عند وصيته ﷺ: «**أوصيكم بتقوى الله عز وجل، والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**»(٣).

وقد حقق المسلمون الأوائل قول الله عز وجل: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] فتفانوا في اتباع محمد ﷺ، وساروا على هديه وأخذوا بسنته وتمسكوا بها.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك.
(٢) ذكرنا كثيراً من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة في هذا الصدد في فصل (مكانة السنة من التشريع) في ص٣٤ وما بعدها من هذا الكتاب، فلتراجع.
(٣) أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم انظر الفتح الكبير ص٤٦٤ حـ١، وذكرناه بطوله في هامش ص٢٢ من هذا الكتاب فليراجع.

١ - فنرى أبا بكر الصديق يعقد لواء أسامة بن زيد، بعد وفاة الرسول ﷺ، ويأبى أن يحتفظ بجيشه وهو في أشد الحاجة إليه، ويقول: ما كان لي أن أحل لواء عقده رسول الله ﷺ، ويعقد اللواء لخالد بن الوليد ليقاتل المرتدين، ويقول: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن الوليد، وسيف من سيوف الله سله الله عز وجل على الكفار والمنافقين**»[(١)].

٢ - عن السائب بن يزيد ابن أخت نِمر أن حويطب بن عبد العزي أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أنه قدم على عمر بن الخطاب في خلافته فقال له عمر: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالاً، فإذا أعطيت العمالة كرهتها؟ قال: فقلت: بلى. فقال عمر: فما تريد إلى ذلك؟ قال: قلت: إن لي أفراساً وأعبدا وأنا بخير. وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين، فقال عمر: فلا تفعل، فإني قد كنت أردت الذي أردت، فكان النبي ﷺ يعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني، حتى أعطاني مرة مالاً فقلت: اعطه أفقر إليه مني، قال: فقال له النبي ﷺ: «**خذه فتموله وتصدق به، فما جاءك من هذا المال، وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه، وما لا فلا تتبعه نفسك**»[(٢)].

٣ - وفي وقعة اليرموك كتب القادة إلى عمر رضي الله عنه: إنه قد جاش إلينا الموت يستمدونه، فكان فيما أجابهم: إني أدلكم على من هو أعز نصراً وأحضر جنداً، الله عز وجل، فاستنصروه، فإن محمداً ﷺ قد نصر يوم بدر في أقل من عدتكم، فإذا أتاكم كتابي هذا فقاتلوهم ولا تراجعوني[(٣)].

٤ - كان رسول الله ﷺ قد أمر الصحابة ومن معه يوم الفتح بأن يكشفوا عن مناكبهم، ويهرولوا في الطواف، ليرى المشركون قوتهم وجلدهم، وقويت دولة الإسلام، وزال المشركون، ورأى عمر رضي الله عنه أن هذا الأمر قد ذهبت علته. ولكنه قال: فيم[(٤)] الرملان الآن والكشف عن المناكب، وقد أطأ الله الإسلام ونفى الكفر وأهله؟ ومع ذلك

---

(١) مسند الإمام أحمد ص١٧٣ حـ١ بإسناد صحيح.

(٢) مسند الإمام أحمد ص١٩٧ حـ١ بإسناد صحيح. قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ص٦٦ - ٦٧ حـ٣) في ترجمة حويطب: (روى له الشيخان والنسائي حديثاً واحداً في العمالة، وهو الذي اجتمع في إسناده أربعة من الصحابة) يريد هذا الحديث، والصحابة الأربعة هم: السائب، وحويطب، وعبد الله بن السعدي وعمر رضي الله عنهم أجمعين. انظر هامش مسند الإمام أحمد ص١٩٧ حـ١. ومعنى (مشرف) في الحديث: متطلع إلى المال.

(٣) مسند الإمام أحمد ص٣٠٤ حـ١.

(٤) في الأصل (فيما) وهي استفهامية، وظاهر كلام النحويين وجوب حذف ألفها إذا دخل عليها حرف الجر، ولكن قرأ عبد الله وأبي وعكرمة وعيسى (عما يتساءلون) بالألف. عن هامش مسند الإمام أحمد ص ٢٩٣ حديث ٣١٧ جـ١.

لا ندع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ(١).

٥ - وهكذا كان جميع الصحابة يتأسون بالرسول الكريم، ويحافظون على سنته، سواء أعرفوا علة ذلك أم لم يعرفوا، وسواء أتوقعوا حكمة لما يفعلون أم لم يتوقعوا، وقد اشتهر عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما بمحافظته الشديدة على سنن رسول الله ﷺ فكان الرسول أسوته في كل شيء، في صلاته وحجه وصيامه، حتى في قضاء حاجته(٢)، وكان كثيراً ما يقول: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وكان إذا سمع من الرسول ﷺ شيئاً، أو شهد معه مشهداً، لم يقصر دونه أو يعدوه(٣). كان يقف عند الحد الوارد في الحديث أو الفعل النبوي من غير إفراط ولا تفريط. عن مجاهد قال: كنا مع ابن عمر في سفر، فمر بمكان فحاد عنه، فسئل: لم فعلت؟ فقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا ففعلت(٤)، وكان يأتي شجرة بين مكة والمدينة فيقيل تحتها، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك.

٦ - عن الزبير بن عربي قال: سمعت رجلاً يسأل ابن عمر عن الحجر قال: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله، فقال رجل: أرأيت إن زحمت؟ فقال ابن عمر: اجعل (أرأيت) باليمن.. رأيت رسول الله يستلمه ويقبله(٥).

٧ - غزا عبادة بن الصامت الأنصاري، النقيب صاحب رسول الله ﷺ مع معاوية أرض الروم، فنظر إلى الناس وهم يتبايعون كِسَر الذهب بالدنانير وكسر الفضة بالدراهم، فقال: يا أيها الناس، إنكم تأكلون الربا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تبتاعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، لا زيادة بينهما، ولا نَظِرة**»، فقال له معاوية: يا أبا الوليد لا أرى الربا في هذا إلا ما كان من نظرة، فقال عبادة: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتحدثني عن رأيك، لئن أخرجني الله لا أساكنك بأرض لك علي فيها إمرة، فلما قفل لحق بالمدينة، فقال له عمر بن الخطاب: ما أقدمك يا أبا الوليد فقص عليه القصة، وما قال من مساكنته، فقال: ارجع يا أبا الوليد إلى أرضك قبح الله أرضاً لست فيها وأمثالك، وكتب إلى معاوية، لا إمرة لك عليه، واحمل الناس على ما قال، فإنه هو الأمر(٦).

---

(١) مسند الإمام أحمد ص٢٩٣ حديث٣١٧ جـ١. أطأ: ثبت وأرسى والهمزة فيه بدل واو (وطأ).

(٢) انظر مسند الإمام أحمد ص١٩١ حديث ٦٣٩١ و٦١٥١ جـ٩.

(٣) انظر مسند الإمام أحمد ص٢٩٧ حديث ٥٥٤٦ جـ٧ وسنن ابن ماجه ص٣ حـ١.

(٤) مسند الإمام أحمد ص٥٤ حديث ٤٨٧٠ جـ٧.

(٥) مسند الإمام أحمد ١٩٤ حـ٩، وقد أخرجه الإمام البخاري، ومن الخطأ أن يظن ظان من قول ابن عمر أن اليمن كانت تعتمد على الرأي، إنما ضرب اليمن مثلاً لجهة خاصية يرمي إليها هذا الاعتراض أدباً مع السنة النبوية، مبيناً أنه لا مجال للسؤال والجواب إذا ما وجدت السنة في أمر ما، ويدل على ذلك رواية الطيالسي وفيها أجعل (أرأيت) مع هذا الكوكب.

(٦) سنن ابن ماجه ص٧ حـ١. كسرة الذهب كالقطعة لفظاً ومعنى، وجمعها كسر كقطع. ونظرة: انتظار أي أجل.

أولئك أصحاب رسول الله ﷺ، الذين حفظوا سنته، ووجهوا الأمة إلى السبيل القويم، وحملوا الرعاة والرعية على تطبيق أحكام الشريعة وأبوا أن يماروا في دين الله صادعين الحق، لا يخافون فيه لومة لائم.

وعلى هذا النهج سار التابعون وأهل العلم من بعدهم في المحافظة على السنة والتمسك بها، وقد أسلفنا كثيراً من أخبارهم حين تكلمنا عن مكانة السنة من التشريع، ونكتفي بهذا القدر في هذا المقام[١].

ب ـ منهج الصحابة والتابعين في المحافظة على السنة:

رأينا حرص الصحابة والتابعين على التمسك بالسنة الطاهرة، وحسن اقتدائهم بالرسول ﷺ، وتتبعهم آثاره، ووقوفهم عند أحكامه عليه الصلاة والسلام متى ثبتت عندهم، وقد نهج الصحابة والتابعون سبيلاً قويماً للمحافظة على الحديث النبوي، ويتضح هذا المنهج في احتياطهم في رواية الحديث، وفي تثبتهم في قبول الأخبار، هذا إلى جانب ما عرضناه من تمسكهم بالسنة وحرصهم على التأسي والاقتداء بالرسول ﷺ.

١ ـ احتياط الصحابة والتابعين في رواية الحديث:

احتاط الصحابة في رواية الحديث عن الرسول ﷺ خشية الوقوع في الخطأ، وخوفاً من أن يتسرب إلى السنة بعض التحريف، وهي المصدر التشريعي الأول بعد القرآن الكريم، ولهذا اتبعوا كل سبيل يحفظ على الحديث نوره، فحملهم ورعهم وتقواهم على الاعتدال في الرواية عن الرسول ﷺ، وحتى إن بعضهم آثر الإقلال منها احتراماً للحديث لا زهداً فيه، واشتهر من بين الصحابة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ بشدة إنكاره على من يكثر رواية الحديث، والتزم الصحابة هذا المنهج، فلم يرووا الأحاديث إلا حين الحاجة، وكانوا حين يروونها يتحرون الدقة في أدائها، وكثيراً ما كان يقول بعضهم بعد رواية الحديث: نحو هذا أو كما قال، أو شبيهاً بذلك[٢].

ونرى من الصحابة من تأخذه الرعدة، ويقشعر جلده، ويتغير لونه حين يروي شيئاً عن الرسول ﷺ، ورعاً واحتراماً لحديثه عليه الصلاة والسلام. من هذا ما رواه عمرو بن ميمون قال: ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه قال: فما سمعته يقول بشيء قط: قال رسول ﷺ فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله ﷺ، قال: فنكس، قال: فنظرت إليه، فهو قائم محللة أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه. قال: أو دون ذلك، أو فوق

---

(١) انظر ص٤١ من هذا الكتاب وما بعدها.

(٢) انظر أمثلة لهذا في سنن ابن ماجه ص٨ ح١، ومسند الإمام أحمد ص٤٦ ح٦، وسنن الدارمي ص٧٧ و٨٤ ح١، وسنن البيهقي ص١١ ح١، والجامع لأخلاق الراوي ص٩٨: آ.

ذلك، أو قريباً من ذلك أو شبيهاً بذلك[١].

قال عبد الرحمٰن بن أبي ليلي: أدركت مائة وعشرين من الأنصار من أصحاب محمد ﷺ، ما منهم أحد يحدث بحديث إلا وَدَّ أن أخاه كفاه إياه، ولا يستفتى عن شيء إلا ود أن أخاه كفاه إياه، وفي رواية: يسأل أحدهم المسألة فيردها هذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول[٢].

ولم ينهج الصحابة هذا السبيل لقلة ما لديهم من الحديث، بل فعلوا ذلك كله حرصاً على السنة وصيانة لها، واحتياطاً للدين ورعاية لمصلحة المسلمين، لا زهداً في الحديث النبوي ولا تعطيلاً له. وقد ثبت عن الصحابة جميعاً تمسكهم بالحديث الشريف وإجلالهم إياه، وأخذهم به، وقد تواتر خبر اجتهاد الصحابة إذا وقعت لهم حادثة شرعية من حلال أو حرام، وفزعهم إلى كتاب الله تعالى، فإن وجدوا فيه ما يريدون تمسكوا به، وأجروا حكم الحادثة على مقتضاه، وإن لم يجدوا ما يطلبون فزعوا إلى السنة، فإن روي لهم خبر أخذوا به، ونزلوا على حكمه، وإن لم يجدوا الخبر فزعوا إلى الاجتهاد بالرأي[٣].

وطريقة أبي بكر وعمر في الحكم مشهورة: كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله ﷺ، فإن وجد فيها ما يقضي به قضى به، فإن أعياه ذلك سأل الناس: هل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى فيه بقضاء، فربما قام إليه القوم فيقولون. قضى فيه بكذا وكذا، فإن لم يجد سنة سنها النبي ﷺ جمع رؤساء الناس فاستشارهم؟[٤]. وكان عمر رضي الله عنه يفعل ذلك.

ورأى الصحابة في منهج عمر رضي الله عنه حفظ السنة، وحمل الناس على التثبت مما يسمعون، والتروي فيما يؤدون، فالتزموه من غير إفراط ولا تفريط، ولم يكثروا من الرواية مخافة رفع التدبر والتفقه، فالتزموا الاعتدال فيها، يقول عبد اللّه بن مسعود رضي الله عنه: ليس العلم كثرة الحديث، ولكن العلم الخشية[٥].

ثم إن كثرة الرواية مظنة الوقوع في الخطأ، وبخاصة أنه ورد النهي عن التحديث بكل ما يسمعه المرء، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن الرسول ﷺ أنه قال: «**كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع**»[٦].

---

(١) سنن ابن ماجه ص٨ حـ١، نكس: أي طأطأ رأسه وخفضه.
(٢) مختصر كتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول ص١٣.
(٣) انظر الملل والنحل للشهرستاني ص ٤٦٦ـ ٤٤٧.
(٤) انظر أعلام الموقعين ص٦٢ حـ١.
(٥) مختصر كتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول ص٦.
(٦) صحيح مسلم ص١٠ حـ١.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع [(١)].

فإذا طلب الصحابة الإقلال من الرواية فإنما طلبوه من باب الاحتياط لحفظ السنن والترهيب في الرواية [(٢)]، وتدبر المروي، وحفظه وضبطه، وكل ما روي عن الصحابة في هذا الباب يدل على محافظتهم على السنة ونشرها وتبليغها صحيحة ولا يتيسر نشرها صحيحة ما لم يتثبت حاملوها من مروياتهم، ولا أدل على ذلك من أن عمر وبعض الصحابة رضي الله عنهم عرفوا اتقان بعض الصحابة وحفظهم الجيد فلم ينكروا عليهم كثرة روايتهم، وقد أسلفت بسط القول في هذا في كتاب السنة قبل التدوين [(٣)].

وسار التابعون وأتباعهم على منهج الصحابة، فاحتاطوا في رواية الحديث، وعابوا الإكثار منها مخافة أن يرتفع تدبر الحديث وفهمه، قال محمد بن المنكدر: الذي يحدث الناس إنما يدخل بين الله وبين عباده فلينظر بما يدخل [(٤)].

وحرص بعضهم على ألا يحدث في المجلس بأكثر من ثلاثة أو أربعة أحاديث كي يفهمها الطلاب ويحفظوها، والأخبار في هذا كثيرة [(٥)].

٢ ــ تثبت الصحابة والتابعين في قبول الحديث.

أمر الإسلام بالتثبت في قبول الأخبار، ونهى عن الكذب، وأمر بقول الحق، نزل بهذا الوحي الأمين، ونطق به الرسول الكريم، وعمل بذلك الصحابة أجمعون، وسار على ذلك المتقدمون والمتأخرون، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] وقال عز من قائل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١]. وقال: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢] و﴿وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

---

(١) صحيح مسلم ص١١ ح١.

(٢) يقول الخطيب البغدادي في منهج عمر: (... وفي تشديد عمر أيضاً على الصحابة في رواياتهم ـ حفظ لحديث رسول الله ﷺ وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل في السنن ما ليس منها، لأنه إذا رأى الصحابي المقبول القول، المشهور بصحبة النبي ﷺ قد تشدد عليه في روايته، كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب). شرف أصحاب الحديث ص٩٨: آ ـ ب.

(٣) انظر ص ٩٢ ـ ١١١ منه.

(٤) الكفاية ص١٦٨.

(٥) انظر المحدث الفاصل فقرة (٨١٩ ـ ٨٢١)، وجامع بيان العلم وفضله ص١٣٠ ح٢، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٣٧: ب وص٤٥: أ ـ ب. والسنة قبل التدوين ص ١١٠ ـ ١١١.

وقال ﷺ: «**من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار**»[١].

وقال: «**إن كذبا علي ليس ككذب على أحد فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[٢].

هكذا أمر المسلمون بالصدق في كل شيء، وبالأمانة والعدل وبتحري الحق واجتناب الباطل، ولهذا فقد احتاط رجال الحديث ونقاده في قبول الحديث، وتثبتوا وتأكدوا من الأخبار التي يرويها المسلمون، وقد نهج في هذا السبيل الصحابة والتابعون، ومن جاء بعدهم، وحاولوا التثبت بكل وسيلة تضمن لهم صحة المروى وضبط ناقله، بطلب الحديث من راو آخر، وجمع طرقه تارة، وبالرجوع إلى أئمة هذا الشأن تارة أخرى.

وحق للأمة الإسلامية أن تتثبت في حديث رسول الله ﷺ وتستوثق له، وهو المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، فكما احتاط الصحابة والتابعون وأهل العلم من بعدهم في رواية الحديث، احتاطوا وتثبتوا في قبول الأخبار عن رسول الله ﷺ، وأمثلة تثبت الصحابة والتابعين ومن خلفهم أكثر من أن تحصى، وسنكتفي بذكر بعضها فيما يلي:

١ - قال الحافظ الذهبي: كان أبو بكر رضي الله عنه، أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه[٣].

٢ - روى الإمام البخاري عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي، فرجعت فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «**إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع**». فقال: والله لتقيمن عليه ببينة[٤] أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أُبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك[٥]. فقال عمر لأبي

---

(١) فتح الباري ص٢١٠ حـ١.

(٢) صحيح مسلم ص١٠ حـ١.

(٣) تذكرة الحفاظ ص٣ حـ١، وقد أخرجه الإمام مالك في الموطأ ص٥١٣ حـ٢، كما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

(٤) وفي رواية مسلم فقال عمر: أقم عليه البينة، وإلا أوجعتك.

(٥) صحيح البخاري بحاشية السندي ص٨٨ حـ٤، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ص١٦٩٤ حـ٣، كما أخرجه الإمام مالك في الموطأ ص٩٦٤ حـ٢، وانظره موجزاً في الرسالة للإمام الشافعي ص٤٣٥.

موسى: أمّا إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ[١].

٣ - عن بسر بن سعيد قال: أتى عثمان المقاعد، فدعا بوضوء فتمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويديه ثلاثاً ثلاثاً، ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ هكذا يتوضأ، يا هؤلاء أكذاك؟ قالوا: نعم، لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ عنده[٢].

٤ - عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيره استحلفته فإذا حلف لي صدقته، وإن أبا بكر حدثني - وصدق أبو بكر- أنه سمع النبي عليه الصلاة والسلام قال: **«ما من رجل يذنب ذنباً فيتوضأ فيحسن الوضوء، ويصلي ركعتين فيستغفر الله عز وجل إلا غفر له»**[٣].

٥ - عن قتادة عن الحسن البصري أن سمرة بن جندب وعمران بن حصين تذاكرا، فحدث سمرة بن جندب أنه حفظ عن رسول الله ﷺ سكتتين: سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءة: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فحفظ ذلك سمرة، وأنكر عليه عمران بن حصين فكتبا في ذلك إلى أبي بن كعب بالمدينة، فكان في كتابه إليهما أو في رده عليهما أن سمرة قد حفظ[٤].

تلك آثار[٥] تبين منهج الصحابة في التثبت والتأكد من الأخبار، وهذا لا يعني أبداً أن الصحابة اشترطوا لقبول الحديث، أن يرويه راويان فأكثر، أو أن يشهد الناس على الراوي أو أن يستحلف، فإذا لم يحصل شيء من هذا رد خبره.. بل كان الصحابة يتثبتون في قبول الأخبار، ويتبعون الطريقة التي ترتاح إليها ضمائرهم، وجميع ما ذكرناه مظهر من مظاهر التثبت والاستيثاق، مخافة الخطأ في الرواية، وحرصاً على الضبط والاتقان حين التحديث. فأحياناً يطلب عمر رضي الله عنه سماع آخر، وأحياناً يقبل الخبر من غير ذلك، ولا يقصد من وراء عمله إلا حمل المسلمين على جادة التثبت العلمي، والتحفظ في دين الله حتى لا يتقول أحد

---

(١) الموطأ ص٩٦٤ ح٢، والرسالة ص٤٣٥.

(٢) مسند الإمام أحمد ص٣٧٢ ح١ بإسناد صحيح.

(٣) مسند الإمام أحمد ص١٥٤ و١٧٤ و١٧٨ ح١، وانظر سنن الترمذي ص٢٥٧ ح٢.

(٤) سنن أبي داود ص٢٨٨ ح١، وعند الترمذي عن سعيد، عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: (سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ، فأنكر ذلك عمران بن حصين، وقال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة فكتب أبي: أن حفظ سمرة). قال سعيد: فقلنا لقتادة: ما هاتان السكتتان؟ قال: إذا دخل في صلاته، وإذا فرغ من القراءة، ثم قال بعد ذلك: وإذا قرأ **﴿ولا الضالين﴾** قال: وكان يعجبه إذا فرغ من القراءة أن يسكت حتى يتراد إليه نفسه. سنن الترمذي ص ٣٠- ٣١ ح٢. وأخرجه ابن ماجه في سننه ص٢٧٥ ح١.

(٥) انظر مزيداً من ذلك في كتابنا السنة قبل التدوين ص١١٢ وما بعدها.

على الرسول ﷺ ما لم يقل، ويتضح هذا في قول عمر رضي الله عنه عندما رجع أبو موسى الأشعري مع أبي سعيد الخدري وشهد له ـ «أما إني لم أتهمك، ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ»[١].

ويتضح هذا أيضاً في قول الإمام الذهبي بعد إيراد طريقة الصديق رضي الله عنه في التثبت: إن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري لا سد باب الرواية[٢].

وكما طلب الصحابة من الراوي شهادة غيره أحياناً، قبلوا أحاديث كثيرة برواية الآحاد أحياناً أخرى ـ لاطمئنانهم وثقتهم بضبط الناقلين ـ وبنوا عليها أحكامهم.

وهكذا يتبين لنا أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين حرصوا حرصاً شديداً على الحديث النبوي وصانوه من كل تحريف وتغيير. **باحتياطهم في روايته، وتثبتهم واستيثاقهم في قبوله. وأن تثبتهم في بعض الأحاديث بطلب راويين للخبر لم يكن شرطاً لقبول جميع المرويات،** بل إن قبولهم أخباراً كثيرة عن مخبر واحد ـ توفرت فيه جميع شروط العدالة والحفظ والضبط ـ **يدل على أنهم رضي الله عنهم كانوا يطلبون الراوي الثاني لمجرد التثبت والتأكد، لا لأن الخبر لا يثبت عندهم إلا براويين؛ والأخبار التي قبلها الخلفاء الأربعة وغيرهم برواية آحاد أكثر بكثير من الأخبار التي طلبوا فيها راويين**[٣].

ولم يكن التابعون وأتباعهم أقل اهتماماً من الصحابة بالاحتياط لقبول الحديث **فكانوا يتثبتون من الراوي بكل وسيلة تطمئن إليها قلوبهم، وإن من يتتبع تاريخ الرواة، وكيفية تحملهم الحديث الشريف، ليدرك تماماً جهود التابعين وأتباعهم، تلك الجهود التي بذلوها لنقل السنة إلى خلفهم،** وإليكم بعض أخبارهم في هذا الموضوع.

١ ـ **عن عبادة بن سعيد التجيبي أن عقبة بن نافع الفهري (١ ق هـ ـ ٦٣ هـ) أوصى بنيه فقال: يا بني لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة**[٤].

٢ ـ **وكانوا يرون الأمانة في الذهب والفضة أيسر من الأمانة في الحديث**[٥]**، فنسمع عن سليمان بن موسى أنه لقي طاوساً (ـ ١٠٦هـ) فقال له: حدثني فلان كَيْت وكَيْت. قال: إن كان صاحبك ملياً فخذ عنه**[٦].

٣ ـ **وقال سعد بن إبراهيم (٥٣ ـ ١٢٥هـ): (لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات)**[٧].

---

(١) الموطأ ص٩٦٤ حـ٢.
(٢) تذكرة الحفاظ ص ٦ـ ٧ حـ١.
(٣) انظر السنة قبل التدوين ص ١١٩ـ ١٢٣.
(٤) الجرح والتعديل ص٢٩ قسم ١ حـ١.
(٥) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٦٠: آ.
(٦) انظر صحيح مسلم ص١٥ حـ١، والجرح والتعديل ص٢٧ قسم ١ حـ١.
(٧) انظر صحيح مسلم ص١٥ حـ١، وسنن الدارمي ص١١٢ حـ١.

٤ - وكان يزيد بن أبي حبيب (ـ ١٢٨هـ) محدث الديار المصرية يقول: (إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة، فإن عرف فخذه وإلا فدعه)[١].

٥ - قال أبو الزناد عبد اللّه بن ذكوان القرشي (ـ ١٣٠هـ): (أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال ليس من أهله)[٢]. فهو يؤكد بقوله هذا أن الصلاح والأمانة لا يكفيان في راوي الحديث إذا لم ينضم إليهما الحفظ والضبط والإتقان، وهذا معنى قوله ليس من أهله.

٦ - ويؤكد ما أسلفنا في الفقرة السابقة قول كثير من العلماء كعبد اللّه بن عون (ـ ١٥٠هـ) وعبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر (المتوفي نحو سنة ١٥٣هـ) وشعبة بن الحجاج (٨٢ ـ ١٦٠هـ)، وسفيان الثوري (٩٧ ـ ١٦١هـ) وغيرهم: (خذوا العلم من المشهورين)[٣]، و (لا يؤخذ هذا العلم إلا عمن شهد له بالطلب)[٤].

٧ - قيل لمسعر كدام (ـ ١٥٢هـ): ما أكثر تشكك؟ قال: (تلك محاماة عن اليقين)[٥].

٨ - واهتم التابعون وأتباعهم وأهل العلم من بعدهم اهتماماً عظيماً بالسنة وحرصوا عليها، واستوثقوا لها، وحفظوها، وتثبتوا في قبول الأخبار بكل وسيلة تطمئن إليها قلوبهم، لما يترتب على ثبوت الحديث من أحكام ترتبط بها أمور الدين والدنيا، لهذا كثيراً ما كانت تتردد على ألسنة الصحابة والتابعين ومن بعدهم عبارة: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)[٦].

٩ - وهكذا اجتهد التابعون ومن بعدهم في التثبت للحديث النبوي وسلكوا سبيل الصحابة في ذلك، فتارة كانوا يحلفون الراوي على سماعه، وتارة يطلبون الخبر من طريق آخر، وأخرى يرحلون في طلب الحديث ليسمعوه من معينه وأصله، كما كان يفعل أبو العالية وغيره، قال أبو العالية: (كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم)[٧].

---

(١) الجرح والتعديل ص١٩ حـ١.
(٢) صحيح مسلم ص١٥ حـ١.
(٣) و(٤) انظر المحدث الفاصل بين الراوي والواعي فقرة (٤٢٠)، والجرح والتعديل ص٢٨ قسم ١ حـ١.
(٥) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي فقرة (٧٤٢).
(٦) انظر الكامل ص٥٨: آ ـ ب، وانظر مقدمة التمهيد ص١٢: ب.
(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٦٨: ب والكفاية ص٤٠٢. وانظر مزيداً من هذه الأخبار في تقدمة الجرح والتعديل ص١٦٩، وصحيح مسلم ص١٦ حـ١، ومقدمة التمهيد ص١٣: آ ـ ب. والسنة قبل التدوين ص١٢٥.

الفصل الخامس
النشاط العلمي في عصر الصحابة والتابعين

شعر الصحابة بالتبعة الملقاة على عاتقهم لحفظ الشريعة وتطبيقها، فسارعوا إلى صيانة مصادرها الأولى خشية ضياع القرآن الكريم من صدور القراء (الحفاظ)، إثر حروب الردة، ومن ثم جمعوه في مصحف على عهد الصديق، وخافوا عاقبة الاختلاف في القراءات في الأمصار المختلفة، فنسخوه في مصاحف وزعت على الأقاليم الإسلامية في عهد عثمان رضي الله عنه وكانوا في أحكامهم يرجعون إلى الكتاب الكريم ثم إلى السنة، يسألون عن حكم مأثور عن الرسول فيما يجد لهم من قضايا، فإذا ما ثبت عندهم شيء عن رسول الله ﷺ تمسكوا به وطبقوه، وقد ذكرت طريقة اجتهادهم فيما سبق.

وقد وجد الصحابة الضرورة تلح لحفظ السنة، فحاول الصديق ثم الفاروق حفظها كتابة - وما منعهم من ذلك إلا حرصهم على القرآن والسنة كما سيتبين لنا هذا في بحث تدوين السنة - فما كان منهم إلا أن أكبوا على دراستها والسؤال عنها والبحث عن الحديث عند حفاظه، ويكفينا مثالاً لهذا ما كان يفعله ابن عباس بعد وفاة رسول الله ﷺ، فقد روى عكرمة عن ابن عباس أنه قال: (لما قبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله، فإنهم اليوم كثير، قال: وعجباً لك يا بن عباس. أترى الناس يفتقرون إليك، وفي الناس من أصحاب رسول الله من فيهم؟ قال: فترك ذاك، وأقبلت أنا أسأل أصحاب رسول الله عن الحديث، فإنه كان يبلغني الحديث عن الرجل فآتي بابه وهو قائل[1]، فأتوسد ردائي على بابه، تسفى الريح عليّ من التراب، فيخرج فيقول: يا بن عم رسول الله ما جاء بك؟ ألا أرسلت إلي فآتيك؟ فأقول: أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث)[2].

وكانت رغبة الصحابة في سماع حديث رسول الله ﷺ عظيمة: وهل أحب إلى المرء من أن يسمع حكم مربيه وأحكامه وتشريعاته؟ وهل من شيء أعز على المسلم من أن يحيي آثار منقذه من الضلال ورائده إلى الخير؟ لقد كان الصحابة مندفعين بإخلاص إلى سماع حوادث رسول الله ﷺ وسيرته وحديثه، فهذا أبو بكر الصديق يقف عند عازب والد البراء فيشتري منه رحلاً وهو للناقة كالسرج للفرس، ثم يقول له: (مر البراء فليحمله إلى منزلي، فيقول: لا، حتى

---

(١) أي وهو في نوم الظهيرة من القيلولة والقائلة.
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٢٤: آ وانظر ص٢٤: ب منه وتذكرة الحفاظ ص٣٨ ج١.

تحدثنا كيف صنعت حين خرج رسول الله ﷺ وأنت معه. فقص عليه خبر الهجرة)[١].

وهذا علي أمير المؤمنين يلتقي بكعب الأحبار فيقول له كعب: يا علي أسمعت رسول الله ﷺ يقول في المنجيات؟ قال: لا. ولكن سمعته يقول في الموبقات، فقال كعب لعلي: حدثني بالموبقات حتى أحدثك بالمنجيات، فقال علي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الموبقات: ترك السنة ونكث البيعة، وفراق الجماعة**». فقال كعب لعلي: المنجيات: **كف لسانك وجلوس في بيتك، وبكاؤك على خطيئتك**[٢].

وقد روى بعض الصحابة عن بعض كثيراً سواء في حياته عليه الصلاة والسلام أو بعد وفاته، من ذلك رواية الفاروق عمر عن الصديق رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ حديث «**لا نورث ما تركناه صدقة**» وهو حديث صحيح أخرجه مسلم، ومنها رواية عثمان رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً إلا حرم على النار: لا إله إلا الله**» أخرجه مسلم في صحيحه، ورواية أبي بكر عن بلال رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «**يا بلال أصبحوا بالصبح فإنه خير لكم**». ورواية عبد الرحمٰن بن عوف عن الفاروق رضي الله عنهما قال: رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده. وما رواه بجالة بن عبدة قال: كنت كاتباً لجرير بن معاوية على مناذر[٣]، فجاءنا كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: انظر مجوس هجر من قبلك، فخذ منهم الجزية، فإن عبد الرحمٰن بن عوف أخبرني أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس أهل هجر، وروت عائشة عن الصديق كما روي عنها، وروى ابن عمر عن ابن عباس وابن عباس عن ابن عمر، كما روت عائشة عنه، وروى ابن عباس عنها، وروى جابر بن عبد اللّه عن أبي سعيد الخدري كما روى أبو سعيد عن جابر، وأنس عن جابر وجابر عن أنس، وروى ابن عباس عن جابر بن عبد اللّه كما روى جابر عنه، وروى أبو سعيد الخدري عن ابن عباس كما روى ابن عباس عنه[٤]. ومن يراجع كتب السنن وتراجم الرواة يجد كثيراً من روايات بعض الصحابة عن بعض، وهذا دليل واضح على النشاط العلمي الذي كان بينهم يتبادلون الأحاديث ويسمعون ويسمع منهم ويروون ويروى عنهم. كل هذا في سبيل معرفة الحق وحفظ السنة المطهرة.

ولم يكتف الصحابة بدراسة الحديث فيما بينهم، بل حثوا على طلبه وحفظه وحضوا التابعين على مجالسة أهل العلم والأخذ عنهم، ولم يتركوا وسيلة لذلك إلا أفادوا منها. من هذا

(١) مسند الإمام أحمد ١٥٤ـ ١٥٦ جـ١ وانظر فتح الباري ص٤٣٥ جـ٧.

(٢) المحدث الفاصل ص١٤٩: آ.

(٣) مناذر هما بلدتان بنواحي خوزستان، مناذر الكبرى ومناذر الصغرى، وهما من كور الأهواز وقد فتحتا سنة (١٨هـ) انظر معجم البلدان ص١٦٠ جـ٨.

(٤) انظر اللطائف في دقائق المعارف من علوم الحفاظ الأعارف مخطوطة الظاهرية ص١: آ ـ ٣: ب.

ما روي عن عمر رضي الله عنه قال: (تفقهوا قبل أن تسودوا)[١] وقال أيضاً: (تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن)[٢] وكان أبو ذر مثلاً رائعاً لنشر الحق وتبليغ سنة رسول الله ﷺ، يروى عنه أنه قال: «لو وضعتم الصمصامة ـ السيف الصارم ـ على هذه، وأشار إلى قفاه، ثم ظننت أني أنفذ كلمة سمعتها من النبي ﷺ قبل أن تجيزوا علي لأنفذتها[٣]». وما كان أبو ذر بدعاً في الصحابة، إنما كان أحد الألوف الذين ساهموا في حفظ السنة.

عن أبي قلابة قال: (قال ابن مسعود: عليكم بالعلم قبل أن يقبض وقبضه ذهاب أهله..)[٤] وكان ينهي عن البدع ويأمر باتباع السنة فيقول: (الاقتصاد في السنة أفضل من الاجتهاد في البدعة)[٥]. وقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: (تزاوروا وتذاكروا الحديث فإنكم إلا تفعلوا يدرس)[٦].

ووقف عمرو بن العاص على حلقة من قريش فقال: (ما لكم قد طرحتم هذه الأغيلمة؟ لا تفعلوا، وأوسعوا لهم في المجلس، وأسمعوهم الحديث، وأفهموهم إياه، فإنهم صغار قوم أوشك أن يكونوا كبار قوم وقد كنتم صغار قوم فأنتم اليوم كبار قوم)[٧].

وكان ابن عباس يحض طلابه على مذاكرة الحديث، فيقول: تذاكروا هذا الحديث لا ينفلت منكم، فإنه ليس بمنزلة القرآن، القرآن مجموع محفوظ، وإنكم إن لم تذاكروا هذا الحديث تفلت منكم، ولا يقل أحدكم حدثت أمس لا أحدث اليوم، بل حدث أمس، وحدث اليوم، وحدث غداً.. كما كان يقول: إذا سمعتم منا شيئاً فتذاكروه بينكم)[٨].

وكان أبو سعيد الخدري يحب طلاب العلم ويفسح لهم المجالس، وكثيراً ما كان يقول: تحدثوا، فإن الحديث يذكر بعضه بعضاً[٩].

ومما يروى عن أبي أمامة الباهلي أنه قال لطلابه: إن هذا المجلس من بلاغ الله إياكم، وأن رسول الله ﷺ قد بلغ ما أرسل به، وأنتم فبلغوا عنا أحسن ما تسمعون. وفي رواية: كان يحدثهم حديثاً كثيراً عن رسول الله ﷺ، فإذا سكت قال: اعقلوا بلغوا عنا كما بلغناكم[١٠].

---

(١) فتح الباري ص١٧٥ ج١.
(٢) جامع بيان العلم وفضله ص٣٤ ج٢.
(٣) فتح الباري ص١٧٠ ج١.
(٤) و(٥) تذكرة الحفاظ ص١٥ ج١ ومجمع الزوائد ص١٢٥ ج١ وانظر حضه على مذاكرة الحديث في معرفة علوم الحديث ص١٤١.
(٦) شرف أصحاب الحديث ص٩٩. وانظر أيضاً معرفة علوم الحديث ص٦٠ و١٤١.
(٧) شرف أصحاب الحديث ص٨٩: ب.
(٨) شرف أصحاب الحديث ص٩٩: آ وانظر نحوه في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع نسخة الظاهرية ص٤٨: ب.
(٩) شرف أصحاب الحديث ص١٠٠: آ.
(١٠) شرف أصحاب الحديث ص١٠٠: آ.

وهكذا كان الصحابة الكرام يتواصون بحفظ الحديث ومذاكراته ويحضون طلابهم على ذلك، ويحثونهم على تبليغ ما يسمعون منهم.

وقد سار التابعون وأتباعهم على نهج الصحابة، فكانوا يوصون أولادهم وتلاميذهم بحفظ السنة وحضور مجالس العلم، فقد أوصى عروة بنيه بهذا كما أوصى طلابه[١]، وكان علقمة يشجع طلابه على مذاكرة الحديث ودراسته[٢]، كما كان عبد الرحمٰن بن أبي ليلى يقول: إحياء الحديث مذاكرته فتذاكروه[٣]، واشتهرت بين العلماء عبارة (تذاكروا الحديث فإن الحديث يهيج الحديث)[٤].

وأكثر من هذا، كان بعض الآباء يشجعون أبناءهم على حفظ الحديث ويقدمون إليهم جوائز كلما حفظوا شيئاً منه، من هذا ما رواه النضر بن الحارث قال: سمعت إبراهيم بن أدهم يقول: قال لي أبي: يا بني اطلب الحديث، فكلما سمعت حديثاً وحفظته فلك درهم. فطلبت الحديث على هذا[٥].

ومهما يكن موقف المربين في هذا العصر من هذا التشجيع فإنه وسيلة مبدئية لحفظ الحديث ودراسته. وإن كانت في نظر الطفل هي الغاية فإنها لا تلبث أن تصبح وسيلة، فإذا ما ألف حفظ الحديث، وتعطشت نفسه إليه تجسمت الغاية الأصلية أمامه، وعرف قيمتها، وقدر نفع الحديث، وعرف معناه، وأصبح من عشاقه، سواء انقطعت تلك الجوائز أم لم تنقطع.

وأن التاريخ ليحفظ لنا أخباراً كثيرة تثبت إقبال طلاب العلم على طلب الحديث إقبالاً لا مثيل له، بدافع ذاتي، وميل نفسي، حتى إن بعض طلاب العلم المتفانين في حب الحديث كانوا يؤدون بعض الخدمات من أجل سماع حديث أو حديثين[٦].

---

(١) انظر طبقات ابن سعد ص ١٣٤ـ ١٣٥ قسم ٢ جـ٢ وانظر المحدث الفاصل نسخة دمشق ص١٥: ب، جـ١.

(٢) و(٣) و(٤) انظر شرف أصحاب الحديث ص١٠٠: ب، وانظر كتاب العلم لزهير بن حرب فإن فيه بعض هذا ص١٨٩: ب وكذلك في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٤٦: ب والمحدث الفاصل ص١٢٩: ب ـ ١٣٠: ب.

(٥) شرف أصحاب الحديث ص٩٠، وإبراهيم بن أدهم عاصر الثوري ويغلب أن وفاته سنة (١٦١) كان ورعاً مجاهداً، انظر البداية والنهاية ص١٣٥ جـ١٠.

(٦) روى سفيان بن عيينة قال: كان أبي صيرفياً بالكوفة فركبه الدين فحملنا إلى مكة فلما رحنا إلى المسجد لصلاة الظهر، وصرت إلى باب المسجد إذا شيخ على حمار فقال لي: يا غلام أمسك عليّ هذا الحمار حتى أدخل المسجد فأركع فقلت: ما أنا بفاعل أو تحدثني قال: وما تصنع أنت بالحديث؟ واستصغرني، فقلت: حدثني. فقال: حدثني جابر عن عبد الله وحدثنا ابن عباس فحدثني بثمانية أحاديث فأمسكت حماره، وجعلت أتحفظ ما حدثني به فلما صلى وخرج قال: ما نفعك ما حدثتك به، حبستني؟ فقلت: حدثتني بكذا وحدثتني بكذا فرددت عليه جميع ما حدثني به فقال: بارك الله فيك تعال غداً إلى المجلس، فإذا هو عمرو بن دينار (٤٨ـ ١٢٦هـ) انظر المحدث الفاصل مخطوطة دمشق ص١٦: ب ـ ١٧: آ جـ١.

وقد كانت المنافسة العلمية المحببة قائمة بين طلاب الحديث في ذلك العصر، فالذكي من تمكن من حفظ أحاديث في باب كذا وباب كذا، والمجد من أسرع إلى صحابي وأخذ عنه قبل وفاته، والمفلح من حظي بحب شيخه، وتمكن من الانفراد به، والكتابة عنه، والقراءة عليه ثم العرض والتصحيح بين يديه...

لكل هذا رأينا أصحاب الحديث يجدون في طلب العلم الشريف، ويتبارون في تحصيله[١]، وكثر طلاب العلم كثرة تثلج لها الصدور، وتشرق بها النفوس حتى إن أحد الصحابة كان يحدث الناس، فيكثرون عليه، فيصعد فوق بيت ويحدثهم[٢]. قال أنس بن سيرين: قدمت الكوفة قبل الجماجم، فرأيت بها أربعة آلاف يطلبون الحديث[٣]، وفي رواية زاد فقال: وأربعمائة قد فقهوا[٤]. فقبل بداية الربع الأخير من القرن الأول أضحت الكوفة محط أنظار أهل الحديث، ولم يقتصر هذا النشاط على قطر دون آخر، بل كان عاماً شاملاً. فحلقات العلم كانت تعقد في كل مكان، ففي جامع دمشق حلقات أبي الدرداء التي تضم نيفاً وخمسمائة وألف طالب[٥] إلى جانب حلقات غيره من شيوخ دمشق، التي كان يكتب فيها الطلاب[٦]، كما كانت تعقد في حمص وحلب والفسطاط والبصرة والكوفة واليمن إلى جانب حلقات ينبوع الإسلام في مكة والمدينة، فقد كانت في المدينة كالروضة يختار منها طالب العلم ما يشاء[٧].

وفي عهد عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، كان المسجد الحرام يغص بطلاب العلم، حتى إن الخليفة أعجب بهم عندما زاره فوجد فيه خلقاً لا يحصى، تضم أبناء المسلمين وطلاب العلم، فسأل عن شيوخ هذه الحلقات، فكان فيها عطاء، وسعيد بن جبير، وميمون بن مهران، ومكحول، ومجاهد، وغيرهم، فحث أبناء قريش على طلب العلم والمحافظة عليه[٨].

وسيتجلى لنا نشاط المراكز العلمية في الدولة الإسلامية عندما نتكلم عن انتشار العلم في عهد الصحابة والتابعين.

وقد قيض الله لهذه الأمة أساتذة أوتوا العلم والأدب وأصول التربية ترعرعوا بين يدي رسول الله ﷺ ويدي أصحابه الكرام، واجتهد القائمون على التعليم منهم في ذلك العصر في

---

(١) انظر المحدث الفاصل ص١٤٣: ب فيها أخبار عن ذلك.

(٢) انظر كتاب العلم لزهير بن حرب ص١٩٢.

(٣) المحدث الفاصل ٨١: آ وكانت دير الجماجم وقعة مشهورة بين الحجاج وعبد الرحمٰن بن الأشعث سنة (٨٢هـ) وفيها قتل عبد الرحمٰن بن الأشعث وكثير من القراء انظر تاريخ الطبري ص١٥٧ ج٥. ودير الجماجم بظاهر الكوفة على سبعة فراسخ منها على طرف البر للسالك إلى البصرة. معجم البلدان ص١٣١ ج٤.

(٤) المحدث الفاصل ص١٣٥: ب.

(٥) و (٦) انظر التاريخ الكبير لابن عساكر ص٦٩ ج١.

(٧) انظر المحدث الفاصل ص٩: ب.

(٨) انظر المرجع السابق ص٣٥: ب ـ ٣٦.

تعليم تلاميذهم وجلسائهم، واعتنوا عناية عظيمة بالنشىء الجديد، فنرى إسماعيل بن رجاء ـ من أقران الأعمش ـ يجمع الصبيان ويحدثهم[١]. ومر رجل بالأعمش ـ سليمان بن مهران ـ وهو يحدث فقال له: تحدث هؤلاء الصبيان؟ فقال الأعمش: هؤلاء الصبيان يحفظون عليك دينك[٢]. وكان مطرف بن عبد الله يقول: لأنتم أحب إلي مجالسة من أهلي[٣]. وكان سفيان الثوري يقول: لو لم يأتوني ـ (يعني طلاب الحديث) ـ لأتيتهم في بيوتهم[٤].

وكان بعض الشيوخ يفعلون هذا فيذهبون إلى طلابهم ويحدثونهم، من هذا ما يروى عن وكيع أنه كان يمضي في الحر وقت القيلولة إلى قوم سقائين يحدثهم، ويقول: هؤلاء قوم لهم معاش لا يقدرون يأتوني فيحدثهم بتواضع[٥].

وكان الوليد بن عتبة يقرأ في مسجد باب الجابية مصنفات الوليد بن مسلم وكان رجل يأتيه بعد فوات ربع المجلس أو ثلثه فيعيده عليه، ولما تكرر هذا منه سأله الوليد بن عتبة عن تأخره فقال له: (أنا رجل معيل ولي دكان في (بيت لِهْيا)[٦]، فإن لم أشتر حويجاتها من غدوة ثم أغلق وأجيء أعدو وإلا خشيت أن يفوتني معاشي، فقال له الوليد بن عتبة: لا أراك هاهنا مرة أخرى) فكان الوليد يقرأ المجلس ويأخذ الكتاب ويمر إلى (بيت لهيا)، حتى يقرأ عليه المجلس في دكانه[٧].

وكانوا يعلمونهم الحديث والأدب فيه، واحترامه وإجلاله[٨]، وكانت لحلقات العلم مكانة جليلة، وكان طلاب الحديث يوقرون أساتذتهم، ويفخرون بخدمتهم، والأخذ عنهم، وكان سلوكهم مع أساتذتهم في غاية الأدب والاحترام، سواء أكان هذا في التلقي عنهم أم في مناقشتهم؛ ويؤثر عن كثير من الصحابة والتابعين نصائح لطلاب العلم في هذا الصدد[٩].

وأما حلقات العلم وشيوخها وطريقة تعليمهم فإنها تحتاج إلى بحث كبير قائم بذاته، وإن

---

(١) انظر كتاب العلم لزهير بن حرب ص١٩٠.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص٨٩: وانظر المحدث الفاصل نسخة دمشق ص١٥ جـ١.

(٣) شرف أصحاب الحديث ص١٠٢: ب.

(٤) شرف أصحاب الحديث ص١٠٣: ب واشتهر عن عروة بن الزبير أنه كان يتألف الناس على حديثه انظر كتاب العلم لابن حرب ص١٨٧.

(٥) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٣٦: آ.

(٦) بيت لهيا بكسر اللام وسكون الهاء وياء وألف، كذا يتلفظ بها والصحيح بيت الآلهة بفتح اللام والهاء وهي قرية مشهورة بغوطة دمشق، والنسبة إليها بتلهي بفتح الباء والتاء وسكون اللام وقد نسب إليها خلق كثير من أهل الرواية، منهم يحيى بن محمد بن عبد الحميد السكسكي البتلهي. انظر معجم البلدان ص٧٨٠ جـ١. طبع ليبزيغ سنة ١٨٦٦.

(٧) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٣٦: ب.

(٨) انظر طبقات ابن سعد ص٣٤٥ جـ٥.

(٩) انظر العقد الفريد ص٧٨ جـ٢.

لدينا من الأخبار ما يملأ أكثر من مجلد في هذا. ولكن المقام يضيق بإيرادها، ويكفينا أن نذكر شيئاً موجزاً عن الصحابة والتابعين يتناول طريقة تعليمهم.

وأول ما يسترعي انتباهنا في هذا خطوط كبرى تعتبر من الأسس الهامة في التربية الحديثة، من هذه الأسس:

١ ـ مراعاة أحوال المحدثين:

فقد لاحظ الصحابة والتابعون أحوال طلابهم ملاحظة دقيقة، فكانوا لا يحدثونهم إلا بما يناسب مداركهم، ويشرحون الأحاديث، ويبينون مناسباتها حتى يدرك الطلاب ما يرويه شيوخهم، يروى عن ابن مسعود أنه قال: (أن الرجل ليحدث بالحديث فيسمعه من لا يبلغ عقله فهم ذلك الحديث، فيكون عليه فتنة)[١] وفي رواية عنه: (ما أنت محدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم)[٢] وعن حماد بن زيد قال: قال أيوب: لا تحدثوا الناس بما لا يعلمون فتضروهم[٣].

٢ ـ الحديث لمن هو أهل له:

وكما حرص الصحابة والتابعون على مراعاة أحوال الرواة، حرصوا على نشر الحديث بين أهله وطلابه، ورفعه عن السفهاء وأهل الغايات والأهواء، فكانوا يحاولون جهدهم ألا يحضر مجالسهم إلا طلاب العلم، وفي هذا كان يقول الزهري: (... وهجنته (أي الحديث) نشره عند غير أهله)[٤]، وكان الأعمش يرى أن إضاعة الحديث التحديث به عند غير أهله[٥] وكثيراً ما كان يقول: (لا تنشروا اللؤلؤ على أظلاف الخنازير يعني الحديث)[٦]، أي لا تحدثوا الحديث لغير أهله.

ورأى الأعمش شعبة بن الحجاج يحدث قوماً، فقال له: ويحك يا شعبة.. تعلق الدر في أعناق الخنازير[٧]؟ قال مجالد بن سعيد: حدثني الشعبي بحديث.. فرويته عنه، فأتاه قوم فسألوه عنه فقال: ما حدثت بهذا الحديث قط، فأتوني فأتيته، فقلت: أو ما حدثتني؟ قال: أحدثك بحديث الحكماء، وتحدث به السفهاء؟[٨]، وكان يقول: إنما كان يطلب هذا العلم من

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٢٩: ب.

(٢) تذكرة الحفاظ ص١٥ جـ١ وروى نحو هذا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة انظر المحدث الفاصل ص١٤٣: ب.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٢٩: ب.

(٤) المحدث الفاصل ص١٤١: آ والهجنة والتهجين للأمر تقبيحه.

(٥) و (٦) المحدث الفاصل ص١٤١: آ.

(٧) المحدث الفاصل ص١٤٣: آ.

(٨) المحدث الفاصل ص١٤١: ب، ولعل الشعبي أنكر ذلك لأنه خشي من القوم السفهاء أن يتخذوا ما حدث به ذريعة إلى أهوائهم.

جمع النسك والعقل فإن كان عاقلاً بلا نسك قيل: هذا لا يناله، وإن كان ناسكاً بلا عقل قيل: هذا أمر لا يناله إلا العقلاء[١].

وأختتم هذه الفقرة بذكر شيء من أساليب الحيطة، التي كان يفعلها زائدة بن قدامة[٢] مع من يأتيه طالباً الحديث، حرصاً منه على صيانة السنة المطهرة وحفظها. روى عمرو بن المهلب الأزدي قال: (كان زائدة لا يحدث أحداً حتى يمتحنه، فإن كان غريباً قال له: من أين أنت؟ وإن كان من أهل البلد قال: أين مصلاك؟ ويسأل كما يسأل القاضي عن البينة. فإذا قال له سأل عنه، فإن كان صاحب بدعة قال: لا تعودن إلى هذا المجلس، فإن بلغه عنه خير أدناه وحدثه، فقيل له: يا أبا الصلت لم تفعل هذا؟ قال: أكره أن يكون العلم عندهم، فيصيروا أئمة يحتاج إليهم، فيبدلوا كيف شاؤوا[٣].

قد يظن أن في تشدد زائدة منعاً للعلم ونشره، وأن طريقته هذه تتنافى مع رسالة المعلمين المرشدين الهادين، والحقيقة أن منهجه هذا كان من وسائل المحافظة على السنة، كما كان حائلاً دون أهل البدع والأهواء من أن يستغلوا الحديث الشريف أو يحرفوه تبعاً لأهوائهم.

٣ ـ طلب الحديث بعد القرآن الكريم:

من البديهي أن يهتم المسلمون بكتاب الله تعالى وحفظه ودراسته وتلاوته، وفهمه وتفسيره. وقد أجمع المحدثون على أنه لا ينبغي أن يطلب المرء الحديث إلا بعد قراءته القرآن وحفظه كله أو أكثره، ثم يبدأ سماع الحديث وكتابته عن الشيوخ، وكان كثير من المحدثين لا يقبلون الطلاب في حلقاتهم إلا إذا وثقوا من دراستهم القرآن الكريم وحفظ بعضه على الأقل وفي هذا قال حفص بن غياث: أتيت الأعمش فقلت: حدثني: قال: أتحفظ القرآن؟ قلت: لا قال: اذهب فاحفظ القرآن، ثم هلم أحدثك. قال: فذهبت فحفظت القرآن، ثم جئته فاستقرأني فقرأته، فحدثني[٤].

٤ ـ عدم تتبع المنكر من الحديث:

خشي الصحابة والتابعون من بث بعض الأحاديث الواهية والضعيفة، فنهوا عن روايتها وطلبوا التثبت في الرواية كما سبق أن ذكرنا، وحثوا على رواية الأحاديث المعروفة ونشرها بين طلاب العلم وخاصة الجدد منهم وفي هذا يروى عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: (حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون... أتحبون أن يكذب الله ورسوله)[٥] قال الإمام الذهبي:

---

(١) تذكرة الحفاظ ص٧٧ ج١.
(٢) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ص١٩٤ ج١ وهو إمام حجة توفي سنة ١٦١هـ.
(٣) المحدث الفاصل ص١٤٣: ب.
(٤) المحدث الفاصل نسخة دمشق ص١٩ ج١.
(٥) تذكرة الحفاظ ص ١٢ـ ١٣ ج١ وفتح الباري ص٢٣٥ ج١.

(فقد زجر الإمام علي رضي الله عنه عن رواية المنكر، وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كبير في الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإمعان في معرفة الرجال)[١].

وأما الأحاديث المنكرة والشاذة وطرقها، والأحاديث الموضوعة ـ فقد كان يحفظها الشيوخ حتى إذا ذكر لهم حديث منها بينوه، وكانوا يروون منها لطلابهم بعد بيان عللها، وبعد أن يقطع الطلاب مرحلة جيدة في دراساتهم. وسنبين هذا عندما نتكلم عن الحديث الموضوع.

٥ ـ التنويع والتغيير دفعاً للملل:

عرف الصحابة والتابعون ما يجدد نشاط طلابهم، فعملوا به، وأفادوا منه لتتحقق الغاية من دروسهم وحلقاتهم، فكانوا يتناولون دراسة الأحاديث المختلفة حيناً، ويتكلمون في الرجال أحياناً وينتقلون إلى سيرة الرسول ﷺ تارة، ويذكرون أسباب ورود الحديث ومناسبته تارة أخرى.

فكانت دراسة الحديث شيقة، تجذب الطالب إليها لتعدد موضوعاتها وتناولها كثيراً من الأمور التي تتعلق بدينه ودنياه. ومع هذا كان شيوخ الحلقات يخشون إدخال السآمة إلى نفوس تلاميذهم، فكانوا يتخولونهم بالموعظة كما كان يفعل رسول الله ﷺ، وكما فعل الصحابة من بعده[٢] وكانت السيدة عائشة توصي التابعين بهذا، فقد قالت لعبيد بن عمير. إياك وإملال الناس وتقنيطهم[٣]. ولهذا كانوا لا يطيلون المجلس حتى لا تضيع الفائدة عليهم، وفي هذا يقول الإمام الزهري: «إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب[٤]» ويروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول: ـ إذا فاض من عنده بالحديث بعد القرآن والتفسير ـ: احمضوا. أي خوضوا في الشعر وغيره.. وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: إني لأستجم قلبي بالشيء من اللهو، لأقوى به على الحق[٥].

وقد كان الصحابة أحياناً يتناولون في مجالسهم بعض الشعر وأيام الجاهلية ليسروا عن أنفسهم، فيبدلوا الموضوع ليستعيدوا نشاطهم، فعن أبي خالد الوالبي قال: (كنا نجالس أصحاب النبي ﷺ، فيتناشدون الأشعار ويتذاكرون أيامهم في الجاهلية)[٦]، وكان الزهري يحدث ثم

---

(١) تذكرة الحفاظ ص ١٢. ١٣ جـ١.

(٢) انظر هذا عن عبد الله بن مسعود في مسند الإمام أحمد ص٢٠٢ حديث ٣٥٨١ جـ٥ وجامع بيان العلم ١٠٥ جـ١.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٣٦: آ.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٣٦: آ.

(٥) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص٤١ واللهو المقصود هنا اللهو المشروع مما يروح القلب ويجدد النشاط.

(٦) جامع بيان العلم ص١٠٥ جـ١.

يقول: (هاتوا من أشعاركم، هاتوا من أحاديثكم، فإن الأذن مجاجة، وأن للنفس حمضة[١]). وكان يقول: روحوا القلوب ساعة وساعة[٢].

٦ ـ احترام حديث رسول الله ﷺ وتوقيره:

ذكرت تمسك الصحابة والتابعين بالسنة، وتقديمها على كل شيء بعد القرآن، فقد كانوا لا يقبلون رأياً مع السنة مهما يكن شأنه، ومهما تكن منزلة صاحبه، وكما تمسكوا بالسنة، احترموا مجالس الحديث، ووقروا حفاظه، وتأدب الناس مع حديث رسول الله ﷺ شيوخاً وطلاباً.

عن الأعمش عن ضرار بن مرة قال: كانوا يكرهون أن يحدثوا عن رسول الله ﷺ وهم على غير وضوء[٣]، وكان الأعمش إذا أراد أن يحدث وهو على غير وضوء تيمم[٤]. وقال قتادة: لقد كان يستحب أن لا تقرأ الأحاديث التي عن رسول الله ﷺ إلا على طهور، وفي رواية إلا على وضوء[٥]، وروي هذا عن كثير من العلماء.

ويذكر سعيد بن المسيب ـ وهو على فراش المرض ـ حديثاً عن رسول الله ﷺ، فيقول: أجلسوني، فإني أكره أن أحدث حديث رسول الله ﷺ وأنا مضطجع[٦].

قال الرامهرمزي: كان أكثرهم يتطهرون عندما يتصدرون للتحديث فيلبس العالم أحسن ثيابه، ويتوضأ وضوءه للصلاة، ومن ذلك قول أبي العالية: (إذا حدثت عن رسول الله ﷺ حديثاً فازدهر)، وكان مالك رضي الله عنه إذا أراد أن يخرج يحدث توضأ وضوءه للصلاة، ولبس أحسن ثيابه، ولبس قلنسوة، ومشط لحيته، فقيل له في ذلك فقال: أوقر حديث رسول الله ﷺ[٧]. وكان مالك أحياناً يحدث أبناء كل قطر حتى ليزداد الازدحام في داره، فكان مناد على بابه ينادي: ليدخل أهل الحجاز، فلا يدخل غيرهم[٨]، ثم يخرج فينادي أهل الشام.. يفعل هذا حتى لا يكثر الطلاب، فيكثر السؤال، وتفوت الفائدة جل الحاضرين.

وهناك آداب كثيرة، وأصول متبعة للسؤال والقراءة والعرض على المحدث والجلوس بين يديه، وحضور حلقات العلم، تكفلت بذكرها كتب خاصة[٩]، وأفردت لها أبواب في أكثر كتب مصطلح الحديث وعلومه.

---

(١) جامع بيان العلم ص١٠٤ ج١ مج الشراب من فيه رمى به، ومج الحديث طرحه ومل منه. والحمضة الشهوة للشيء، وحمضت الإبل عن الحمض كرهته وبه اشتهته. انظر القاموس المحيط.

(٢) جامع بيان العلم ص١٠٥ ج١.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص١٩٨ ج٢ والمحدث الفاصل ص١٤٧: آ.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص١٩٩ ج٢.

(٥) و (٦) جامع بيان العلم وفضله ص١٩٩ ج٢.

(٧) انظر المحدث الفاصل ١٤٦: ب.

(٨) انظر المرجع السابق ص١٤٧: ١.

(٩) فقد ألف الخطيب كتاباً كبيراً في هذا سماه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) تعرض فيه لجميع =

٧ ـ مذاكرة الحديث:

لم يكن طلاب العلم يكتفون بحضور مجلس الحديث ثم ينصرفون إلى أعمالهم حتى يحين المجلس القادم، من غير أن يذاكروا ما يسمعونه. ولم يكن حضور حلقات العلم للتسلية وشغل أوقات الفراغ..، متى شاء الطالب حضر ومتى أحب انصرف منها، كلا، بل كان الطلاب يحضرون في أوقات معينة يخصصها لهم أستاذهم بعد صلاة الفجر مثلاً حتى الضحى، أو بين الظهر والعصر، فيتسابق الطلاب إلى الحلقة قبل انعقادها، ليتخذوا أماكنهم(١)، حتى إذا ما حضر الأستاذ كان جميع الطلاب على استعداد لتلقي الحديث عنه. وقد يغيب عن الحلقة طالب، فيسأل عنه الشيخ ويعرف سبب غيابه، وقد يكلف بعض إخوانه السؤال عنه، فالحلقات في العصور الماضية كانت كالفصول النظامية في مدارسنا الحديثة.

لهذا كان أصحاب الحديث يحرصون على حضور مجالسه، ويحفظون ما يسمعونه، ويذاكرونه.

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يفعلون هذا في عهد رسول الله ﷺ فعن أنس بن مالك قال: (كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه)(٢).

وكان التابعون وأتباعهم يذاكرون حديث رسول الله ﷺ جماعات وأفراداً، عن أبي صالح السمان(٣) قال: حدثنا ابن عباس يوماً بحديث فلم نحفظه، فتذاكرناه بيننا حتى حفظناه(٤). وعن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى عن عطاء قال: (كنا نكون عند جابر بن عبد الله فيحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه)(٥)، وعن مسلم البطين قال: (رأيت أبا يحيى الأعرج ـ وكان عالماً بحديث ابن عباس ـ اجتمع هو وسعيد بن جبير في مسجد الكوفة فتذاكرا حديث ابن عباس)(٦). وقال مرة عبد الرحمٰن بن أبي ليلى: (إحياء الحديث مذاكرته، فتذاكروه، فقال عبد الله بن

= ما يتعلق بطلاب الحديث وأساتذتهم ودروسهم ومذاكراتهم... إلخ، ولا يزال هذا المؤلف مخطوطاً: ومنه نسخة كاملة في دار الكتب في الإسكندرية، صورت عنها نسخة ونقلت إلى دار الكتب المصرية في (١٩٦) لوحة، كل لوحة فوتوغرافية صفحتان من النسخة الأصلية، وقد باشرت تحقيقه مع بعض إخواني، أرجو أن نوفق لنشره فينتفع المسلمون به.

(١) انظر انعقاد المجالس في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، حيث بسط القول في هذا.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٤٦: ب وانظر غير ذلك في الإلماع ص٢٧: ب.

(٣) لم يذكر الحاكم لقبه وهو من أصحاب أبي هريرة وقد سمع من ابن عباس وهو ذكوان المدني انظر تهذيب التهذيب ص١٣٢ ج١٢.

(٤) معرفة علوم الحديث ص١٤١.

(٥) كتاب العلم لزهير بن حرب ص١٩٠: آ.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٨٤: آ.

شداد يرحمك الله.. كم من حديث أحييته من صدري قد كان مات)[١].

وقد تطول مجالس المذاكرة من أول الليل حتى نداء الفجر[٢]، وكان من طلاب العلم من ينتظر انصرام الليل ليلقى إخوانه فيذاكرهم، وكان إبراهيم النخعي يقول: إنه ليطول عليّ الليل حتى ألقى أصحابي فأذاكرهم[٣]. ومما يروى عن شعبة بن الحجاج أنه خرج من عند عبد الله بن عون، وقد عقد بيديه جميعاً فكلمه بعض إخوانه، فقال: (لا تكلمني فإني قد حفظت عن ابن عون عشرة أحاديث أخاف أن أنساها)[٤].

قال علقمة بن قيس النخعي: (أطيلوا ذكر الحديث لا يدرس[٥])، وقال سفيان: (اجعلوا الحديث حديث أنفسكم وفكر قلوبكم تحفظوه)[٦].

هكذا كان يذاكر أصحاب الحديث حديث رسول الله ﷺ، حتى يثبت في صدورهم ولا ينسوه.

وكان بعضهم يتخذ التحديث بما سمع وسيلة إلى حفظه، فإذا لم يجد من يحدثه حدث خادمه أو بنيه، وفي هذا يروى عن الإمام الزهري أنه كان يبتغي العلم من عروة وغيره، فيأتي جارية له نائمة فيوقظها فيقول لها: حدثني فلان بكذا، وفلان بكذا فتقول: ما لي ولهذا، فيقول: قد علمت أنك لا تنتفعين به، ولكن سمعت الآن، فأردت أن أستذكره[٧]، ولا يجد إسماعيل بن رجاء من يذاكر الحديث معه فيجمع غلمان المكاتب ويحدثهم كيلا ينسى حديثه[٨].

وكثيراً ما كانت تعقد مجالس المذاكرة وتقام المناظرات بين أصحاب الحديث لتعرف طرقه، ويكشف عن القوي والضعيف منها، وفي هذا يقول يزيد بن هارون: أدركت الناس يكتبون عن كل - من المشايخ الأقوياء والضعفاء - فإذا وقعت المناظرة حصّلوا[٩].

مما سبق يتبين لنا اهتمام الصحابة والتابعين وأتباعهم بالسنة المطهرة، وحرصهم على الحديث النبوي الشريف، فعرفنا كيف كانوا يحدثون طلابهم، وكيف كانوا يعتنون بصغارهم، ويحرصون على تربيتهم التربية الصالحة، على هدى محمد ﷺ، كما عرفنا آدابهم في الحديث

---

(١) كتاب العلم لزهير بن حرب ص١٩٠: آ.
(٢) انظر المرجع السابق ص١٩١: ب.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٨٢: ب.
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٤٧: آ.
(٥) و(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٨٢: ب.
(٧) تاريخ الإسلام للذهبي ص١٤٨ ج٥.
(٨) انظر المحدث الفاصل نسخة دمشق ص١٥: ب، وانظر عيون الأخبار ص١٣٤ ج٢ وتهذيب التهذيب ص٢٩٦ ج١.
(٩) المحدث الفاصل ص٨٣: ب، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٦٧: آ.

وطلبه، واحترامهم لعلمائهم، وحرص الطلاب على دراسة السنة وحفظها ومذاكرتها وتثبيتها في صدورهم والعمل بها، كل ذلك يعطينا صورة حية عن النشاط الحديثي في ذلك العصر، صورة مخطوطة عن الحركة العلمية القوية التي كانت في عصر الصحابة والتابعين، تلك الحركة التي كان لها الفضل العظيم في حفظ السنة.

وإن ما قدمناه لا يعدو الخطوط العريضة لتلك الحركة الواسعة، التي كانت في الصدر الأول وقد أغفلنا كثيراً من التفصيلات التي تتعلق بسن السماع وطريقة الرواية والتلقي، وكيفية القراءة على المحدث، وكل ما يتعلق بدرجات تحمل الحديث وأدائه، مما تكفلت بشرحه كتب مصطلح الحديث وعلومه[١].

وهكذا خرجنا من هذا البحث بخلاصة هامة، هي أن الحديث الشريف لقي عناية وحفظاً واهتماماً عظيماً من أبناء ذلك العصر، الذين تولوا نقله بأمانة وإخلاص إلى الجيل الذي تلاهم، ثم أدت الأجيال المتعاقبة هذه الأمانة حتى وصلت إلينا في أمهات الكتب الصحيحة.

انتشار الحديث في عصر الصحابة والتابعين

انتقل رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى، بعد أن عم الإسلام الجزيرة العربية كلها، وأصبحت هذه البلاد قلعة حصينة للإسلام، وقاعدة تنبعث منها أضواء الهداية في العالم، وقد عقد رسول الله ﷺ قبل وفاته لواء جيش أسامة لفتح الشام، ولكن المنية اخترمته قبل إنفاذه، وخلفه الصديق فوجه جيش الرسول ﷺ إلى بلاد الشام، واتسعت الفتوحات الإسلامية، وامتدت الدولة الإسلامية حول الجزيرة العربية، ففتحت بلاد الشام كلها (فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق) جميعها في سنة سبع عشرة هجرية[٢]، وفتحت مصر سنة عشرين من الهجرة[٣]، ووصل المسلمون إلى ما وراء النهر في خلافة عثمان بعد أن فتحوا (فارس) سنة إحدى وعشرين، ووصلوا سمرقند سنة ست وخمسين[٤]، وما لبثت الرايات الإسلامية أن خفقت في ربوع الأندلس غرباً سنة ثلاث وتسعين[٥] وارتفعت بنود الإسلام وأعلامه على ذرا جبال البرانس[٦] سنة ست وتسعين، وعلى حدود الصين شرقاً سنة ست وتسعين أيضاً[٧].

---

(١) سنذكر هذا في الفصل الأول من الباب الثالث.
(٢) انظر تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي للدكتور حسن إبراهيم حسن ص٢٩٩ ج١ وما بعدها.
(٣) انظر المرجع السابق ص٢٣٦ ج١.
(٤) انظر المرجع السابق ص٢٧٩ وما بعدها ج١.
(٥) انظر المرجع السابق ص٣١٣ ج١.
(٦) انظر المرجع السابق ص٣١٨ وما بعدها ج١.
(٧) انظر المرجع السابق ص٣٠٥ ج١.

كان في طليعة الجيوش الإسلامية صحابة رسول الله ﷺ وكانوا كلما دخلوا بلداً أقاموا فيه المساجد[١]، ومكث فيه بعض الصحابة والتابعين يدبرون أموره، وينشرون فيه الإسلام، ويعلمون أبناءه القرآن الكريم وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، وكان الخلفاء يمدون البلاد الجديدة بالعلماء، وقد استوطن كثير من الصحابة رضوان الله عليهم تلك الأمصار يرشدون أهلها، ويعلمون أبناءها. وقد دخل الناس في دين الله أفواجاً، والتفوا حول أصحاب الرسول ﷺ، ينهلون من الينابيع التي أخذت عن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وتخرج في حلقاتهم التابعون الذين حملوا لواء العلم بعدهم، وحفظوا السنة الشريفة، وهكذا أصبحت في الأقاليم والأمصار الإسلامية مراكز علمية عظيمة، تشع منها أنوار الإسلام وعلومه، إلى جانب مراكز الإشعاع الأولى التي أمدت هذه الأقطار بالأساتذة الأول.

ويجدر بنا أن نذكر لمحة موجزة عن مراكز التعليم هذه فيما يخص بحثنا، فنتناول أهم تلك المراكز العلمية والقائمين عليها في الأمصار الإسلامية:

١ ــ المدينة المنورة:

هي دار الهجرة، وحاضرة الدولة الإسلامية، التي آوت الرسول الكريم بعد هجرته ومعه الصحابة رضوان الله عليهم، وشهدت الجانب التشريعي الأول في صدر الإسلام، وفي مساجدها التف المسلمون حول محمد عليه الصلاة والسلام، يتلقون القرآن العظيم، ويسمعون الحديث الشريف، وفيها شاهدوا قضاءه وقسمته للغنائم، واستنفاره للجيوش، وموادعته لخصومه، وإليها التجأ المسلمون المهاجرون بدينهم، تحت ضغط قريش والقبائل الأخرى في أطراف الجزيرة العربية، وتعلقت بها الأنظار، وعقدت عليها الآمال، حتى كان صلح الحديبية ثم الفتح الأعظم، فأصبحت مركز الحجاز السياسي، وعاصمة الدولة الإسلامية إلى أوائل خلافة علي رضي الله عنه.

وقد يخطر ببالنا أن المهاجرين عادوا إلى مكة بعد وفاته ﷺ، ولكن التاريخ يؤكد لنا أن الصحابة والخلفاء آثروا أن يجاوروا رسول الله ﷺ[٢]، ويقيموا حيث أقام. لذلك نرى في المدينة كبار الصحابة الذين رسخوا في العلم، وكانت لهم مكانة عظيمة في الحديث، ومن هؤلاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وأبو هريرة وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري، وزيد بن ثابت الذي اشتهر بفهم القرآن والحديث والفرائض خاصة، وكانت له مكانة رفيعة عند الخلفاء الراشدين حتى إنهم ما كانوا يقدمون عليه أحداً في القضاء أو الفتوى والفرائض والقراءة[٣].

(١) انظر الخطط للمقريزي ص٢٤٦ ج٢.
(٢) انظر طبقات ابن سعد ص٣٢٨ ج٥ وفيه كان يكره المسلمون المهاجرون أن يعود أحدهم إلى مكة بعد أن فارق الرسول ﷺ في المدينة.
(٣) انظر تاريخ دمشق ص٢٨٤ ج٦ وسير أعلام النبلاء ص٢١٥ ج١ وتذكرة الحفاظ ص٣٠ ج١.

وقد تخرج في المدينة كبار التابعين، **ومنهم سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وابن شهاب الزهري، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود، وسالم بن عبد الله بن عمر، ومحمد بن المنكدر وغير هؤلاء ممن كانوا مرجع الأمة في السنة والقضاء والفتوى.**

٢ ـ مكة المكرمة:

لما فتح رسول الله ﷺ مكة، خلف فيها معاذاً يعلم أهلها الحلال والحرام، **ويفقههم في الدين، ويقرئهم القرآن الكريم، وكان معاذ من أفضل شباب الأنصار علماً وحلماً وسخاء، شهد مع رسول الله ﷺ المشاهد كلها، وكان يعد من أعلم الصحابة بالحلال والحرام. قال رسول الله ﷺ فيه: «معاذ بن جبل أعلم الناس بحرام الله وحلاله»[١]، وقال عليه الصلاة والسلام: «خذوا القرآن من أربعة من ابن مسعود، وأُبي، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة»[٢] وقد روى عنه عدد كبير من الصحابة، منهم عبد الله بن عباس الذي كانت له الصدارة بعد أن عاد من البصرة إلى مكة المكرمة، كما كان في مكة عتاب بن أسيد الذي أمره رسول الله ﷺ للصلاة في أهلها[٣]، وأخوه خالد بن أسيد، والحكم بن أبي العاص، وعثمان بن أبي طلحة وغيرهم[٤].**

وقد تخرج في مكة على أيدي الصحابة **مجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس بن كيسان، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم[٥]. ولا بد أن نذكر هنا علو منزلة مكة المكرمة، وأثرها في تبادل الثقافة ونشر الحديث النبوي في مواسم الحج، حيث يلتقي فيها المسلمون ويجتمع أكثرهم بصحابة رسول الله ﷺ وبالتابعين، يحملون معهم الكثير الطيب من حديثه عليه الصلاة والسلام إلى بلادهم، ولا تزال لمكة والمدينة هذه المكانة إلى يومنا هذا، وستبقى ما بقي الإسلام إلى يوم الدين.**

٣ ـ الكوفة:

لقد نزل في الكوفة عدد كبير من أصحاب رسول الله ﷺ، **في عهد عمر رضي الله عنه، حين فتحت العراق للمسلمين،** وأصبحت الكوفة والبصرة قاعدتي الفتح الإسلامي في خراسان وفارس والهند. **فقد هبط الكوفة ثلاثمائة من أصحاب الشجرة، وسبعون من أهل بدر[٦] من أشهرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل،**

---

(١) سير أعلام النبلاء ص٣٢٠ ج١.
(٢) سير أعلام النبلاء ص٣١٩ ج١.
(٣) المرجع السابق ص٣٢١ جـ١.
(٤) انظر معرفة علوم الحديث ص١٩٢.
(٥) انظر فجر الإسلام ص١٧٤.
(٦) انظر طبقات ابن سعد ص٤ ج٦.

وعبد اللّه بن مسعود وغيرهم[١]. وكان لعبد اللّه بن مسعود أثر كبير في رفع اسم الكوفة، لما بذله في سبيل تعليم أبنائها، وقد تخرج في هذه المدرسة كبار التابعين الذين حفظوا الشريعة وحافظوا على السنة المطهرة، فقد كان في الكوفة ستون شيخاً من أصحاب عبد اللّه بن مسعود، وكان في بني ثور الذين نزلوا الكوفة ثلاثون رجلاً، ما فيهم رجل دون الربيع بن خثيم[٢] المشهور بعبادته وورعه وعلو مكانته في الحديث، وكان فيها كميل بن زيد النخعي، وعامر بن شراحيل الشعبي، وسعيد بن جبير الأسدي، وإبراهيم النخعي، وأبو إسحاق السبيعي، وعبد الملك بن عمير[٣] وغيرهم.

٤ ـ البصرة:

ونزل البصرة من الصحابة رضوان الله عليهم أنس بن مالك، وكان إمام البصرة في الحديث، وأبو موسى الأشعري، وعبد اللّه بن عباس الذي ولي إمرتها لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ونزل فيها غير هؤلاء عتبة بن غزوان، وعمران بن حصين، وأبو برزة الأسلمي، ومعقل بن يسار، وعبد الرحمٰن بن سمرة، وأبو زيد الأنصاري، وعبد اللّه بن الشخير، والحكم وعثمان بنا أبي العاص وغيرهم[٤].

وأشهر من تخرج في مدرسة البصرة الحسن البصري الذي أدرك خمسمائة من الصحابة، ومحمد بن سيرين، وأيوب السختياني، وبهز بن حكيم القشيري، ويونس بن عبيد، وخالد بن مهران الحذاء، وعبد اللّه بن عون، وعاصم بن سليمان الأحول، وقتادة بن دعامة السدوسي، وهشام بن حسان[٥] وغيرهم.

وأما بغداد فلم تشتهر إلا منذ عهد المنصور العباسي.

٥ ـ الشام:

نزل الشام من الصحابة عدد كبير كانوا في جيش الفتح الإسلامي، وقد استوطن أكثرهم المدن الكبرى بادىء الأمر، ثم ما لبث سكان القرى أن تمسكوا ببعضهم عندما شعروا بالفائدة العلمية الكبرى التي حملها إليهم المسلمون، ومن الصعب حصر عدد الصحابة الذين حلوا في بلاد الشام، ولكن الوليد بن مسلم يقرب هذا لنا فيقول: (دخلت الشام عشرة آلاف عين رأت رسول الله ﷺ)[٦]، وكان يزيد بن أبي سفيان قد كتب إلى عمر بن الخطاب ليعينه بالعلماء،

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص١٩١.
(٢) انظر طبقات ابن سعد ص٤ ج٦.
(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص ٢٤٣ـ ٢٤٨.
(٤) انظر معرفة علوم الحديث ص١٩٢.
(٥) انظر معرفة علوم الحديث ص٢٤٨.
(٦) التاريخ الكبير ص١٦٩ ج١.

ليفقهوا أهل الشام[١] فأرسل إليه معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت وأبا الدرداء - الذين توزعوا في بلاد الشام فأقام عبادة في حمص، وأبو الدرداء في دمشق، ومعاذ في فلسطين ثم أرسل عمر بعد هؤلاء عبد الرحمٰن بن غَنْم[٢].

ونشطت الحركة العلمية في بلاد الشام وخاصة في دمشق أيام الأمويين، وما زال بها فقهاء ومحدثون ومقرئون[٣]، وانتشر فيها العلماء حتى أضحت قرية داريا حاضرة العلم والأدب في غوطة دمشق، ويقول السمعاني: أنه كان في داريا جماعة كثيرة من العلماء المحدثين قديماً وحديثاً، وممن نبغ فيها من الصحابة عبد الرحمٰن بن يزيد الأزدي الداراني، ويعد في الطبقة الثانية من فقهاء الشام[٤].

وقد نزل بلاد الشام غير الصحابة المذكورين أبو عبيدة بن الجراح، وبلال بن رباح وشرحبيل بن حسنة، وخالد بن الوليد، وعياض بن غنم، والفضل بن العباس بن عبد المطلب - وهو مدفون بالأردن -، وعوف بن مالك الأشجعي؛ والعرباض بن سارية[٥] وغيرهم.

وتخرج على أيدي الصحابة في هذه المدرسة كبار علماء الشام من التابعين منهم سالم بن عبد اللّه المحاربي قاضي دمشق، وأبو إدريس الخولاني (عائذ بن عبد اللّه) الذي تولى القضاء بدمشق لمعاوية وابنه يزيد، ومنهم أبو سليمان الداراني، قاضي دمشق لعمر بن عبد العزيز، وليزيد وهشام ابني عبد الملك، قضى لهم ثلاثين سنة، ومنهم عمير بن هانىء العنسي الداراني المحدث[٦].

وتخرج في هذه المدرسة عبد الرحمٰن بن عمر الأوزاعي، الذي يقرن بمالك وأبي حنيفة ويلقب بإمام أهل الشام، ومكحول الدمشقي، وعمر بن عبد العزيز، ورجاء بن حيوة[٧]، وبحير بن سعيد الكلاعي، وثور بن يزيد الكلاعي، وعبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر[٨] وغيرهم.

٦ ــ مصر:

دخل المسلمون مصر في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بإمرة عمرو بن العاص

---

(١) انظر غوطة دمشق ص١٣١.
(٢) انظر فجر الإسلام ص ١٨٨- ١٨٩.
(٣) انظر الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص١٣٨.
(٤) انظر غوطة دمشق ص١٣٤.
(٥) انظر معرفة علوم الحديث ص١٩٣.
(٦) انظر غوطة دمشق ص ١٣٤- ١٣٥ وانظر تاريخ داريا للقاضي عبد الجبار الخولاني ٢٩- ٧٢.
(٧) انظر فجر الإسلام ص١٨٩.
(٨) انظر معرفة علوم الحديث ص٢٤٢.

رضي الله عنه، وكان معه من الصحابة عدد كبير منهم الزبير بن العوام، وعبادة بن الصامت، ومسلمة بن مخلد، والمقداد بن الأسود، كانوا على رأس المدد الذي أرسله عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص[١]، كما كان معه عبد الله بن عمرو أحد الصحابة المكثرين عن رسول الله ﷺ، والذي كان يدون الحديث بين يدي رسول الله ﷺ، فقد مكث بمصر إلى ما بعد وفاة والده، وعنه روى كثير من محدثيها.

ونزل مصر من الصحابة عقبة بن عامر الجهني، وخارجة بن حذافة وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، ومحمية بن جزء، وعبد الله بن الحارث بن جزء، وأبو بصرة الغفاري، وأبو سعد الخير، ومعاذ بن أنس الجهني، ومعاوية بن حُديج، وزياد بن الحارث الصدائي وغيرهم[٢].

وتخرج على أيدي هؤلاء في هذه المدرسة، يزيد بن أبي حبيب محدث الديار المصرية، وعمر بن الحارث، وخير بن نعيم الحضرمي، وعبد الله بن سليمان الطويل، وعبد الرحمٰن بن شريح الغافقي، وحيوة بن شريح التجيبي، وغيرهم، وقد كان ليزيد بن أبي حبيب أثر بعيد في نشر الحديث في مصر، فقد تتلمذ عليه الليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة[٣] اللذان تتلمذ عليهما خلق كثير، وكانا في عصرهما محدثي الديار المصرية.

٧ ـ المغرب والأندلس:

كان عمرو بن العاص قد وصل إلى برقة وطرابلس سنة (٢١هـ) في عهد عمر بن الخطاب، فاستأذن عمرو الخليفة بفتح إفريقية فلم يأذن له، فاستجاب لأمر أمير المؤمنين وعاد إلى مصر، فكان عمرو وأصحابه أول المسلمين الذين دخلوا أطراف المغرب، وعندما تولى عثمان رضي الله عنه الخلافة أذن لأمير مصر عبد الله بن سعد بن أبي سرح بغزو إفريقية، وكان ذلك سنة (٢٥هـ) ثم أمده بجيش من المدينة فيه جماعة من الصحابة منهم عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن جعفر، والحسن والحسين، وعبد الله بن الزبير ولقيهم عقبة بن نافع ببرقة، فتابعوا فتح البلاد[٤]، ثم خرج لفتح المغرب معاوية بن حديج سنة (٣٤هـ) وكان في غزاته هذه جماعة من المهاجرين والأنصار[٥]، وقال سليمان بن يسار: (غزونا إفريقية مع ابن حديج ومعنا من المهاجرين والأنصار بشر كثير)[٦]. ثم ولي عقبة بن نافع

---

(١) انظر تاريخ الإسلام السياسي ص٢٣٦ ج١.

(٢) انظر معرفة علوم الحديث ص١٩٣ وانظر فتوح مصر لابن عبد الحكم ص ٢٤٨ـ ٣١٩، وانظر حسن المحاضرة ص٧٢ وما بعدها ج١.

(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص٢٤١.

(٤) انظر الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى ص ٦٧ـ ٧٠ ج١.

(٥) و(٦) فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم ص١٩٣.

المغرب، وكان في جيشه كثير من الصحابة والتابعين وهو الذي فتح المغرب الأقصى ووطد أركان الإسلام في شمال إفريقية[(١)] . و قد نزل إفريقية من الصحابة غير الذين ذكرناهم مسعود بن الأسود البلوي أحد الصحابة الذين بايعوا الرسول ﷺ تحت الشجرة، والمِسْوَر بن مَخْرمة، والمقداد بن الأسود الكندي أحد الصحابة السابقين[(٢)] ، وبلال بن حارث بن عاصم المزني صاحب لواء مزينة يوم الفتح، وجبلة بن عمرو بن ثعلبة أخو أبي مسعود البدري كان فاضلاً من فقهاء الصحابة، وسلمة بن الأكوع الصحابي المشهور وغيرهم كثير[(٣)] .

ودخل إفريقية من التابعين خلق كثير منهم السائب بن عامر بن هشام، ومعبد أخو عبد اللّه بن عباس، وعبد الرحمٰن بن الأسود، وعاصم بن عمر بن الخطاب، وعبد الملك بن مروان، وعبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب، وسليمان بن يسار فقيه المدينة، وعكرمة مولى ابن عباس[(٤)] . وأبو منصور والد يزيد بن منصور من كبار التابعين، كما أرسل عمر بن عبد العزيز عشرة من التابعين يفقهون أهل إفريقية منهم: حبان بن أبي جبلة، وإسماعيل بن عبد اللّه الأعور، وإسماعيل بن عبيد[(٥)] ، وعبد الرحمٰن بن رافع التنوخي الذي ولي قضاء إفريقية، وسعيد بن مسعود التجيبي وغيرهم[(٦)] ممن ساهموا في نشر الإسلام وتعليم أبناء البلاد وتفقيههم.

وقد تخرج على أيدي هؤلاء من أهل إفريقية خلق كثير منهم: زياد بن أنعم المعافري، وعبد الرحمٰن بن زياد، ويزيد بن أبي منصور، والمغيرة بن أبي بردة، ورفاعة بن رافع، وعمرو بن راشد بن مسلم الكناني، وعمران بن عبد المعافري، والمغيرة بن سلمة، ومسلم بن يسار الإفريقي، وغيرهم ممن حمل لواء العلم[(٧)] .

وما لبثت مدينة القيروان أن أضحت محط أنظار أهل المغرب فكان فيها سحنون بن سعيد، وسعيد بن محمد الحداد[(٨)] . كما لمعت قرطبة وإشبيلية وغرناطة وبلنسية، من بلدان الأندلس في مطلع القرن الثالث الهجري بيحيى بن يحيى، وابن حبيب وبقي بن مخلد وغيرهم[(٩)] .

---

(١) انظر فتوح مصر وأخبارها ص١٩٣ وما بعدها. والاستقصا ص ٦٩- ٧٠ ج١.
(٢) انظر الاستقصا ص ٧٥- ٨٠ ج١.
(٣) انظر فتوح مصر وأخبارها ص ٢٤٨- ٣١٩. وطبقات علماء أفريقية ص ١٦- ١٧.
(٤) لم يدخل عكرمة غازياً، وكان له مجلس في مؤخر مسجد الجامع في غربي المنارة، الموضع الذي يسمى بالركيبية. انظر طبقات علماء أفريقية ص١٩.
(٥) هو صاحب سوق مسجد إسماعيل والأحباس، وهو الذي يقال له تاجر الله انظر طبقات علماء أفريقية ص٢٠.
(٦) انظر طبقات علماء أفريقية ص ١٩- ٢١.
(٧) انظر طبقات علماء أفريقية ص ٢١- ٢٤.
(٨) انظر أعلام الموقعين ص٢٧ ج١.
(٩) انظر الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص١٤٠، وانظر أعلام الموقعين ص٢ ج١.

٨ ــ اليمن:

كان رسول الله ﷺ قد وجه معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري إلى اليمن، كما نزل غيرهما من الصحابة فيها، وتخرج في اليمن علماء من ألمع التابعين، منهم همام ووهب بنا منبه، وطاوس وابنه، ثم معمر بن راشد، ثم عبد الرزاق بن همام وأصحابه[١].

٩ ــ جرجان:

فتحت جرجان في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد فتح نهاوند وذلك سنة ثماني عشرة[٢]، ونزل بجرجان عدد من الصحابة، منهم أبو عبد اللّه الحسين بن علي، وعبد اللّه بن عمر، وحذيفة بن اليمان، وسعيد بن العاص، وسويد بن مُقَرِّن، وعبد اللّه بن أبي أوفى، وأبو هريرة، وعبد اللّه بن الزبير، وقيل: نزل بها أيضاً الحسن بن علي، وسواد بن قطبة، وسماك بن مخرمة، وهند بن عمرو، وعتيبة بن نهاس[٣].

١٠ ــ قزوين:

ونزل قزوين جم غفير من الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: البراء بن عازب، وسعيد بن العاص، ونزل عبد اللّه بن عمرو بن العاص حاموران، وسعيد بن العاص شيروان، وعبد اللّه بن عباس فيروزورام وكانوا يتزاورون، وكان لسعيد بنون: عمرو ويحيى وعنبسة، كما نزلها سلمان الفارسي، وأبو هريرة الدوسي.

وأما التابعون فمنهم إبراهيم بن يزيد النخعي، وسعيد بن جبير، وشمر بن عطية بن عبد الرحمٰن، وشهر بن حوشب، وطليحة بن خويلد الأسدي[٤]. فعمروا الديار بالعلم والمساجد والبنيان، وتخرج من تلك الديار كثير من أهل الحديث منهم الإمام ابن ماجه القزويني.

١١ ــ خراسان:

نزل خراسان من الصحابة وتوفي بها بريدة بن حصيب الأسلمي وهو مدفون بمرو، وأبو برزة الأسلمي، والحكم بن عمرو الغفاري، وعبد اللّه بن خازم المدفون بنيسابور، وقثم بن العباس المدفون بسمرقند[٥]، وفي هذه البلاد ظهر كبار المحدثين.

---

(١) انظر الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ١٣٩ـ ١٤٠.

(٢) انظر تاريخ جرجان للسهمي ص ٤ـ ٩.

(٣) انظر المرجع السابق ص٦، ولما ولي يزيد بن المهلب بن أبي صفرة العراق ثم خراسان لسليمان بن عبد الملك اختط بها مساجد نحواً من أربعين مسجداً، وهي معروفة بجرجان انظر ص١٦ من تاريخ جرجان.

(٤) انظر التدوين في ذكر أخبار قزوين ص ١٣ـ ٢٩ حـ١ وص ٣٠ـ ٣٥ حـ١.

(٥) انظر معرفة علوم الحديث ص١٩٤.

ففي (بخارى) كان عيسى بن موسى غنجار، وأحمد بن حفص الفقيه، ومحمد بن سلام البيكندي، وعبد الله بن محمد السندي، ثم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

وفي (سمرقند) أبو عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، ثم محمد بن نصر المروزي كما ظهر في الشاس فيما بعد الحسن بن الحاجب والهيثم بن كليب.

وفي (فرياب) تخرج جماعة من العلماء أقدمهم محمد بن يوسف الفريابي صاحب الثوري، ثم القاضي جعفر بن محمد الفريابي صاحب التصانيف المتوفى سنة (٢٢٦هـ)[١].

من كل ما تقدم يتبين لنا أن المسلمين عندما ساروا إلى البلاد المجاورة لم يسيروا وراء دنيا يصيبونها، ولا خلف تجارة يربحون منها، وإنما انطلقوا ليحرروا الأمم من الظلم والطغيان، وينشروا بين أبناء البلاد الجديدة تعاليم الإسلام، ويأخذوا بأيديهم إلى جادة الصواب، ويفتحوا عيونهم على نور الهداية والحق. وبهذا، تتميز الفتوحات الإسلامية عن جميع الفتوحات التي عرفها التاريخ، إلى جانب ميزات كثيرة يضيق المقام بذكرها، ومن أجل تحقيق تلك الغاية المذكورة، استقر علماء الصحابة في الأقطار المختلفة، وأمد الخلفاء الأمصار بالعلماء ليسرعوا في حركة التحرير والهداية والتعليم، وقد التف المسلمون الجدد حول من عندهم من الصحابة.

وكان الصحابة يتفاوتون في العلم، ولم يكن عند كل واحد منهم جميع ما قاله الرسول ﷺ وشرعه، ولهذا بدأت الرحلات العلمية في سبيل جمع الحديث وتلقيه، وقد ظهرت هذه أيضاً بين الصحابة، وكثرت الرحلات من التابعين وأتباعهم ليسمعوا ما فاتهم، أو ليتأكدوا مما سمعوا، ولهذا نرى كثيراً من التابعين يقصدون الصحابة في أقاصي البلاد يسافرون الليالي والأيام في طلب حديث أو حديثين كما سيظهر لنا بعد قليل. وقد رأينا بروز بعض الصحابة ولمعانهم في الأقطار المختلفة، فانطبع تلامذتهم بطابعهم وساروا على نهجهم، ثم حلوا محلهم وحملوا لواء العلم ونشره.

الرحلة في طلب الحديث

كانت الرحلة في طلب الحديث قائمة في عهده ﷺ، فكان بعض من يسمع بالرسالة الجديدة، يسافر إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ليسمع القرآن الكريم، ويتفهم تعاليم الإسلام، ثم ينصرف إلى قومه بعد أن يعلن إسلامه كما فعل ضمام بن ثعلبة.

فالرحلة في عهد الرسول كانت عامة من أجل معرفة تعاليم الدين الجديد. وأما في عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم فقد تمت رحلات كثيرة من العلماء في طلب الحديث خاصة، وكثيراً

(١) انظر الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص١٤٣.

ما كانوا يقطعون المسافات الطويلة لسماع حديث أو التأكد من حديث وضبطه، أو للالتقاء بصحابي وملازمته، للأخذ عنه، لأن الصحابة في عهد التابعين توزعوا في البلدان ونقلوا في صدورهم الحديث النبوي، فكان لا بد لمن أراد أن يجمع حديث محمد ﷺ من أن ينتقل من بلد إلى آخر، وراء الصحابة الذين سمعوا منه ورأوه وأخذوا الأحكام عنه، ثم رحل أتباع التابعين إلى التابعين ولازموهم وأخذوا عنهم، حتى تم جمع الحديث في مراجعه الكبرى، ومع هذا لم تنقطع رحلة العلماء في سبيل المذاكرة والعرض على الشيوخ المشهورين.

ومما يروى في رحلة الصحابة ما حدث به عطاء بن أبي رباح قال: (خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر، يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ، ولم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري - وهو أمير مصر - فأخبره فعجل عليه، فخرج إليه فعانقه، ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله، قال: فبعث معه من يدله على منزل عقبة، فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه، فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من ستر مؤمناً في الدنيا على خزيه**[١] ستره الله يوم القيامة». فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته، فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر)[٢].

لقد خشي أبو أيوب أن يكون نسي شيئاً من حديث (ستر المؤمن)، فأحب أن يتأكد من ذلك، ويتثبت من صحة ما يحفظه عن الرسول الكريم، فرحل من الحجاز إلى مصر، يقطع الفيافي والقفار في سبيل ذلك...

وعن ابن عقيل أن جابر بن عبد اللّه حدثه أنه بلغه حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: (فابتعت بعيراً، فشددت إليه رحلي شهراً حتى قدمت الشام، فإذا عبد اللّه بن أنيس، فبعثت إليه أن جابراً بالباب، فرجع الرسول فقال: جابر بن عبد اللّه؟ فقلت: نعم، فخرج فاعتنقني. قلت: حديث بلغني لم أسمعه، خشيت أن أموت أو تموت، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: **«يحشر الله العباد - أو الناس - عراة غرلاً**[٣] **بُهما»** قلنا: ما بُهما؟ قال: **«ليس**

---

(١) الخزية هو الشيء الذي يستحيا منه. وانظر لسان العرب ص٢٤٧ ج١٨.

(٢) معرفة علوم الحديث ص٨ وجامع بيان العلم وفضله ص ٩٣- ٩٤ ج١ وذكره زهير بن حرب في كتابه (العلم) عن رجل ولم يذكر أبا أيوب الأنصاري انظر ص ١٨٧ : ب كما ذكر الخطيب مثله في الجامع لأخلاق الراوي ص١٦٨ : ب - ١٦٩ : آ.

(٣) غرلا: جمع (أغرل) وهو الذي لم يُختن.

معهم شيء، فيناديهم بصوت يسمعه من بَعُدَ ـ أحسبه قال: ـ كما يسمعه من قرب: أنا الملك، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار، وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة، قلت: وكيف؟ وإنما نأتي الله عراة بُهما؟ **قال**: «بالحسنات والسيئات»[١].

وتنشط الرحلات في طلب الحديث بين التابعين وأتباعهم، حتى لقد كان أحدهم يخرج وما يخرجه إلا حديث عند صحابي يريد أن يسمعه منه لأنه سمعه من رسول الله ﷺ، وفي هذا يروى عن أبي العالية قوله: (كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم)[٢].

وخرج الشعبي في ثلاثة أحاديث ذكرت له، فقال لعليّ: ألقى رجلاً لقي رسول الله ﷺ[٣]، وروى الزهري عن سعيد بن المسيب قال: إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد[٤]. وأقام أبو قلابة بالمدينة وليس له بها حاجة إلا رجل عنده حديث واحد ليسمعه منه[٥]. ويروى أن (مسروقاً) رحل في حرف[٦]، ويظهر أن مسروقاً[٧] كان كثير الترحال، ولذلك قال عامر الشعبي: ما علمت أن أحداً من الناس كان أطلب لعلم في أفق من الآفاق من مسروق[٨]. ويروى عن الشعبي أنه حدث بحديث ثم قال لمن حدثه: (أعطيتكه بغير شيء، وإن كان الراكب ليركب إلى المدينة فيما دونه)[٩].

وكان الصحابة الكرام يشجعون على طلب العلم، وعلى الرحلة من أجله، من هذا ما روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: (لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله تعالى مني تبلغه الإبل لأتيته)[١٠] وكانوا يرحبون بطلاب العلم كما سبق أن ذكرنا، وكل هذا حبب إلى التابعين الرحلة،

---

(١) الأدب المفرد ص٣٣٧ وجامع بيان العلم وفضله ص٩٣ ج١ والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٦٨: ب.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٦٨: ب والكفاية ص٤٠٢.

(٣) انظر المحدث الفاصل ص٢٩: آ.

(٤) انظر المحدث الفاصل ص٢٨: ب والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٦٩: ب وتذكرة الحفاظ ص٥٢ ج١ وجامع بيان العلم وفضله ص٩٤ ج١.

(٥) انظر المحدث الفاصل ص٢٨: ب.

(٦) جامع بيان العلم وفضله ص٩٤ ج١.

(٧) ومسروق هو ابن الأجدع الهمداني أبو عائشة تابعي ثقة يمني الأصل، رحل إلى المدينة أيام أبي بكر ثم سكن الكوفة وشهد حروب علي وكان يفتي توفي سنة (٦٢هـ) انظر تهذيب التهذيب ص١٠٩ ج١٠.

(٨) جامع بيان العلم وفضله ص٩٤ ج١ والمحدث الفاصل ص٢٩: آ.

(٩) جامع بيان العلم وفضله ص٩٤ ج١، ومعرفة علوم الحديث: ٧ وقد أخرج الشيخان نحوه انظر صحيح البخاري بحاشية السندي ص١٧١ ج٢ وانظر الأدب المفرد ص٨١، وصحيح مسلم ص١٣٥ ج١، كما أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه.

(١٠) الكفاية ص٤٠٢.

حتى إن عامراً الشعبي قال: (لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن، ليسمع كلمة حكمة ما رأيت أن سفره ضاع)[١]، وفعلاً كانوا يرحلون إلى الصحابة ولا يرون أن سفرهم قد ضاع.

عن كثير بن قيس قال: كنت جالساً عند أبي الدرداء في مسجد دمشق، فأتاه رجل، فقال: يا أبا الدرداء... أتيتك من المدينة، مدينة رسول الله ﷺ لحديث بلغني أنك تحدث به عن النبي ﷺ. قال: فما جاء بك تجارة؟ قال: لا. قال: ولا جاء بك غيره؟ قال: لا. قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وأن الملائكة لتضع أجنحتها رضاً لطالب العلم، وأن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض، حتى الحيتان في الماء، وأن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب. إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر**»[٢].

وعن زِرّ بن حبيش[٣] قال: أتيت صفوان بن عسال المرادي، فقال: ما جاء بك؟ قلت: انبط العلم. قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما من خارج خرج من بيته في طلب العلم إلا وضعت له الملائكة أجنحتها، رضا بما يصنع**»[٤].

وأخبار العلماء ورحلاتهم كثيرة يضيق المقام بذكرها، ويكفينا أن نذكر شيئاً منها، فقد رحل ابن شهاب إلى الشام ليلقى عطاء بن يزيد وابن محيريز وابن حيوة، ورحل يحيى بن أبي كثير إلى المدينة للقاء من بها من أولاد الصحابة، ورحل محمد بن سيرين إلى الكوفة فلقي بها عبيدة وعلقمة وعبد الرحمٰن بن أبي ليلى، ورحل الأوزاعي إلى يحيى بن أبي كثير باليمامة ودخل البصرة، ورحل سفيان الثوري إلى اليمن ثم دخل البصرة، ورحل عيسى بن يونس إلى الأوزاعي بالشام.. ورحل شعيب بن أبي حمزة إلى الزهري وهو يومئذ بالشام. وأما رحلة العلماء من بلد إلى بلد في الإقليم الواحد، فكثيرة كثرة تفوق الحصر[٥].

وكان لرحلات العلماء في طلب الحديث أثر بعيد في انتشار السنة، فمما لا شك فيه أن الراوي يرى من يروى عنه، ويقف على سيرته، ويسأل أهل بلده عنه، وكثيراً ما كانوا يتشددون في السؤال عن الراوي حتى يقال لهم أتريدون أن تزوجوه؟

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ص٩٥ ج١، والرحلة الحجازية والرياض الإنسية ص١٤.
(٢) سنن البيهقي ص٨١ ج١، والجرح والتعديل ص١٢ ج١ وقد رواه ابن ماجه في سننه ص٨١ ج١.
(٣) زر: بزاي مكسورة فراء مشددة بوزن هر.
(٤) سنن ابن ماجه ص٨٢ حديث ٢٢٦ ج١ طبعة عيسى البابي الحلبي وانظر مجمع الزوائد ص١٣١ ج١، والجرح والتعديل ص١٣ ج١ وانبط العلم أي أطلبه وأستخرجه من عند أهله.
(٥) انظر المحدث الفاصل ص٣١: ب و٣٢: ب وراجع جامع بيان العلم ص٩٤ و٩٥ ج١.

كذلك كانت للرحلات فائدة عظيمة في معرفة طرق كثيرة للحديث الواحد، فقد يسمع الراوي من علماء المصر الذي رحل إليه زيادات لم يسمعها من علماء مصره وكثيراً ما يجد عندهم ما لم يجده عند شيوخه، وقد تقع مناظرات بين علماء الأمصار، تعارض فيها طرق الحديث الواحد، فيُحصّل فيها القوي ويعرف الضعيف، ويزداد طلاب العلم معرفة لأسباب ورود الأحاديث، حين يلقون من سمع من رسول الله ﷺ أو أفتاه أو قضى له.

ويكفي الرحلة فائدة أن تساعد على نشر الحديث وجمعه، وتمحيصه والتثبت فيه، فكان لرحلات الصحابة والتابعين وأتباعهم أثر جليل في المحافظة على السنة وجمعها وتدلنا تراجم الرواة على الصعاب التي كانوا يستعذبونها في سبيل حفظ السنة، وسماع أحاديث رسول الله ﷺ من منابعها الصحيحة، ويكفينا أن نقرأ في ترجمة أحدهم، هو فلان اليمني، ثم المكي، ثم المدني، ثم الشامي، ثم الكوفي، ثم البصري، ثم المصري، لنعرف مقدار ما قاسى في قطع الفيافي والبعد عن الأهل والأوطان، وما تحمله من مشاق حتى أصبح من رجال الحديث في عصره. فلم يصلنا الحديث النبوي في مصنفاته وكتبه، مرتباً بأسانيده، وعلى أبواب جامعة كل منها في موضوع خاص، إلا بعد أن خدمه الصحابة، والتابعون وأتباعهم، والعلماء من بعدهم ووقفوا عليه حياتهم، فجزاهم الله عنا خير الجزاء، وأسكنهم فسيح جنانه.

ـ لا نشك في أن الحديث النبوي قد انتشر جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم، ووصل إلى الأقاليم الإسلامية الجديدة، ولا نشك في أن العلم لم يبق مقصوراً على مكة والمدينة، بل تعددت مراكزه ومجالسه، وشهدت الأمصار البعيدة ما شهدته حواضر العالم الإسلامي، من نشاط علمي على يدي الصحابة رضوان الله عليهم، ويمكننا أن نتصور مدارس متنقلة في مختلف الأمصار، روادها الصحابة وكبار التابعين، إذ كان يكفي لأهل خراسان مثلاً أن يحل بينهم صحابي حتى يسرعوا إليه، ويلتفوا حوله ويسألوه ويستقرئوه القرآن ويسمعوا منه حديث الرسول ﷺ.



الباب الثاني

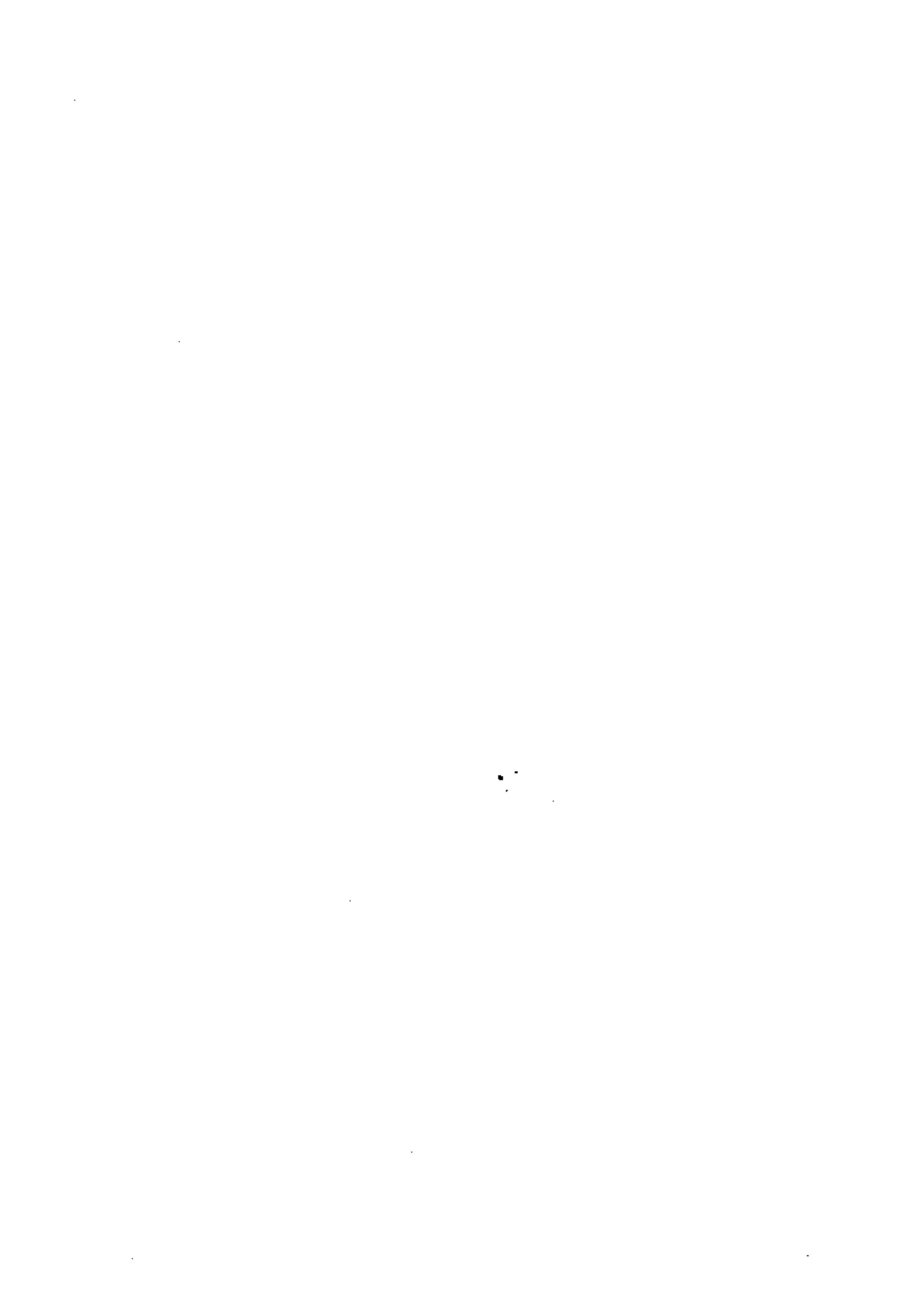
تدوين الحديث

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : حول تدوين الحديث.

الفصل الثاني : ما دوّن في صدر الإسلام.

الفصل الثالث : آراء في تدوين الحديث.



الفصل الأول
حول تدوين الحديث

١ ـ الكتابة عند العرب قبيل الإسلام:

تدل الدراسات العلمية على أن العرب كانوا يعرفون الكتابة قبل الإسلام، فكانوا يؤرخون أهم حوادثهم على الحجارة، وقد أثبتت الأبحاث الأثرية ذلك بأدلة قاطعة، تعود إلى القرن الثالث الميلادي، وأكثر الآثار التي تحمل كتابات العرب كانت في الأطراف الشمالية للجزيرة العربية[١] حيث كان الاتصال وثيقاً بالحضارة الفارسية والرومية، ومما يذكر أن عدي بن زيد العبادي (٣٥ق.هـ) حين نما وأيفع طرحه أبوه في الكتاب حتى حذق العربية، ثم دخل ديوان كسرى، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى[٢]. وهذا يدل على وجود بعض الكتاتيب في الجاهلية، يتعلم فيها الصبيان الكتابة والشعر وأيام العرب، ويشرف على هذه الكتاتيب معلمون ذوو مكانة رفيعة، أمثال أبي سفيان بن أمية بن عبد شمس، وبشر بن عبد الملك السكوني، وأبي قيس[٣] بن عبد مناف بن زهرة، وعمرو بن زرارة المسمى بـ (الكاتب) وغيرهم، وقد استقدِمَ أبو جفينة إلى المدينة ليعلم الكتابة[٤]، (وكان بعض اليهود قد علم كتاب العربية، وكان يعلمه الصبيان بالمدينة في الزمن الأول، فجاء الإسلام وفي الأوس والخزرج عدة يكتبون)[٥].

وكان العرب يطلقون اسم (الكامل) على كل رجل يكتب، ويحسن الرمي، ويجيد السباحة[٦]، ولكن كثيراً من الشعراء كانوا يفخرون بحفظهم وقوة ذاكرتهم، بل إن بعضهم كان يخفي على الناس معرفته بالكتابة ويخشى أن يكشف أحد أمره، وإذا ما كشف أمر أحدهم قال: (أكتم عليّ فإنه عندنا عيب)[٧].

---

(١) انظر مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ص ٢٤ـ ٣٢ وقد فصل القول في هذا.
(٢) انظر الأغاني ص ١٠١ـ ١٠٢ ج٢.
(٣) انظر كتاب المُحبر ص٤٧٥ وقد ذكرهم تحت عنوان إشراف المعلمين.
(٤) انظر تاريخ الأمم والملوك للطبري ص٤٢ ج٥.
(٥) فتوح البلدان ص٤٥٩.
(٦) انظر طبقات ابن سعد ص١٣٦ قسم ٢ حـ٣ وعيون الأخبار ص١٦٨ ج٢ وفتوح البلدان ص٤٥٩.
(٧) الأغاني ص١١٦ ج١٦ هذا ما روي عن ذي الرمة.

بعد هذا نستبعد أن يكون قول بعض المؤرخين: (دخل الإسلام وبمكة بضعة عشر رجلاً يكتب)[(١)] ـ صورة دقيقة لحقيقة معرفة العرب بالكتابة قبيل الإسلام، ونستبعد أن يكون هذا على وجه الإحصاء والضبط، ومع هذا لا يباح لنا أن نغالي في معرفة العرب للكتابة، ونذهب مذهب من ادعى كثرة الكتابة عند العرب في الجاهلية وكثرة الكاتبين القارئين، وقد حاول بعض المستشرقين وبعض الكاتبين العرب أن يدعموا رأيهم هذا بتأويل وصف الله تعالى للعرب (بالأميين) ـ في قوله عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢] ـ بأنه (لا يعني الأمية الكتابية ولا العلمية، وإنما يعني الأمية الدينية، أي أنه لم يكن لهم من قبل القرآن الكريم كتاب ديني، ومن هنا كانوا أميين دينياً، ولم يكونوا مثل (أهل الكتاب) من اليهود والنصارى الذين كان لهم التوراة والإنجيل)[(٢)]. وحمْلُ هذا اللفظ على هذا المعنى من غير قرينة لا مسوغ له، لأنه يقتضي التفريق بين تفسير الأميين وهم العرب (جهلة الشريعة) وتفسير ما وصف الرسول ﷺ من الأمية ـ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧] بأنه الذي لا يعرف القراءة والكتابة، ولا داعي لهذا التفريق في المعنى، ولا مؤيد له فلا بد من حمل اللفظ على أحد المعنيين، والأصل فيه عدم معرفة القراءة والكتابة[(٣)]، على أن الرسول الكريم ﷺ بين الأمية المعنية بما لا يرقى إليه الشك، فقد أخرج الشيخان وأصحاب السنن عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا. . .**»[(٤)].

٢ ـ الكتابة في العصر النبوي وصدر الإسلام:

مما لا شك فيه أن الكتابة انتشرت في عهد النبي ﷺ على نطاق أوسع مما كانت عليه في

---

(١) انظر مثالاً على هذا ما جاء في قبول الأخبار ص٦٤، وانظر عبارة المؤرخين التي يترددونها: (وكانت الكتابة في العرب قليلة) ومثال هذا في طبقات ابن سعد ص٨٣ قسم٢ ج٣ وص٧٧ قسم٢ ج٣.

(٢) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ص٤٥.

(٣) لقد اختار الدكتور ناصر الدين الأسد تفسير (الأميين) بمعنى جهلة الشريعة، أي الأمية الدينية لا الأمية المتعلقة بالقراءة والكتابة، ودعم رأيه هذا بشواهد فصل فيها انظر ذلك في كتابه مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ص٤٥. وتعرض الدكتور صبحي الصالح في كتابه (علوم الحديث ومصطلحه) لهذا التفسير الذي اعتمد عليه المستشرقون في زعمهم أن الرسول ﷺ كان كاتباً قارئاً، وأن وصفه بالأمية ـ كوصف العرب بها ـ لا ينافي معرفة القراءة والكتابة. انظر كتابه الصفحة ٢ ـ ٤ وهوامشها، وقد رد عليهم رداً جليلاً.

(٤) وتتمة الحديث (وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) انظر فتح الباري ص ٢٨ ـ ٢٩ ج٥ وصحيح مسلم ص٧٦١ حديث ١٥ ج٢ وقد روي من طرق كثيرة قال هذا ﷺ بمناسبة رؤية هلال رمضان، ورأى جمهور المحدثين على أن المراد بالأمة الأمة العربية آنذاك، والمراد من الأمية، أمية القراءة والكتابة، وقد قيل للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم قليلة قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾، ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن الكتابة كانت فيهم قليلة ونادرة آنذاك. والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضاً إلا اليسير، انظر تفصيل هذا في فتح الباري ص ٢٨ ـ ٢٩ ج٥.

الجاهلية، فقد حث القرآن الكريم على التعلم، وحض الرسول ﷺ على ذلك أيضاً، واقتضت طبيعة الرسالة أن يكثر المتعلمون، القارئون، الكاتبون، فالوحي يحتاج إلى كتاب، وأمور الدولة من مراسلات وعهود ومواثيق تحتاج إلى كتاب أيضاً، وقد كثر الكاتبون بعد الإسلام فعلاً ليسدوا حاجات الدولة الجديدة، فكان للرسول كتاب للوحي بلغ عددهم أربعين كاتباً، وكتاب للصدقة، وكتاب للمداينات والمعاملات، وكتاب للرسائل يكتبون باللغات المختلفة[١]. وأن ما ذكره المؤرخون من أسماء كتاب رسول الله ﷺ لم يكن على سبيل الحصر، بل ذكروا من داوم على الكتابة بين يديه، ويظهر هذا واضحاً في قول المسعودي (إنما ذكرنا من أسماء كتابه ﷺ من ثبت على كتابته واتصلت أيامه فيها، وطالت مدته. وصحت الرواية على ذلك من أمره دون من كتب الكتاب والكتابين والثلاثة، إذ كان لا يستحق بذلك أن يسمى كاتباً، ويضاف إلى جملة كتابه)[٢].

وقد كثر الكاتبون بعد الهجرة عندما استقرت الدولة الإسلامية، فكانت مساجد المدينة التسعة إلى جانب مسجد رسول الله ﷺ[٣] محط أنظار المسلمين، يتعلمون فيها القرآن الكريم، وتعاليم الإسلام، والقراءة والكتابة، وقد تبرع المسلمون الذين يعرفون الكتابة والقراءة بتعليم إخوانهم، وأرجح أنه كان من أوائل هؤلاء المعلمين سعد بن الربيع الخزرجي أحد النقباء الاثني عشر[٤]، وبشير بن سعد بن ثعلبة[٥]، وأبان بن سعيد بن العاص[٦]، وغيرهم رضوان الله عليهم.

وكان إلى جانب هذه المساجد كتاتيب يتعلم فيها الصبيان الكتابة والقراءة، إلى جانب القرآن الكريم[٧]. ولا يفوتنا أن نذكر أثر غزوة (بدر) في تعليم صبيان المدينة، حينما أذن

---

(١) راجع المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عرب وعجم لمحمد بن علي بن حديد الأنصاري. مخطوط مكتبة الأوقاف بحلب، تحت رقم (٢٧٠) وقد فصل القول في ذلك في ص ١٦ـ ٤٠.

(٢) التنبيه والإشراف ص٢٤٦.

(٣) انظر مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ص١٣١.

(٤) المتوفي سنة (٣هـ) انظر طبقات ابن سعد ص٧٧ و١٤١ قسم ٢ ج٣.

(٥) المتوفي سنة (١٢هـ) انظر طبقات ابن سعد ص٨٣ قسم٢ ج٣ وتهذيب التهذيب ص٤٦٤ ج١ والإصابة ص٦٣ ج١.

(٦) انظر الإصابة ص ١٠ـ ١١ ج١ والمصباح المضيء ص١٦ وقد اختلف في وفاة إبان بن سعيد، فقيل توفي سنة (١٣هـ) وقيل سنة (١٥هـ)، وقيل غير ذلك، والصواب أنه عاش إلى خلافة عثمان، وأنا أرجح هذا لأنه كان أحد الصحابة الذين نسخوا المصاحف مع زيد بن ثابت في عهد عثمان رضي الله عنهم جميعاً، انظر صحيح البخاري بحاشية السندي ص ٢٢٥ـ ٢٢٦ ج٣ وكتابنا (زيد بن ثابت الأنصاري) ص٣٥.

(٧) كتب جولد تسيهر مقالاً هاماً في دائرة معارف الأديان والأخلاق عن التعليم الأولي عند المسلمين، وقد حاول أن يثبت أن كتاب تعليم القرآن ومبادىء الدين الإسلامي قد أنشىء في عهد مبكر، وأنه يرجع إلى صدر الإسلام، وقد دعم رأيه بالأسانيد الآتية.

رسول الله ﷺ لأسرى بدر بأن يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة[(١)]، ولم يقتصر تعليم الكتابة والقراءة على الذكور فقط، بل كانت الإناث تتعلمن هذا في بيوتهن فقد روى أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن الشفاء بنت عبد الله أنها قالت: (دخل علي رسول الله ﷺ، وأنا عند حفصة، فقال لي: **«ألا تعلمين هذه رُقْيَةَ النَّمْلَةِ كما علمتيها الكتابة؟»**)[(٢)].

ثم اتسع نطاق التعليم، وانتشر في الآفاق الإسلامية بانتشار الصحابة رضوان الله عليهم، وكثرت حلقات العلم، وانتظمت في المساجد[(٣)]، وأضحت بعض الحلقات تضم نيفاً وألفاً من طلاب العلم[(٤)] وكثر المعلمون[(٥)] وانتشرت الكتاتيب في مختلف أنحاء الدولة الإسلامية وغصت

= أ ـ أرسلت أم سلمة إحدى زوجات الرسول ﷺ مرة إلى معلم كتاب تطلب منه أن يرسل لها بعض تلاميذ كتابه ليساعدوها في ندف الصوف وغزله.

ب ـ كان عمر بن ميمون يحفظ الصيغة التي تقي الإنسان شر العين، وقد أسندها إلى سعد بن أبي وقاص الذي كان يعلمها أولاده، ويكتبها لهم كما يفعل المدرس مع تلاميذه.

جـ ـ مر (ابن عمر) و(أبو أسيد) في مناسبة ما بكتاب، فلفتا إليهم أنظار التلاميذ.

د ـ كان اللوح المخصص للكتابة موجوداً في وقت مبكر جداً، فلقد روي عن أم الدرداء أنها كتبت على لوح من هذا النوع عبارات في الحكمة، ليقلدها تلميذ كانت تعلمه الكتابة والقراءة. انظر تاريخ التربية الإسلامية للدكتور أحمد شلبي طبعة بيروت سنة ٩٥٤ ص٢٦. ونضيف إلى هذا ـ مما يؤكد وجود الكتاتيب ـ ما رواه عثمان بن عبيد الله قال: رأيت أبا هريرة يصفر لحيته ونحن في الكتاب. انظر طبقات ابن سعد ص٥٩ قسم٢ ج٤ وقد تعلم زيد بن ثابت في أحد هذه الكتاتيب. انظر مسند الإمام أحمد ص٢٥٩ ج٥.

(١) انظر طبقات ابن سعد ص١٤ قسم١ ج٢.

(٢) سنن أبي داود ص٣٣٧ ج٢. والنملة هي قروح تخرج في الجنب. وفي الحديث عن أنس قال: (رخص رسول الله ﷺ في الرقية من العين والحمة والنملة). والحمة ـ بضم الحاء وفتح الميم ـ هي السم انظر صحيح مسلم ص١٧٢٥ حديث ٥٨ ج٤.

(٣) مما يذكر عن النشاط العلمي وانتظام الحلقات أن أبا الدرداء رضي الله عنه (٣٢هـ) كان إذا صلى الغداة في جامع دمشق اجتمع الناس للقراءة عليه، فكان يجعلهم عشرة عشرة، وعلى كل عشرة عريفاً، ويقف هو في المحراب يرمقهم ببصره، فإذا غلط أحدهم، رجع إلى عريفهم وإذا غلط عريفهم رجع إلى أبي الدرداء فسأله عن ذلك، انظر غاية النهاية في طبقات القراء ص٦٠٦ ج١، وتهذيب التاريخ الكبير لابن عساكر ص٦٩ ج١.

(٤) قال مسلم بن مشكم (قال لي أبو الدرداء: اعدد من يقرأ عندي القرآن، فعددتهم بأمره ألفاً وستمائة ونيفاً، وكان لكل عشرة منهم مقرىء، وأبو الدرداء يكون عليهم قائماً إذا أحكم الرجل منهم تحول إلى أبي الدرداء). انظر غاية النهاية في طبقات القراء ص٦٠٧ ج١ ونحوه في تهذيب التاريخ الكبير لابن عساكر ص٦٩ ج١.
وقد بلغت حلقات العلم في عهد عبد الملك بن مروان درجة عظيمة، فقد رأى في المسجد الحرام حلقات كثيرة لعطاء ولسعيد بن جبير ولميمون بن مهران ولمكحول ولغيرهم، فأعجب بهم، وحث أحياء قريش على المحافظة على العلم. انظر تفصيل هذا في المحدث الفاصل ص ٣٥ـ ٣٦.

(٥) ذكر أبو علي أحمد بن عمر بن رستة كثيراً من المعلمين في هذا العصر، انظر الأعلاق النفيسة المجلد السابع صفحة ٢١٦ـ ٢١٧ وقد ذكرهم تحت عنوان صناعات الأشراف... وانظر كتاب المحبر حيث ذكر كثيراً من المسلمين وبينهم بالتفصيل في الصفحات: ٣٧٩ والصفحات ٤٧٥ـ ٤٧٧.

بالصبيان، وضاقت بهم حتى اضطر الضحاك بن مزاحم معلم الصبيان ومؤدبهم إلى أن يطوف على حمار ليشرف على طلاب مكتبه، الذين بلغ عددهم ثلاثة آلاف صبي[١]، وكان لا يأخذ أجراً على عمله[٢].

وقد ازدادت الحركة العلمية في أواخر القرن الأول، وظهرت الندوات التي تدل على آثار النهضة العلمية، فقد كان الحكم بن عمرو بن عبد اللّه بن صفوان الجمحي قد اتخذ بيتاً، فجعل فيه شطرنجات، ونردات، وقرقات[٣]، ودفاتر فيها من كل علم، وجعل في الجدار أوتاداً، فمن جاء علق ثيابه على وتد منها. ثم جر دفتراً فقرأه، أو بعض ما يلعب به فلعب به مع بعضهم[٤].

فإذا رأينا ـ بعد ذلك ـ أنّ الحديث الشريف لم يدون تدويناً رسمياً في عهد الرسول ﷺ، كما دون القرآن الكريم - فلا بد لنا من البحث عن السبب الذي أدى إلى عدم تدوينه في عصره ﷺ.

ونحن في بحثنا هذا لا يمكننا أن نستسلم لتلك الأسباب التقليدية التي اعتاد الكاتبون أن يعللوا بها عدم التدوين، ولا نستطيع أن نوافقهم على ما قالوه من أن قلة التدوين في عهده ﷺ، تعود قبل كل شيء إلى ندرة وسائل الكتابة، وقلة الكتاب، وسوء كتابتهم[٥] ـ لا يمكننا أن نسلم بهذا بعد أن رأينا نيفاً وثلاثين كاتباً يتولون كتابة الوحي للرسول الكريم ﷺ وغيرهم يتولون أموره الكتابية الأخرى، ولا يمكننا أن نعتد بقلة الكتاب، وعدم إتقانهم لها، وفيهم المحسنون المتقنون أمثال زيد بن ثابت وعبد اللّه بن عمرو بن العاص، ولو قبلنا جدلاً ما ادعوه من ندرة وسائل الكتابة وصعوبة تأمينها، لكفى في الرد عليهم أن المسلمين دونوا القرآن الكريم ولم يجدوا في ذلك صعوبة، فلو أرادوا أن يدونوا الحديث ما شق عليهم تحقيق تلك الوسائل كما لم يشق هذا على من كتب الحديث بإذن رسول الله ﷺ، فلا بد من أسباب أخرى، وإنا لنرى تلك الأسباب من خلال تلك الآثار الثابتة عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين وسنرى أن تدوين الحديث مر بمراحل منتظمة حققت حفظه، وصانته من العبث، وقد تضامنت الذاكرة والأقلام، وكانا جنباً إلى جنب في خدمة الحديث الشريف، ونستعرض الآن تلك الآثار التي تلقي بعض الضوء على حقيقة تدوين السنة.

---

(١) انظر معجم الأدباء طبعة مصر ص١٦ ج١٢، وقد توفي الضحاك بن مزاحم سنة ١٠٥هـ.
(٢) انظر الأعلاق النفيسة ص٢١٦.
(٣) النردات: جمع نرد، ما يعرف اليوم بالطاولة. وقرقات: جمع قرق وهي لعبة للصبيان.
(٤) الأغاني ص٢٥٣ ج٤.
(٥) انظر تأويل مختلف الحديث قال: (وكان غيره ـ ابن عمرو بن العاص ـ من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي) ص٣٦٦. إن هذا يتنافى مع ما بيناه من تعليم المسلمين للكتابة، فتعميم ابن قتيبة هذا لا يستند إلى دليل. وانظر مقدمة ابن خلدون ص٥٤٣.

أولاً: ما روي عن رسول الله ﷺ في الكتابة:

أ ـ ما روي من كراهة الكتابة:

١ - روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**»[١] وهذا الحديث أصح ما ورد عن رسول الله ﷺ في هذا الباب.

٢ - وقال أبو سعيد الخدري: (جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتاب فأبى)، وفي رواية عنه قال: (استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا)[٢].

٣ - روي عن أبي هريرة أنه قال: خرج رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال: «**ما هذا الذي تكتبون؟**» قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: «**كتاب غير كتاب الله؟ أتدرون؟ ما ضلَّ الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى**»[٣].

ب ـ ما روي من إباحة الكتابة:

١ - قال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه فنهتني قريش وقالوا: تكتب كل شيء سمعته عن رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال: «**أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق**»[٤].

٢ - قال أبو هريرة رضي الله عنه: (ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب)[٥].

٣ - روي عن أبي هريرة أن رجلاً من الأنصار كان يشهد حديث رسول الله ﷺ فلا يحفظه، فيسأل أبا هريرة فيحدثه، ثم شكا قلة حفظه إلى الرسول ﷺ، فقال له النبي عليه الصلاة والسلام: «**استعن على حفظك بيمينك**»[٦].

٤ - روي عن رافع بن خديج أنه قال: قلنا: يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياء، أفنكتبها؟

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ص١٢٩ ج١٨ وجامع بيان العلم وفضله ص٦٣ ج١.

(٢) المحدث الفاصل نسخة دمشق ص٥ ج٤ والإلماع ص٢٨ ونحوه في تقييد العلم ص ٣٢ـ ٣٣.

(٣) تقييد العلم ص٣٤.

(٤) سنن الدارمي ص١٢٥ ج١ ونحوه في ص١٢٦ ج١ ونحوه في تقييد العلم بطرق كثيرة ص ٧٤ـ ٨٣. وفي جامع بيان العلم ص٧١ ج١ والإلماع ص٢٧: ب.

(٥) فتح الباري ص٢١٧ ج١.

(٦) تقييد العلم ص٦٥ و٦٦ وفي الجامع لأخلاق الراوي ص٥٠: آ وقد أخرجه الترمذي أيضاً من طريق أبي هريرة انظر توضيح الأفكار ص٣٥٣ ج٢.

قال: «**اكتبوا ولا حرج**»[١].

٥ ـ روي عن أنس بن مالك أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**قيدوا العلم بالكتاب**»[٢].

٦ ـ روي عن رسول الله ﷺ أنه كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره[٣].

٧ ـ روي عن أبي هريرة أنه لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قام الرسول ﷺ وخطب في الناس، فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه، فقال: يا رسول الله، اكتبوا لي، فقال: «**اكتبوا له**»[٤] قال أبو عبد الرحمٰن (عبد اللّه بن أحمد): ليس يروى في كتابة الحديث شيء أصح من هذا الحديث، لأن النبي ﷺ أمرهم قال: «**اكتبوا لأبي شاه**»[٥].

٨ ـ قال ابن عباس رضي الله عنه: لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: «**ايتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا من بعده**» قال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا وكثر اللغط. قال: «**قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع**»[٦]. إن طلب رسول الله هذا واضح في أنه أراد أن يكتب شيئاً غير القرآن، وما كان سيكتبه هو من السنة، وإن عدم كتابته لمرضه لا ينسخ أنه قد هم به، وكان في آخر أيام حياته عليه الصلاة والسلام، فيفهم من هذا إباحته عليه الصلاة والسلام الكتابة في أوقات حتفه، ولمواضيع كثيرة، في مناسبات عدة، خاصة وعامة.

وإذا كانت الأخبار الدالة على إباحة الكتابة منها خاص كخبر أبي شاه، فإن منها أيضاً ما هو عام لا سبيل إلى تخصيصه، كسماحه لعبد اللّه بن عمرو بالكتابة وللرجل الأنصاري الذي

---

(١) تقييد العلم ص ٧٢ ـ ٧٣، والمحدث الفاصل ص٣: ب ج٤ مخطوطة دمشق وانظر توضيح الأفكار ص٣٥٣ ج٢. وقد ضعف (السيد محمد رشيد رضا) صاحب المنار هذا الحديث انظر مجلة المنار: ١٠/ ٧٦٣ وله رأي في الأحاديث التي تسمح بالكتابة انظر ص٧٦٥ وص٧٦٦ ج١٠ من المجلة.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٤٤: آ، وتقييد العلم ص٦٩، وجامع بيان العلم ص٧٢ ج١، وقد ضعف السيد محمد رشيد رضا هذا الحديث لأن في سنده عبد الحميد بن سليمان وقد تكلم فيه الذهبي. كما ضعفه من طريق عبد اللّه بن المؤمل الذي قال فيه الإمام أحمد (أحاديثه مناكير). انظر مجمع الزوائد ص١٥٢ ح١، أقول إلا أن هذا الحديث روي من طريق إسماعيل بن يحيى عن ابن أبي ذؤيب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولا يطعن فيه تفرده به انظر تقييد العلم ص٦٩، والسيد محمد رشيد رضا ضعف الحديث من طريقيه الأولين فلا يطعن برواية إسماعيل بن يحيى هذه. انظر مجلة المنار ص ٧٦٣ ـ ٧٦٦ ج١٠.

(٣) انظر جامع بيان العلم وفضله: ص٧١ ج١.

(٤) مسند الإمام أحمد ص٢٣٢ ج١٢ وفتح الباري ص٢١٧ ج١، وجامع بيان العلم ص٧٠ ج١ وتقييد العلم ص٨٦.

(٥) مسند الإمام أحمد ص٢٣٥ ج١٢.

(٦) فتح الباري ص٢١٨ ج١ وصحيح الإمام مسلم ص١٢٥٧ و١٢٥٩ ج٣ وفي طبقات ابن سعد ص٣٦ و٣٧ ج٢.

شكا سوء حفظه. ويمكن أن نستشهد في هذا المجال بخبر أنس ورافع بن خديج وإن تكلم فيهما، لأن طرقهما كثيرة يقوي بعضها بعضاً، وللعلماء مع هذا آراء في هذه الأخبار سأوجزها فيما يلي:

حاول العلماء أن يوفقوا بين ما ورد من نهي عن الكتابة وما ورد من إباحة لها، وترجع آراؤهم إلى أربعة أقوال:

الأول: قال بعضهم: إن حديث أبي سعيد الخدري موقوف عليه فلا يصلح للاحتجاج به. ويروى هذا الرأي عن البخاري وغيره[١]، إلا أننا لا نسلم بهذا لأنه ثبت عند الإمام مسلم، فهو صحيح، ويؤيد صحته ويعضده ما رويناه عن أبي سعيد رضي الله عنه: (استأذنت النبي ﷺ أن أكتب الحديث فأبى أن يأذن لي)[٢].

الثاني: إن النهي عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين، وعرفوا القرآن معرفة رافعة للجهالة، وميزوه من الحديث، زال هذا الخوف عنهم، فنسخ الحكم الذي كان مترتباً عليه، وصار الأمر إلى الجواز[٣]. وفي هذا قال الرامهرمزي: (وحديث أبي سعيد «حرصنا أن يأذن لنا النبي ﷺ في الكتاب فأبى» أحسب[٤] أنه كان محفوظاً في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن)[٥]. والقول بالنسخ أحد المعنيين اللذين فهمهما ابن قتيبة من تلك الأخبار. فقال: (أحدهما: أن يكون من منسوخ السنة بالسنة كأنه نهى في أول الأمر أن يكتب قوله، ثم رأى بعد لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ - أن تكتب وتقيد)[٦]، ورأى هذا الرأي كثير من العلماء، وذهب إليه العلامة المحقق الأستاذ أحمد محمد شاكر[٧]، فبعد أن دعم رأيه بالأخبار التي تبيح الكتابة فقال: (هذا ما يدل على أن حديث أبي سعيد - **«لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»** - منسوخ، وأنه كان في أول الأمر، حين خيف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن، وحديث أبي شاه في أواخر حياة النبي ﷺ، وكذلك أخبار أبي هريرة - وهو متأخر الإسلام - إن عبد اللّه بن عمرو كان يكتب، وأنه هو لم يكن يكتب: يدل على أن عبد اللّه كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة، ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متأخراً عن هذه الأحاديث في الإذن

---

(١) انظر فتح الباري ص٢١٨ ج١، وانظر الباعث الحثيث ص١٤٨، وتوضيح الأفكار ص٣٥٣ ج٢ وتهذيب الراوي ص٢٨٧ ومنهج ذوي النظر ص١٤٢.

(٢) تقييد العلم ص ٣٢- ٣٣.

(٣) انظر توضيح الأفكار ص ٣٥٣- ٣٥٤ ج٢.

(٤) في الأصل (فأحبسه) وما أثبتناه أصح لغة.

(٥) المحدث الفاصل ص ٧١:آ.

(٦) تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٥.

(٧) انظر الباعث الحثيث ص ١٤٨.

والجواز لعرف ذلك عند الصحابة يقيناً صريحاً)[١].

ويمكن أن نلحق هنا الرأي الذي يقول: إن النهي إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية، فربما كتبوه معه، فنهوا عن ذلك لخوف الاشتباه[٢].

الثالث: إن النهي في حق من وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة، والإذن في حق من لا يوثق بحفظه كأبي شاه[٣].

الرابع: أن يكون النهي عاماً وخص بالسماح له من كان قارئاً كاتباً مجيداً لا يخطىء في كتابته، ولا يخشى عليه الغلط، كعبد الله بن عمرو الذي أمن عليه ﷺ كل هذا، فأذن له[٤]. وهذا هو المعنى الآخر الذي فهمه ابن قتيبة من تلك الأخبار.

ورأينا في هذه الأخبار هو صحة ما روي عن أبي سعيد من النهي، وصحة ما ورد عن غيره من إباحة الكتابة، فنحن لا نقول بوقف خبر أبي سعيد عليه. فالرأي الأول مردود، ويمكن أن تكون جميع هذه الآراء الثلاثة صواباً، فنهى عليه الصلاة والسلام عن كتابة الحديث الشريف مع القرآن في صحيفة واحدة خوف الالتباس، وربما يكون نهيه عن كتابة الحديث على الصحف أول الإسلام حتى لا يشغل المسلمون بالحديث عن القرآن الكريم، وأراد أن يحفظ المسلمون القرآن في صدورهم وعلى الألواح والصحف والعظام توكيداً لحفظه، وترك الحديث للممارسة العملية، لأنهم كانوا يطبقونه: يرون الرسول فيقلدونه، ويسمعون منه فيتبعونه، وإلى جانب هذا سمح لمن لا يختلط عليه القرآن بالسنة أن يدون السنة كعبد الله بن عمرو، وأباح لمن يصعب عليه الحفظ أن يستعين بيده، حتى إذا حفظ المسلمون قرآنهم وميزوه عن الحديث جاء نسخ النهي بالإباحة عامة، وأن وجود علة من علل النهي السابقة لا ينفي تخصيص هذا النهي بالسماح لبعض من لا تتحقق فيهم هذه العلة. فالنهي لم يكن عاماً، والإباحة لم تكن عامة في أول الإسلام، فحيثما تحققت علة النهي منعت الكتابة، وحيثما زالت أبيحت الكتابة.

وأرى في حديث أبي شاه وفي حديث ابن عباس: (ايتوني بكتاب...) إذناً عاماً، وإباحة مطلقة للكتابة، وعلى هذا لا تعارض بين جميع تلك الروايات، فقد سهل التوفيق بينها وبين وجه الصواب. وانتهى أمر رسول الله ﷺ بإباحة الكتابة، وسنرى فيما بعد بعض ما دوِّن في عهده ﷺ.

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٩.
(٢) انظر فتح المغيث ص١٨ ج٣ وانظر توضيح الأفكار ص ٣٥٤ ج ٢.
(٣) انظر فتح المغيث ص ١٨ ج ٣، وتوضيح الأفكار ص ٣٥٤ ج ٢.
(٤) انظر تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٥-٣٦٦.

ثانياً ـ كتابة الحديث في عصر الصحابة:

مع ما روي عن النبي ﷺ من إباحة للكتابة، ومع ما كتب في عهده من الأحاديث على يدي من سمح لهم بالكتابة ـ نرى الصحابة يحجمون عن الكتابة، ولا يقدمون عليها في عهد الخلافة الراشدة، حرصاً منهم على سلامة القرآن الكريم والسنة الشريفة، فنجد بينهم رضوان الله عليهم من كره كتابة السنة، ومن أباحها، ثم ما لبث الأمر أن كثر المجيزون للكتابة، بل روي عن بعض من كره الكتابة أولاً إباحته لها آخراً، وذلك حين زالت علة الكراهة.

روى الحاكم بسنده عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكان[١] خمسمائة حديث، فبات ليلة يتقلب كثيراً... فلما أصبح قال: (أي بنية، هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها، فدعا بنار فحرقها)[٢].

وهذا عمر بن الخطاب يفكر في جمع السنة، ثم لا يلبث أن يعدل عن ذلك: عن عروة ـ بن الزبير: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً[٣]، وفي رواية عن طريق مالك بن أنس أن عمر قال عندما عدل عن كتابة السنة: (لا كتاب مع كتاب الله)[٤].

وكان خوف عمر من إقدامه على كتابة السنة أن ينكب المسلمون على دراسة غير القرآن ويهملوا كتاب الله عز وجل[٥]، ولذلك نرى عمر رضي الله عنه يمنع الناس من أن يتخذوا كتاباً مع كتاب الله، وينكر إنكاراً شديداً على من نسخ كتاب (دانيال) ويضربه ويقول له: (انطلق فامحه.. ثم لا تقرأه ولا تقرئه أحداً من الناس، فلئن بلغني عنك أنك قرأته أو أقرأته أحداً من الناس، لأنهكنك عقوبة)[٦]. ولهذا نراه يخطب في الناس قائلاً: (أيها الناس، إنه قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتاب إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي ـ قال ـ فظنوا أنه يريد أن[٧] ينظر فيها، ويقومها على أمر لا يكون فيه

---

(١) في الأصل (كانت) وما أثبتناه أصح لتستقيم العبارة.

(٢) تذكرة الحفاظ ص ٥ ج ١.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص ٦٤ ج١، ونحوه في تقييد العلم ص ٥٠، وطبقات ابن سعد ص ٢٠٦ قسم ١ ج ٣.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص ٦٤ ج ١.

(٥) انظر تقييد العلم ص٥٠.

(٦) تقييد العلم ص٥٢ ونحوه مختصراً في جامع بيان العلم ص٤٢ ج٢، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٤٦: ب.

(٧) زدنا (أن) على الأصل لتقسيم العبارة.

اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار ثم قال: (أمنية كأمنية أهل الكتاب)[١]، كما أنه كتب إلى الأمصار (من كان عنده منها شيء فليمحه)[٢].

كل هذا يدل على خشية عمر من أن يهمل كتاب الله أو أن يضاهى به كتاب غيره، ونحن نرى عمر نفسه يأبى أن يبقى رأيه مكتوباً ويأبى إلا أن يمحوه، فعندما طعن استدعي طبيباً، فعرف دنو أجله، فنادى ابنه قائلاً: (يا عبد اللّه بن عمر، ناولني الكتف، فلو أراد الله أن يمضي ما فيه أمضاه، فقال له ابن عمر: أنا أكفيك محوها، فقال: لا والله، لا يمحوها أحد غيري)، فمحاها عمر بيده، وكان فيها فريضة الجد[٣].

ونرى عمر نفسه حين يأمن حفظ القرآن، يكتب بشيء من السنة إلى بعض عماله وأصحابه، عن أبي عثمان النهدي قال: (كنا مع عتبة بن فرقد، فكتب إليه عمر بأشياء يحدثه عن النبي ﷺ، فكان فيما كتب إليه: أن رسول الله ﷺ قال: لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من ليس له في الآخرة منه شيء إلا هكذا، وقال بإصبعيه السبابة والوسطى. قال أبو عثمان: فرأيت أنها أزرار الطيالسة حين رأينا الطيالسة)[٤].

وروي عن عبد اللّه بن مسعود كراهيته لكتابة الحديث الشريف: عن عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه قال: (جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن، صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت: بيت النبي ﷺ، فاستأذنا على عبد اللّه، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثم دعا بطست فيه ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الرحمٰن، انظر فإن فيها أحاديث حسانا، قال: فجعل يميثها[٥] فيها ويقول: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ [يوسف: ٣]، القلوب أوعية، فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بما سواه)[٦].

إلا أن هناك رواية تنص على أن ما في الصحيفة كان من كلام أبي الدرداء وقصصه[٧]، وفي رواية قال أحد الرواة: (يرى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب، فلهذا كره عبد اللّه النظر فيها)[٨]، ولا يمكننا أن نجزم بأن ما في تلك الصحيفة كان من القصص أو مما أخذ عن أهل الكتاب، لأنه ثبت عن الأسود بن هلال أنه قال: (أُتي عبد اللّه بصحيفة فيها حديث، فدعا

---

(١) تقييد العلم ص٥٢، راوه محمد بن القاسم.
(٢) تقييد العلم ص٥٣ وجامع بيان العلم وفضله ص ٦٥ ج١.
(٣) طبقات ابن سعد ص٢٤٧ قسم٢ ج٣.
(٤) مسند الإمام أحمد ص٢٦١ ج١.
(٥) ماثه: مرسه، أي فركه ليذوب في الماء وتتفرق أجزاؤه.
(٦) تقييد العلم ص٥٤ وورد عنه النهي عن كتابة ما سوى القرآن عندما علم أن بعضهم يكتب كلامه انظر سنن الدارمي ص١٢٥ ج١.
(٧) انظر تقييد العلم ص ٥٤-٥٥.
(٨) جامع بيان العلم وفضله ص٦٦ ج١ ونحو هذا في سنن الدارمي ص١٢٤ ج١.

بماء فمحاها، ثم غسلها، ثم أمر بها فأحرقت، ثم قال: أذكر الله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني به، والله لو أعلم أنها بدير هند لبلغتها، بهذا أهلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون)[١]، إن تصرف ابن مسعود يدل على أنه خشي أن يشتغل الناس بكتابة السنة ويدعوا القرآن، أو أن يشتغلوا بغير القرآن الكريم، ونراه يكتب بعض السنة بيده حين زالت علة المنع، فعن مسعر عن معن قال: (أخرج إليّ عبد الرحمٰن بن عبد اللّه بن مسعود كتاباً وحلف لي أنه خط أبيه بيده)[٢].

وهذا علي رضي الله عنه يخطب في الناس قائلاً: (أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث اتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم)[٣].

وأبى زيد بن ثابت أن يكتب عنه مروان بن الحكم[٤] وقال: (لعل كل شيء حدثتكم به ليس كما حدثتكم)[٥] وفي رواية قال: (إن رسول الله ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه)[٦].

وكذلك أبى أبو هريرة أن يكتب عنه كاتب مروان بن الحكم[٧]. وكان أحياناً يقول: إن أبا هريرة لا يكتم ولا يكتب[٨]، وفي رواية: (نحن لا نكتب ولا نكتِب)[٩].

وقال ابن عباس: (إنا لا نكتب العلم ولا نكتبه)[١٠]، وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان ينهى عن كتابة العلم، وقال: (إنما ضل من كان قبلكم بالكتب)[١١].

وقد تمسك أبو سعيد الخدري بحديث رسول الله ﷺ الذي رواه في النهي عن كتابة غير القرآن. وأبى أن يكتب أبا نضرة حين قال له هذا: ألا تكتبنا فإنا لا نحفظ؟ فقال أبو سعيد: لا إنا لن نكتبكم، ولن نجعله قرآناً، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا نحن عن رسول الله ﷺ[١٢].

---

(١) المرجع السابق ص٦٥ ج١ ونحوه في سنن الدارمي وفيه لو أنها (بدار الهندارية) يعني مكاناً بعيداً بالكوفة ـ إلا أتيته ولو مشياً ص١٢٤ ج١.
(٢) جامع بيان العلم وفضله ص٧٢ ج١.
(٣) المرجع السابق ص٦٣ ج١.
(٤) انظر جامع بيان العلم وفضله ص٦٣ ج١.
(٥) المرجع السابق ص٦٥ ج١.
(٦) تقييد العلم ص٣٥.
(٧) انظر تقييد العلم ص٤١ والإصابة ص٢٠٢ ج٧.
(٨) انظر طبقات ابن سعد ص١١٩ قسم٢ ج٢ ونحوه في تقييد العلم ص٤٢.
(٩) جامع بيان العلم ص٦٦ ج١ وقارن بسنن الدارمي ص١٢٢ ج١.
(١٠) جامع بيان العلم ص٦٥ ج١ ونحوه في تقييد العلم ص٤٢.
(١١) جامع بيان العلم ص٦٥ ج١، وتقييد العلم ص٤٣.
(١٢) سنن الدارمي ص١٢٢ ج١، وانظر تقييد العلم، فيه روايات مختلفة عنه ص٣٦ ـ ٣٨ وكذلك في جامع بيان العلم وفضله ص٦٤ ج١، وفي رواية عن أبي سعيد قال: (أتريدون أن تجعلوها مصاحف، إن نبيكم ﷺ كان يحدثنا فنحفظ فاحفظوها كما كنا نحفظ) انظر جامع بيان العلم ص٦٤ ج١ وقارن كتاب العلم لزهير بن حرب ص١٩١.

ويروى عن عبد اللّه بن عمر رضي الله عنه أنه كان يكره كتابة الحديث، روي عن سعيد بن جبير أنه قال: (كنا نختلف في أشياء فنكتبها في كتاب، ثم أتيت بها ابن عمر أسأله عنها خفياً[١]، فلو علم بها كانت الفيصل بيني وبينه)[٢].

وكره أبو موسى أن يكتب ابنه عنه مخافة أن يزيد أو ينقص، ومحا ما كتبه بالماء[٣] وفي رواية قال: (احفظوا عنا كما حفظنا)[٤] وفي رواية عنه أنه قال: (إن بني إسرائيل كتبوا كتاباً واتبعوه. وتركوا التوراة)[٥].

هؤلاء معظم الذين كرهوا كتابة الحديث في الصدر الأول، حاولت أن أثبت رأي كل منهم إلى جانب وجهة نظره فيما ذهب إليه من المنع والكراهة، لأتمكن من استنتاج أسباب هذه الكراهة، فوجدت كما قال الخطيب البغدادي: (إن كراهة الكتاب في الصدر الأول إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه، ونهى عن الكتب القديمة أن تتخذ لأنه لا يعرف حقها من باطلها، وصحيحها من فاسدها مع أن القرآن كفى منها، وصار مهيمناً عليها، ونهى عن كتب العلم في صدر الإسلام وجدته، لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، والمميزين بين الوحي وغيره، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين، ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، ويعتقدون أن ما اشتملت عليه كلام الرحمٰن)[٦]، أضف إلى هذا ورع الصحابة وخشيتهم من أن يكون ما يملونه أو يقيدونه غير ما سمعوه من الرسول عليه الصلاة والسلام.

من أجل هذا أولى الصحابة رضوان الله عليهم كتاب الله عز وجل في هذه الحقبة عناية الحفظ في الصحف والمصاحف وفي الصدور، وجمعوه في عهد الصديق، ونسخوه في عهد عثمان، وبعثوا به إلى الآفاق، ليضمنوا حفظ المصدر التشريعي الأول من أن تشوبه أية شائبة، ثم حافظوا على السنة بدراستها ومذاكرتها وكتابتها أحياناً عند زوال مانع الكراهة، وقد ثبت عن كثير من الصحابة الحث على كتابة الحديث وإجازة تدوينه.

ولا نشك في هذه الأخبار كما شك غيرنا، لأننا لا نرى فيها ذلك التعارض الذي تصوره بعض المستشرقين[٧]، حتى استجازوا لأنفسهم أن يحكموا على بعضها بالوضع والاختلاق،

---

(١) يريد خفية، أي ينظر إلى الكتاب من غير أن يشعر ابن عمر بذلك.
(٢) جامع بيان العلم ص٦٦ ج١، وتقييد العلم ص٤٤.
(٣) انظر المحدث الفاصل نسخة دمشق ص٦ ج٤، وقارن بكتاب العلم لزهير بن حرب ص١٩٣، وسنن الدارمي ص١٢٢ ج١.
(٤) جامع بيان العلم ص٦٦ ج١.
(٥) تقييد العلم ص٥٦.
(٦) تقييد العلم ص٥٧.
(٧) بسطنا القول في ذلك في كتابنا السنة قبل التدوين ص٣٧٥.

وسنوجز فيما يلي بعض ما روي عن الصحابة من إجازة تقييد الحديث ليتبين صحة ما ذهبنا إليه.

وقبل أن أتناول هذه الأخبار لا بد لي من أن أقلب النظر فيما روي عن محاولة عمر رضي الله عنه جمع السنة وتدوينها، كما جمع القرآن الكريم، ثم عدوله عن ذلك خوفاً من أن يلتبس الكتاب بالسنة، وخشية ألا يميز المسلمون الجدد بينهما.

أقول: إن محاولته هذه تدل على اقتناعه بجواز كتابة الحديث الشريف، وهذا ما انتهى به أمر رسول الله ﷺ بعد النهي عن الكتابة، ولو شك عمر رضي الله عنه في الجواز ـ ما هم بأن يفعل ما منعه رسول الله ﷺ، وما كرهه، فإحجام الفاروق لم يكن لكراهة الكتابة، بل لمانع يقتضي أن يتريث في التدوين والجمع لمصلحة أخطر وأعظم، ولذلك رأيناه يكتب بنفسه لمن يأمن عليه اللبس ويثق به، وربما سمح عمر رضي الله عنه بالكتابة بعد أن رأى حفظ الأمة لكتاب الله تعالى بجمعه في المصحف الشريف، ويقوي هذا ما يروى عن عمرو بن أبي سفيان من أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: (قيدوا العلم بالكتاب)[١].

ثم إن بعض الصحابة أنفسهم قد أجاز الكتابة، وكتب بعضهم بيده، وتغير رأي من عرف منهم النهي عن كتابة الحديث حينما زالت أسباب المنع، وخاصة بعد أن جمع القرآن في المصاحف وأرسل إلى الآفاق.

ولا ينقض هذا الرأي الذي ذهبنا إليه ـ ما روي عن أنس بن مالك أن أبا بكر الصديق كتب له فرائض الصدقة التي سنها رسول الله ﷺ[٢] بأن هذا كان قبل نسخ المصاحف، لأننا لم نجعل الخشية من التباس الكتاب بالسنة السبب الوحيد لمنع الكتابة، بل هناك أسباب أخرى قد ذكرتها فيما سبق، ثم إن أنساً رضي الله عنه ممن لا يلتبس عليه ذلك، لأنه خدم رسول الله عليه الصلاة والسلام وعرفه وتلقى عنه عشر سنوات، وعلى هذا نقول: إنه ثبت عن أبي بكر كتابة شيء من السنة وكذلك ثبت عن الفاروق مثل ذلك[٣].

وهذا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: (ما كنا نكتب في عهد رسول الله ﷺ إلا الاستخارة والتشهد)[٤] فهذا دليل على كتابة الصحابة غير القرآن الكريم في عهده ﷺ، وعلى عدم كراهة ابن مسعود للكتابة، وقد روينا خبر الكتاب الذي كان عند ابنه بخط يده[٥].

---

(١) تقييد العلم ص٨٨، وجامع بيان العلم ص٧٢ ج١. ووجد ابن عمر في قائم سيف أبيه صحيفة انظر الكفاية ص٣٥٤، وتوجيه النظر ص٣٤٨.

(٢) انظر تقييد العلم ص٨٧، وفي مسند الإمام أحمد أن أبا بكر كتب لهم (أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله) انظر ص١٨٣ ج١.

(٣) انظر مسند الإمام أحمد ص٢٦١ ج١ والكفاية ص٣٣٦.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ص١١٥: ب، ج١.

(٥) انظر جامع بيان العلم ص٧٢ ج١.

وروي عن علي رضي الله عنه أنه كان يحض على طلب العلم وكتابته، فقد قال: (من يشتري مني علماً بدرهم؟ قال أبو خيثمة: يقول: يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم)[١]، وخبر صحيفة علي رضي الله عنه مشهور، وقد كانت معلقة في سيفه، فيها أسنان الإبل وشيء من الجراحات[٢]. . .

وهذا الحسن بن علي رضي الله عنهما يقول لبنيه وبني أخيه: (تعلموا تعلموا، فإنكم صغار قوم اليوم، تكونون كبارهم غداً، فمن لم يحفظ منكم فليكتب)[٣]، وفي رواية: (فليكتبه، وليضعه في بيته)[٤].

وهذه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تقول لابن أختها عروة بن الزبير: (يا بني بلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه، فقال لها: اسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قال: لا. قالت: لا بأس بذلك)[٥]، فلو كرهت عائشة رضوان الله عليها الكتابة لمنعته ونهته، ولكنه لم يحدث شيء من هذا، بل لم تر بأساً بعمله.

وهذا أبو هريرة رضي الله عنه يسمح لبشير بن نهيك أن يكتب عنه، ويجيزه بالرواية عنه[٦]، وفي رواية يقول بشير: (أتيت أبا هريرة بكتابي الذي كتبته، فقرأته عليه فقلت: هذا سمعته منك؟ قال: نعم)[٧]، وروى عمرو بن أمية الضمري أنه رأى كتباً كثيرة عند أبي هريرة[٨].

وكتب معاوية بن أبي سفيان إلى المغيرة بن شعبة: (اكتب إلي بشيء سمعته من رسول الله ﷺ فكتب المغيرة إليه أنه كان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال)[٩].

---

(١) العلم لزهير بن حرب ص١٩٣: ب وتقييد العلم ص٩٠.

(٢) انظر مسند الإمام أحمد ص٤٥ و ١٢٢ ج٢، وغيرهما وتقييد العلم ص٨٨ - ٩٩ وجامع بيان العلم ص٧١ ج١ وفتح الباري ص٨٣ ج٧.

(٣) الكفاية ص٢٢٩.

(٤) تقييد العلم ص٩١.

(٥) الكفاية ص٢٠٥.

(٦) انظر العلم لزهير بن حرب ص ١٩٣: ب والمحدث الفاصل ص١٢٨.

(٧) طبقات ابن سعد ص١٦٢ ج٧ وجامع بيان العلم ص٧٢ ج١، والعلم لزهير ص١٩٣ والكفاية ص٢٥٥ و٢٨٣.

(٨) انظر جامع بيان العلم ص٧٤ ج١، وفتح الباري ص٢١٧ ج١ كما أنه أملى بعض أحاديثه على همام بن منبه وسنتعرض لذلك.

(٩) معرفة علوم الحديث ص١٠٠ واختصر الحاكم الخبر ونجد تفصيل ما كتبه المغيرة إلى معاوية في حديث جامع شامل للبخاري في صحيحه. انظر فتح الباري ص٩٥ ج٩ طبعة مصر بولاق سنة ١٣١٢هـ.

وكتب زياد بن أبي سفيان إلى السيدة عائشة رضي الله عنها يسألها عن الحاج الذي يرسل هديه، وهل يحرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر، كما أفتى ابن عباس؟ فأجابته عن هدي رسول الله، وقالت: (فلم يحرم رسول الله ﷺ شيء أحله الله له حتى نحر الهدي)[١].

وهذا ابن عباس يسأل أبا رافع صاحب رسول الله ﷺ ومعه من يكتب له[٢]، وفي رواية أنه كانت معه ألواح يكتب فيها[٣]، وكان ابن عباس يحض على التعلم والكتابة ويقول: (قيدوا العلم بالكتاب، من يشتري مني علماً بدرهم؟)[٤]، وكان يقول أحياناً: (إنا لا نكتب في الصحف إلا الرسائل والقرآن)[٥] إلا أننا نرى ابن عباس نفسه يكتب غير الرسائل، فيملي التفسير على مجاهد بن جبير، ويقول له: اكتب[٦]، ويكتب إليه الحجاج أمير العراق يستفتيه في رجل أكره أخته، فيكتب إليه بحديث عن رسول الله ﷺ[٧].

وسبق لي أن ذكرت كتابة عبد اللّه بن عمرو بن العاص وسنتكلم عن صحيفته بعد قليل.

وهذا أبو سعيد الخدري الصحابي الجليل الذي روى عن رسول الله ﷺ حديث: (.. من كتب عني غير القرآن فليمحه) يقول: (كنا لا نكتب إلا القرآن والتشهد)[٨].

وكان البراء بن عازب صاحب رسول الله ﷺ يحدث ويكتب من حوله، فعن عبد اللّه بن خنيس قال: (رأيتهم عند البراء يكتبون على أيديهم بالقصب)[٩].

وهذا وراد كاتب المغيرة بن شعبة يكتب بين يدي المغيرة[١٠].

ويروى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان لا يخرج من بيته غدوة حتى ينظر في كتبه[١١].

وهذا أنس رضي الله عنه خادم رسول الله ﷺ وملازمه في بيته ليلاً ونهاراً عشر سنوات،

---

(١) الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة ص٩٥ ـ ٩٦، وقد قال الإمام الزهري: (أول من كشف الغمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة..).

(٢) انظر ترجمة عبد اللّه بن عباس في الإصابة.

(٣) انظر تقييد العلم ص٩١ ـ ٩٢ و١٠٩.

(٤) العلم لزهير بن حرب ص١٩٣ وجامع بيان العلم ص٧٢ ج١، وتقييد العلم ص٩٢.

(٥) العلم لزهير بن حرب ص١٨٧.

(٦) انظر تفسير الطبري بتحقيق أحمد محمد شاكر ص٣١ ج١.

(٧) انظر البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث ص٢١٤ ـ ٢١٥ ج٢ وقد ذكر هذا في سبب ورود حديث: (من تخطى الحرمتين فخطوا وسطه بالسيف) وهنا حرمة الزنا وحرمة الأخوة وكان ابن عباس يفتي كتابة أيضاً، انظر فتواه لنجدة بن عامر في مسند الإمام أحمد ص٥٦ ج٤.

(٨) تقييد العلم ص٩٣.

(٩) جامع بيان العلم ص٨١ ج١، وانظر كتاب العلم لزهير بن حرب ص١٩٣: ب وتقييد العلم ص١٠٥.

(١٠) انظر كتاب العلم لزهير بن حرب ص١٨٧.

(١١) انظر الآداب الشرعية ص١٢٥ ج٢.

كان يقول لبنيه: (يا بني قيدوا العلم بالكتاب)[١]، وكان يملي الحديث[٢] حتى إذا ما كثر عليه الناس جاء بمجال[٣] من كتب؛ فألقاها ثم قال: (هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله ﷺ وعرضتها عليه)[٤].

تلك أخبار متعاضدة، تثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم قد أباحوا الكتابة، وكتبوا الحديث لأنفسهم، وكتب طلابهم بين أيديهم، وأصبحوا يتواصون بكتابة الحديث وحفظه، كما ثبت ذلك عن علي رضي الله عنه، وعن ابن عباس، وعن الحسن، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، بعد أن كرهها بعض الصحابة عندما كانت أسباب المنع قائمة.

ويتجلى لنا رجوع بعض من كره الكتابة عن رأيه مما رويناه عن ابن مسعود وعن أبي سعيد الخدري إذ بعد أن كانوا يكرهون أن يكتبوا في الصحف غير القرآن كتبوا الاستخارة والتشهد، وفي هذا دليل واضح أن النهي عن كتب ما سوى القرآن إنما كان مخافة أن يضاهى بكتاب الله تعالى غيره، وأن يشتغل عن القرآن بسواه، ويقول الخطيب البغدادي: (فلما أمن ذلك، ودعت الحاجة إلى كتب العلم ـ لم يكره كتبه، كما لم تكره الصحابة كتب التشهد، ولا فرق بين التشهد وبين[٥] غيره من العلوم في أن الجميع ليس بقرآن، ولن يكون كتب الصحابة ما كتبوه من العلم وأمروا بكتبه إلا احتياطاً، كما كان كراهيتهم لكتبه احتياطاً، والله أعلم)[٦].

ثالثاً: التدوين في عصر التابعين:

لقد تلقى التابعون علومهم على يدي الصحابة، وخالطوهم وعرفوا كل شيء عنهم، وحملوا الكثير الطيب من حديث رسول الله ﷺ عن طريقهم، وعرفوا متى كره هؤلاء كتابة الحديث ومتى أباحوها، فقد تأسوا بهم وهم الرعيل الأول الذين حفظوا القرآن والسنة، فمن الطبيعي أن تتفق آراء التابعين وآراء الصحابة حول حكم التدوين، فإن الأسباب التي حملت الخلفاء الراشدين والصحابة على الكراهة هي نفسها التي حملت التابعين عليها، فيقف الجميع موقفاً واحداً، ويكرهون الكتابة ما دامت أسباب الكراهة قائمة، ويجمعون على الكتابة وجوازها عند زوال تلك الأسباب، بل إن أكثرهم يحض على التدوين ويشجع عليه. ولن نستغرب أن

(١) انظر كتاب العلم لزهير بن حرب ص١٩٢ وتقييد العلم ص٩٦ ونحوه في ص٩٧ وانظر صحيح مسلم بشرح النووي ص٢٤٤ ج١ حيث أعجبه حديث فأمر ابنه بكتابته.

(٢) انظر تاريخ بغداد ص٢٥٩ ج٨.

(٣) مجال جمع مجلة والمجلة صحيفة يكتب فيها. أي ألقى إليهم صحفاً. انظر لسان العرب مادة (جلل) ص١٢٧ ج١٣.

(٤) تقييد العلم ص٩٥ و٩٦.

(٥) كان ينبغي ألا يكرر (بين).

(٦) تقييد العلم ص٩٤.

نرى خبرين عن تابعي أحدهما يمنع الكتابة والآخر يبيحها، ولن نعجب من كثرة الأخبار التي تدل على الكراهة في مختلف أجيال التابعين ـ كبارهم وأواسطهم وصغارهم ـ والأخبار التي تدل على الإباحة ـ ما دمنا نوجه كل مجموعة من هذه الأخبار وجهة تلائم الأسباب التي أدت إليها، ونرى أن سبيل الصحابة المتأخرين وكبار التابعين إباحة تقييد الحديث، بشروط تمتنع معها كراهته المأثورة عندهم عن النبي وكبار الصحابة[١]، فقد امتنع عن الكتابة من كبار التابعين عبيدة بن عمرو السلماني المرادي (٧٢هـ)، وإبراهيم بن يزيد التيمي (٩٢هـ)، وجابر بن زيد (٩٣هـ)، وإبراهيم النخعي (٩٦هـ)، ولم يرض عبيدة أن يكتب عنده أحد، ولا يقرأ عليه أحد[٢]، وقد نصح إبراهيم فقال له: (لا تخلدن عني كتاباً)[٣]. وقبل وفاته دعا بكتبه فأحرقها وقال: (أخشى أن يليها قوم يضعونها غير مواضعها)[٤]، وكره إبراهيم النخعي أن تكتب الأحاديث في الكراريس وتشبه بالمصاحف[٥]، وكان يقول: (ما كتبت شيئاً قط)[٦]، حتى إنه منع حماد بن سليمان من كتابة أطراف الأحاديث[٧]، ثم تساهل في كتابتها، قال ابن عون: (رأيت حماداً يكتب عن إبراهيم فقال له إبراهيم: ألم أنهك؟ قال: إنما هي أطراف[٨].

ونسمع عامراً الشعبي (١٧ـ ١٠٣هـ) يردد عبارته المشهورة: (ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا سمعت من رجل حديثاً فأردت أن يعيده علي)[٩].

وقد ازدادت كراهة التابعين للكتابة عندما اشتهرت آراؤهم الشخصية، فخافوا أن يدونها طلابهم مع الحديث، وتحمل عنهم، فيدخله الالتباس.

ويمكننا أن نستنبط أن من كره الكتابة وأصر، إنما كره أن يدون رأيه، وفي هذا يقول أستاذنا الدكتور يوسف العش: (وأما من ورد عنهم الامتناع عن الإكتاب من هذا الجيل، فيؤول امتناعهم بما لا يخالف ما انتهينا إليه، فهم جميعاً فقهاء[١٠] وليس بينهم محدث ليس بفقيه

---

(١) انظر تقييد العلم: انظر تصدير أستاذنا الدكتور يوسف العش ص١٩ ومقالته في مجلة الثقافة المصرية: العدد (٣٥٢) السنة السابعة الصفحة (٨).

(٢) و(٣) ـ جامع بيان العلم ص٦٧ ج١ وتقييد العلم ص٤٥ و٤٦ وانظر كتاب العلم لزهير ص١٩٣: ب.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص٦٧ ج١ ونحوه في سنن الدارمي ص١٢١ ج١ وفي طبقات ابن سعد ص٦٣ ج٦.

(٥) انظر سنن الدارمي ص١٢١ ج١، وجامع بيان العلم وفضله ص٦٧ ج١ وتقييد العلم ص٤٨.

(٦) تقييد العلم ص٦٠، وكان يقول: (لا تكتبوا فتتكلوا) وانظر جامع بيان العلم ص٦٨ ج١.

(٧) انظر طبقات ابن سعد ص١٩٠ ج١.

(٨) أطراف الأحاديث هي أوائل الأحاديث، فيكتب المصنف طرف الحديث بحيث يعرف بقيته مع الجمع لأسانيده، وكتب الأطراف كثيرة عقد لها السيد محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله صاحب الرسالة المستطرفة بحثاً في رسالته (ص١٦٧ ـ ١٧٠)، وكتاب «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث» للشيخ عبد الغني النابلسي رحمه الله هو أحد كتب الأطراف المشهورة.

(٩) العلم لزهير بن حرب ص١٨٧: ب، وجامع بيان العلم ص٦٧ ج١.

(١٠) ذكر أستاذنا هنا أسماء بعض من ذكرتهم قبل وأضاف: سعيد بن المسيب (٩٤هـ). وطاوس=

والفقيه يجمع بين الحديث والرأي، فيخاف تقييد رأيه واجتهاده إلى جانب أحاديث الرسول ﷺ[١]، ويوضح هذا بأمثلة تثبت ما ذهب إليه، فيقول: (إننا نجد في الواقع أخباراً تروي كراهتهم لكتابة الرأي، كاعتذار زيد بن ثابت عن أن يكتب عنه كتاب مروان.. وجاء رجل إلى سعيد بن المسيب ـ وهو من الفقهاء الذين روي امتناعهم عن الإكتاب ـ فسأله عن شيء فأملاه عليه، ثم سأله عن رأيه فأجابه، فكتب الرجل، فقال رجل من جلساء سعيد: أيكتب يا أبا محمد رأيك؟ فقال سعيد للرجل: ناولنيها، فناوله الصحيفة فخرقها[٢]، وقيل لجابر بن زيد: إنهم يكتبون رأيك، قال: تكتبون ما عسى أرجع عنه غداً[٣]؟

وكل هذه الأقوال رويت من علماء، حدث المؤرخون عنهم أنهم كرهوا إكتاب الناس، وهي تدل دلالة صريحة على أن الكراهة ليست في كتابة العلم أي الحديث، بل في كتابة الرأي، وأن الأخبار التي وردت في النهي دون تخصيص إنما قصد بها الرأي خاصة، ويشابه هذا الأمر ما حدث في أمر كراهة الرسول والصحابة الأولين: من التباس الحديث بالقرآن، أو الانكباب عليه دونه، فما كانوا يخشونه من الحديث، أصبح خشية التابعين الأولين من الرأي والتباسه بالحديث)[٤].

ويقوي هذا الرأي عندنا ما ورد عن هؤلاء التابعين من أخبار يحثون فيها على الكتابة، ويسمحون لطلابهم أن يكتبوا عنهم، ولقد نشطت الكتابة عندما فرق طلاب العلم بين النهي عن كتابة الرأي والنهي عن كتابة الرأي مع الحديث، ونرى التابعين ينكبون على الكتابة في حلقات الصحابة، بل أن بعضهم كان يحرص على الكتابة حرصاً شديداً، فهذا سعيد بن جبير (٩٥هـ) كان يكتب عن ابن عباس، فإذا ما امتلأت صحفه كتب في نعله حتى يملأها[٥].

وعنه قال: (كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس، فكنت أسمع الحديث منهما، فأكتبه على واسطة الرحل حتى أنزل فأكتبه[٦])، ورخص سعيد بن المسيب (٩٤هـ) لعبد الرحمٰن بن حرملة بالكتابة حينما شكا إليه سوء حفظه[٧]، ونرى عامراً الشعبي بعد أن كان يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء يردد قوله: (الكتاب قيد العلم[٨])، وكان يحض على الكتابة ويقول: (إذا

= (١٠٦هـ) والقاسم (١٠٧هـ) وغيرهم. انتهى ما لم نذكره في النص.

(١) تقييد العلم: التصدير: ص٢٠.

(٢) راجع الخبر في جامع بيان العلم ص١٤٤ ج٢.

(٣) انظر جامع بيان العلم وفضله ص٣١ ج٢.

(٤) مجلة الثقافة المصرية: الصفحة ٨ ـ ٩ من العدد ٣٥٢ في السنة السابعة.

(٥) تقييد العلم ص٩٩، وجامع بيان العلم ص٧٥ ج١.

(٦) المرجع السابق ص١٠٠ وانظر نحوه في المحدث الفاصل نسخة دمشق ص٤: ب، ج٤، والعلم لزهير ص١٩٣: ب.

(٧) انظر تاريخ بغداد ص٢٣٢ ج١١.

(٨) انظر تقييد العلم ص١٠٢ وانظر المحدث الفاصل نسخة دمشق ٤: ب ج٤ قوله: (كتبت في طهورهما حتى تمتلئا).

سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط)[١]، ومع هذا، فقد روي أنه لم يوجد له بعد موته إلا كتاب بالفرائض والجراحات[٢]، وإذا كانت كتبه التي تركها قليلة ولا تدل على نشاطه العلمي - فإننا نعزو هذه إلى قوة حافظته لأنه كان يعتمد على الحفظ أكثر من اعتماده على الكتابة، وهذا لا ينافي قط إملاءه لطلابه وحثهم على الكتابة، ويقول الضحاك بن مزاحم (١٠٥هـ): (إذا سمعت شيئاً فاكتبه ولو في حائط) كما أنه أملى على حسين بن عقيل مناسك الحج[٣].

وانتشرت الكتب حتى قال الحسن البصري (١١٠هـ): (إن لنا كتباً كنا نتعاهدها)[٤]. وكان عمر بن عبد العزيز (٦١- ١٠١هـ) يكتب الحديث. روى عن أبي قلابة قال: (خرج علينا عمر بن عبد العزيز لصلاة الظهر ومعه قرطاس ثم خرج علينا لصلاة العصر وهو معه فقلت له: يا أمير المؤمنين، ما هذا الكتاب؟ قال: حديث حدثني به عون بن عبد الله فأعجبني فكتبته[٥]. . .) وهذا يدل على أن الكتابة قد شاعت بين مختلف الطبقات ولم يعد أحد ينكرها في أواخر القرآن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني. وقد كثرت الصحف والكتب في ذلك الوقت حتى لنرى مجاهد بن جبير (١٠٣هـ) يسمح لبعض أصحابه أن يصعدوا إلى غرفته فيخرج إليهم كتبه فينسخون منها[٦].

ويطلب هشام بن عبد الملك من عامله أن يسأل رجاء بن حيوة (١١٢هـ) عن حديث، فيقول رجاء: (فكنت قد نسيته لولا أنه كان عندي مكتوباً)[٧].

وكان عطاء بن أبي رباح (١١٤هـ) يكتب لنفسه، ويأمر ابنه أحياناً أن يكتب له[٨]، وكان طلابه يكتبون بين يديه[٩]، وقد بالغ في حض طلابه على التعلم والكتابة، فعن أبي حكيم الهمداني قال: (كنت عند عطاء بن أبي رباح، ونحن غلمان، فقال: يا غلمان، تعالوا اكتبوا، فمن كان منكم لا يحسن كتبنا له، ومن لم يكن معه قرطاس أعطيناه من عندنا!!)[١٠].

---

(١) تقييد العلم ص١٠٣ ونحوه في جامع بيان العلم ص٧٢ ج١ وقارن بطبقات ابن سعد ص١٧٩ - ١٨٠ ج٦.
(٢) انظر الفاصل نسخة دمشق ص٤: ب ج٤، وجامع بيان العلم وفضله ص٧٣ ج١ وتقييد العلم ص٩٩.
(٣) انظر جامع بيان العلم وفضله ص٧٢ ج١.
(٤) جامع بيان العلم وفضله ص٧٤ ج١، والعلم لزهير ص١٨٩: ب.
(٥) سنن الدارمي ص١٣٠ ج١ وسمع من يزيد الرقاشي أحاديث عن أنس فكتبها وفرض له في الديوان، انظر المحدث الفاصل ص٣: ب، ج٤ وستتحدث عن خدمة عمر بن عبد العزيز للسنة وأمره بكتابتها بعد قليل.
(٦) انظر سنن الدارمي ص١٢٨ ج١، وتقييد العلم ص١٠٥ ونرى في سنن الدارمي ص١٢١ ج١ أنه كان يكره أن يكتب العلم في الكراريس، فتحمل الكراهة على أن يضاهي بهذه القرآن أو أن تؤول الكراريس إلى غير أهلها.
(٧) سنن الدارمي ص١٢٩ ج١، وتقييد العلم ص١٠٨.
(٨) انظر المحدث الفاصل نسخة دمشق ص٣: ب ج٤.
(٩) انظر سنن الدارمي ص١٢٩ ج١.
(١٠) المحدث الفاصل نسخة دمشق ص٣: ب ج٤.

ونشطت الحركة العلمية وازدادت معها الكتابة والقراءة على العلماء، ويدل على هذا ما روي عن الوليد بن أبي السائب قال: رأيت مكحولاً ونافعاً وعطاء تقرأ عليهم الأحاديث[١]، وعن عبيد الله بن رافع، قال: (رأيت من يقرأ على الأعرج ـ عبد الرحمٰن بن هرمز (١١٧هـ) حديثه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، فيقول: هذا حديثك يا أبا داود؟ قال: نعم[٢]..) وها هو ذا نافع مولى ابن عمر (١١٧هـ) يملي العلم على طلابه، وطلابه يكتبون بين يديه[٣]. ويصور لنا قتادة بن دعامة السدوسي (١١٨هـ) بإجابته لمن يسأله عن كتابة الحديث ـ موقف هذا الجيل من التابعين من الكتابة، بعد أن فشت فيهم وانتشرت وأصبحت من ضروريات كل طالب علم، فيقول: (وما يمنعك أن تكتب، وأخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] [٤]؟.

وكثرت الصحف المدونة: حتى أن خالداً الكلاعي (١٠٤) جعل علمه في مصحف له أزرار وعرا[٥].

وعلى رأس المائة من القرن الأول للهجرة، أمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز كبار العلماء بجمع الحديث وتدوينه، ثم بعث به إلى كل أرض له عليها سلطان، وهذا هو التدوين الرسمي ـ من قبل الدولة ـ الذي أجمع عليه المؤرخون، وسنبسط القول فيه بعد قليل.

وقد يظن الباحث أن كراهة الكتابة قد ولت، وانهزمت أمام إباحتها، ولم تعد هذه الإباحة مجرد رأي، بل انتقل الرأي إلى التطبيق فعلاً، وتبنت الدولة الإشراف على الكتابة، ولكننا لا نلبث أن نسمع أصوات من يكره الكتابة تعلو من جديد، وكان بعض هؤلاء من نفس جيل التابعين الثاني (أواسطهم) ومن صغارهم، فقد راعهم أن يروا الحديث في كراريس ودفاتر، وأن يعتمد طلاب الحديث والعلماء على الكتب، ويهملوا الحفظ، فتمسكوا بالآثار التي لا تبيح الكتابة، وأبوا أن يكب أهل الحديث على دفاترهم، ويجعلوها خزائن علمهم، ولم يعجبهم أن يخالف سبيل الصحابة في الحفظ والاعتماد على الذاكرة، وحق لهم أن يكرهوا الاتكال على الكتب، لأن في الاتكال على المكتوب وحده إضعافاً للذاكرة وانصرافاً عن العمل به.

وها هو ذا الضحاك بن مزاحم الذي أباح الكتابة سابقاً، والذي أملى مناسك الحج حين زال خوفه من أسباب الكراهة ـ ها هو ذا يقول: (يأتي على الناس زمان تكثر فيه الأحاديث حتى

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص٢٦٤.
(٢) طبقات ابن سعد ص٢٠٩ ج٥.
(٣) انظر سنن الدارمي ص١٢٩ و١٢٦ ج١.
(٤) تقييد العلم ص١٠٣ وانظر طبقات ابن سعد ص٢ قسم٢ ج٧ وما روي عنه في سنن الدارمي من كراهية يحمل على الوجه الذي بيناه آنفاً، انظر سنن الدارمي ص١٢٠ ج١.
(٥) انظر تذكرة الحفاظ ص٨٧ ج١.

يبقى المصحف بغباره لا ينظر فيه[١]) وفي رواية عنه: (يأتي على الناس زمان يعلق فيه المصحف حتى يعشعش عليه العنكبوت، لا ينتفع بما فيه، وتكون أعمال الناس بالروايات والأحاديث[٢]. لقد تصور عاقبة هذا الإقبال على الكتابة، وجعل الحديث في دفاتر وكراريس، فأعلن إنكاره مدوياً: (لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف)[٣].

ويمكننا أن نحمل قول الزهري: (كنا نكره كتاب العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين)[٤] على ما بيناه، لأننا نعرف أن الإمام الزهري كان يكتب الحديث وهو في دور طلب العلم، وكان يشجع أصحابه على الكتابة، حتى أنه كان يكتب في ظهر نعله خشية أن يفوته الحديث[٥] وفعلاً عندما طلب منه الخليفة هشام بن عبد الملك أن يكتب لبنيه خرج وأملى على الناس الحديث[٦] وقال: (استكتبني الملوك فأكتبتهم، فاستحييت الله إذ كتبها الملوك ألا أكتبها لغيرهم)[٧].

وسيتبين لنا بعد قليل أن حرص الإمام الزهري على تنقيح السنة كان عاملاً كبيراً في تدوينه الحديث هو وبعض معاصريه.

وكان سعيد بن عبد العزيز يفخر بحفظه ويقول: (ما كتبت حديثاً قط)[٨]، ونرى الإمام الأوزاعي بعد أن كان يملي على طلابه ويصحح لهم ما يكتبونه عنه ليجيزهم بروايته[٩]، ينفر من الاعتماد على الكتاب، ويتشاءم مما سيؤول إليه الحفظ فلا يسره الميل عن طريق السلف الذين كانوا يتلقون الحديث من أفواه العلماء، فيقول: كان هذا العلم شيئاً شريفاً إذ كان من أفواه الرجال يتلقونه[١٠]، ويتذاكرونه فلما صار في الكتب ذهب نوره، وصار إليه غير أهله[١١].

ونرى بعض من كره الكتابة في هذا العصر يعتمد عليها في حفظ الحديث ثم يمحو ما كتبه بعد أن يحفظه، وقد فعل غير واحد من السلف أمثال سفيان الثوري (١٦١هـ) وحماد بن سلمة (١٦٧هـ)[١٢] وغيرهما. ويروى في هذا عن خالد الحذاء (١٤١هـ): (ما كتبت شيئاً قط إلا حديثاً

---

(١) جامع بيان العلم ص٦٥ ج١.
(٢) جامع بيان العلم ص١٢٩ ج٢.
(٣) تقييد العلم ص٤٧.
(٤) المرجع السابق ص١٠٧، وطبقات ابن سعد ص٣٥ قسم٢ ج٢.
(٥) انظر تقييد العلم ص١٠٧.
(٦) انظر حلية الأولياء ص٣٦٣ ج٣.
(٧) جامع بيان العلم وفضله ص٧٧ ج١.
(٨) سنن الدارمي ص١٢١ ج١، وتذكرة الحفاظ ص٢٠٣ ج١ وتوفي سعيد بن عبد العزيز سنة(١٦٧هـ).
(٩) انظر الكفاية ص٣٢٢.
(١٠) و(١١) - انظر جامع بيان العلم وفضله ص ٦٨ ج١ وفيه (يتلاقونه) وما أثبتناه أصوب ويتفق مع ما ورد في المصادر الأخرى. وسنن الدارمي ص١٢١ ج١ وتقييد العلم ص٦٤، توفي الأوزاعي سنة (١٥٧هـ).
(١٢) انظر تقييد العلم ص٥٨ - ٦٠.

طويلاً، فإذا حفظته محوته)[١].

وكان كثير من التابعين يمحون كتبهم قبل وفاتهم، أو يوصون بكتبهم إلى من يثقون به، ليفيد منها، خشية أن تقع في غير مواضعها، فقد أوصى أبو قلابة بكتبه إلى أيوب[٢]، كما أوصى شعبة بن الحجاج ابنه بغسل كتبه بعد موته[٣].

إن محاولة هؤلاء المانعين من الكتابة، لم تخفف من نشاط الكتابة ولم تقف أمام هذا الجيل الذي نشأ عليها، فقد كان تيار إباحة الكتابة أقوى بكثير من تيار كراهتها.

ونرى أيوب السختياني (١٣١هـ) يرد على من يعيب تقييد الحديث، فيقول: يعيبون علينا الكتاب!! ثم يتلو: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ﴾[٤] [طه: ٥٢].

وما لبث التياران أن توحدا وألحت الحاجة القاهرة إلى الكتابة على هؤلاء المانعين بأن يجاروا التيار العام، ويعتمدوا في حفظ السنة على الحفظ والكتابة معاً.

يقول ابن الصلاح: (ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك، وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة)[٥].

يقول الرامهرمزي: (والحديث لا يضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة والمدارسة، والتعهد والتحفظ، والمذاكرة والسؤال، والفحص عن الناقلين، والتفقه بما نقلوه، وإنما كره الكتاب من كره في الصدر الأول لقرب العهد وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيمهله، ويرغب عن تحفظه، والعمل به، فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى..)[٦].

ولم تكن ظاهرة الاختلاف هذه ناشئة عن انقسام العلماء إلى حزبين أو مدرستين، إحداهما تبيح الكتابة والأخرى تمنعها، بل نشأت من تلك الأسباب التي بيناها، فإذا ما زالت أسباب المنع أباح العلماء الكتابة وإذا قامت عاد أكثرهم فمنع الكتابة، وإذا ما خيف من الاتكال على الكتاب وإهمال الحفظ علت أصوات المنع ثانية تطالب بالاعتماد على الذاكرة، حتى أجمعت الأمة على الكتابة التي أصبحت من ضروريات حفظ الحديث لا يمكن الاستغناء عنها.

---

(١) المرجع السابق ص٥٩.

(٢) انظر طبقات ابن سعد ص١٣٥ ج٧ وتذكرة الحفاظ ص٨٨ ج١، وتوفي أبو قلابة سنة (١٠٤هـ).

(٣) انظر تقييد العلم ص٦٢، ولد شعبة بن الحجاج سنة (٨٢هـ) توفي سنة (١٦٠هـ).

(٤) تقييد العلم ص١١٠ وسنن الدارمي ص١٢١ ج١، وجامع بيان العلم ص٧٣ ج١.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص١٧١.

(٦) المحدث الفاصل ص٧١.

رابعاً: اهتمام الدولة بتدوين الحديث:

١ ـ طلائع التدوين الرسمي على يدي أمير مصر:

أن الشائع المشهور عند العلماء أن أول من أمر بتدوين الحديث من أولي الأمر ونفذ ذلك ـ الخليفة الخامس الراشد عمر بن عبد العزيز رحمه الله، ولكني عثرت على خبر صحيح في طبقات ابن سعد يبشر بطلائع التدوين الرسمي على يدي والده أمير مصر عبد العزيز بن مروان المتوفى سنة (٨٥هـ)، وهذا الخبر يؤكد أن عبد العزيز رحمه الله قد طلب من «كثير بن مرة الحضرمي» أحد أعلام التابعين في حمص: ـ أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ، من أحاديثهم، ويعتبر هذا الطلب لوناً من ألوان تدوين الحديث الرسمي، الذي قام به بعض أولي الأمر، ورجحت أن هذا الطلب تم سنة (٧٥هـ) على أبعد تقدير، وسأفصل القول في هذا في الفصل الثالث من هذا الباب إن شاء الله.

٢ ـ خدمة عمر بن عبد العزيز للسنة:

عاش عمر بن عبد العزيز في جو علمي، فلم يكن بعيداً ـ وهو أمير الأمة ـ عن العلماء، ورأيناه يكتب بنفسه بعض الأحاديث، ويشجع العلماء، وقد رأى أن يحفظ حديث رسول الله ﷺ ويجمعه، وربما دعاه إلى هذا نشاط التابعين آنذاك وإباحتهم للكتابة حين زالت أسباب الكراهة، لأننا لا نعقل أن يأمر بجمع السنة وتدوينها والعلماء كارهون لهذا، ولو كرهوا كتابتها ما استجابوا لدعوته، ومما لا شك فيه أن خشيته من ضياع الحديث دفعته إلى العمل لحفظه.

ويمكننا أن نضم إلى ما ذكرنا سبباً آخر كان له أثر بعيد في نفوس العلماء حملهم على تنقيح السنة وحفظها، وهو ظهور الوضع بسبب الخلافات السياسية والمذهبية، ويؤكد لنا هذا ما يرويه أخو ابن شهاب الزهري عنه قال: (سمعته ـ يعني ابن شهاب ـ يقول: لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ـ ما كتبت حديثاً، ولا أذنت في كتابه)[١]، ورأي الزهري هذا رأي أكثر علماء ذلك العصر، فإن حرصهم على حديث رسول الله ﷺ من أن يدرس لا يقل عن حرصهم على سلامته من الكذب والوضع، فكان هذان العاملان من أقوى العوامل التي حفزت همم العلماء إلى خدمة السنة وكتابتها، عندما تبنت الحكومة جمعها رسمياً على يدي الخليفة الورع عمر بن عبد العزيز، الذي اتخذ خطوة حازمة فكتب إلى الآفاق: (انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه[٢]).

وكان فيما كتب إلى أهل المدينة: (انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني خفت

---

(١) تقييد العلم ص١٠٨.

(٢) فتح الباري ص٢٠٤ ج١ رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان.

دروس العلم وذهاب أهله[١]). وكان في كتابه إلى أبي بكر محمدِ بن عمرو بن حزم (١١٧هـ) عامله على المدينة أن (اكتب إليّ بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ، وبحديث عمرة؛ فإني خشيت دروس العلم وذهابه[٢]). وفي رواية: أمره (أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمٰن (٩٨هـ) والقاسم بن محمد (١٠٧هـ) فكتبه له[٣])، وفي رواية: (فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تَقْبل إلا حديث النبي ﷺ وليُفشوا العلمَ، وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً[٤]).

كما أمر ابن شهاب الزهري (١٢٤هـ) وغيره بجمع السنن[٥]، وربما لم يكتف عمر بن عبد العزيز بأمر من أمرهم بجمع الحديث، فأرسل كتباً إلى الآفاق يحث المسؤولين فيها على تشجيع أهل العلم على دراسة السنة وإحيائها، من هذا ما يرويه عكرمة بن عمار قال: سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقول: (أما بعد فأمروا أهل العلم أن ينتشروا في مساجدهم، فإن السنة كانت قد أميتت)[٦]، وجعل لأهل العلم نصيباً في بيت المال يسد حاجاتهم، كي يتمكنوا من التفرغ والانقطاع للعلم ونشره، فقد جاء في كتابه إلى والي حمص (مر لأهل الصلاح من بيت المال ما يقيتهم لئلا يشغلهم شيء عن تلاوة القرآن وما حملوا من الحديث)[٧]. كما كتب (أنه لا رأي لأحد في كتاب، وإنما رأي الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب ولم تمض به سنة من رسول الله ﷺ، ولا رأي لأحد في سنة سنها رسول الله ﷺ)[٨]، بل هناك أخبار تثبت أن عمر بن عبد العزيز قد شارك العلماء في مناقشة بعض ما جمعوه، من ذلك ما رواه أبو الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي قال: (رأيت عمر بن عبد العزيز جمع الفقهاء، فجمعوا له أشياء من السنن، فإذا جاء الشيء الذي ليس العمل عليه، قال: هذه زيادة ليس العمل عليها)[٩].

---

(١) سنن الدارمي ص١٢٦ ج١ وقارن بالمحدث الفاصل نسخة دمشق ص٤: آ وقارن بكتاب الأموال ص٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٢) سنن الدارمي ص١٢٦ ج١، وقارن بطبقات ابن سعد ص١٣٤ قسم٢ ج٢ وبالأموال لابن سلام ص٥٧٨ وبالتاريخ الصغير للبخاري ص١٠٥ وتقييد العلم ص١٠٥.

(٣) تقدمة الجرح والتعديل ص٢١، والمراد أن يكتب له حديث عمرة، لأنها توفيت قبل سنة (٩٩هـ)، السنة التي تولى فيها عمر بن عبد العزيز الخلافة، وواضح هذا في الخبر الذي قبله.

(٤) فتح الباري ص٢٠٤ ج١.

(٥) انظر جامع بيان العلم وفضله ص٧٦ ج١.

(٦) المحدث الفاصل ص١٥٣.

(٧) شرف أصحاب الحديث ص٨٩: آ.

(٨) سنن الدارمي ص١١٤ ج١، وانظر جامع بيان العلم وفضله ص٣٤ ج٢.

(٩) قبول الأخبار ص٣٠، وتوفي أبو الزناد سنة (١٣١هـ) ومن ذلك أيضاً (ما روي عن يعقوب بن عبد الرحمٰن عن أبيه، قال: حضرت عبيد الله بن عبد الله، دخل على عمر بن عبد العزيز، فأجلس قوماً يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم، قال له عمر: (صنعنا شيئاً)، قال: وما هو يا ابن عبد العزيز؟ قال: (كتبنا ما قلت) قال: وأين هو؟ قال: فجيء به فخرق. تقييد العلم ص٤٥) ربما كره الكتابة عنه لأنه ممن يحب الاعتماد على الحفظ.

لقد بذل عمر بن عبد العزيز جهده في المحافظة على السنة - مع قصر مدة خلافته، فقد طلب من أبي بكر بن حزم جمع الحديث، وأبو بكر هذا من أعلام عصره، كان الرسول ﷺ قد كتب لأبيه عمرو بن حزم كتاباً مشهوراً فيه بعض السنن، قال مالك بن أنس في أبي بكر هذا: ما رأيت مثل أبي بكر بن حزم أعظم مروءة ولا أتم حالاً. ولي المدينة والقضاء والموسم[١]، وعنه قوله: (لم يكن أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر)[٢]، وكان قد طلب منه أن يكتب إليه حديث عمرة بنت عبد الرحمن، وهي خالته، نشأت في حجر عائشة، وكانت من أثبت التابعين في حديث عائشة رضي الله عنها[٣].

وأما القاسم بن محمد بن أبي بكر (٣٧- ١٠٧هـ) الذي ذكر في بعض الروايات فهو أحد الفقهاء السبعة في المدينة، وعالم أهل زمانه، تلقى علمه عن عمته عائشة رضي الله عنها، وعائشة أم المؤمنين معروفة بعلمها وتعمقها في السنة، وهي غنية عن التعريف.

وأما ابن شهاب أحد الذين شاركوا في الجمع والكتابة فهو أحد أعلام ذلك العصر، كان قد كتب السنن وما جاء عن الصحابة أثناء طلبه العلم[٤] وكان ذا مكانة رفيعة، فقد روي عن أبي الزناد أنه قال: (كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس)[٥].

وإذا كانت المنية قد اخترمت الخليفة الراشد الخامس قبل أن يرى الكتب التي جمعها أبو بكر - كما يذكر ذلك بعض العلماء[٦] - فإنه لم تفته أولى ثمار جهوده، التي حققها ابن شهاب الزهري الذي يقول: (أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً)[٧]، وعلى هذا يحمل ما قاله المؤرخون والعلماء: (أول من دون العلم ابن شهاب)[٨] وله أن يفخر بعمله هذا، ويقول: (لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني)[٩].

وقد عتبر علماء الحديث تدوين عمر بن عبد العزيز هذا أول تدوين للحديث ورددوا في

(١) و(٢) - تهذيب التهذيب ص٣٩ ج١٢. وانظر تقدمة الجرح والتعديل ص٢١.

(٣) انظر المرجع السابق ص٤٣٨ ج١٢، وقال سفيان بن عيينة: أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة، القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن. انظر تقدمة الجرح والتعديل ص٤٥.

(٤) انظر جامع بيان العلم وفضله ص٧٦ ج١، والجامع لأخلاق الراوي ص١٥٦: آ.

(٥) جامع بيان العلم وفضله ص٧٣ ج١، وانظر ترجمة ابن شهاب الزهري في كتاب السنة قبل التدوين ص٤٨٩ وما بعدها.

(٦) انظر قواعد التحديث ص٤٧.

(٧) جامع بيان العلم وفضله ص٧٦ ج١.

(٨) المرجع السابق ص٧٦ ج١ وحلية الأولياء ص٣٦٣ ج٣.

(٩) الرسالة المستطرفة ص٤.

كتبهم هذه العبارة: (وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز)[١] أو نحوها.

ويفهم من هذا أن التدوين الرسمي كان في عهد عمر بن عبد العزيز، أما تقييد الحديث وحفظه في الصحف والرقاع والعظام فقد مارسه الصحابة في عهد رسول الله ﷺ، ولم ينقطع تقييد الحديث بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، بل بقي جنباً إلى جنب مع الحفظ حتى قيض للحديث من يودعه المدونات الكبرى.

وسيتبين لنا بعد قليل أن والد عمر بن عبد العزيز قد سبق ابنه في طلب تدوين الحديث، وأن أهل الحديث لم يمسكوا طوال القرن الأول عن تقييد حديث رسول الله ﷺ منتظرين سماح الخليفة وأمره، وقد ذكرنا شيئاً من هذا فيما عرضناه من أخبار عن سماح الصحابة والتابعين بالكتابة وكتاباتهم لأنفسهم.

وهكذا كانت نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني خاتمة حاسمة لما كان من كراهة الكتابة وإباحتها، فدونت السنة في صحف وكراريس ودفاتر، وكثرت الصحف في أيدي طلاب الحديث.

خامساً ـ المصنفون الأوائل في الحديث:

لم يلبث هذا التيار من النشاط العلمي وكتابة الحديث أن طالع العالم بمدونات حديثية مختلفة على يدي أبناء النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وقد ظهرت تلك المصنفات والكتب في أوقات متقاربة، وفي مناطق مختلفة من الدولة الإسلامية، فبعد أن كان أهل الحديث يجمعون الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس، أصبحوا يرتبون الأحاديث على الأبواب، وكانت هذه المصنفات تشتمل على السنن وما يتعلق بها، وكان بعضها يسمى مصنفاً وبعضها يسمى جامعاً أو مجموعاً وغير ذلك. وقد اختلف في أول من صنف وبوب، فقيل عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج البصري (ـ ١٥٠ هـ) بمكة، ومالك بن أنس (٩٣ ـ ١٧٩هـ) أو محمد بن إسحاق (ـ ١٥١ هـ) بالمدينة المنورة، وصنف بها محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب (٨٠ ـ ١٥٨هـ) موطأ أكبر من موطأ مالك، والربيع بن صبيح (ـ١٦٠هـ) أو سعيد بن أبي عروبة (ـ ١٥٦هـ) أو حماد بن سلمة (ـ ١٦٧هـ) بالبصرة، وسفيان الثوري (٩٧ ـ ١٦١هـ) بالكوفة، وخالد بن جميل العبد، ومعمر بن راشد (٩٥ ـ ١٥٣هـ) باليمن[٢]، والإمام عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي (٨٨ ـ ١٥٧هـ) بالشام، وعبد الله بن المبارك (١١٨ ـ ١٨١هـ) بخراسان، وهشيم بن بشير (١٠٤ ـ ١٨٣هـ) بواسط[٣]، وجرير بن

---

(١) تدريب الراوي ص٤٠ وقواعد التحديث ص٤٦، ونحو هذا في توجيه النظر: ص٦ وإرشاد الساري ص١٤ ج١.

(٢) انظر المحدث الفاصل فقرة ٨٩٢ وما بعدها.

(٣) انظر المحدث الفاصل، فقرة ٨٩٢ وما بعدها وتاريخ بغداد ص٨٥ ج١٤، وتذكرة الحفاظ ص٢٢٩ ج١.

عبد الحميد (١١٠ ـ ١٨٨هـ) بالري، وعبد اللّه بن وهب (١٢٥ ـ ١٩٧هـ) بمصر[١].

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم، وقد كان هذا التصنيف بالنسبة إلى جمع الأبواب وضمها إلى بعضها في مؤلف أو جامع، وأما جمع حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه التابعي الجليل عامر الشعبي (١٩ ـ ١٠٣هـ)، الذي يروى عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، إذا اعتدت المرأة ورثت[٢]، وساق فيه أحاديث[٣].

وكان معظم هذه المصنفات، والمجاميع يضم الحديث الشريف وفتاوى الصحابة والتابعين، كما يتجلى لنا بعض هذا في موطأ الإمام مالك بن أنس[٤] ثم رأى بعضهم أن تفرد أحاديث النبي ﷺ في مؤلفات خاصة، فألفت المسانيد، وهي كتب تضم أحاديث رسول الله ﷺ بأسانيدها خالية من فتاوى الصحابة والتابعين، تجمع فيها أحاديث كل صحابي ـ ولو كانت في مواضيع مختلفة ـ تحت اسم مسند فلان ومسند فلان، وهكذا.

وأول من ألف المسانيد أبو داود سليمان بن الجارود الطيالسي (١٣٢ ـ ٢٠٤هـ)[٥]. وتبعه بعض من عاصره من أتباع التابعين وأتباعهم، فصنف أسد بن موسى الأموي (ـ ٢١٢هـ) وهو أول من صنف المسند بمصر، وعبيد اللّه بن موسى العبسي (ـ ٢١٣هـ)، ومسدد البصري (ـ ٢٢٨هـ)، ويحيى بن عبد الحميد الحماني الكوفي (ـ ٢٢٨هـ)، وقال ابن عدي: هو أول من صنف المسند بالكوفة، ونعيم بن حماد الخزاعي المصري (ـ ٢٢٨هـ)، واقتفى الأئمة آثارهم،

(١) انظر المحدث الفاصل ص١٥٥: ب وما بعدها، وتدريب الراوي ص٤٠ والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٨٦: ب ـ ١٨٧: آ ومقدمة فتح الباري ص٤ ومنهج ذوي النظر ص٥١٨. وقد وجد الجامع في الحديث لأبي محمد عبد اللّه بن وهب في ورق بردى بمدينة (أدفو) في جنوب مصر، وقد طبع هذا الكتاب طباعة جيدة بعناية المستشرق (دافيد ويل) وتوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢١٨١٥) ب.

(٢) المحدث الفاصل ص١٥٥ والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع نسخة الاسكندرية ص١٨٨: آ، ومقدمة فتح الباري، وتدريب الراوي ص٤٠.

(٣) تدريب الراوي ص٤٠، ومنهج ذوي النظر ص ١٨، وهناك أخبار كثيرة، تثبت أن جمع الأبواب بعضها إلى بعض كان بعد جمع الأحاديث في باب واحد. من ذلك ما رواه خالد بن دينار قال: قلت لأبي العالية: أعطني كتابك. قال: ما كتبت إلا باب الصلاة، وباب الطلاق. وقال يحيى بن سعيد: كان سفيان صاحب أبواب. وقال سفيان الثوري: كم من أحاديث طنانات لا يؤبه لها قد أخرجنا عن صاحب هذا القبر (ابن جريج) في أبواب. أنظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع نسخة الاسكندرية ص١٨٨ :آ ـ ١٨٨ : ب وعن عاصم الأحوالي (١٤٢هـ) قال: (قرأت على الشعبي أحاديث الفقه فأجازها لي) انظر الكفاية: ص٢٦٤.

(٤) في موطأ مالك ثلاثة آلاف مسألة وسبعمائة حديث انظر الرسالة المستطرفة ص١١.

(٥) انظر الرسالة المستطرفة ص٤٦، وقد طبع هذا المسند طبعة جيدة في حيدر آباد بالهند سنة ١٣٢١.

كأحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١هـ)، وإسحاق بن راهويه (١٦١ ـ ٢٣٨هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (١٥٦ـ ٢٣٩هـ) وغيرهم[١].

ويعتبر مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ وهو من أتباع أتباع التابعين ـ أوفى تلك المسانيد وأوسعها.

جمع هؤلاء الحديث ودونوه بأسانيده. واجتنبوا الأحاديث الموضوعة وذكروا طرقاً كثيرة لكل حديث، يتمكن بها جهابذة هذا العلم وصيارفته من معرفة الصحيح من الضعيف، والقوي من المعلول، مما لا يتيسر لكل طالب علم، فرأى بعض الأئمة أن يصنفوا في الحديث الصحيح فقط، فصنفوا كتبهم على الأبواب، واقتصروا فيها على الحديث الصحيح فقط، وظهرت الكتب الستة في هذا العصر، عصر أتباع أتباع التابعين، وكان أول من صنف ذلك الإمام أبو عبد الله بن محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ـ ٢٥٦هـ)، ثم الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (٢٠٤ـ ٢٦١هـ)، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ـ ٢٧٥هـ)، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ـ ٢٧٩هـ)، وأحمد بن شعيب الخراساني النسائي (٢١٥ـ ٣٠٣هـ). ثم ابن ماجه وهو عبد الله بن محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني (٢٠٧ـ ٢٧٣هـ)، وقد خدمت هذه الكتب بالشرح والتهذيب والاختصار والاستخراج عليها من قبل العلماء الذين جاؤوا بعدهم. وسنتعرض لكتب الصحاح والسنن في الباب الرابع من هذا الكتاب إن شاء الله[٢].

أهم نتائج هذا الفصل:

١ ـ **لم يكن السبب في** عدم تدوين السنة رسمياً في عهده ﷺ **جهل المسلمين آنذاك بالكتابة والقراءة، فكان فيهم القارئون الكاتبون، الذين دونوا التنزيل الحكيم، بل كان ذلك لأسباب أخرى.** أهمها الخوف من التباس القرآن بالسنة، **وكيلا ينشغل المسلمون بكتابة السنة عن كتابة القرآن ودراسته وحفظه.**

٢ ـ **ليس هناك من تعارض بين ما روي عن الرسول ﷺ من إباحة الكتابة وكراهتها، فكره الكتابة لمن لا يحسنها أو لمن يستطيع الحفظ، وأباحها لمن لا يستطيع الحفظ، وإن كان بعضهم يرى أن النهي** كان أول الإسلام حتى لا يلتبس القرآن بالسنة، ثم انتهينا إلى إباحة الرسول ﷺ كتابة السنة مطلقاً، **وليست هذه الأخبار من وضع مذاهب متخاصمة متضادة.**

---

(١) انظر تراجمهم في تذكرة الحفاظ ص٦ و ٩ و ١١ ج٢، ومنهج ذوي النظر ص١٨، وتدريب الراوي ص٤٠، والرسالة المستطرفة ص ٣٦ـ ٤٧.

(٢) انظر الفصل الأول منه «الحديث الصحيح».

٣ - ما ورد عن الصحابة والتابعين وأتباعهم من كراهة للكتابة أو إباحتها لم يكن ناشئاً من قيام حزبين أحدهما يبيح الكتابة والآخر يكرهها، بل أباحوا الكتابة حين زالت أسباب المنع، وكرهوا الكتابة حين وجدت أسباب منعها وكراهتها، كخشية التباس القرآن بالسنة، أو الانشغال بالسنة عن القرآن، أو خوف مضاهاة الكتاب الكريم بكراريس الحديث وكتبه، وقد ثبتت أخبار الكراهة عن بعض من أباحوا الكتابة، كما ثبتت أخبار الإباحة عن بعض من كرهوا الكتابة، وكانت غايتهم جميعاً واحدة، وهي المحافظة على القرآن والسنة أن يلتبس أحدهما بالآخر، ثم انعقد الإجماع على إباحة الكتابة حين زالت أسباب كراهتها.

٤ - خشي عمر بن عبد العزيز اندراس السنة، وتسرب الوضع إليها، فأمر بجمعها على أيدي كبار علماء التابعين، وأمر المسؤولين في مختلف أقاليم الدولة الإسلامية بالاعتناء بالحديث الشريف، وتشجيع العلماء على عقد حلقات دراسته في المساجد، وشارك عمر بن عبد العزيز نفسه العلماء في ذلك، ووزع قبل وفاته ما كتبه الإمام الزهري، فلعمر الفضل الكبير في تحميل الدولة مسؤولية حفظ السنة رسمياً.

وأما التدوين الفردي، فقد وقع فعلاً في عهد الرسول ﷺ، وفي عهد الصحابة والتابعين، ولم تبق السنة مهملة طيلة القرن الأول إلى عهد عمر بن عبد العزيز، بل تم حفظها في الصدور جنباً إلى جنب مع حفظها في الصحف والكراريس.

٥ - في مطلع القرن الهجري الثاني، تحول عمل العلماء من جمع الحديث وتقييده، إلى تصنيفه على الأبواب وضم هذه الأبواب إلى بعضها في مصنّف أو جامع؛ فلم يكن مطلع هذا القرن مبدأ لتدوين السنة وتقييدها، بل كان مبدأ للتصنيف على الأبواب، وقد ظهرت هذه المصنفات في أوقات متقاربة في مختلف مراكز الإشعاع العلمي بالدولة الإسلامية.

ثم ظهرت المسانيد فالصحاح، وبهذا يكون تدوين الحديث، قد مرّ بمراحل منتظمة حتى انتهى إلينا في كتب الصحاح والمسانيد...

الفصل الثاني
ما دون في صدر الإسلام(*)

من الثابت أن بعض الصحابة كانوا قد كتبوا عن رسول الله ﷺ بعض أحاديثه بإذن خاص منه كعبد اللّه بن عمرو، والأنصاري الذي كان لا يحفظ الحديث، ثم كتب غيرهم جانباً من حديثه بعد إذنه ﷺ بالكتابة إذناً عاماً كما سبق، ولدينا أخبار كثيرة عما كتبه الصحابة من صحف.

غير أنا لا نعرف كل ما تتضمنه هذه الصحف، لأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يحرقون ما لديهم من الصحف أو يغسلونها قبل وفاتهم، وكان بعضهم يوصي بما عنده لمن يثق به، كانوا يفعلون هذا خشية أن تؤول تلك الصحف إلى غير أهل العلم[1]. ونحن لا نشك في أن كثيراً من صحف الصحابة قد كتب في عهده عليه الصلاة والسلام، وأن أكثر ما كتب تناقله الناس في حياة أصحابه وبعد وفاتهم عن طريق أبنائهم وأحفادهم أو ذويهم.

روى ابن عبد البر بسنده عن أبي جعفر محمد بن علي قال: وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ صحيفة فيها مكتوب: (ملعون من سرق تخوم الأرض، ملعون من تولى غير مواليه. أو قال ملعون من جحد نعمة من أنعم عليه)[2].

وأخرج الترمذي بسنده عن الزهري عن سالم بن عبد اللّه بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة، فلم يخرجه إلى عماله حتى قبض، فقرنه بسيفه، فلما قبض عمل به أبو بكر حتى قبض. وعمر حتى قبض. وكان فيه (في خمس من الإبل شاة ـ الحديث)[3].

(*) بسطنا القول في هذا الفصل ليطلع القارىء على حركة التدوين في صدر الإسلام، ويكون فكرة عامة عن بعض ما دون في ذلك العصر، ولم يكن قصدنا إرهاق الطالب بحفظ كل ما جاء في هذا الفصل، وإنما وضعنا بين يديه ما يساعده على معرفة حقيقية لا لبس فيها، وتكوين فكرة جلية عن ذلك.

(١) من أخبار محو الكتب وحرقها ما فعله أبو بكر رضي الله عنه بما كان عنده من الصحف انظر تذكرة الحفاظ ص٥ ج١، وانظر أخبار غيره في تقييد العلم ص٥٩ ـ ٦٣ وفي كتاب العلم لزهير بن حرب ص١٩٢، وفي الجامع لأخلاق الراوي ص٤٤: آ.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص٧١ ج١.

(٣) سنن الترمذي ص١٧ ج٣. وهناك أحاديث عدة تثبت أن الرسول ﷺ كلف بعض عماله أخذ زكاة السوائم. انظر سنن الترمذي ص٢٠ و٢١ ج٣، وانظر كتابه ﷺ لمعاذ بن جبل سبل السلام ص١٢٤ ج٢. وكتابه ﷺ لعمرو بن حزم وسنذكره بعد قليل.

وقد اشتهر في عهد الرسول ﷺ كتاب خطير الشأن هو ذلك الكتاب الذي أمر رسول الله ﷺ كتابه بتدوينه في السنة الأولى للهجرة، وقد نصت فيه حقوق المسلمين المهاجرين والأنصار وعرب يثرب وموادعة يهودها، وتكررت فيه عبارة (أهل الصحيفة) خمس مرات، وجاء في مقدمته: (هذا كتاب محمد النبي رسول الله ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم: أنهم أمة واحدة من دون الناس... الخ)[١] وهذا دليل على أن هذا الدستور أو الميثاق للدولة الإسلامية الفتية، كان مدوناً في صحيفة اشتهر أمرها وتواتر نقلها.

وكانت بين الرسول ﷺ وكثير من بطون العرب وطوائف اليهود والنصارى وغيرهم كتب ومعاهدات مدونة[٢]، كما كَتب لبعض المسلمين وغيرهم كتباً تنص على حقوقهم[٣]، وقد أسلفت أنه كتب ﷺ إلى أمراء العرب وإلى ملوك وأمراء الدول المجاورة يدعوهم إلى الإسلام. وكل هذا يكون جانباً كبيراً مما دون في عهده ﷺ، وكان الرسول ﷺ يكتب إلى أمرائه وعماله وإلى قواد جيوشه فيما يتعلق بتدبير شؤون الأقاليم الإسلامية وأحوالها، وفي بيان أحكام الدين. وقد اشتهر كتابه للعلاء الحضرمي في الصدقات، وكتابه لعمرو بن حزم عامله على اليمن، وفيه أصول الإسلام، وطريق الدعوة إليه، وبيان العبادات وأنصبة زكاة الإبل والبقر والغنم، والجزية على غير المسلمين، والدية والجراحات.. وقد أخرج بعض هذا الكتاب البخاري ومالك والنسائي والدارمي والسيوطي[٤]، كما اشتهر كتابه إلى ملوك حمير وفيه أصول الدين والصدقات والديات والجروح وغيرها[٥].

وكل هذا من السنة المدونة في عهده ﷺ، وكان بعض هذه الكتب يقرأ على المسلمين، من هذا ما رواه ابن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال: قرىء علينا كتاب رسول الله ﷺ: (لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب)[٦] وقد أربت كتب الرسول ﷺ إلى الملوك والأمراء، وإلى ولاته وعماله وقواده، وإلى أهل الذمة وغيرهم - على (٢٨٠) مائتي كتاب وثمانين كتاباً لا يتسع المقام لذكرها[٧].

---

(١) سيرة ابن هشام ص١١٩ ج٢، والأموال ص٢٠٢، وانظر مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي ص١٥.
(٢) انظر الوثائق السياسية ص٣٧ وما بعدها وص١١١ و ص١٢٣ وما بعدها.
(٣) انظر الوثائق السياسية ص٦٧ و١٠٤ وما بعدها.
(٤) انظر الوثائق السياسية ص ١٣٧- ١٤٢ والموطأ ص٨٤٩ ج٢.
(٥) انظر الوثائق السياسية ص١٤٥ و ص١٥٠.
(٦) معرفة علوم الحديث ص٨٦، وقال الحاكم: هذا منسوخ بحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة فقال: «هلا استمتعتم بجلدها؟» قالوا: يا رسول الله إنها ميتة، فقال: «إنما حرم أكلها». انظر معرفة علوم الحديث ص٨٦، وانظر أخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث ص٢٧.
(٧) انظر الوثائق السياسية ص٢ - ٢٨١.

وكتب أبو بكر لأنس بن مالك كتاباً فيه الصدقات التي فرضها رسول الله ﷺ، وفي رواية أن الكتاب كان ممهوراً بخاتم رسول الله ﷺ[١].

وروى نافع عن ابن عمر أنه وجد في قائم سيف عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيفة فيها صدقة السوائم[٢]، وقد تكون هذه النسخة هي التي ورثها سالم بن عبد اللّٰه بن عمر، وقرأها عنده ابن شهاب الزهري[٣]. ويؤكد لنا هذا ما رويناه عن الترمذي وما روي عن محمد بن عبد الرحمٰن الأنصاري قال: (لما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول الله ﷺ في الصدقات، وكتاب عمر بن الخطاب... ووجد عند آل عمر كتاب عمر في الصدقات مثل كتاب رسول الله ﷺ، قال: فنسخنا له)[٤].

وقد اشتهرت صحيفة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب التي كان يعلقها في سيفه فيها أسنان الإبل، وأشياء من الجراحات، وحرم المدينة، ولا يقتل مسلم بكافر[٥].

وروي عن ابن الحنفية: محمد بن علي بن أبي طالب: (ـ ٨١ هـ) قال: أرسلني أبي قال: (خذ هذا الكتاب، فاذهب به إلى عثمان. فإن فيه أمر النبي ﷺ بالصدقة)[٦].

وروي عن مسعر عن معن قال: (أخرج لي عبد الرحمٰن بن عبد اللّٰه بن مسعود كتاباً، وحلف لي أنه بخط أبيه بيده)[٧].

وكان عند سعد بن عبادة الأنصاري (ـ ١٥ هـ) كتاب، أو كتب فيها طائفة من أحاديث رسول الله ﷺ، وقد روى ابن هذا الصحابي من كتب أبيه بعض أعمال الرسول ﷺ[٨]. ويروي الإمام البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد اللّٰه بن أبي أوفى، الذي كان

---

(١) انظر رد الدارمي على بشر المريسي ص١٣١، وذكر الإمام أحمد هذا الكتاب في مسنده ص١٨٣ ـ ٨٤، حديث ٧٢ ج١.

(٢) انظر الكفاية ص٣٥٣ ـ ٣٥٤، وانظر توجيه النظر ص٣٤٨.

(٣) انظر الأموال ص٣٦٠ ورد الدارمي على بشر ص١٣١.

(٤) الأموال ص٣٥٨ ـ ٣٥٩ ويقال: كان عند عمر بن الخطاب نسخ العهود والمواثيق ملء صندوق إلا أنها احترقت يوم الجماجم (٨٢هـ)، وما بقي منها قضت عليه صروف الزمن وغارة التتار. انظر الوثائق السياسية، المقدمة: وقد بقيت بعض كتبه ﷺ حتى القرن التاسع الهجري ككتابه بإقطاع تميم الداري، انظر مسالك الأبصار ص ١٧٣ـ ١٧٥.

(٥) انظر مسند الإمام أحمد ص٤٤ و٣٥ و١٢١ و١٣١ ج٢ وفتح الباري ص٨٣ ج٧ ورد الدارمي على بشر ص١٣٠.

(٦) رد الدارمي على بشر ص١٣٠، وفتح الباري ص٢٣ ج٧.

(٧) جامع بيان العلم وفضله ص٧٢ ج١.

(٨) انظر جامع بيان العلم وفضله ص٧٢ ج١، ونظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ص١١٨ وانظر صحيفة همام بن منبه ص١٦ نقلاً عن الترمذي.

يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرؤون عليه ما جمعه بخطه[١].

وكان عند أبي رافع مولى رسول الله ﷺ (ـ ٣٥ هـ)[٢] كتاب فيه استفتاح الصلاة، دفعه إلى أبي بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث (ـ ٩٤ هـ)[٣] أحد الفقهاء السبعة.

وكان عند أسماء بنت عميس (ـ ٣٨هـ) كتاب جمعت فيه بعض أحاديثه ﷺ[٤].

عن محمد بن سعيد قال: لما مات محمد بن مسلمة الأنصاري (ـ ٤٢هـ)[٥] وجدنا في ذؤابة سيفه كتاباً: (بسم الله الرحمٰن الرحيم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن لربكم في بقية دهركم نفحات، فتعرضوا له..)[٦].

وكتبت سبيعة الأسلمية إلى عبد اللّه بن عتبة تروي عن النبي ﷺ أنه أمرها بالنكاح بعد قليل من وفاة زوجها بعد ما وضعت[٧].

وكتب رسول الله ﷺ كتاباً لوائل بن حجر (ـ ٥٠هـ) لقومه في حضر موت، فيه الخطوط الكبرى للإسلام، وبعض أنصبة الزكاة، وحد الزنا، وتحريم الخمر، وكل مسكر حرام[٨].

وولى رسول الله ﷺ عمرو بن حزم (ـ ٥٣هـ) على اليمن، وأعطاه كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات وغير ذلك[٩].

وكان أبو هريرة (ـ ٥٩هـ) يحتفظ بكتب فيها أحاديث عن رسول الله ﷺ.

روى الفضيل بن حسن بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه أنه قال: تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره، فقلت أني قد سمعته منك، فقال: إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي، فأخذ بيدي إلى بيته، فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله ﷺ، فوجد ذلك الحديث،

---

(١) انظر صحيح البخاري بشرح السندي ص١٤٣ ج٢ باب الصبر عند القتال. وعبد اللّه بن أبي أوفى صحابي شهد الحديبية، وعمر بعد النبي ﷺ، توفي سنة(٨٧هـ) وهو آخر من توفي بالكوفة من الصحابة. انظر تقريب التهذيب ص٤٠٢ ج١.

(٢) وقيل وفاته بعد قتل عثمان وقيل مات في خلافة علي رضي الله عنهما.

(٣) انظر الكفاية ص٣٣٠.

(٤) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ص١١٨.

(٥) كان محمد بن مسلمة من أفضل الصحابة وهو أحد الثلاثة الذين قتلوا كعب بن الأشرف واستخلفه ﷺ على المدينة في بعض غزواته، إعتزل الفتن ولم يشهد الجمل ولا صفين وتوفي وهو ابن (٧٧) سنة. انظر تهذيب التهذيب ص٥٤ ج٩.

(٦) المحدث الفاصل ١١٢.

(٧) الكفاية ص٣٣٧، وسبيعة هذه هي بنت الحارث زوجة سعد بن خولة انظر تهذيب التهذيب ص٤٣٤ ج١٢.

(٨) انظر الإصابة ص٣١٢ ج٦ وانظر تفصيل ذلك في المصباح المضيء ص١١٢: آ ـ ١١٢: ب.

(٩) انظر الإصابة ص٢٩٣ ج٤ ترجمة (٥٨٠٥). وقد أخرج الكتاب أبو داود والنسائي وابن حبان والدارمي وغير واحد كما ذكر ابن حجر في ترجمته وانظر رد الدارمي على بشر ص١٣١ وانظر فتوح البلدان ص٨١ وقارن بالأموال ص ٣٥٨ـ ٣٥٩.

فقال: قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندي[١]. وكان بشير بن نهيك قد قرأ عليه الكتاب الذي كتبه عنه قبل أن يفارقه[٢].

وجمع سمرة بن جندب (ـ ٦٠هـ) أحاديث كثيرة في نسخة رواها عنه ابنه سليمان[٣]، ويحتمل أن تكون هذه النسخة هي الرسالة التي كتبها سمرة إلى بنيه، وقال فيها محمد بن سيرين: (في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير)[٤].

الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص (٧ق هـ ــ ٦٥هـ):

كان رسول الله ﷺ قد سمح لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بكتابة الحديث، لأنه كان كاتباً محسناً، فكتب عنه الكثير، واشتهرت صحيفة ابن عمرو رضي الله عنه (بالصحيفة الصادقة) كما أراد كاتبها أن يسميها، لأنه كتبها عن الرسول ﷺ، فهي أصدق ما يروى عنه، وقد رآها مجاهد بن جبر (٢١ـ ١٠٤هـ) عند عبد الله بن عمرو، فذهب ليتناولها، فقال له: (مه يا غلام بني مخزوم) قال مجاهد: قلت: ما كتبت شيئاً. قال: (هذه الصادقة فيها ما سمعته عن رسول الله ﷺ وليس بيني وبينه فيها أحد)[٥]، وكانت هذه الصحيفة عزيزة جداً على ابن عمرو حتى قال: (ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط)[٦]، وربما كان يحفظها في صندوق له حلق[٧]، خشية عليها من الضياع، وقد حفظ هذه الصحيفة أهله من بعده، ويرجح أن حفيده عمرو بن شعيب كان يحدث منها[٨].

---

(١) انظر جامع بيان العلم ص٧٤ ج١. قال ابن عبد البر بعد الخبر: (هذا خلاف ما تقدم في أول الباب عن أبي هريرة أنه لم يكتب، وأن عبد الله بن عمرو كتب وحديثه بذلك أصح في النقل من هذا لأنه أثبت إسناداً عند أهل الحديث) وقال ابن حجر أقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون بخطه، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب، فتبين أن المكتوب عنده بغير خطه. انظر فتح الباري ص٢١٨ ج١. أقول: وصحة خبر عدم كتابة أبي هريرة لا تنفي صحة وجود الكتب عنده، وقد يكون ممن يعرف القراءة دون الكتابة، فيكلف من يكتب له.

(٢) طبقات ابن سعد ص١٦٢ ج٧ والعلم لزهير بن حرب ١٩٣: ب والجامع لأخلاق الراوي ص١٣٧: ب. والمحدث الفاصل ص١٢٨: آ.

(٣) انظر تهذيب التهذيب ص١٩٨ ج٤.

(٤) المرجع السابق ٢٣٦ ج٤ أخرج البخاري أول رسالة سمرة بن جندب إلى بنيه في ترجمة محمد بن إبراهيم بن خبيب وفيها: (بسم الله الرحمٰن الرحيم. من سمرة بن جندب إلى بنيه: أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نصلي كل ليلة من المكتوبة ما قل أو كثر، ونجعلها وتراً). التاريخ الكبير ص٢٦ ترجمة ٢٩ قسم ١ ج١.

(٥) المحدث الفاصل نسخة دمشق ص٢: ب ج٤، وطبقات ابن سعد ص١٨٩ قسم٢ ج٧ ونحوه في تقييد العلم ص٨٤.

(٦) سنن الدارمي ص١٢٧ ج١ والوهط أرض لعمرو بن العاص تصدق بها كان يقوم بها. المصدر نفسه.

(٧) انظر مسند الإمام أحمد ص١٧١ حديث ٦٦٤٥ ج١٠، وكتاب العلم للمقدسي ص٣٠ بإسناد صحيح.

(٨) انظر تهذيب التهذيب ص ٤٨ـ ٤٩ ج ٨.

وتضم صحيفة عبد اللّه بن عمرو ألف حديث كما يقول ابن الأثير[١]. إلا أن إحصاء أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا يبلغ خمسمائة حديث[٢]، وإذا لم تصلنا الصحيفة الصادقة كما كتبها ابن عمرو بخطه، فقد نقل إلينا الإمام أحمد محتواها في مسنده[٣]، كما ضمت كتب السنن الأخرى جانباً كبيراً منها[٤].

ولهذه الصحيفة أهمية عظيمة، لأنها وثيقة علمية تاريخية، تثبت كتابة الحديث النبوي الشريف، بين يدي رسول الله ﷺ وبإذنه[٥].

---

(١) انظر أسد الغابة ص٢٣٣ ج٣.

(٢) انظر مسند عبد اللّه بن عمرو وصحيفته الصادقة ص٦٧١ حيث أحصى السيد محمد سيف الدين عليش أحاديث الصادقة، فكان منها:

٢٠٢ حديثاً من أصل ٦٣٢ حديثاً رواها الإمام أحمد في مسنده عن عبد اللّه بن عمرو.

و٨١ حديثاً من أصل ٢٣٢ حديثاً رواها أبو داود في سننه عن عبد اللّه بن عمرو.

و٥٣ حديثاً من أصل ١٢٨ حديثاً رواها النسائي في سننه عن عبد اللّه بن عمرو.

و٦٥ حديثاً من أصل ١١٧ حديثاً رواها ابن ماجه في سننه عن عبد اللّه بن عمرو.

و٣٥ حديثاً من أصل ٨٩ حديثاً رواها الترمذي في سننه عن عبد اللّه بن عمرو.

فعدد أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهي أحاديث الصادقة كما هو المرجح بلغ (٤٣٦) حديثاً بما فيه المكرر عند الإمام أحمد وفي السنن الأربعة، وقد يكون حكم ابن الأثير مبنياً على أن جميع ما روي عن ابن عمرو هو الصادقة وليس ببعيد.

(٣) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل بتحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر: الجزء التاسع من الصفحة ٢٣٥ الحديث ٦٤٧٧ والجزء العاشر بكامله وكذلك الحادي عشر والجزء الثاني عشر إلى الصفحة ٥٠ الحديث ٧١٠٣.

(٤) انظر مسند عبد اللّه بن عمرو وصحيفته الصادقة ص٦٧١.

(٥) ورد طعن في الصحيفة الصادقة من بعض أهل العلم كالمغيرة بن مقسم الضبي الذي قال: (كانت لعبد اللّه بن عمرو صحيفة تسمى الصادقة (ما تسرني أنها لي بفلسين) انظر تأويل مختلف الحديث ص٩٣، وفي ميزان الاعتدال ص٢٩٠ ج٢: (ما يسرني أن صحيفة عبد اللّه بن عمرو عندي بتمرتين أو بفلسين). إذا صحت هذه الرواية عن المغيرة فلا يجوز حملها على ظاهرها ولا قبولها هكذا مقتضبة لأنه ذكر ذلك في معرض الكلام على الروايات الضعيفة فإذا ضعف نسخة ابن عمرو فإنما ضعفها لأنها انتقلت (وجادة) فهو لا يقبل أن تكون عنده هذه الصحيفة بالطريق الذي حملها الرواة، لأن الوجادة أضعف طرق التحمل، فقد كانوا لا يحبون أن ينقلوا الأخبار من الصحف بل عن الشيوخ ولا يجوز أن يحمل قول المغيرة على غير هذا الوجه، لأنه ثبت أن عبد اللّه قد كتبها بين يدي النبي ﷺ ويمكننا للاستئناس أن نراجع أقوال العلماء في راوي هذه الصحيفة في ميزان الاعتدال ص٢٨٩ حـ٢ وفي تهذيب التهذيب ص٤٨ ـ ٥٥ حـ٨ وفي فتح المغيث ص٦٨ ـ ٦٩ حـ٤، حيث يتبين لنا قيمة الصحيفة وثقة راويها عمرو بن شعيب. قال الإمام تقي الدين بن تيمية: (وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، إذا صح النقل إليه مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة ونحوهما، ومثل الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم، قالوا: «وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي ﷺ كان هذا أوكد لها وأدل على صحتها» ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مقدرات ما أحتاج إليه عامة علماء الإسلام). مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ص٨ ـ ٩ ج١٨.

وكان عبد الله يملي الحديث على تلاميذه[(١)] وقد نقل عنه تلميذه حسين بن شفي بن ماتع الأصبحي في مصر كتابين، أحدهما فيه (قضى رسول الله ﷺ في كذا، وقال رسول الله ﷺ كذا، والآخر ما يكون من الأحداث إلى يوم القيامة)[(٢)] ونحن هنا لم نتعرض إلا للصحيفة الصادقة، فقد كان عند ابن عمرو كتب كثيرة عن أهل الكتاب أصابها يوم اليرموك في زاملتين[(٣)]، وقد ادعى بشر المريسي أن (عبد اللّه بن عمرو كان يرويها للناس عن النبي ﷺ وكان يقال له لا تحدثنا عن الزاملتين)، وهذه الدعوى باطلة، فقد ثبت أن ابن عمرو كان أميناً في نقله وروايته لا يحيل ما روي عن النبي على أهل الكتاب، كما لا يحيل ما روي عن أهل الكتاب على النبي ﷺ[(٤)].

ويكفي ابن عمرو فخراً أنه كان أول من دوّن الحديث بين يدي رسول الله ﷺ بإذنه وفي مختلف أحواله في الغضب والرضا.

كتب ابن عباس (٣ق هـ ـ ٦٨هـ).

اشتهر ابن عباس بطلب العلم ودأبه عليه، وكان بعد وفاة رسول الله ﷺ يسأل الصحابة ويكتب عنهم، وكان رسول الله ﷺ قد دعا له فقال: **(اللّهم ألهمه الحكمة وعلمه التأويل)**[(٥)]، وعندما توفي ابن عباس ظهرت كتبه، وكانت حمل بعير[(٦)].

---

(١) انظر تاريخ دمشق ص٤٩ ج٦.

(٢) خطط المقريزي ص٣٣٢ ـ ٣٣٣ ج٢.

(٣) الزاملة هي البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع. وقيل: هي الدابة التي يحمل عليها الطعام والمتاع من الإبل وغيرها. انظر لسان العرب مادة (زمل) ص٣٢٩ ج١٣.

(٤) انظر رد الدارمي على بشر ص١٣٦، وقد ذكر محمود أبو رية صاحب كتاب أضواء على السنة المحمدية في الصفحة ١٦٢ هامش (٣) أن عبد اللّه بن عمرو (كان قد أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب، وكان يرويها للناس (عن النبي) فتجنب الأخذ عنه كثير من أئمة التابعين، وكان يقال له: لا تحدثنا عن الزاملتين ص١٦٦ ج١ فتح الباري) انتهى ما نقلناه عن أضواء على السنة المحمدية، ومن العجيب أن يسمع إنسان مثل هذا الخبر ويصدقه لأن الصحابة رضوان الله عليهم، كانوا أصدق الناس لساناً، وأنقى الأمة قلوباً، وأخلص البرية للرسول ﷺ، فلا يعقل أن يكذب أمثال عبد اللّه بن عمرو رضي الله عنهما على رسول الله فيعزو إليه ما سمعه من أهل الكتاب، فهرعت إلى فتح الباري وإذا به ـ شهد الله ـ خالياً من عبارة أبي رية، فليس في قول ابن حجر (عن النبي) إنما زادها الكاتب من عنده...
فهل تكذيب الصحابة، والافتراء عليهم، والانتحال على العلماء، أمثال ابن حجر وغيره من الأمانة العلمية؟؟ وقد ثبت لنا سوء نية أبي رية في مواضع كثيرة بيّنا بعضها في كتابنا «أبو هريرة راوية الإسلام».

(٥) الكفاية ص٢١٣، وراجع طلبه للعلم في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٢٤: آ وفي تقييد العلم ص٩١ ـ ١٩٢ و ١٠٩.

(٦) عن موسى بن عقبة (١٤١) صاحب المغازي قال: (وضع عندنا ابن كريب مولى ابن عباس حمل بعير من كتب ابن عباس). انظر طبقات ابن سعد ص٢١٦ ج٥.

ويروى أن عبد الله بن عمر (١٠ق هـ - ٧٣هـ) كان إذا خرج إلى السوق نظر في كتبه. وقد أكد الراوي أن كتبه هذه كانت في الحديث[١].

صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري (١٦ق هـ - ٧٨هـ):

يحتمل أن تكون هذه الصحيفة غير المنسك الصغير الذي أورده مسلم في كتاب الحج[٢]. وقد ذكرها ابن سعد في ترجمة مجاهد، وكان يحدث عنها[٣]، وكان التابعي الجليل قتادة بن دعامة السدوسي (- ١١٨هـ) يرفع من قيمة هذه الصحيفة ويقول: (لأنا بصحيفة جابر بن عبد الله احفظ مني لسورة البقرة)[٤].

وفي رواية: إنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكري، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله[٥]. ويحتمل أن يكون سليمان اليشكري قد نقل عن جابر صحيفته، وهو أحد تلاميذه، يروي ابن حجر أن سليمان جالس جابراً، وكتب عنه صحيفته[٦]، ولعل قتادة كان قد روى صحيفة جابر بن عبد الله عن سليمان اليشكري، فإن أم سليمان قدمت بكتاب سليمان، فقرىء على ثابت وقتادة وأبي بشر... فرووها كلها، وأما ثابت فروى منها حديثاً واحداً[٧]، فصحيفة جابر كانت مشهورة، وكتاب سليمان اليشكري عنه كان مشهوراً أيضاً، ويدعم هذا روايات كثيرة، منها ما روي عن شعبة أنه كان يرى أن أحاديث أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر إنما هو كتاب سليمان اليشكري[٨]، وكانت لجابر حلقة في المسجد النبوي يملي فيها على طلابه الحديث، فكتب منهم كثير أمثال وهب بن منبه (- ١١٤هـ)[٩]، وقد روى أبو الزبير وأبو سفيان والشعبي عن جابر وهم قد سمعوا منه وأكثر ما رووه في الصحيفة[١٠].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٠٠: آ ويروى أن ابن عمر كره كتابة الحديث قال سعيد بن جبير (٤٥ - ٩٤هـ): كنت أسأل ابن عمر في صحيفة ولو علم بها كانت الفيصل بيني وبينه. انظر طبقات ابن سعد ص١٧٩ ج٦، وربما كان ابن عمر يكتب لنفسه أو سمح بذلك آخراً.

(٢) انظر تذكرة الحفاظ ص٤١ ج١.

(٣) طبقات ابن سعد ص٤٣٣ ج٥.

(٤) طبقات ابن سعد ص١ - ٢ - قسم٢ ج٧.

(٥) القياس لابن قيم الجوزية ص١٠٨.

(٦) انظر تهذيب التهذيب ص٢١٤ ج٤ وانظر تقييد العلم ص١٠٨ حول كتابته.

(٧) انظر الكفاية ص٣٥٤.

(٨) انظر تقدمة الجرح والتعديل ص ١٤٤- ١٤٥.

(٩) انظر صحيفة همام بن منبه ص١٤. وكان كثير من التابعين يذهبون إلى جابر رضي الله عنه يكتبون عنه الحديث، من هذا ما روي عن عبد الله بن عقيل قال: كنت أختلف إلى جابر بن عبد الله أنا ومحمد وأبو جعفر، معنا ألواح نكتب فيها: انظر تقييد العلم ص١٠٤، وأبو جعفر هو محمد بن علي (١١٤هـ) ومحمد هو ابن الحنفية. كما كتب عنه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس (١٢٦هـ) كثيراً. انظر تهذيب التهذيب ص٤٤٠ - ٤٤١ ج٩.

(١٠) انظر تهذيب التهذيب ص٢١٤ ج٤، وعرضت على الشعبي صحيفة كتبت عن جابر فقال سمعت هذا كله عن جابر رضي الله عنه. المحدث الفاصل ص٩١: ب.

ويروى عن عروة بن الزبير (٢٢ ـ ٩٣هـ) قوله: (كتبت الحديث ثم محوته، فوددت أني فديته بمالي وولدي وإني لم أمحه)[(١)] وربما كتب غيرها ثم احترقت يوم الحرة فحزن عليها، فكان يقول: (وددت لو أن عندي كتبي بأهلي ومالي)[(٢)].

وكانت عند خالد بن معدان الكلاعي الحمصي (ـ ١٠٤هـ) مصحف له أزرار وعرا أودع فيه علمه[(٣)]. وكان عند بحير بن سعيد نسخة عن خالد بن معدان[(٤)].

وأوصى أبو قلابة (عبد اللّه بن زيد الجرمي ـ ١٠٤هـ) بكتبه لأيوب السختياني (٦٨ـ ١٣١هـ) فجيء بها في عدل راحلة[(٥)]، ودفع أيوب كراءها بضعة عشر درهماً[(٦)].

وقال الأعمش: قال الحسن البصري (٢١ ـ ١١٠هـ) إن لنا كتباً نتعاهدها[(٧)].

وكان عند محمد الباقر بن علي بن الحسين (٥٦ ـ ١١٤هـ) كتب كثيرة سمع بعضها منه ابنه جعفر الصادق. وقرأ بعضها[(٨)].

وكان عند مكحول الشامي كتب[(٩)] وعند الحكم بن عتبة[(١٠)]، وكان عند بكير بن عبد اللّه بن الأشج (ـ ١١٧هـ) عالم المدينة كتب انتقلت إلى ابنه مخرمة بن بكير[(١١)].

وكان عند قيس بن سعيد المكي (ـ ١١٧هـ) كتاب انتقل إلى حماد بن سلمة (ـ ١٦٧هـ)[(١٢)].

ومما لا شك فيه أن العلماء في مطلع القرن الهجري الثاني صنفوا كثيراً من الكتب، وكثرت الكتب بين أيديهم، حتى بلغت كتب الإمام الزهري حداً كبيراً، نقلت بعد مقتل الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان (٨٨ ـ ١٢٦هـ) من خزائنه على الدواب[(١٣)].

---

(١) تقييد العلم ص٦٠. ونحوه في المحدث الفاصل نسخة دمشق ص٤: ب ج٤.
(٢) جامع بيان العلم وفضله ص٧١ ج١، وفي رواية ابن سعد أنها كتب (فقه) انظر طبقات ابن سعد ص١٣٣ ج٥.
(٣) انظر تذكرة الحفاظ ص٨٨ ج١.
(٤) انظر تذكرة الحفاظ ص١٦٦ ج١.
(٥) انظر طبقات ابن سعد ص٢١٦ ج٥ وتذكرة الحفاظ ص٨٨ ج١.
(٦) انظر طبقات ابن سعد ص٢١٧ قسم٢ ج٧.
(٧) انظر المحدث الفاصل نسخة دمشق ص٣: ب ج٤ كما كانت له كتب حديث وفقه وكان بعض أصحابه يأخذها فينسخها ثم يردها. انظر طبقات ابن سعد ص١٧ قسم٢ ج٧.
(٨) انظر تهذيب التهذيب ص١٠٤ ج٢، ومحمد الباقر أحد الأئمة الاثني عشر عند الإمامية انظر تهذيب التهذيب ص٣٥٠ ج٩ وشذرات الذهب ص١٤٩ ج١.
(٩) الفهرست لابن النديم ص٣١٨.
(١٠) انظر تقدمة الجرح والتعديل ص١٣٠.
(١١) انظر تهذيب التهذيب ص٧٠ ـ ٧١ ج١٠، وعلوم الحديث ١١٠.
(١٢) تذكرة الحفاظ ص١٩٠ ج١.
(١٣) انظر تاريخ الإسلام للذهبي ص١٤١ ج٥.

وقبل أن نتكلم عن شيوع التدوين وانتشاره في مطلع القرن الهجري الثاني وعن كتب ومصنفات العلماء آنذاك، لا بد لنا من أن نتكلم عن صحيفة همام بن منبه لما لها من أهمية تاريخية في تدوين الحديث.

الصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه (٤٠ ـ ١٣١هـ)[1]:

لقي همام بن منبه أحد أعلام التابعين الصحابي الجليل أبا هريرة، وكتب عنه كثيراً من حديث رسول الله ﷺ. وجمعه في صحيفة أو صحف أطلق عليها اسم (الصحيفة الصحيحة)[2]، وربما سماها بالصحيحة على مثال (الصحيفة الصادقة) لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وحق له أن يسميها بالصحيحة، لأنه كتبها عن صحابي خالط رسول الله ﷺ أربع سنين، وروى عنه الكثير.

وقد وصلتنا هذه الصحيفة كاملة. كما رواها ودونها همام عن أبي هريرة، فقد عثر على هذه الصحيفة الدكتور المحقق محمد حميد الله في مخطوطتين متماثلتين في دمشق وبرلين[3].

وتزداد ثقتنا بصحيفة همام حينما نعلم أن الإمام أحمد قد نقلها بتمامها في مسنده، كما نقل الإمام البخاري عدداً كثيراً من أحاديثها في صحيحه في أبواب شتى[4].

ولهذه الصحيفة أهمية تاريخية في تدوين الحديث الشريف، لأنها حجة قاطعة، ودليل ساطع على أن الحديث النبوي كان قد دوّن في عصر مبكر، وتصحح الخطأ الشائع: أن الحديث لم يدون إلا في أوائل القرن الهجري الثاني، ذلك لأن هماماً لقي أبا هريرة ـ ولا شك أنه كتب عنه ـ قبل وفاته، وقد توفي أبو هريرة سنة (٥٩) للهجرة فمعنى ذلك أن هذه الوثيقة العلمية قد دونت قبل هذه السنة، أي في منتصف القرن الهجري الأول، وقد ثبت لنا أن عبد اللّه بن عمرو دوّن في عهد الرسول صحيفته الصادقة، وها نحن أولاء يثبت لنا تدوين صحيفة همام في منتصف القرن الهجري الأول، مما يدل على أن العلماء كانوا قد باشروا التدوين فعلاً قبل أمر

---

(١) ذكر الدكتور صبحي الصالح وفاة همام سنة (١٠١هـ) اعتماداً منه على طبقات ابن سعد ص٣٩٦ ج٥ لأنها أقدم المصادر ثم قال في هامش الصفحة ٢٢ من كتابه علوم الحديث ومصطلحه: (وعند ابن حجر والنووي وسواهما توفي همام سنة ١٣١هـ ولعله تصحيف لقول ابن سعد (مات سنة إحدى أو اثنتين ومئة) وانظر التصحيحات الملحقة بصحيفة همام ص٢). إلا أني أرجح وفاته سنة (١٣١هـ) لأن سفيان بن عيينة قال: كنت أتوقع قدوم همام عشر سنين، وسفيان بن عيينة ولد سنة (١٠٧هـ) فلا يعقل أن يقول هذا بعد وفاة همام بسنوات، ثم إن معمراً كان قد أدركه وقد كبر وسقط حاجباه على عينيه، فهذا الوصف ينطبق على من سنه أكثر من ستين سنة وهي السن التي ذكرتها وقالها غير ابن سعد. وانظر تهذيب التهذيب ص٦٧ ج١١. حيث ذكر إدراك معمر بن راشد لهمام.

(٢) أقدم تدوين في الحديث النبوي صحيفة همام بن منبه ص٢٠ عن كشف الظنون.

(٣) راجع صحيفة همام ص٢١ ـ ٢٣ حيث وصف الدكتور حميد اللّه المخطوطتين.

(٤) انظر المرجع السابق ص٢٠.

عمر بن عبد العزيز رحمه الله، وكان من الأولى أن نذكر هذه الصحيفة بين كتب أبي هريرة، لأنها إملاؤه لهمام، إلا أننا فضلنا الكلام عنها هنا لاشتهارها باسمه، وقد رواها عنه تلميذه معمر بن راشد ثم عبد الرزاق عن معمر ثم هلم جراً[١].

وتضم صحيفة همام هذه (١٣٨) حديثاً وقد ذكر ابن حجر أن هماماً سمع من أبي هريرة نحو أربعين ومائة حديث بإسناد واحد[٢]، وهذا يزيدنا ثقة بهذه الصحيفة، لاتفاق عدد ما جاء فيها من الأحاديث وما ذكره العلماء.

وشاع التدوين في النصف الأول من القرن الهجري الثاني بين العلماء، حتى أصبح من النادر ألا نرى لأحدهم تصنيفاً أو جامعاً فيه بعض أبواب في الحديث.

وقد سبق أن ذكرت أول من صنف في مختلف البلاد الإسلامية.

وممن شارك في التصنيف أو وجد عنده كتب في تلك الحقبة يحيى بن أبي كثير (١٢٨هـ)[٣] معاصر الإمام الزهري. وكان عند محمد بن سوقه (١٣٥هـ)[٤] كتاب، وكان عند زيد بن أسلم (١٣٦هـ) كتاب في التفسير[٥] لعل فيه كثيراً من حديث رسول الله ﷺ. وكان عند موسى بن عقبة (١٤١هـ)[٦] أحاديث لنافع مولى ابن عمر مكتوبة في صحيفة. وكان للأشعث بن عبد الملك الحمراني (١٤٢هـ)[٧] كتاب انتقل إلى سليمان صاحب البصري. وقد كتب عقيل بن خالد بن عقيل (١٤٢هـ)[٨] حديثا كثير عن الزهري، وكان أعلم الناس بحديثه. وكان ليحيى بن سعيد الأنصاري (١٤٣هـ)[٩] كتاب انتقل إلى حماد بن زيد.

وكتب عوف بن أبي جميلة العبدي (١٤٦هـ)[١٠] أطراف الحديث عن الحسن البصري عن النبي ﷺ، وكانت هذه الأطراف بعد ذلك عند يحيى بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨هـ)[١١]. وكان عند جعفر الصادق ابن محمد الباقر (٨٠-١٤٨هـ)[١٢] رسائل وأحاديث ونُسخ، وكان من

---

(١) انظر صحيفة همام بن منبه ص٢٠.
(٢) تهذيب التهذيب ٦٧ ج١١.
(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص١١٠ والمحدث الفاصل ص٩٤ وفي رواية أنه توفي سنة (١٣٢هـ) في اليمامة انظر ص١٥٦ منه.
(٤) انظر تقدمة الجرح والتعديل ٧٥ وتهذيب التهذيب ص ٢١٠ ج٩ ويفهم من المرجع الأول أن لمنصور بن المعتمر كتاباً أيضاً.
(٥) انظر تذكرة الحفاظ ص١٢٤ ج١ وتهذيب التهذيب ص٣٩٥ ج٣.
(٦) انظر الكفاية ص٢٦٦.
(٧) انظر المحدث الفاصل ص ١٣٦: ب.
(٨) انظر تذكرة الحفاظ ص١٥٢ ج١.
(٩) انظر تقدمة الجرح والتعديل ص١٧٨.
(١٠) انظر تهذيب التهذيب ص١٦٧ ج٨.
(١١) انظر تقدمة الجرح والتعديل ص٢٣٦.
(١٢) انظر تهذيب التهذيب ص١٠٤ ج٢.

ثقات المحدثين، وكان ليونس بن يزيد بن أبي النجاد (١٥٢هـ) كتاب شهد له ابن المبارك بالصحة[١]، وكان لعبد الرحمٰن بن عبد اللّه بن عتبة المسعودي (١٦٠هـ) كتب أتى بها شعبة من بغداد[٢]، وكان لزائدة بن قدامة (١٦١هـ) كتب عرضها على سفيان الثوري[٣]، وقد كان زائدة نظيراً لشعبة بن الحجاج[٤]. وكان لسفيان الثوري (٩٧- ١٦١هـ) كتب كثيرة منها في الحديث (الجامع الكبير) و(الجامع الصغير)[٥]. وقال ابن المبارك: إبراهيم بن طهمان (١٦٣هـ) والسكري يعني أبا حمزة (١٦٧هـ) صحيحا الكتب[٦].

وكان لعبد العزيز بن عبد اللّه الماجشون (١٦٤هـ) كتب مصنفة رواها عنه ابن وهب[٧]، وكان لعبد اللّه بن أويس (١٦٩هـ) - ابن عم مالك وصهره على أخته - كتب انتهت إلى ابنه إسماعيل[٨]، وأوصى سليمان بن بلال (١٧٢هـ) بكتبه إلى عبد العزيز بن أبي حازم[٩]. ومن الجدير بالذكر أنه كان لعبد اللّه بن لهيعة (١٧٤هـ) محدث الديار المصرية كتب كثيرة، احترقت سنة (١٦٩هـ) وكانت كتبه صحيحة[١٠] ولابن لهيعة صحيفة في الحديث تعتبر من أقدم مجموعات الحديث، وهي موجودة ضمن مجموعة أوراق البردى (بهيدلبرج)[١١]، وكان لليث بن سعد (٩٤- ١٧٥هـ) شيخ الديار المصرية وعالمها تصانيف كثيرة[١٢].

ولدينا كثير من أخبار المصنفات والمصنفين إلا أن المقام يضيق عن ذكرها، ويكفي دليلاً على كثرة هذه المصنفات في نهاية القرن الثاني - أن علي بن عبد اللّه المديني (١٦١- ٢٣٤هـ) صنف في مختلف أبواب الحديث ورجاله وغريبه وشاذه وعلله نيفاً ومائة مصنف، ذكر منها

---

(١) انظر تهذيب التهذيب ص٤٥٠ ج١١، وتقدمة الجرح والتعديل ص٢٧٢. وكان يونس يكتب عن الزهري. انظر تقدمة الجرح والتعديل ص٢٠٥.
(٢) انظر تقدمة الجرح والتعديل ص١٤٥.
(٣) المرجع السابق ص٨٠.
(٤) انظر تذكرة الحفاظ ص٢٠٠ ج١.
(٥) انظر الفهرست لابن النديم ص٣١٥.
(٦) تقدمة الجرح والتعديل ص٢٧٠.
(٧) انظر تهذيب التهذيب ص٣٤٤ ج١ قال ابن وهب: (حججت سنة (١٤٨هـ) وصاح يصيح لا يفتح الباب - إلى الخليفة - إلا لمالك وعبد العزيز بن أبي سلمة) وكان صاحب سنة، وقد كتب عنه أهل بغداد. نفس المرجع.
(٨) انظر تهذيب التهذيب ص٢٨٠ ج٥.
(٩) انظر الإصابة ص١٩٩ ج٧. وانظر تذكرة الحفاظ ص٢٤٧ ج١.
(١٠) انظر تذكرة الحفاظ ص٢٢٠ ج١ قال الإمام أحمد: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة ويعود عدم احتجاج البخاري ومسلم به إلا في المتابعات لاحتراق كتبه. انظر تذكرة الحفاظ ص٢٢٠ ج١.
(١١) انظر كتاب نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ص ١١٨. وتاريخ الأدب العربي ص١٥٤ ج٣.
(١٢) انظر تذكرة الحفاظ ص٢٠٩ ج١.

محمد بن صالح الهاشمي نيفاً وخمسة وعشرين مصنفاً، وكل كتاب في عدة أجزاء بلغ بعضها ثلاثين جزءاً[١].

هكذا ساهم علماء المسلمين في حفظ الحديث في صدورهم وفي كتبهم، وصدق علي بن المديني حين قال: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فلأهل المدينة ابن شهاب (١٢٤هـ) ولأهل مكة عمرو بن دينار (٤٦ـ ١٢٦هـ)[٢]، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي (١١٧هـ)، ويحيى بن أبي كثير (١٢٩هـ)[٣]، ولأهل الكوفة أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي (٣٣ـ ١٢٧هـ)[٤]، وسليمان بن مهران الأعمش (٦١ـ ١٤٨هـ). قال علي: ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف[٥].

---

(١) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ١٩٤، وليس في هذا مبالغة لأن بعض الأجزاء لا تتجاوز وريقات. كما لا يستبعد هذا بالنسبة لابن المديني إمام عصره الذي كان يجله الإمام أحمد ويحترمه لسمو مكانته وسعة علمه. انظر تقدمة الجرح والتعديل ص٣١٩.

(٢) كان محدثاً فقيهاً قال فيه شعبة: ما رأيت أثبت في الحديث منه انظر تاريخ الإسلام للذهبي ص١١٤ ج٥ وتهذيب التهذيب ص٣٠ ج٨.

(٣) ذكر الرامهرمزي وفاته في اليمامة سنة (١٣٢هـ) وما أثبته عن تذكرة الحفاظ ص١٢١ ج١، وتهذيب التهذيب ص ٢٦٨ ج١١.

(٤) وهو من أعلام التابعين الثقات كان إمام الكوفة وشيخها في عصره أدرك علياً رضي الله عنه، ويروى أنه سمع من (٣٨) صحابياً، انظر تاريخ الإسلام للذهبي ص١١٦ ج٥ وتهذيب التهذيب ص٦٣ ج٨.

(٥) انظر المحدث الفاصل ص١٥٦: آ ـ ب، وتقدمة الجرح والتعديل ص٣٤ و ١٢٩.

الفصل الثالث
آراء في تدوين الحديث

١ ــ رأي الإمام محمد رشيد رضا (١٢٨٢ــ ١٣٥٤هـ):

قال الإمام محمد رشيد رضا: (لعل أول من كتب الحديث وغيره من التابعين في القرن الأول، وجعل ما كتبه مصنفاً مجموعاً هو خالد بن معدان الحمصي، روي عنه أنه لقي سبعين صحابياً، قال في تذكرة الحفاظ وقال بحير: ما رأيت أحداً ألزم للعلم منه، وكان علمه في مصحف له أزرار وعرا) ثم قال: فخالد بن معدان جمع علمه في مصنف واحد جعل له وقاية لها أزراراً وعرا تمسكها لئلا يقع شيء من تلك الصحف، وكان ذلك في القرن الأول، فإنه مات سنة ١٠٣هـ أو سنة ١٠٤هـ، ولكن المشهور أن أول من كتب الحديث ابن شهاب الزهري القرشي، ولعل سبب ذلك أخذ أمراء بني أمية عنه)(١).

بعد أن رأينا موقف العلماء من الكتابة خلال القرن الأول الهجري وفي النصف الأول من القرن الثاني، وبعد أن وجدنا أدلة علمية قاطعة تثبت وقوع التدوين في عهد رسول الله ﷺ وفي عصر الصحابة والتابعين ـ بعد هذا لا يمكننا أن نقبل رأي الأستاذ الإمام، وذلك من ناحيتين:

الأولى: إذا اعتبرنا التدوين الشخصي الخاص بكل عالم ـ فإن كثيرين من الصحابة والتابعين سبقوا خالداً في هذا المضمار، وحافظوا على ما كتبوه، فابن عمرو حفظ صحفه في صندوق له حلق، وغيره في كراريس ودفاتر، كهمام بن منبه وابن شهاب، فمجرد وجود علم خالد بن معدان في مصحف له أزرار لا يكفي لأن يكون أول من دوّن الحديث في عصره.

والناحية الثانية: إذا اعتبرنا التدوين الرسمي للحديث استجابة لرغبة عمر بن عبد العزيز فقد سبق خالداً إلى التدوين أبو بكر بن حزم وابن شهاب الزهري، وقد ثبت أن ابن شهاب كتب لعمر الحديث في دفاتر وزعت على كل أرض له عليها سلطان، فخالد لم يكن أول من صنف، سواء أكان هذا التصنيف خاصاً أم رسمياً فهناك من سبقه في جمع الحديث، ويمكننا أن نعتبر صحف خالد من أولى الصحف التي ضمت علمه في ذلك القرن.

وإذا كان المشهور أن ابن شهاب الزهري أول من كتب الحديث ـ فإن هذا محمول على تنفيذه أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، لا لأن أمراء بني أمية أخذوا عنه، لأن أخذ الأمراء عنه

(١) مجلة المنار ص٧٥٤ ج١٠.

لا يؤثر في الأدلة الأخرى التي تثبت استجابته لأمر الخليفة وتدوينه الحديث في دفاتر. وقد أسلفنا أنه كان قد كتب كثيراً من حديث رسول الله ﷺ، في أثناء طلبه العلم. وهذا يدل على أسبقية ابن شهاب على غيره في التدوين، ومع هذا فهناك من دون قبله ـ بشكل غير رسمي ـ وحفظ علمه في صحف واعتنى بصحفه وحرص عليها من الضياع. فقد ثبت لدينا مما سبق أن كثيراً قبل ابن شهاب وقبل خالد بن معدان كتبوا الحديث وحفظوه في كل ما تيسر لديهم من وسائل، رغبة منهم في حفظ حديث رسول الله ﷺ من الضياع أو التحريف.

٢ ـ رأي الشيعة في تدوين الحديث:

أ ـ قال المرجع الديني الأكبر السيد حسن الصدر (١٢٧٢ـ ١٣٥٤هـ): (وقد وهم الحافظ الجلال السيوطي في كتابه تدريب الراوي، حيث زعم أن ابتداء تدوين الحديث وقع في رأس المائة. قال: وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع في رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره، ففي صحيح البخاري في أبواب العلم: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم... قال في فتح الباري، يستفاد من هذا ابتداء تدوين الحديث النبوي، ثم أفاد أن أول من دونه بأمر عمر بن عبد العزيز ابن شهاب انتهى ما في تدريب الراوي.

قلت: «السيد حسن الصدر»: كانت خلافة عمر بن عبد العزيز سنتين وخمسة أشهر مبدؤها عاشر صفر سنة ثمان أو تسع وتسعين، ومات سنة إحدى ومائة لخمس أو لست مضين وقيل لعشر بقين من رجب، ولم يؤرخ زمان أمره ولا نقل ناقل امتثال أمره بتدوين الحديث في زمانه، والذي ذكره الحافظ ابن حجر من باب الحدس والاعتبار، لا عن نقل العمل بأمره بالعيان، ولو كان له عند أهل العلم بالحديث أثر بالعيان لما نصوا أن الإفراد لحديث رسول الله ﷺ كان على رأس المائتين كما اعترف به شيخ الإسلام وغيره... قال ابن حجر: إلى أن رأي بعض الأئمة أن تفرد أحاديث النبي ﷺ خاصة، وذلك في رأس المائتين وعدد جماعة... وكذلك الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ نص أن أول زمن التصنيف وتدوين السنن وتأليف الفروع ـ بعد انقراض دولة بني أمية وتحول الدولة إلى بني العباس... ولا يقاس بالذهبي غيره في الخبرة بالتواريخ في أمثال هذه الأمور، فلم يذكر ما ذكره السيوطي، بل كل من كتب في الأوائل من علماء السنة لم يذكره. اللّهم إلا أن يقال باستبعاد عدم الأخذ بقول مثل عمر بن عبد العزيز فلعله جمع بعده فلا يكون الحكم بجمعه في رأس المائة من القول السديد المحقق، عصمنا الله تعالى من التسرع في القول)[١].

أقول إن ما ذكره السيوطي ليس وهماً بل حقيقة علمية، كما تبين لنا من البحث.

وأما قصر مدة خلافة عمر بن عبد العزيز، وعدم تأريخ زمن أمره فإنه لا ينافي استجابة

---

(١) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ٢٧٨ـ ٢٧٩.

العلماء لأمر الخليفة. وأما أنه لم ينقل هذا ناقل فهذا حكم يناقض الدليل، فقد كثر الناقلون، ونص ابن عبد البر على أن ابن شهاب امتثل لأمر الخليفة وكتب الحديث في دفاتر، وبعث الخليفة إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً[١]، ولم يكن ما ذكره ابن حجر من باب الحدس والتخمين، ثم إن ما ذكره علماء الحديث من أن إفراد تدوين حديث رسول الله ﷺ كان على رأس المائتين ـ لا ينافي قط تدوينه استجابة لأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، ونحن لا نشك في أن بعض المدونات الأولى، في عصر رسول الله ﷺ وفي عصر الصحابة كانت خالية من فتاوى الصحابة، وأقوى دليل على هذا الصحيفة الصادقة، والصحيفة الصحيحة، وإن كان بعض المصنفين قد كتب عمل الصحابة، وفتاواهم إلى جانب الحديث، فهذا لا ينافي كونهم دونوا الحديث على رأس المائة الأولى وقبلها.

واستشهاده بما ذكره الحافظ الذهبي في (تذكرة الحفاظ) لا يجدي نفعاً، لأن الحافظ الذهبي لخص الحالة في القرن الأول، ولم يدرس التدوين دراسة موضوعية تفصيلية، ومع هذا نراه يذكر في تراجم من صنف من العلماء أنهم أول من صنفوا في بلادهم. وليس من المفروض على الذهبي أن يفصل في التدوين لأن تذكرته في رجال الحديث لا في علم الحديث ومصطلحه.

وأما أن أحداً من الأوائل الذين كتبوا في الحديث وعلومه ـ لم يذكر ما ذكره الجلال السيوطي، فهذا مردود بما كشف عنه بحثنا، فقد ذكر ذلك الرامهرمزي، وبين سبب كراهة من كره الكتابة في الصدر الأول، وجمع بين أحاديث السماح بالكتابة والنهي عنها. وإذا كان الرامهرمزي لم ينقل إلينا النص كالسيوطي حرفياً فقد ذكر ما يفهم منه أن بعض العلماء كانوا قد دونوا في القرن الأول[٢]، كما بين اهتمام عمر بن عبد العزيز بنشر السنة والمحافظة عليها[٣]، ووضع الخطيب البغدادي كتابه (تقييد العلم): لعرض سير التدوين في العصر الأول، وبين كثيراً مما خفي على الناس، وأثبت أن بعض طلاب العلم وأهله قد مارسوا التدوين في عهد رسول الله ﷺ وبعده. وروى أبو عبيد القاسم بن سلام (١٥٧ـ ٢٢٤هـ) بسنده عن محمد بن عبد الرحمٰن الأنصاري، قال: (لما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول الله ﷺ في الصدقات وكتاب عمر بن الخطاب.. فنسخا له)[٤] فما أظن بعد هذا أن يدعي إنسان أن أمر عمر بن عبد العزيز لم ينفذ أو لم يؤخذ به، فما ذهب إليه علماء الحديث من أن ابتداء تدوين الحديث وقع في رأس المائة الأولى ليس من باب الحدس والتسرع بالقول. ويحمل قولهم هذا على التدوين الرسمي الذي تبنته الدولة، أما التدوين الشخصي والفردي فكان منذ عهد رسول الله ﷺ.

---

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله ص٧٦ ج١.
(٢) انظر المحدث الفاصل ص٧١: آ ـ ٧١: ب.
(٣) انظر المرجع السابق ص١٥٣: آ.
(٤) الأموال ص ٣٥٨ـ ٣٥٩.

بعد ما ذكره السيد حسن الصدر قال: (إذا عرفت هذا فاعلم أن الشيعة أول من تقدم في جمع الآثار والأخبار، في عصر خلفاء النبي المختار عليه وعليهم الصلاة والسلام، اقتدوا بإمامهم أمير المؤمنين عليه السلام). ثم ذكر كتاباً لعلي رضي الله عنه كان عظيماً مدرجاً، وذكر صحيفته المعلقة بسيفه، ثم ذكر كتاباً لأبي رافع مولى رسول الله ﷺ سماه (كتاب السنن والأحكام والقضايا) وقد توفي أبو رافع في أول خلافة علي رضي الله عنه، قال السيد حسن الصدر: (وأول خلافة علي أمير المؤمنين سنة خمس وثلاثين من الهجرة، فلا أقدم من أبي رافع في التأليف بالضرورة)(١).

أقول: إذا صح هذا الخبر فإن أبا رافع يكون ممن دون في عصر الصحابة، وقد سبقه عبد اللّه بن عمرو الذي كتب في عهده ﷺ. وإذا صح هذا الخبر وكان كتابه مرتباً على الأبواب: (الصلاة والصيام والحج والزكاة والقضايا) كما ذكر السيد حسن الصدر، كان لأبي رافع شرف الأولوية في التأليف لا في التدوين، وصحة هذا لا تحملنا على أن ننفي ما ثبت تاريخياً من أخبار التدوين في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز.

ب ـ ما دمنا في موضوع الشيعة والتدوين، فلا بد من أن نتناول بالبحث أصلاً من أصول الزيدية، يعود تدوينه إلى مطلع القرن الثاني، وهذا الأصل هو (مجموع الإمام زيد)، ونتناول هذا الكتاب في ثلاث نقاط، وهي التعريف بصاحب المجموع، والتعريف براويه، ثم المجموع ذاته:

١ ـ الإمام زيد: هو زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً. ولد الإمام زيد حول سنة (٨٠هـ)، ونشأ في أسرة معروفة بالعلم والجهاد، فقد تلقى العلم على أبيه ثم أخذ عن أخيه محمد الباقر الذي شهد له العلماء بالمنزلة العلمية الرفيعة، كما سمع من كبار التابعين في المدينة وكان يتنقل بين الحجاز والعراق، ونضج الإمام زيد حتى شهد أهل العلم بفضله وعلمه، سئل جعفر الصادق عن عمه زيد، فقال: كان والله أقرأنا لكتاب الله، وأفقهنا في دين الله، وأوصلنا للرحم، والله ما تُرك فينا لدنيا ولا لآخرة مثله. وقال الشعبي: ما ولدت النساء أفضل من زيد بن علي ولا أفقه ولا أشجع ولا أزهد، وسئل الباقر عن أخيه زيد، فقال: إن زيداً أعطي من العلم بسطة(٢).

---

(١) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٢٧٩ـ ٢٨٠. وقد نقل عن الشيخ أبي العباس النجاشي ما ذكره عن أبي رافع. ثم قال السيد حسن الصدر: وأول من صنف في الآثار مولانا أبو عبد اللّه سلمان الفارسي (ر)... وأول من صنف الحديث والآثار بعد المؤسسين أبو ذر الغفاري صاحب رسول الله ﷺ وله كتاب الخطبة يشرح فيها الأمور بعد النبي ﷺ ذكره الشيخ أبو جعفر الطوسي في الفهرست. ثم يذكر كتاباً لعبيد اللّه بن أبي رافع في قضايا أمير المؤمنين وكتاب تسمية من شهد مع أمير المؤمنين الجمل وصفين والنهروان من الصحابة ثم ذكر بعض أخبار كتب لأشخاصٍ طعن فيهم أهل السنة كالحارث بن عبد اللّه الأعور الهمداني، أو أخبار كتب لم تثبت عند أهل السنة. انظر تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص٢٨٢ وما بعدها.

(٢) انظر مقدمة مسند زيد وترجمته ص٢ وما بعدها.

ولزيد مع هشام بن عبد الملك وولاته أخبار كثيرة تذكر إحراجهم له واضطراره إلى الخروج على الخليفة، ومن هذا ما ذكره ابن العماد الحنبلي أنه دخل يوماً على هشام بن عبد الملك، فقال له: (أنت الذي تنازعك نفسك في الخلافة وأنت ابن أمة.. فأجابه بقوله: إن الأمهات لا يقعدن بالرجال عن الغايات، وقد كانت أم إسماعيل أمة لأم إسحاق، صلى الله عليهما، فلم يمنعه ذلك من أن ابتعثه الله نبياً، وجعله للعرب أباً وأخرج من صلبه خير البشر محمداً ﷺ.. أفتقول لي كذا وأنا ابن فاطمة وابن علي[١]..؟) وقام ينشد شعراً، وخرج في الكوفة وبايعه من أهلها خمسة عشر ألف رجل، ثم تفرقوا عنه ليلة خرج سوى ثلاثمائة رجل، ولما قتل أرسل برأسه إلى الشام ثم إلى المدينة، وكان ذلك سنة (١٢٢هـ)[٢].

وللإمام زيد المسند المسمى المجموع الفقهي. وله المجموع الحديثي، وقد جمعهما[٣] عمرو بن خالد الواسطي. وله أيضاً تفسير الغريب من القرآن، وتثبيت الإمامة ومنسك الحج[٤].

٢ ـ أما راوي المجموع، فهو أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي الهاشمي بالولاء الكوفي، روى مجموعي الإمام زيد الحديثي والفقهي؛ قال: صحبت الإمام زيداً فما أخذت عنه الحديث إلا وقد سمعته مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو أكثر من ذلك، وما رأيت هاشمياً مثل زيد بن علي، فلذلك اخترت صحبته على جميع الناس[٥]. وتوفي بعد العشر الخامسة من المائة الثانية من الهجرة.

وقد اختلف في أبي خالد، فقبل الزيدية روايته، وفي هذا يقول القاسم بن العزيز: (وعمرو بن خالد الواسطي أبو خالد، حدث عنه الثقات، وهو كثير الملازمة لزيد بن علي عليه السلام، وهو الذي أخذ عنه أكثر الزيدية مذهب زيد بن علي عليهما السلام، ورجحوا روايته على رواية غيره)[٦]. وجرحه الإمامية[٧] وغيرهم. وقد فند شارح المجموع طعون الجارحين لعمرو، وبين أقوال العلماء فيه، وانتهى إلى أن كل ما وجه إليه لا يؤثر في عدالته[٨]، وكذلك فند فضيلة الأستاذ محمد أبو زهرة الطعون وناقشها

(١) شذرات الذهب ص١٥٧ ج١، وانظر الإمام زيد لأبي زهرة ص ٤٢ـ ٦٦.
(٢) انظر شذرات الذهب ص١٥٧ ج١، والإمام زيد ص ٤٢ـ ٦٦.
(٣) انظر الإمام زيد لأبي زهرة ص٢٣٣.
(٤) انظر مقدمة مسند زيد (المجموع) صفحة ٤ـ ٥.
(٥) انظر المرجع السابق ص٢٦ والروض النضير ص٢٨ ج١.
(٦) الروض النضير ص ٢٨ ج١.
(٧) الإمام زيد لأبي زهرة ص٢٣٣.
(٨) انظر الروض النضير ص٢٥ ـ ٤٧ ج١ وشارح المجموع العلامة شرف الدين بن الحيمي اليمني وكان عرضه لذلك قيماً تجدر مراجعته.

ووازن آراء العلماء، وانتهى إلى أن أوجه قبول رواية أبي خالد أرجح من أوجه الطعن [١].

٣ ـ المجموع: واختلف في المجموع ذاته: هل وضعه الإمام زيد ورتبه كما هو عليه الآن وأملاه على طلابه أم أن هذا عمل أبي خالد؟ فأبو خالد نفسه يجيب إبراهيم بن الزبرقان الذي سأله: كيف سمعت هذا الكتاب عن زيد بن علي؟ فيقول: (سمعته منه في كتاب معه قد وطأه وجمعه، فما بقي من أصحاب زيد بن علي ممن سمعه معي إلا قتل غيري) [٢] إلا أن الإمام محمد بن المطهر في أول شرحه المنهاج على المجموع يقول: (وكان مذهبه ـ يعني زيد بن علي عزيزاً، لقلة ضبطه في الكتاب الجامع إلا ما عني بجمعه أبو خالد، فإنه جمع مجموعي لطيفين أحدهما في الأخبار، والآخر في الفقه) [٣] ويمكن الجمع بين الخبرين بأن أبا خالد قد كتب عن الإمام زيد الحديث والفقه وسمع منه، فرتب ذلك في مجموعين. ولا نرى هذا بعيداً قط، لأن أبا خالد صحب زيداً بالمدينة قبل قدومه الكوفة خمس سنين، كان يقيم عنده في كل سنة أشهراً كلما حج [٤]، وكان عصر الإمام زيد عصر طلائع التصنيف، ومع هذا لا يمكننا أن نقطع بأن المجموع كما هو عليه الآن جمعاً وترتيباً من تصنيف الإمام زيد. لأن الدارس لمتن المجموع يرى كثيراً من الحديث يرويه أبو خالد قائلاً (حدثني زيد بن علي)، وفي الفقه يقول قال زيد بن علي، مما يدل على أن أبا خالد تلقى هذا مشافهة عن الإمام زيد. وهذا لا يمنع أن يحمل الإمام بعض علمه في كتاب سواء أملى على طلابه أم لم يمل، ويرجح عندي أن أبا خالد كتب عن الإمام الحديث والفقه، ثم رتب ذلك في مجموعين، وكل هذا لا يؤثر في صحة نسبة المجموع إلى زيد بن علي.

وعلى هذا يكون المجموع من أهم الوثائق التاريخية التي تثبت ابتداء التصنيف والتأليف في أوائل القرن الثاني الهجري. بعد أن استنتجنا هذا من خلال عرضنا لمصنفات ومجاميع العلماء من غير أن نرى نموذجاً مادياً يمثل أولى تلك المصنفات. اللّهم إلا موطأ الإمام مالك الذي انتهى من تأليفه قبل منتصف القرن الهجري الثاني، فيكون المجموع قد صنف قبله بنحو ثلاثين سنة.

من الواضح أن المجموع المطبوع جمع بين الفقه والحديث، فهو يضم المجموعين الفقهي والحديثي ولكنهما ليسا منفصلين، فنرى أبا خالد يروي في الباب الواحد أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ وآثاراً عن علي رضي الله عنه، وفقه الإمام زيد رحمه الله.

---

(١) انظر الإمام زيد لأبي زهرة ص ٢٣٥ـ ٢٥٨.

(٢) الروض النضير ص٢٨ ج١.

(٣) المرجع السابق ص١٢٧.

(٤) انظر الروض النضير ص٢٨ ج١.

وقد ضم المجموع (٢٢٨) حديثاً مرفوعاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ومن الأخبار العلوية (٣٢٠) خبراً، وعن الحسين خبرين فقط[١].

وقد رتب المجموع ترتيباً فقهياً، ففيه كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الجنائز، وكتاب الزكاة، وكتاب الصيام، وكتاب الحج، وكتاب البيوع... ورتب كل كتاب على أبواب مختلفة، ويفتتح كل باب بحديث الباب بسنده المرفوع إلى الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام أو الموقوف على الإمام علي رضي الله عنه.

وسأعرض بعض النماذج لنقف على حقيقة المجموع:

أ ـ من باب ما ينبغي أن يجتنب في الصلاة:

قال: (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال: أبصر رسول الله ﷺ رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة فقال: «**أما هذا فلو خشع قلبه لخشعت جوارحه**»، وقال زيد بن علي عليه السلام: إذا دخلت في الصلاة فلا تلتفت يميناً ولا شمالاً، ولا تعبث بالحصى، ولا ترفع أصابعك ولا تنقض أناملك، ولا تمسح جبهتك حتى تفرغ من الصلاة)[٢].

ب ـ من كتاب البيوع، باب الكسب من اليد:

قال: (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أي الكسب أفضل؟ فقال ﷺ: «**عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور، فإن الله يحب المؤمن المحترف، ومن كد على عياله كان كالمجاهد في سبيل الله عز وجل**».

حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام، قال: (من طلب الدنيا حلالاً تعطفاً على والد أو ولد أو زوجة، بعثه الله تعالى ووجهه على صورة القمر ليلة البدر)[٣].

٣ ـ رأينا في التدوين الرسمي:

لقد تبين لي أثناء البحث في موضوع تدوين السنة، وخاصة في دراسة رجال الحديث في عصر الصحابة والتابعين ـ أن أمير مصر عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي (٨٥هـ). قد حاول جمع حديث رسول الله ﷺ، وقد روى هذا إمام الديار المصرية ومحدثها الليث بن سعد فقال: (حدثني يزيد بن أبي حبيب أن عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرة الحضرمي ـ وكان قد أدرك بحمص سبعين بدرياً من أصحاب رسول الله ﷺ ـ قال ليث: وكان يسمى

(١) انظر مقدمة مسند زيد ص٩.
(٢) مسند الإمام زيد ص ٣٦ـ ٣٧.
(٣) مسند الإمام زيد ص١٠٣.

الجند المقدم، قال: فكتب إليه أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلا حديث أبي هريرة فإنه عندنا)[١]، لم يطلب حديث أبي هريرة لأنه كان عنده، وكان قد سمعه عبد العزيز بن مروان من أبي هريرة[٢]. لقد طلب أمير مصر كتابة حديث رسول الله ﷺ من إمام حمص وعالمها الذي كان طلاباً للعلم حافظاً ثقة[٣]. وقد كان هذا الطلب أثناء إمارته على مصر بين سنة (٦٥ ـ ٨٥) هجرية، ويمكننا أن نحد هذا بحد أقرب إلى الحقيقة إذا عرفنا أن كثير بن مرة توفي بين سنة (٧٠ ـ ٨٠)[٤] للهجرة، فلو فرضنا أنه توفي سنة (٧٥هـ) فمعنى هذا أن طلب الأمير كان قبل هذه السنة، والراجح عندي أن طلب الأمير عبد العزيز، كان في السنين الأولى من إمارته، لما عرف عنه من حب للعلم وأهله، وتفان في خدمة الدين[٥]. إلا أن المصادر لم تخبرنا عن امتثال كثير بن مرة للأمير، فنقف أمام هذا الخبر التاريخي متسائلين: ترى هل كتب كثير للأمير ما طلب منه من حديث رسول الله ﷺ؟ وإذا كتب إليه فما مقدار ما كتبه؟ وعن أي الصحابة كتب إليه؟ ثم إلى من آلت تلك الصحف أو الدفاتر المدونة؟ كل هذه أسئلة تعرض أمامنا، وتحتاج إلى بحث وتنقيب، وريثما يكشف لنا التاريخ عن خبايا تراثنا الإسلامي العظيم. نجيب عن هذه الأسئلة على ضوء ما لدينا من أخبار قليلة.

إن ما نعرفه من عناية هؤلاء بالحديث يرجح عندنا أن يستجيب كثير بن مرة لطلب الأمير، ولو ظن الأمير عبد العزيز امتناع عالم حمص عن إجابته ما كتب إليه. مما يرجح عندي أن كثيراً تلقى رسالة الأمير وأجابه إلى طلبه، لما عرف عن كثير من نشاط علمي عظيم، ومن الصعب في هذا المجال أن نقدر مقدار ما كتب كثير، لأن المراجع لم تنص على شيء من هذا[٦]، فأرجو من الله أن أوفق فيما بعد للكشف عن ذلك وإيضاحه بما يكفل لنا الحكم العلمي الصحيح.

ونقول الآن بعد هذا الخبر: إذا ثبتت استجابة كثير بن مرة لطلب أمير مصر فيعني هذا أن بعض الحديث النبوي قد دون رسمياً في منتصف العقد الهجري الثامن قبل انقضاء القرن الأول. وعلى أية حال فإن اهتمام أمير مصر بحديث رسول الله ﷺ وتدوينه يزيدنا ثقة بأن التدوين قد

---

(١) طبقات ابن سعد ص١٥٧ قسم٢ ج٧ وتهذيب التهذيب ص٤٢٩ ج٨ وانظر سير أعلام النبلاء مخطوط ص١٤٥ قسم٢ ج٤.

(٢) انظر تهذيب التهذيب ص ٣٥٦ ج٦.

(٣) انظر تذكرة الحفاظ ص٤٩ ج١.

(٤) انظر تهذيب التهذيب ص٤٢٩ ج٨.

(٥) انظر النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ص١٧١، ١٧٤ ج١، وولاة مصر للكندي ص٤٩.

(٦) لأن التاريخ الأموي دوّن في عهد الدولة العباسية وقد اهتم المؤرخون بالحوادث الكبرى وبالخلفاء والخطوط العريضة من حياة الأمراء. وكانت كثير من مزايا الأمويين تطمس أو تصغر تمشياً مع سياسة العباسيين الذين لا يسرهم التحدث بمفاخر من قبلهم. انظر أضواء على التاريخ الإسلامي ص٨٥. ونحن لا نشك بوجود مؤرخين منصفين نرجو أن نجد عندهم فيما بعد ما يروي غليلنا في هذه النقطة.

سار جنباً إلى جنب مع الحفظ «ولم يتأخر قط إلى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، فيكون شرف المساهمة في تدوين الحديث قد كلل الوالد الأمير والابن الخليفة البار، ويكون لهما جميعاً شرف العمل لحفظ الحديث وتدوينه رسمياً.

وأنا بهذه النتيجة لا أريد أن أخالف ما اشتهر عند أئمة هذا العلم من أن تدوين الحديث النبوي كان على رأس المائة الأولى في خلافة عمر بن عبد العزيز، بل أضع يدي على مفتاح بحث تاريخي له أهميته في تاريخ تدوين الحديث، سواء أخالف هذا المشهور أم وافقه، وهذا المفتاح قد طوي في بطون تراثنا الزاخر، ينتظر من يتفرغ ليكشف عنه، فنحن في هذا لسنا بدعاً، ولا نأتي بشيء جديد سوى أننا ننفض غبار الماضي عن جواهرنا المكنونة، ونحاول أن نسلكها في عقد يصور لنا الحقيقة التاريخية.

نتائج هذا الفصل:

١ - دونت أحاديث في عهد الرسول ﷺ وفي عهد الصحابة والتابعين ووصلنا بعضها في المسانيد والصحاح وبعضها مستقلاً. وأشهر تلك الصحف التي دونت في عهده ﷺ العهد الذي أمر الرسول عليه الصلاة والسلام بكتابته بين المسلمين ويهود المدينة، والصحيفة الصادقة لعبد اللّه بن عمرو وبعض صحيفة جابر، ومن أقدم ما وصلنا من عهد الصحابة صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة التي دونت قطعاً في العقد السادس من القرن الأول الهجري.

٢ - تجلى لنا من البحث كثرة الكتب والمصنفات في أول القرن الهجري الثاني.

٣ - إذا صحت نسبة (مجموع زيد) إلى الإمام زيد - وهو الراجح - يكون لدينا دليل مادي قوي على ما صنف في أوائل القرن الهجري الثاني.

٤ - إن محاولة أمير مصر جمع الحديث في العقد الثامن من القرن الأول الهجري دليل على اهتمام ولاة المسلمين بالحديث، وحرصهم على حفظه، ومحاولة رسمية من أولي الأمر لجمع السنة قبل الزمن المشهور بربع قرن.

الباب الثالث

علوم الحديث

وفيه سبعة فصول

الفصل الأول : تحمل الحديث وأداؤه.
الفصل الثاني : علم تاريخ الرواة.
الفصل الثالث : علم الجرح والتعديل.
الفصل الرابع : علم غريب الحديث.
الفصل الخامس : علم مختلف الحديث ومشكله.
الفصل السادس : علم ناسخ الحديث ومنسوخه.
الفصل السابع : علم علل الحديث.



بين يدي الباب

اهتم المسلمون بالحديث النبوي الشريف اهتماماً عظيماً، وحرصوا على حفظه ونقله وتبليغه منذ الصدر الأول، كما حرصوا على جمعه وتدوينه، وقد رأينا في الباب السابق أن جانباً من الحديث قد دوّن في عهد الرسول ﷺ، كما دوّن جله في عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فتضافرت الحوافظ والأقلام من أجل حفظه كما تضافرت جهود المسلمين وعلمائهم في سبيل خدمته وصيانته، فنشأت حول حديث الرسول ﷺ علوم كثيرة، لم يحظ بمثلها علم من العلوم أو قانون من القوانين، فنشأ علم غريب الحديث، وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه، وعلم علل الحديث، وعلم مختلف الحديث ومشكله، وعلم تاريخ الرواة، وعلم الجرح والتعديل، وعلم أصول الحديث، وعلم أسباب ورود الحديث، وغيرها من العلوم التي خدمت السنة النبوية وتكفلت ببيانها، فمازت الصحيح من الضعيف، والسليم من العليل، والمقبول من المردود، والمرفوع من الموقوف، والدخيل من الأصيل.

ولم يكن جمع الحديث ونقله جمعاً اتفاقياً عادياً، بل جمع ونقل ـ بالكتابة والرواية على مختلف صورها ـ على أسلم القواعد العلمية، فما كان يقبل الحديث إلا إذا توفرت في حامله شروط دقيقة نص عليها العلماء وبسطوا القول فيها في كتب أصول الحديث.

فلم يترك العلماء شيئاً له صلة بحديث الرسول ﷺ إلا بينوه، حتى إن بعضهم قال: لقد نضجت علوم الحديث حتى احترقت، لكثرة ما خدمه العلماء واعتنوا به.

ونرى تسهيلاً للبحث أن نتناول العلوم التي كان لها أثر كبير في حفظ الحديث وبيانه وفهمه ومعرفة رواته... والتي وضع فيها السلف مصنفات كثيرة مختلفة، حتى أصبح كل علم منها قائماً بذاته ـ نتناولها تحت عنوان علوم الحديث، ونجعل كل علم في فصل مستقل وندرس نشأته وقواعده، وأشهر آثار العلماء فيه.

وقد نشأت جميع هذه العلوم في أوقات متقاربة كل علم منها يساند الآخر.

وأما ما اصطلح عليه علماء الحديث نتيجة لتطبيق تلك العلوم وقواعدها ونتيجة تقسيمهم الحديث إلى درجات كالصحيح، والحسن، والضعيف وأنواعه كالمرسل والموقوف والمقطوع وغير ذلك، فسنتناولها في الباب الرابع من هذا الكتاب ـ إن شاء الله ـ تحت عنوان (مصطلح الحديث)، لأنها مصطلحات خاصة تعارف عليها أهل الحديث، ولها مفاهيم معينة، وهي ثمرة

علوم الحديث، وهي وإن كانت من علوم الحديث ويمكن دراستها في جملتها - إلا أن دراستها تحت اسم (مصطلح الحديث) أولى من دراستها تحت اسم غيره، كما أننا رأينا إفرادها في باب، مستقل لنسهل عرض هذا العلم الجليل.

وما دام تحمل الحديث وأداؤه وطرقه وشروط ذلك - أساساً في علوم الحديث، فسنصدر هذه الدراسة بهذا الفصل.

الفصل الأول
تحمل الحديث وأداؤه

نتكلم في هذا الفصل عن السن التي يقبل فيها سماع الصبي للحديث النبوي الشريف، كما نتكلم في أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في الراوي عند التحمل وعند الأداء، ثم نتكلم عن طرق تحمل الحديث وطرق أدائه.

أ ـ أهلية الراوي:

نريد بالأهلية في هذا الباب صلاحية المرء لسماع الحديث وتلقيه، وصلاحيته لروايته وتبليغه.

وقد أطلق العلماء على تلقي الحديث وسماعه «التحمل»، وهو أخذ الحديث عن الشيخ بطريق من طرق التحمل التي سنبينها فيما بعد، وأطلقوا على رواية الحديث وتبليغه «الأداء»، **ومن ثم كانت أهلية الراوي أهلية تحمل، وأهلية أداء.**

١ ـ أهلية التحمل[1]:

ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز سماع الصبي، وهو من لم يبلغ سن التكليف، **ولم يجز بعضهم ذلك**، والصواب رأي الجمهور، **لأن الصحابة والتابعين وأهل العلم من بعدهم قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن والحسين، وعبد اللّه بن الزبير، وأنس بن مالك، وعبد اللّه بن عباس، وأبي سعيد الخدري، ومحمود بن الربيع وغيرهم رضي الله عنهم، من غير أن يفرقوا بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده.**

ولم يتفق العلماء الذين أجازوا سماع الصغير على السن التي يصح فيها سماعه، لأن ذلك يتوقف على تمييز الصبي، وهذا يختلف باختلاف الصبيان وإذا لم يتفق العلماء على تحديد سن السماع فإنهم لم يتركوا ذلك من غير قيد أو بيان، وقد اجتهد كثير منهم في توضيح ذلك، ويمكننا أن نرد أقوالهم إلى ثلاثة أقوال:

---

(١) أهم مصادر هذا البحث: المحدث الفاصل فقرة (٤٥ـ ٦٤)، والكفاية ص ٥٤ـ ٦٦، والإلماع ص١١: ب، ومقدمة ابن الصلاح ص ٤٨ـ ٥٠، واختصار علوم الحديث ص ١٢٠ـ ١٢٢، وفتح المغيث للعراقي ص٤٣ وما بعدها، وفتح المغيث للسخاوي ص١٦٣، وتوضيح الأفكار ص٢٨٦ وما بعدها ج٢ وفتح الغفار ص٨٦ ج٢، وإرشاد الفحول ص٤٨، وسنشير إلى بعض المصادر في مكانه عند الضرورة.

القول الأول: وهو أن أقل سن السماع خمس سنين[١]، وحجة من قال بهذا ما رواه الإمام البخاري في صحيحه من حديث الصحابي محمود بن الربيع رضي الله عنه قال: «عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو»[٢].

القول الثاني: قول الحافظ موسى بن هارون الحمال وهو أن سماع الصبي يصح إذا فرق بين البقرة والحمار. ونرجح أن المراد عنده التمييز، وحاول بيان معنى التمييز بما حوله من حياته وبيئته[٣].

القول الثالث: وهو اعتبار التمييز، فإذا فهم الصغير الخطاب، ورد الجواب كان مميزاً صحيح السماع، ولو كانت سنه دون خمس سنين، وإن لم يفهم الخطاب ورد الجواب لم يصح سماعه ولو كانت سنه أكثر من خمس سنين.

والغالب في فهم الخطاب ورد الجواب أن يكون مع سن التمييز ويندر قبله والنادر لا حكم له. وهذا القول قول كثير من المتقدمين[٤].

وإذا رجعنا إلى أقوال العلماء الذين أجازوا سماع الصغير رأينا أنهم يكادون يجمعون على إناطة حكم صحة السماع بتمييز الصغير وضبطه، فإذا فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزاً صحيح السماع.

وقد كان كثير من الحفاظ يشجعون الأطفال على حضور حلقات أهل العلم، بل اشتهر عن بعض أهل العلم كالأعمش وغيره جمعهم الأطفال وتحديثهم[٥]، وهذا دليل عملي على صحة السماع قبل البلوغ، وعلى ممارسة ذلك عند المتقدمين والمتأخرين.

٢ ـ أهلية الأداء:

أجمع جمهور أئمة الحديث والأصول والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته ـ ذكراً كان أو أنثى ـ الشروط الآتية[٦]:

---

(١) وقد حكى هذا القول القاضي عياض عن المحدثين، وقال ابن الصلاح: التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً (سمع) ولمن لم يبلغ خمساً (حضر) أو (أحضر). مقدمة ابن الصلاح ص٤٩. والمراد بقوله: (يكتبون) أي يكتبون في نسخ السماع أسماء من سمعوا من الشيخ. فقد كان الطلاب يلتفون حلقة كبيرة حول الشيخ الذي يقرأ عليهم من حفظه أو من كتابه، أو يقرأ أحد الطلاب عليه، وبين أيدي الطلاب بعض النسخ، وفي نهاية الجلسة يسجل «المستملي» أو غيره أسماء الحضور على هامش الفصل المقروء أو في آخر الكتاب.

(٢) انظر صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢٥ ج١. باب متى يصح سماع الصغير.

(٣) انظر الكفاية ص٦٥.

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٤٩ وقارن بفتح المغيث للعراقي ص٤٥ ج٢ والكفاية ص٦١ و٦٢، وتدريب الراوي: ص٢٣٨ والباعث الحثيث ص١٢١. والمحدث الفاصل فقرة (٤٨).

(٥) انظر كتاب العلم لزهير بن حرب ص١٩٠، والمحدث الفاصل، فقرة (٦٥ ـ ٦٧) وشرف أصحاب الحديث ص٨٩: آ.

(٦) أهم مصادر هذا البحث: الكفاية ص ٧٦ ـ ٧٧، ومقدمة ابن الصلاح ص٦، والمستصفى ص٩٩ ج١، والمقنع في علوم الحديث ص٤٧ وبدائع الصنائع ص٢٦٦ وما بعدها ج٦، وفتح الغفار ص٨٤ وما =

١ ــ الإسلام:

فلا تقبل رواية الكافر بالإجماع سواء أعلم من دينه الاحتراز عن الكذب أم لم يعلم، ولا يعقل أن تقبل روايته، لأن في قبولها تنفيذاً لقوله على المسلمين، وكيف نقبل رواية من يكيد للإسلام؟ ثم إن الله عز وجل أمرنا بأن نتوقف في خبر الفاسق في قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦][١]. فإذا كان هذا موقفنا من رواية الفاسق فمن الأولى أن نرد رواية الكافر.

٢ ــ البلوغ:

وهو مدار التكليف، فلا تقبل رواية من دون سن التكليف عملاً بقوله ﷺ: **«رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم»**[٢].

والبلوغ مظنة الإدراك وفهم أحكام الشريعة لذلك نيط التكليف به، ومن المسلم به أن المراد بالبلوغ: العقل مع إدراك سن الاحتلام، لهذا ترى بعض المتأخرين يشترطون البلوغ والعقل[٣]، ويكتفي المتقدمون بذكر العقل[٤]، لأنه لا يتصور الإدراك والعقل دون البلوغ في الكثير الغالب.

وقد احترز العلماء في قبول الرواية من الصغير خشية الكذب، فقد يكذب لأنه لا يقدر أثر الكذب ولا عقوبته، ولأنه لا رادع له عنه، فكان البلوغ مظنة العقل ومدار التكليف الذي يزجر المكلف عن الكذب، وينهاه عن الوقوع فيه، ثم إن الشرع لم يجعل الصبي ولياً في أمر دنياه ففي أمر الدين أولى، لما في قبول خبره من تنفيذ أو ولاية على جميع المسلمين.

٣ ــ العدالة:

وهي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة فتحصل ثقة النفس بصدقه، ويعتبر فيها اجتناب الكبائر[٥] وبعض الصغائر كتطفيف حبة، وسرقة لقمة،

= بعدها ج٢، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ص١٠١ وما بعدها ج٢، والمغني ص٦٤ وما بعدها ج٩، وإرشاد الفحول ص٤٨ وما بعدها، وسنشير إلى بعض المصادر عند الضرورة.

(١) أما ما تحمله الكافر من الحديث قبل دخوله في الإسلام فإنه يقبل منه بعد إسلامه إذا توفرت فيه بقية شروط الأداء.

(٢) أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والحاكم عن عمر وعلي رضي الله عنهما، وله أكثر من طريق أخرى عن السيدة عائشة رضي الله عنها. انظر الفتح الكبير ص١٣٥ ج٢.

(٣) انظر على سبيل المثال الكفاية ص٧٦، وبدائع الصنائع ص٢٦٦ ج٦، والمغني ص٦٤ ج٩، والمقنع ص٤٧.

(٤) انظر على سبيل المثال الرسالة ص ٣٧٠ ـ ٣٧١.

(٥) سأل رجل الرسول ﷺ عن الكبائر فقال: **«هن تسع: الشرك، والسحر، وقتل النفس، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات، وعقوق الوالدين، واستحلال البيت الحرام قبلتكم** =

واجتناب المباحات القادحة في المروءة كالأكل في الطريق، والبول في الشوارع وصحبة الأرذال، والإفراط في المزاح[(١)].

٤ ـ الضبط:

وهو تيقظ الراوي حين تحمله وفهمه لما سمع، وحفظه لذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء، ويتناول الضبط **الحفظ في الصدر كما يتناول الحفظ في الكتاب**، فالمراد أن يكون الراوي حافظاً إن حدث من حفظه، وحافظاً لكتابه من دخول التحريف أو التبديل أو النقص عليه إن حدث من كتابه.

والسبيل إلى معرفة ضبط الراوي هو اعتبار حديثه بحديث الثقات الضابطين المتقنين، فإن وافقهم في رواياتهم غالباً ـ ولو من حيث المعنى ـ فضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم، وندرت موافقته اختل ضبطه، ولم يحتج بحديثه[(٢)].

وهكذا لا يقبل حديث الراوي ما لم تتوفر فيه ـ عند الأداء ـ الشروط الأربعة التي ذكرناها وهي: الإسلام، والتكليف (البلوغ، والعقل)، والعدالة، والضبط، أما أهلية التحمل فيكتفي فيها بالتمييز فقط[(٣)].

= **أحياء وأمواتاً»** أخرجه أبو داود بسنده عن عبيد بن عمير عن أبيه كما أخرجه النسائي. انظر تيسير الوصول ص١٣٥ ج٤، وأخرجه الإمام مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«اجتنبوا السبع الموبقات»** قيل: يا رسول الله وما هن؟ قال: **«الشرك بالله، والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم وأكل الربا، والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»** صحيح مسلم ص٩٢ حديث ١٤٥ ج١، والمراد بالغافلات: الغافلات عن الفواحش وما قذفن به. وعن عبد الرحمٰن بن أبي بكرة، عن أبيه قال: «كنا عند رسول الله ﷺ فقال: **«ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟»** ثلاثاً. قلنا: بلى، قال: **«الإشراك بالله وعقوق الوالدين، وقتل النفس»**، وكان متكئاً فجلس، فقال: **«ألا وقول الزور، وشهادة الزور»**، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت. أخرجه الشيخان والترمذي. انظر تيسير الوصول ص١٣٥ ج٤، وصحيح مسلم ص٩١ حديث ١٤٣ ج١، وانظر تهذيب الآثار للطبري ص٥٦، ٥٧.

وقد عقد الإمام العز بن عبد السلام فصلاً بعنوان «فيما يتميز به الصغائر من الكبائر» قال: إذا أردت معرفة الفرق بين الصغائر والكبائر فاعرض مفسدة الذنب على مفاسد الكبائر المنصوص عليها، فإن نقصت عن أقل مفاسد الكبائر فهي من الصغائر، وإن ساوت أدنى مفاسد الكبائر أو أربت عليها فهي من الكبائر، فمن شتم الرب أو الرسول أو استهان بالرسل أو كذب واحداً منهم أو ضمخ الكعبة بالعذرة أو ألقى المصحف في القاذورات، فهذا من أكبر الكبائر ولم يصرح الشرع بأنه كبيرة ١٠هـ قواعد الأحكام في مصالح الأنام ص١٩ ج١، ولا بد من الإشارة إلى أن الإصرار على الصغيرة بما يشعر بقلة المبالاة بالشرع ينقلب إلى كبيرة. انظر قواعد الإحكام ص ٢٢ـ ٢٣ ج١.

(١) انظر إرشاد الفحول ص٤٩، والمغني ص١٦٧ ج٩، والكفاية ص٨٠، وفتح الغفار ص٨٧ ج٢.

(٢) انظر تدريب الراوي ٢٠١.

(٣) إذا رجعنا إلى منهج المتقدمين في قبول الأخبار وردها رأينا تطبيقهم لهذه الشروط تطبيقاً عملياً دقيقاً، وإن لم ينصوا عليها حرفياً كما نص عليها المتأخرون فكانوا لا يقبلون إلا حديث الثقة الضابط ويردون حديث=

ب ـ طرق تحمل الحديث وأدائه[١]:

نتكلم أولاً عن طرق تحمل الحديث، ثم نتكلم في صيغ الأداء.

١ ـ طرق تحمل الحديث ثمان:

أولاً: السماع: وهو أن يقرأ الشيخ الحديث من حفظه أو من كتاب، والحضور يسمعون لفظه، سواء أكان المجلس للإملاء أم لغيره، وهذه المرتبة أرفع أقسام التحمل عند جماهير أهل العلم، ورأى بعضهم أن السماع من الشيخ والكتابة عنه أرفع من السماع فقط، لأن الشيخ مشتغل بالتحديث والراوي بالكتابة عنه، فهما أبعد عن الغفلة وأقرب إلى التحقيق، لأن العادة جارية على المقابلة بعد الإملاء، والسماع هو طريقه الرعيل الأول من الرواة[٢].

= أهل الغفلة وإن كانوا من أصلح الناس، فلو حللنا قول شعبة بن الحجاج (١٦٠هـ) حيث سئل: (متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديث غلط مجتمع عليه، فلم يتهم نفسه فيتركه، طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارو عنه) المحدث الفاصل بين الراوي الفاصل بين الراوي والواعي، فقرة (٤٣٣) وانظر معرفة علوم الحديث ص٦٢. إذا حللنا هذا القول نرى أنه يكاد يشمل جميع شروط الراوي الذي يقبل حديثه، ولكنه نص على الأمور التي يترك فيها حديث الراوي، ولو سئل عن الرجل الذي يقبل حديثه لأجاب بما لا يقل عما ذكره من جاء بعد شعبة من العلماء. ومع هذا يمكننا أن نستنتج منه تلك الشروط. فالضبط ينافي كثرة الغلط، الذي يترك معه حديث الراوي، والعدالة تنافي اتهام الراوي وتكذيبه، وإذا لم ينص شعبة على الإسلام، فذلك لأنه من البديهي عنده، فهو يخاطب مسلماً ويحدث المسلمين، وكان من البديهي ألا يذكر شرط العقل، لأنه أوجب ترك من غلب على حديثه الوهم والغلط، فمن الأولى عدم قبول خبر غير العاقل الذي لا يدري ما يحدث به، ثم إنه من الصعب أن يتصور الضبط والإتقان من غير عقل وتمييز.

وإذا ضممنا إلى هذا أقوال كثير من العلماء وقول الإمام الشافعي في حجية خبر الآحاد في رسالته ص ٣٧٠ـ ٣٧١ رأينا أنه لم يمض القرن الثاني للهجرة حتى دونت جميع الأصول المتعلقة بالرواية والرواة مما تعارف عليه أئمة الصحابة والتابعين وأتباعهم رضي الله عنهم أجمعين.

(١) أهم مصادر هذا البحث: المحدث الفاصل، فقرة (٤٦٦ـ ٤٨٦) وفقرة (٤٩٨) وما بعدها، وفقرة (٦١٥) وما بعدها، والكفاية ص٢٥٩ وما بعدها، وص٢٩٦، ص٣١١ وما بعدها، والإلماع ص١٢: آ وما بعدها، والجامع لأخلاق الراوي ص٥٨ وما بعدها، وص١١٢، ومسائل الإمام أحمد ص ٢٨١ـ ٢٨٣، وصحيح الترمذي بشرح ابن العربي ص ٣٢٦ـ ٣٢٨ ج١٣، ومعرفة علوم الحديث ص٢٥٦ وما بعدها، ومقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ـ ٧٠، واختصار الحديث ص ١٢٢ـ ١٤٣، والمقنع في علوم الحديث ص٥٩ وما بعدها، والمختصر في علم الحديث ص١٤: آ ـ ٢٠، وشرح نخبة الفكر ص ٣٤ـ ٣٧، وفتح المغيث للعراقي ص ٤٦ـ ٧٩ ج٢، ومن ص ٢ـ ١٦ ج٣ منه، وفتح المغيث للسخاوي ص١٧٠ وما بعدها، وتدريب الراوي ص ٢٣٩ـ ٢٨٤، وتوضيح الأفكار ص ٢٩٥ـ ٣٥٢ ج٢، ومنهج ذوي النظر ص ١١٧ـ ١٤٢ وسنشير إلى بعض المصادر في مكانه عند الضرورة.

(٢) ويدخل في السماع تحديث الشيخ من وراء ستار، وقد أجاز ذلك جمهور العلماء مستدلين بسماع الصحابة والتابعين الحديث من زوجات الرسول ﷺ، وغيرهن من وراء حجاب وروايتهم ذلك عنهن، وشرط شعبة بن الحجاج رؤية الشيخ، فقال: (إذا سمعت المحدث ولم تر وجهه فلا ترو عنه) انظر المحدث الفاصل فقرة (٨٦٢) وواضح هذا فيما إذا كان المحدث رجلاً.

ثانياً: القراءة على الشيخ:

ويسميها أكثر المحدثين «العرض» ويسميها بعضهم «عرض القراءة» لأن الطالب يعرض على العالم ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرىء. وهي أن يقرأ واحد على الشيخ، أما من حفظه أو من كتاب مقابل مصحح، والشيخ يصغي إليه معتمداً على حفظه أو على أصله، أو على نسخة مقابلة مصححة، وقد يكون المقابل غير الشيخ ممن يوثق به، كما قد يكون أكثر من واحد كل منهم لديه نسخة مقابلة مصححة[1] يسمعون من يقرأ بحضرة الشيخ.

وشرط الإمام أحمد في القارىء أن يكون ممن يعرف ويفهم، وشرط إمام الحرمين في الشيخ أن يكون بحيث لو وقع من القارىء تحريف أو تصحيف لرده، وإلا لا يصح التحمل عنه.

وقد أجاز الجمهور القراءة على الشيخ وروي عن بعضهم عدم قبول ذلك[2]، ومستند العلماء في جواز هذا النوع من التحمل حديث ضمام بن ثعلبة أنه قال للرسول ﷺ: الله أمرك أن تصلي الصلوات قال: «نعم». قالوا: هذه القراءة على النبي ﷺ، أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه[3].

وهذا النوع من التحمل دون السماع من لفظ الشيخ.

وروي عن كثير من العلماء أن القراءة على الشيخ والسماع منه بمنزلة واحدة.

وفضل بعضهم القراءة على السماع[4] وحجتهم أن الشيخ ربما غلط فيما يقرؤه بنفسه، فلا يرد عليه السامع، إما لأنه ليس من أهل المعرفة أو لأن الغلط صادف موضع اختلاف بين أهل العلم فيه فيُتَوَهمُ ذلك الغلط مذهب الشيخ فيحمله عنه على وجه الصواب، أو أن هيبة الشيخ وجلاله تكون مانعاً من الرد عليه[5].

والجمهور على تقديم السماع على القراءة.

ثالثاً: الإجازة[6]:

كان التحمل في (السماع) من لفظ العالم، وفي (القراءة) بلفظ المتحمل أو غيره بحضرة

---

(١) لا تزال هذه الطريقة متبعة إلى عصرنا هذا في كثير من حلقات العلم العامة والخاصة، وبخاصة في العلوم الشرعيّة وهي الطريقة الغالبة في تعليم (القراءة) في المدارس المختلفة.

(٢) انظر المحدث الفاصل، فقرة (٤٥٨- ٤٥٩) والكفاية ص٢٧٢.

(٣) انظر فتح الباري ص١٥٧ ج١، وبوب البخاري لهذا الحديث باباً بعنوان (القراءة والعرض على المحدث).

(٤) انظر الكفاية ص٢٧٦ وما بعدها.

(٥) فإذا قرىء على المحدث وهو متيقظ حاضر الذهن، فوقع غلط - يرده المحدث بنفسه أو يرده على القارىء بعض الحاضرين من أهل العلم، ولا يمنع من ذلك شيء من الأسباب المانعة التي ذكرناها في قراءة المحدث نفسه: انظر الكفاية ص٢٧٧.

(٦) أهم مصادر هذه الفقرة: المحدث الفاصل فقرة (٤٩٨) وما بعدها، والكفاية ص٣١١ وما بعدها، =

العالم، وفي كلا هذين الطريقين أو النوعين من أنواع التحمل ينطق بالأحاديث المروية، سواء أكان ذلك مشافهة من العالم أم من غيره. وأما الإجازة فهي نوع جديد من أنواع التحمل لا يعدو إذن العالم برواية بعض مروياته المعينة لشخص أو لأشخاص معينين، من غير أن تقرأ جميع الأحاديث المجاز بها، لهذا أجازها بعض العلماء ولم يجزها آخرون(١).

ومثال الإجازة أن يقول المحدث لبعض طلابه: **أجزتكم رواية كتاب البيوع من صحيح البخاري عني، وقد سمعته من فلان، أو أجزتكم رواية صحيح مسلم عني وقد سمعته من فلان، من غير أن يقرأ شيئاً منه، أو أن يقرأ بعضه ويجيزهم بالباقي.**

والإجازة في اللغة **مأخوذة من جواز الماء الذي يُسقاه المال من الماشية والحرث، يقال: استجزت فلاناً فأجازني إذا سقاك ماء لأرضك أو ماشيتك، كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه رواية علمه فيجيزه ذلك(٢).**

ولم يجز العلماء المتقدمون (الإجازة) هكذا من غير قيد ولا شرط، بل اشترطوا أن يعرف المحدث ما يجيز به، وأن تكون نسخة الطالب معارضة بأصل الراوي حتى كأنها هو، وأن يكون المستجيز من أهل العلم وعليه سمته، حتى لا يوضع العلم إلا عند أهله(٣)، وقد روي ما يؤكد هذا عن كثير من المتقدمين كـ «الحسن البصري، وابن شهاب الزهري، ومكحول، وإبان بن عياش، وابن جريج، والإمام مالك وغيرهم»(٤).

وكل هذا يسوغ العمل بالإجازة، ويدفع شبه مانعيها.

وقد اقتصرت الإجازة عند المتقدمين على خاصة الخاصة من ثقات طلاب الحديث، ولم تتعد الإجازة بعدة أحاديث أو بجزء أو كتاب، وكان بعضهم حين يجيز تلميذه يدله على نسخة أو نسخ موثوق بها(٥). ويؤكد هذا قول حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر: (تلخيص هذا الباب أن الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة، حاذق بها، يعرف كيف يتناولها، ويكون في شيء معين

= وانظر الإلماع ص١٦: ب ـ ٢٠: آ ومقدمة ابن الصلاح ص٥٧ وما بعدها والمختصر في علم أصول الحديث ص ١٦ـ ١٧ واختصار علوم الحديث ص ١٣٢ـ ١٣٥، والمقنع في علوم الحديث ص ٦٦ـ ٦٨، وفتح المغيث للعراقي ص ٦٥ـ ٧٩ حـ٢ وتدريب الراوي ص ٢٥٥ـ ٢٦٥.

(١) ممن أجاز (الإجازة) من المتقدمين: الحسن البصري، ونافع مولى ابن عمر والزهري، وربيعة بن أبي عبد الرحمٰن، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم. انظر الكفاية ص٣١٣. وممن لم يجزها شعبة بن الحجاج، وإبراهيم بن إسحاق الحربي وأبو نصر الوائلي وغيرهم (انظر الكفاية ص ٣١٤ـ ٣١٧ واختصار علوم الحديث ص ١٣٢ـ ١٣٣) قال شعبة بن الحجاج: (لو صحت الإجازة لبطلت الرحلة).

(٢) انظر الكفاية ص٣١٢، وفتح المغيث للعراقي ص٧٨ ج٢.

(٣) انظر الكفاية ص٣١٧ والمحدث الفاصل فقرة (٥٠٧) ومعرفة علوم الحديث ص٢٥٩.

(٤) انظر الكفاية ص ٣١٨ـ ٣٢٥.

(٥) انظر المحدث الفاصل فقرة (٥٣٢).

معروف لا يشكل إسناده، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك والله أعلم)[١].

وقد كره كثير من المتقدمين ـ كالإمام مالك وغيره ـ الإجازة لمن ليس من أهل العلم، ولمن لم يعان طلبه والتعب فيه، كما كرهوا إجازة العلم الكثير في إقامة الطالب مدة يسيرة، والذي كان عليه التابعون وأتباعهم وكثير من أهل العلم من بعدهم ألا يجيزوا إلا أهل العلم الثقات الماهرين بالصناعة، والذين يعرفون قدر تناولها، متى كانت الإجازة في شيء معروف لا يشكل إسناده[٢]. ثم ما لبث أن تساهل بعض المتأخرين في الإجازة فتوسعوا بها مما أدى إلى تقاصر همم طلاب العلم عن سماع الكتب سماعاً صحيحاً على الحفاظ والمؤلفين.

والإجازة على أنواع عدة، وأعلى صورها أن يحمل العالم كتاباً أو كتباً من كتبه أو مروياته ويقول للطالب: هذا الكتاب أو هذه الكتب سمعتها من فلان، وأني أجيز لك روايتها عني. وهذا ما يسمونه إجازة من معين ـ وهو الشيخ ـ لمعين (وهو الطالب) في معين، وهو الكتاب المجاز به. وقد استخرج بعض العلماء ثمانية أنواع من الإجازة، وبلغ بعضهم بهذه الأنواع تسعة[٣]، وكلها لا تعدو فقد صفة أو أكثر من صفات النوع الأول، وهو (الإجازة من معين لمعين في معين).

ولا يهمنا بسط هذه الأنواع التي تكفلت كتب علوم الحديث ببيانها، وبخاصة أنها عرفت بعد القرن الرابع الهجري.

والإجازة في أعلى صورها ـ دون السماع والعرض[٤].

رابعاً: المناولة:

والمراد بها أن يعطي المحدث تلميذه حديثاً أو أحاديث أو كتاباً ليرويه عنه، كأن يناول الشيخ تلميذه كتاباً من مروياته ويقول: (هذا من حديثي)، أو (هذا من سماعاتي)، من غير أن يقول له: (اروه عني) أو (أجزتكه). **وقد أجازها بعض أهل العلم ولم يجزها آخرون**[٥].

---

(١) جامع بيان العلم ص١٨٠ ج٢.

(٢) انظر المحدث الفاصل فقرة (٥٣١).

(٣) وقد يدفع الشيخ كتاباً إلى تلميذه ويجيزه به فتسمى هذه (مناولة مع الإجازة)، وهي أرفع درجات الإجازة ومقبولة عند الجميع وستتكلم عنها في النوع الرابع. وقد يجيز العالم للطالب ما يصح له من مسموعاته، وهذا ما يسمونه (إجازة لمعين في غير معين)، كأن يقول المحدث (أجزت لك ما يصح من مسموعاتي)، وقد تكون الإجازة (لغير معين في معين) كأن يقول أجزت لمن قال لا إله إلا الله أن يروي عني كتاب كذا، وقد تكون إجازة (لغير معين في غير معين) كأن يقول (أجزت للمسلمين رواية مسموعاتي). والخلاف في هذه الأنواع أشد من الخلاف في الأول، وأما الإجازة بالمجهول للمجهول ففاسدة عند الجميع.

(٤) انظر معرفة علوم الحديث ص٢٥٩، وتدريب الراوي ص٢٧١.

(٥) انظر الكفاية ص٣٢٨ و٣٢٩، وفتح المغيث ص٦ ج٣، وقارن بمقدمة ابن الصلاح ص٦٥، وبتدريب الراوي ص٢٧٣ وما بعدها.

وهذه الصورة التي قدمناها يسميها المحدثون (المناولة المجردة عن الإجازة)، وقد تجتمع المناولة مع الإجازة وحينئذ يسميها المحدثون (المناولة المقرونة بالإجازة)، وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق، ولها صور أعلاها أن يعطي الشيخ التلميذ كتاباً أو نحوه ويقول له: هذا سمعته من فلان، فخذه واروه عني، أو خذه وانسخه ورده إلي بعد مقابلته واروه عني، ونحو هذا. ودون هذا أن يأتي الطالب بنسخة صحيحة عن أصل الشيخ ويعرضها عليه، فيأخذها الشيخ منه ويتصفحها، ثم يقول له: (اروها عني) وهذا ما يسميه بعضهم (عرض المناولة) وروي هذا النوع من المناولة عن كثير من أئمة الحديث[١].

ولا خلاف بين جمهور أهل النقل في قبول المناولة، حتى إن بعضهم جعل (المناولة المقرونة بالإجازة) بمنزلة السماع، والصواب أنها دون السماع والقراءة[٢]. ونقل القاضي عياض والعراقي اتفاق أهل العلم على قبول المناولة ولم يحك أحد الخلاف فيها كما حكي في الإجازة.

وحجة العلماء في جواز المناولة حديث رسول الله ﷺ أنه كتب لأمير السرية كتاباً وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا كذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي ﷺ[٣]، وكتابته ﷺ لعمرو بن حزم وغيره من الصحابة والأمراء بعض السنن وأمرهم بالعمل بما فيها[٤].

خامساً: المكاتبة:

هي أن يكتب العالم بخطه، أو يكلف غيره بأن يكتب عنه بعض حديثه، لطالب حاضر عنده، أو لشخص غائب عنه، ويرسل الكتاب إليه مع من يثق به، وهي قسمان:

أحدهما: أن تقترن الكتابة بالإجازة، كأن يكتب إليه الأحاديث ثم يذكر له إجازته بها، فهذا القسم يشبه المناولة المقترنة بالإجازة في الصحة والقوة.

والثاني: أن يكتب إليه من غير إجازة، وقد منع الرواية بها قوم[٥]، والصحيح جوازها، وقد ذهب إليه كثيرون من المتقدمين والمتأخرين[٦].

ولا نرى وجهاً لاشتراط الإجازة في الكتابة، لأن أكابر الرواة أخذوا بالكتابة المجردة عن

---

(١) انظر الكفاية ص٣١٨ وما بعدها ص٣٢٦ وما بعدها، وفتح المغيث ح٨٣.

(٢) انظر فتح المغيث للعراقي ص٤ ج٣.

(٣) انظر فتح الباري ص١٦٣ ج١، وقد أخرجه البخاري تعليقاً.

(٤) انظر الأحكام لابن حزم ص٢٥٧.

(٥) و (٦) منهم القاضي أبو الحسن الماوردي الشافعي والآمدي وابن القطان، وممن أجازها: أيوب السختياني، ومنصور بن المعتمر والليث بن سعد وغيرهم انظر الكفاية ص٣٣٦، وفتح المغيث ص١٠ ج٣، وتدريب الراوي ص٢٧٧، والباعث الحثيث ص١٣٩.

الإجازة[١]. ثم إن كتابة الشيخ إلى شيخ آخر، أو إلى طالب فيها إشعار بإذن الشيخ في الرواية عنه. وإن كنا لا نشك أن المكاتبة مع الإجازة أقوى من المكاتبة وحدها، وقد رجح بعضهم المكاتبة مع الإجازة على المناولة والإجازة، حتى إن بعضهم ذهب إلى أنها أرجح من السماع وأوثق[٢].

وقد استحب الخطيب البغدادي أن يكون الكتاب بخط المحدث، ولم ير ذلك لازماً، فإن كلف غيره الكتابة عنه بيّن ذلك كأن يقول: (وكتابي هذا إليك بخط فلان)، وكل هذا من باب الاستيثاق والحيطة، والمقصود أن يثبت عند المكاتب أن ذلك الكتاب من الراوي المجيز تولاه بنفسه أو أمر غيره بكتبه عنه[٣].

سادساً: إعلام الشيخ:

والمراد به عند المحدثين أن يعلم الشيخ تلميذه بأن هذا الحديث أو الكتاب من مروياته، وقد سمعه من فلان، أو أخذه عن فلان، ونحو ذلك من غير أن يصرح بإجازته له في روايته عنه، فقد سوغ الرواية بمجرد ذلك أكثر أهل العلم، واعتبروا هذا الإعلام متضمناً إجازة الشيخ بالرواية، ورأوا أن ثقة الشيخ وأمانته تمنعه من أن يدعي سماع ما لم يسمع، وإعلامه تلميذه بسماعه يدل على رضاه عن تحمل هذا السماع وأدائه، وهذا مذهب بعض المتقدمين كابن جريج، وذهب إليه كثير من المتأخرين.

وقال بعضهم: لا بد من إجازة الشيخ حتى تصح الرواية عنه[٤].

ولما كان هذا النوع من التحمل يتضمن الإجازة بالرواية دلالة لا تصريحاً ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز الرواية إذا منع الشيخ التلميذ من الرواية عنه، كأن يقول له: (هذا الكتاب سماعي من فلان، ولكن لا أجيزه لك، أو لا ترووه عني)[٥] وأجاز ذلك آخرون[٦]. ورأينا أنه لا

---

(١) انظر الكفاية ص ٣٣٦ـ ٣٤٢، وتدريب الراوي ص٢٧٨، وتوضيح الأفكار ص ٣٣٨ـ ٣٣٩ ج٢، وانظر المحدث الفاصل فقرة (٥٢٢ـ ٥٣٠) وفقرة (٥٣٤ـ ٥٣٦).

(٢) انظر الباعث الحثيث ص١٤٠. وفي رأينا أن الكتابة من شيخ متيقظ دقيق لشخص حاضر عنده أو لغائب عنه لا تقل عن السماع إن لم ترجح عليه، ذلك لأن كتابة الشيخ لا تقل عن تحديثه مشافهة، فمتى تأكد الطالب من خط شيخه، أو أكد ذلك له رسول الشيخ إليه، وكان الرسول ثقة أميناً لم يعد هناك أي شك في اتصال ما يرويه الطالب عن الشيخ مكاتبة.

(٣) انظر الكفاية ص٣٧٧.

(٤) انظر فتح المغيث للعراقي ص١٢ ج٣، والكفاية ص٣٤٦، ٣٤٨ـ ٣٤٩. وتدريب الراوي ص٢٨٠.

(٥) وحجة هؤلاء قياس هذه الحالة على (الشهادة على الشهادة) فإنها لا تصح إلا إذا أذن الشاهد الأول للثاني بأن يشهد على شهادته.

(٦) وحجة من أجاز الرواية بالإعلام وإن لم يجز الشيخ الرواية عنه ـ إن السماع والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذن باتفاق، وعلى هذا فإن القياس الذي اعتبره المانعون قياس غير صحيح لأن الشهادة على الشهادة لا تصح =

تجوز له روايته عن الشيخ إذا بين له علة ذلك، وله أن يرويه مع بيان تلك العلة، كما له أن يرويه - في حال عدم إجازة له - على أن يبين منع الشيخ له من الرواية عنه، وفي كل هذا يرويه بصيغة تدل على الإعلام، كما سنبين ذلك في صيغ الأداء.

والخلاف الذي ذكرناه هو في الرواية بإعلام الشيخ لا في العمل بما أعلم به، فالعمل واجب على من سمعه إذا صح إسناده، كما حكاه القاضي عياض عن محققي أصحاب الأصول: إنهم لا يختلفون في وجوب العمل به، وأوجب ذلك كثير من علماء الحديث[١].

سابعاً: الوصية:

وهي أن يوصي العالم قبل سفره أو قبل موته بكتاب من مروياته لشخص بروايته عنه، وهذه الصورة من صور التحمل نادرة جداً، وقد عدها المتأخرون إحدى طرق التحمل مستدلين بما روي عن بعض السلف من الوصية بكتبهم قبل موتهم، من هذا أن أبا قلابة عبد الله بن زيد الجرمي (- ١٠٤هـ) أوصى بكتبه لأيوب السختياني (٦٨- ١٣١هـ)، فجيء بها عدل راحلة، ودفع أيوب كراءها بضعة عشر درهماً[٢].

وعلل بعض من جوز الرواية بالوصية: بأن في دفع الكتب إلى الموصى له - نوعاً من الإذن وشبهاً من العرض والمناولة، وهو قريب من الإعلام[٣].

وهذا النوع من التحمل أضعف من الصور السابقة، ولا تجوز للموصى له روايته عن

= إلا مع الأذن في كل حال، والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذن باتفاق، إلى جانب أن الشهادة تفترق عن الرواية في أكثر الوجوه. انظر الإلماع ص٢١: آ، وفتح المغيث للعراقي ص١٢ ج٣.

(١) انظر فتح المغيث ص١٣ ج٣، وتدريب الراوي ص٢٨١.
ولا بد لنا هنا من أن نبين أن الرواية بالإعلام لم تكن قبل القرن الرابع إلا نادراً، وإذا وقعت من بعضهم كان يبين ذلك حين أدائه، وأوكد أنها لم تكن عند المتقدمين على نطاق واسع كما قد يظن من كلام المتأخرين، فكل ما في الأمر أن هشام بن عروة (٥٩- ١٤٦هـ) قال: أتاني ابن جريج بصحيفة، فقال: يا أبا المنذر هذه أحاديثك؟ فقلت: نعم. فذهب) - المحدث الفاصل فقرة (٤٨٤) - فهشام بن عروة عالم ثقة، وابن جريج تلميذه وهو أحد الثقات المعروفين، جاءه بأحاديثه وأحب أن يستوثق بسؤاله، وسؤاله يتضمن استجازة هشام بالرواية، وإجابة هشام تتضمن إجازته إياه بالرواية عنه. هذا كل ما عرف وما روي من مذهب ابن جريج في الإعلام، ومع هذا احتاط العلماء فقال يحيى بن سعيد القطان: (كان ابن جريج صدوقاً، إذا قال حدثني فهو سماع، وإذا قال: أخبرنا أو أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: (قال) فهو شبه الريح) المحدث الفاصل فقرة (٤٩٢). فابن جريج يبين ذلك في روايته، وقد عرف العلماء هذا منه فنبهوا طلابهم إليه، ومع هذا فعمل ابن جريج أقرب إلى (عرض المناولة) منه إلى الإعلام. وما ذكره الخطيب في الكفاية ص٣٤٦ يؤكد ندرة التحمل والأداء بالإعلام قبل القرن الرابع.

(٢) انظر طبقات ابن سعد ص٢١٦ حـ٥ وص٢١٧ قسم ٢ حـ٧، والمحدث الفاصل فقرة (٥٤٨).

(٣) انظر الإلماع ص٢١: ب، ورد من منع الرواية بالوصية بأن تشبيهها بالإعلام وبالمناولة لا يصح، وإنما يرويها على سبيل الوجادة، فإن لمن جوز الرواية بمجرد الإعلام والمناولة مستنداً - ذكرناه فيما سبق - ولا يتقرر مثله ولا قريب منه في الوصية. انظر مقدمة ابن الصلاح ص٦٩، والكفاية ص ٣٥٢- ٣٥٣.

الموصي عند الجمهور، وقيد من أجاز الرواية بالتزام الموصى له عبارة الموصي عند الأداء، ولا بد له من بيان ما يدل على ذلك حين يروي عن الموصي، ولا يجوز له أن يقول حدثني فلان بكذا، لأنه لم يحدثه[1].

ثامناً: الوجادة:

الوجادة ـ بكسر الواو ـ مصدر مولد لوَجَدَ يجد، غير مسموع من العرب اصطلح المحدثون على إطلاقه على ما أخذ من العلم من صحيفة، من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة[2]، كأن يجد شخص كتاباً بخط من عاصره وعرف خطه، سواء لقيه أم لم يلقه، أو بخط من لم يعاصره، ولكنه استوثق من أن الكتاب صحيح النسبة إليه، بشهادة أهل الخبرة، أو بشهرة الكتاب إلى صاحبه، أو بسند الكتاب المثبت فيه أو غير ذلك مما يؤكد نسبة الكتاب إلى صاحبه، فإذا أثبت عنده هذا فله أن يروي منه ما يشاء على سبيل الحكاية لا على سبيل السماع.

وقد ثبت عن بعض السلف روايتهم عن الصحف والكتب[3]، ومع هذا فقد كانت الرواية وجادة في العصور المتقدمة نادرة وقليلة، لأن جمهور أهل العلم كانوا يفضلون الرواية مشافهة بالسماع أو العرض، بل أن كثيراً من السلف عاب على من يروي من الصحف، وانتشرت بينهم عبارة (لا تقرؤوا القرآن على المُصحَفِيين، ولا تحملوا العلم عن الصَحفِيين)[4] حتى أن بعضهم

(١) رأينا في الوصية: استدل بعض المتأخرين بما روي عن بعض السلف من الوصية بالكتب، فجعلوا هذا نوعاً من التحمل، وفي رأيي أن وصية أبي قلابة لأيوب لا تدل قط على جواز الرواية عنه، ذلك لأن المتقدمين كانوا يكرهون أن تقع كتبهم بعد موتهم في أيدي غير أهل العلم، فكانوا يحرقونها قبل وفاتهم، أو يغسلونها، أو يوصون بها إلى من هو أهل لها، وقد أسلفت الكلام في هذا في (السنة قبل التدوين ص٣٤٣ وما بعدها)، ووصية أبي قلابة بكتبه إلى أيوب السختياني لا تعدو هذا المعنى، ومما يؤكد لنا هذا ما رواه القاضي الرامهرمزي بسنده عن حماد بن زيد قال: (أوصى أبو قلابة فقال: ادفعوا كتبي إلى أيوب إن كان حياً، وإلا فاحرقوها) ـ المحدث الفاصل فقرة (٥٤٧) ـ. وأيوب خير من يستفيد من كتب شيخه، وبعد أن وصلت إليه هذه الكتب سأل الإمام محمد بن سيرين فقال له: ما ترى في كتب أبي قلابة قد جاءت أرويها؟ قال: نعم. قال: ثم قال بعد ذلك لا آمرك ولا أنهاك. انظر الكفاية ص٣٥٢، والمحدث الفاصل فقرة (٥٤٦). وقال الخطيب البغدادي: يقال إن أيوب كان قد سمع تلك الكتب غير أنه لم يحفظها، فلذلك استفتى محمد بن سيرين عن التحديث منها ـ الكفاية ٣٥٢ـ فليس هناك أي مانع من أن يرويها أيوب عنه إذا صح هذا الخبر. هذه هي الحادثة التي رويت عن السلف كما ذكر السيوطي وغيره، وهي كما بيناها لا تدل على إجازة الرواية عن الموصي، ولو سلمنا ـ جدلاً ـ بدلالتها على إجازة الرواية أو على شبهها بالمناولة أو بالإعلام فإنها لم تقع إلا نادراً، مما لا يسوغ جعلها طريقاً من طرق تحمل الحديث عند السلف وليس في اعتبار المتأخرين الوصية طريقاً من طرق التحمل أي ضير ما دام الراوي يبين هذا حين الأداء.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٦٩، وفتح المغيث للعراقي ص ١٤ـ ١٥ حـ٣، وتدريب الراوي ص٢٨١، وتوضيح الأفكار ص ٣٤٣ـ ٣٤٤ ج٣.

(٣) انظر جامع بيان العلم وفضله ص٧١ ج١، والمحدث الفاصل فقرة (٦١٢ـ ٦١٨) وانظر الكفاية ص٣٥٣ وما بعدها.

(٤) المحدث الفاصل فقرة (١٠١)، وتصحيف المحدثين ص٢: ب.

كان يضعف ما يروى من الكتب[١].

ونؤكد أن ما روي في عهد التابعين وجادة لا يعدو أحاديث معدودة عرفها أهل العلم[٢] ولم يروها أحد إلا بعد أن ثبتت له صحة نسبة المكتوب إلى صاحبه، ومما يؤكد هذا نفس الأخبار التي حكيت عمن روى بالوجادة من المتقدمين[٣].

ولم يرو عن أحد يعتد به أنه قال في الوجادة: حدثنا، أو أخبرنا فلان، وإنما يقال وجدت في كتاب فلان، أو قرأت في كتاب فلان كذا وكذا، وكثيراً ما نرى أمانة السابقين في النقل عن الكتب وشدة احتياطهم واستيثاقهم لما يروون فنرى في مسند الإمام أحمد مما يرويه ابنه عبد الله مما وجده بخط أبيه قوله: (وجدت بخط أبي: حدثنا فلان) أو (وجدت بخط أبي في كتابه) ثم يسوق الحديث، ولم يستجز أن يرويها عن أبيه، وهو راوية كتابه، وابنه وتلميذه، وخط أبيه معروف له، وكتبه محفوظة عنده[٤].

ومن هذا قول بعضهم: (وجدت في كتاب أبي فلان، وأخبرني محمد بن سلمة أنه خط أبي فلان. . .)[٥] ونحو هذا.

ولا يجوز للراوي بالوجادة أن يعزو ما يرويه إلى صاحب الكتاب إذا شك في نسبته إليه إلا بما يدل على شكه، كأن يقول بلغني عن فلان، أو (وجدت في كتاب ظننت أنه كتاب فلان)[٦].

كل هذا فيما يتعلق بالرواية؛ وجادة. وأما ما يتعلق بالعمل فالصحيح الذي عليه المحققون من أهل العلم أنه يجب العمل بما يجده متى صح إسناده[٧].

---

(١) ونظم ذلك شاعر من أهل البصرة فقال:

لا تصل الحاء في القراءة بالخاء ... ولا لامها إلى الألف
ولا تضلُّ العلوم عنك ولا ... يكون إسنادها من الصحف

لعله يريد في البيت الأول: لا تصحف الحاء فتجعلها خاء ولا تجعل اللام ألفاً. . . وقال آخر يذكر قوماً لا رواية لهم:

ومن بطون كراريس روايتهم ... لو ناظروا باقلاً يوماً لما غلبوا
والعلم إن فاته إسناد مسنده ... كالبيت ليس له سقف ولا طنب

انظر المحدث الفاصل فقرة (١٠٢) والكفاية ص١٦٣.

(٢) ذكر بعضها القاضي الرامهرمزي في المحدث الفاصل فقرة (٦١٥ـ ٦٢١)، كما ذكر الخطيب البغدادي بعضها أيضاً في كتابه الكفاية ص ٣٥٣ـ ٣٥٥.

(٣) انظر المحدث الفاصل فقرة (٦١٥، ٦١٦، ٦٢١) والكفاية ص ٣٥٣ـ ٣٣٤.

(٤) انظر الباعث الحثيث ص١٤٤.

(٥) انظر مثال هذا في المحدث الفاصل فقرة (٦٢٢).

(٦) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٧٠.

(٧) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٧٠، وفتح المغيث للعراقي ص١٦ ج٣، وتدريب الراوي ص٢٨٤ ومما يؤكد وجوب العمل بالوجادة متى صحت، ما رواه الشافعي من أن سيدنا عمر رضي الله عنه كان يقول بتفاوت ديات الأصابع، ثم عمل الصحابة بعده بما وجدوه في كتاب آل عمرو بن حزم الذي كان قد كتبه الرسول ﷺ له، وذلك حين ثبت لهم، انظر الرسالة ص ٤٢٢ـ ٤٢٣.

والوجادة الموثوق بها التي يطمئن إليها أهل العلم، بالتحقق من نسبة الموجود إلى صاحبه بمختلف الطرق العلمية - لا تقل في قيمتها عن التحمل بالإجازة، لأن الإجازة على حقيقتها وجادة معها إذن من الشيخ بالرواية فحين يروي المرء بالوجادة بشرطها، ويبين أن ما يرويه إنما هو قول فلان في كتاب كذا وكذا، فإنه ينقل الخبر بكل أمانة، وكل ما في الأمر عدم اتصال الإسناد بين الناقل والشيخ، ومع هذا ففي نقله شبه اتصال السند بينهما.

وليس لأحد أن يشك في قيمة التحمل عن طريق الوجادة الموثوق بها، ولا في صحة هذا التحمل حين يؤديه من نثق به، لأن جميع ما ننقله اليوم من الأحاديث النبوية الشريفة من الكتب الصحيحة، وجميع ما ينقله أهل العلوم المختلفة من مؤلفاتها إنما هو ضرب من الوجادة، ولو توقف العمل فيها على السماع والرواية لانسد باب العمل بالمنقول، لتعذر شرط الرواية كما قال ابن الصلاح[١].

وبعد فإننا أدركنا من خلال هذا العرض السريع لطرق تحمل الحديث - تشدد العلماء المسلمين في بعض طرق التحمل، واهتمامهم بالمحافظة على السنة، واتصال السند، والتثبت في التحمل، والتيقظ في الأداء، وحق لهم أن يفعلوا كل هذا في سبيل المحافظة على الحديث النبوي، وبخاصة أن وسائل التدوين في عصور المتقدمين كانت ضعيفة وقليلة، بل لا تقارن بما نحن عليه اليوم من سهولة النقل والطبع والنشر، الذي خفف عنا كثيراً من العناء في حفظ الحديث، والتدقيق في طرق تحمله وروايته، فيا حبذا لو نوجه بعض الجهد إلى نشر الحديث النبوي وحفظه وفهمه والعمل به والتخلق بما جاء فيه، بعد أن كفل لنا المتقدمون حفظه ونقله إلينا، وبعد أن خففت عنا وسائل الحضارة مؤونة كثيرة مما عاناه سلفنا الصالح في هذا الميدان.

وإلى هنا ينتهي قولنا في تحمل الحديث، فلننتقل إلى الكلام عن أدائه.

٢ ـ صيغ الأداء:

من البديهي أن كل صورة من صور التحمل تقابلها أو تقترن بها صورة من صور الأداء، ذلك لأن ما تحمله الطالب في يوم ما سيؤديه في وقت ما، بل إن تحمله أثر لأداء من حَمَّله.

وقد حرص العلماء في أدائهم على بيان صور التحمل التي أخذوا بها ما يحدثون به أو ما يروونه، وتشدد بعضهم في هذا وأصر على بيان ذلك، لأن طرق التحمل التي ذكرناها تتفاوت في منزلتها العلمية، ويكاد يجمع جمهور العلماء على وجوب تمييز ما تحمل بالسماع والقراءة مما تحمل بالطرق الأخرى، لأن السماع والقراءة يقومان على المشافهة بخلاف بقية أنواع التحمل.

فيقول الراوي فيما أخذه سماعاً: سمعت، أو حدثنا، أو أخبرنا، أو أنبأنا، ومعنى جميع

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٧٠.

هذه العبارات في العربية التحديث والإخبار، وكان هذا شائعاً بين المتقدمين، وبخاصة قبل أن يشيع استعمال (أخبرنا) فيما يقرأ على الشيخ. وكان لفظ(أخبرنا) أكثر استعمالاً من غيره. حتى أن بعضهم ما كان يستعمل غيره فيما سمعه أو قرأه على المحدث.

وأرفع هذه العبارات(سمعت)، ولهذا حرص بعضهم عليها وقدمها على غيرها، لأنه لا يكاد أحد يقول: (سمعت) في أحاديث الإجازة والمكاتبة، ولا في تدليس ما لم يسمعه، فلذلك كانت هذه العبارة أرفع مما سواها[١] .

وقلما يقولون في السماع (قال) أو(ذكر لي) ، وإنما تحمل هذه على السماع إذا ذكرها راو يعرف لقاؤه لمن يروى عنه، لا سيما إذا عرف أنه لا يقول(قال) إلا فيما سمعه منه[٢] .

ويقول فيما قرىء على الشيخ(قرأت على فلان)، أو(قرىء على فلان وأنا أسمع) إذا كان القارىء غيره. وهذه أحوط العبارات وهي شائعة كثيراً في أسانيد الكتب القديمة وفي سماعاتها[٣] . ويقول بعضهم في القراءة على الشيخ(حدثنا أو أخبرنا ـ قراءة عليه)[٤] واكتفى جمهور أهل الحديث فيما سمعه قراءة على الشيخ أن يقول(أخبرنا) ، وهو الشائع بين أهل الحديث.

وأجاز بعضهم قول: (حدثنا وأخبرنا) في العرض على الشيخ وهو مذهب كثير من المحدثين، ومعظم أهل الحجاز والكوفة[٥] . ومنع ذلك آخرون[٦] .

ولم يستعمل المحدثون في السماع والعرض(عن) إلا نادراً، إذ كانت(عن) مستعملة كثيراً في تدليس ما ليس بسماع، ولهذا كان قول المحدث(حدثنا فلان قال: حدثنا فلان) أعلى منزلة من قوله: (حدثنا فلان عن فلان)[٧] ، ويجب أن تحمل(عن) على السماع إذا قالها من لم

(١) انظر الكفاية ص ٢٨٤ـ ٢٨٥، والمحدث الفاصل فقرة ٦٥٢، ومقدمة التمهيد آخر الصفحة ٧: ب.
(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٥٢، وتدريب الراوي ص٢٤١، وفتح المغيث للعراقي ص٥٢ ج٢.
(٣) نقصد بالسماع ما يدونه صاحب النسخة أو قارئها من أسماء الحضور في مجلس السماع في الورقة الأولى أو الأخيرة من الكتاب أو في آخر الجزء، وأحياناً في بعض الحواشي.
(٤) انظر الكفاية ص ٢٩٦ـ ٢٩٧.
(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٥٢، وقارن بالكفاية ص٣٠٥ وما بعدها وص٣١٠.
(٦) من هؤلاء ابن المبارك يحيى بن يحيى التميمي وغيرهما انظر مقدمة ابن الصلاح ص٥٢، وتدريب الراوي ص٢٤٥. وعلى هذا ففي إطلاق (حدثنا، وأخبرنا) على ما قرىء على الشيخ ثلاثة أقوال:
الأول: منع ذلك مطلقاً وهو قول ابن المبارك ومن تبعه.
الثاني: جواز ذلك لأن القراءة كالسماع وهو مذهب البخاري وكثير من المحدثين.
الثالث: عدم إطلاق حدثنا على العرض وجواز إطلاق أخبرنا وهو مذهب الإمام مسلم وجمهور أهل المشرق. حتى أصبحت أخبرنا هي الشائعة في العرض.
(٧) انظر الكفاية ص٣٨٩.

يعرف بالتدليس، أو استعملها في الرواية من عرف لقاؤه لشيخه[١].

والذي عليه الجمهور - في أداء ما حمل بالإجازة أو المناولة أن يروى بعبارة تشعر بذلك. كأن يقول فيما أجيز به: أخبرنا فلان إجازة أو فيما أجازني فلان، وفيما تناوله: أخبرنا مناولة أو فيما ناولني وأجازني ونحوه. وقال بعضهم: يقول في المناولة (قال) أو (عن) فلان[٢].

ويقول في المكاتبة: (كتب إليَّ فلان قال: حدثنا فلان...) ونحو ذلك، وعلى هذا جمهور المحدثين[٣].

وأما أداء ما تحمل بالإعلام - فمع أنا لم نجد أحداً في العصور المتقدمة روى به سوى ابن جريج - لا بد لمن أخذ به أن يبين ذلك حين الأداء، كأن يقول: فيما أعلمني شيخي أن فلاناً حدثه أو نحو ذلك.

وأما أداء ما تحمل بالوصية - فعلى من جوزه أن يبين ذلك في أدائه كأن يقول أوصى إلي فلان، أو أخبرني فلان بالوصية، أو وجدت فيما أوصى إلي فلان أن فلاناً حدثه بكذا وكذا. ولم نجد أحداً من المتقدمين حدث بالوصية.

وأما أداء ما تحمله الراوي بالوجادة - فجمهور المحدثين على وجوب بيان ذلك كأن يقول: (وجدت في كتاب فلان) ونحو هذا.

جـ - رواية الحديث بالمعنى:

عرفنا - مما سبق - أنه من الواجب على الراوي أن يبين صورة التحمل التي أخذ بها ما يرويه، وعرفنا حرص المحدثين على ذلك، وكما حرص العلماء على بيان صور التحمل حين الأداء، حرصوا على أداء الحديث كما سمع من غير تبديل ولا تحريف. وتشدد بعض المحدثين والفقهاء والأصوليين، فأوجبوا رواية الحديث بلفظه ولم يجيزوا الرواية بالمعنى مطلقاً[٤].

وذهب جمهور العلماء إلى أنه (يسوغ للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ، إذا كان عالماً

---

(١) انظر قول مسلم في صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن في صحيحه ص٢٩ ج١.

(٢) انظر الكفاية ص٣٣٠ والمحدث الفاصل فقرة ٥٠٢ قال النووي: اصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق أنبأنا في الإجازة. انظر تدريب الراوي ص٢٧٥. وقال الأوزاعي: (ما أجزت لك وحدك فقل فيه (خبرني)، وما أجزته لجماعة أنت فيهم فقل فيه (خبرنا)، وما قرأت علي وحدك فقل (أخبرني)، وما قرىء علي في جماعة أنت فيهم فقل فيه (أخبرنا)، وما قرأته عليك وحدك فقل فيه (حدثني)، وما قرأته على جماعة أنت فيهم فقل فيه (حدثنا) وروى نحو هذا عن كثير ممن عاصر الأوزاعي. انظر المحدث الفاصل فقرة (٤٨٩) والكفاية ص٣٠٢.

(٣) انظر الكفاية ص٣٣٧، ٣٤٢.

(٤) انظر الكفاية ص ١٩٨- ٢٠٣، وفتح المغيث ص٤٨ ج٢، والباعث الحثيث ص١٥٧ وما بعدها، وتدريب الراوي ص٣١١ وما بعدها، ومقدمة ابن الصلاح ص٨٥، وتوجيه النظر ص ٢٩٨- ٣١٤، والسنة قبل التدوين ص١٢٦.

بلغات العرب ووجوه خطابها، بصيراً بالمعاني والفقه عالماً بما يحيل المعنى وما لا يحيله، فإنه إذا كان بهذه الصفة جاز له نقل اللفظ، فإنه يحترز بالفهم عن تغيير المعاني وإزالة أحكامها)(١).

وأما إذا كان الراوي غير عالم ولا عارف بما يحيل المعنى، فلا تجوز له رواية الحديث بمعناه ولا خلاف في وجوب أدائه الحديث بلفظه كما سمعه. قال الإمام الشافعي رحمه الله في صفات الراوي: (أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يُخافُ فيه إحالته الحديث، حافظاً إن حدث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث به من كتابه)(٢).

ومن هذا يتبين أن من كان عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ـ له أن يرويه بالمعنى إذا لم يحضره اللفظ الأصلي لأنه تحمل اللفظ والمعنى، وعجز عن أداء أحدهما، فلا مانع من روايته بمعناه ما دام قد أَمِنَ الزلل والخطأ، حتى إن الإمام الماوردي أوجب أداءه بمعناه إذا نسي اللفظ، لأن عدم أدائه بمعناه قد يكون كتماً للأحكام، ثم قال: فإن لم ينس لفظ الحديث لم يجز أن يورده بغيره، لأن في كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس في غيره(٣).

ومن أجاز الرواية بالمعنى إنما أجازها للعالم بشرط أن لا يكون المروي مما يتعبد به، أو من جوامع كَلِمِهِ ﷺ.

والحق أننا نرى هذا فيما كان عليه الصحابة والتابعون وأهل العلم من بعدهم، فلم يتصرفوا في اللفظ إلا في وصف الأحوال والمشاهد والوقائع ومع هذا كان كثير منهم يحتاط ويقول بعد رواية الحديث (أو كما قال) (أو نحو هذا) (أو شبهه)، كما كان يفعل عبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وأنس بن مالك وغيرهم(٤). ولهذا وجب على الراوي أن يقول عقب رواية الحديث (أو كما قال) ونحو هذا، احتياطاً في الرواية خشية أن يكون مرويه بالمعنى.

وخلاصة القول: إن جميع العلماء اتفقوا على عدم جواز رواية الحديث بالمعنى للجاهل بما يحيل معاني المروي من اللفظ، وأما العالم بما يحيل المعنى وما لا يحيله ـ فقد أجاز الجمهور له الرواية بالمعنى بالشروط السابقة، ومنع ذلك آخرون.

---

(١) المحدث الفاصل فقرة (٦٨١).
(٢) الرسالة ص ٣٧٠ـ ٣٧١.
(٣) انظر تدريب الراوي ص٣١٣، وقد نقلنا عبارة الماوردي بتصرف.
(٤) انظر السنة قبل التدوين ص ١٣٠.

الفصل الثاني
علم تاريخ الرّواة

علم رجال الحديث من أهم علوم الحديث شأنا، ذلك لأن علم الحديث يتناول دراسة السند والمتن، ورجال السند هم رواة الحديث، فهم موضوع علم الرجال، الذي يكوّن أحد جانبي علم الحديث. فلا غرو ـ حينئذ ـ من أن يهتم علماء المسلمين بهذا العلم اهتماماً كبيراً.

وينقسم علم رجال الحديث إلى علمين عظيمين: **علم تاريخ الرواة، وعلم الجرح والتعديل.**

وسنتناول كلاً من هذين العلمين في فصل مستقل، نتكلم في الأول منهما عن تاريخ الرواة، ثم نتناول في الثاني علم الجرح والتعديل.

فعلم تاريخ الرواة هو العلم الذي يُعَرِّفُ برواة الحديث من الناحية التي تتعلق بروايتهم للحديث، فهو يتناول بالبيان أحوال الرواة، ويذكر تاريخ ولادة الراوي، ووفاته، وشيوخه، وتاريخ سماعه منهم، ومن روى عنه، وبلادهم ومواطنهم، ورحلات الراوي، وتاريخ قدومه إلى البلدان المختلفة، وسماعه من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أم بعده... وغير ذلك مما له صلة بأمور الحديث[1].

وقد نشأ هذا العلم مع نشأة الرواية في الإسلام، واهتم العلماء به ليتمكنوا من معرفة رجال الأسانيد، فكانوا يسألون الرواة عن أعمارهم ومواطنهم، وتواريخ سماعاتهم من الشيوخ، كما كانوا يسألون عن الرواة أنفسهم، وحق للعلماء أن يهتموا بكل هذا ليعلموا صحة ما يدعيه الرواة من سماع، وليعرفوا اتصال الأسانيد وانقطاعها ويعرفوا المرسل من المرفوع... وغير ذلك.

وكان التاريخ خير سلاح يتسلح به العلماء تجاه الكذابين، قال سفيان الثوري: (لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ)[2].

ولم يكتف العلماء بالإشارة إلى أهمية معرفة تاريخ الرواة وأحوالهم، بل مارسوا هذا

---

(١) وقد أطلق المتقدمون على علم تاريخ الرواة أسماء مختلفة، فمنهم من أطلق عليه (علم التاريخ)، ومنهم من سماه (تاريخ الرواة)، ومنهم من صنف فيه تحت عنوان (وفيات الرواة) وغير ذلك. ومعظم المصنفين بعد القرن الخامس يطلقون عليه اسم (التواريخ والوفيات) حين يذكرونه في مؤلفات علوم الحديث ومصطلحه، ويخصون مصنفاتهم المفردة لأحوال الرواة بأسماء تدل عليها.

(٢) الكفاية ص١١٩، وانظر فتح المغيث ص١٣٣ ج٤، والكامل لابن عدي ص٤: ب ج٣.

بأنفسهم، والأمثلة في هذا الموضوع أكثر من أن تحصى[(١)].

وكان من آثار هذا النشاط العلمي أن اجتمعت لدى العلماء ثروة كبيرة من تراجم الرجال وأخبارهم، فأودعوها في مصنفاتهم، فصنفوا في الصحابة وأحوالهم وأخبارهم ومشاهدهم وقبائلهم، وفي عدة أحاديثهم ورواتهم، واهتموا بذلك اهتماماً كبيراً، حتى إذا ما أشرق عصر التدوين والتصنيف طالعتنا المصنفات الكثيرة تضم أخبار الصحابة وأحوالهم[(٢)]، كما طالعتنا مصنفات أخرى في التابعين وأتباعهم وأهل العلم من بعدهم.

وقد اختلفت طرق المصنفين في تاريخ الرواة، فمنهم من صنف على الطبقات، فتناول أحوال الرواة طبقة بعد طبقة، والطبقة تمثل جماعة من الرواة عاشوا في عصر واحد تقريباً. وأقدم كتب الطبقات: الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد (١٦٨ـ ٢٣٠هـ)[(٣)]. وطبقات الرواة لخليفة بن خياط العصفري (ـ ٢٤٠هـ)[(٤)].

ومنهم من صنف على السنين، فيذكر سنة وفاة الراوي، ويترجم له، ويذكر أخباره، وواضح هذا في تاريخ الإسلام للذهبي[(٥)].

ومن العلماء من صنف تاريخ الرواة على حروف المعجم، وهذا النوع أسهل تناولاً للباحثين، ومن أقدم ما وصلنا من هذ النوع التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ـ ٢٥٦هـ)[(٦)].

ومن أجمع كتب تراجم رواة الحديث كتاب (تهذيب التهذيب) للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ)، وقد طبع بالهند سنة (١٣٢٥ـ ١٣٢٧هـ) في اثني عشر مجلداً[(٧)].

---

(١) منها ما رواه عفير بن معدان الكلاعي قال: (قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه، فقال: خالد بن معدان. قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة. قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية. فقلت له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين. . وأزيدك أخرى أنه لم يغز أرمينية قط. كان يغزو الروم). الكفاية ص١١٩.

(٢) سنذكر بعض المصنفات في الصحابة في بحث خاص في أواخر الكتاب إن شاء الله.

(٣) طبع هذا الكتاب في أربعة عشر مجلداً في ليدن سنة (١٣٢٢هـ) كما طبع في بيروت.

(٤) توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية بدمشق، ونسخة منقولة عنها في خزانة دار الكتب المصرية.

(٥) فيه نحو أربعين ألف ترجمة لرجل وامرأة، وقد طبع في ثمان مجلدات في حيدر آباد سنة ١٢٦١ـ ١٢٦٢هـ.

(٦) كان الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٥٤١ـ ٦٠٠هـ) قد صنف كتابه (الكمال في أسماء الرجال) في مجلدين ثم هذبه الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمٰن المزي الدمشقي (٦٥٤ـ ٧٤٢هـ) وزاد عليه ورتبه على حروف المعجم في كتابه (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، وقد استغرق تأليفه من سنة (٧٠٥ـ ٧١٢هـ) وهو خمسون جزءاً في اثني عشر مجلداً وقد طبع سنة ١٩٩٤م في دار الفكر في اثنين وعشرين مجلداً.

(٧) وصنّف الذهبي كتاب سير اعلام النبلاء على الطبقات وقد صدر أخيراً عن دار الفكر ببيروت كاملاً بما =

هذا سوى ما صنفوا على البلدان، فيذكر المؤلف علماء البلد ومن دخل إليها من أهل العلم، وقد يذكر من روى هؤلاء العلماء. وجل المصنفين في هذا النوع يبدؤون تصانيفهم بذكر فضائل البلد المؤرخ لعلمائه، ثم يذكرون الصحابة الذين كانوا فيه أو استوطنوه أو مروا به، ثم يذكرون سائر العلماء على حروف المعجم غالباً. ومن أقدم هذه الكتب **(تاريخ نيسابور)** للإمام محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١ـ ٤٠٥هـ)، وهو من أعظم التواريخ، وأعودها على العلماء بالفائدة[(١)]. و**(تاريخ بغداد)** لأبي بكر أحمد بن علي البغدادي المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩٢ـ ٤٦٣هـ)، وهو من أجل الكتب وأغزرها فائدة[(٢)]. و**(تاريخ دمشق)** في ثمانين مجلداً أو أكثر، للحافظ المؤرخ علي بن الحسين (ابن عساكر) الدمشقي (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ) وهو كتاب عظيم جامع[(٣)].

ولم يكتف المحدثون بهذا النوع من التصانيف، بل صنفوا في أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وفي المؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب، والكنى والأنساب، وفي الإخوة والأخوات، وفي المعمرين من الصحابة والتابعين وغيرهم، وفي المشتبه من أسماء الرواة، وغير ذلك من المصنفات التي تدل على اهتمامهم العظيم بهذا العلم، كما تدل على رسوخ قدمهم في هذا الشأن.

فمن أقدم ما صنف في الأسماء والكنى كتاب **(الأسامي والكنى)** لعلي بن عبد الله المديني (١٦١ـ ٢٣٤هـ). ومن أجمع ما صنف فيها كتاب (الكنى والأسماء) لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (٢٣٤ـ ٣٢٠هـ)[(٤)]. وكتاب (الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب) للأمير الحافظ أبي نصر علي بن هبة الله (ابن ماكولا) البغدادي (٤٢١ـ ٤٨٦هـ)، وهو كتاب قيم ألفه بعد أن اطلع على مؤلفات من سبقه[(٥)].

= فيه الجزء المفقود منه. ثم جاء ابن حجر العسقلاني المذكور أعلاه ولخص (تهذيب الكمال) للمزي وزاد عليه فوائد كثيرة فكان كتابه (تهذيب التهذيب)، ثم لخص ابن حجر كتابه هذا في كتاب سماه (تقريب التهذيب في أسماء الرجال) يقع في مجلدين وقد صدر كل من تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب عن دار الفكر ببيروت أخيراً في الفقه بلونين أرقام التراجم في كل من التهذيب وتقريبه واحدة.

(١) ومما يؤسف له أن هذا الكتاب فقد مع ما فقد من تراثنا العظيم. وتوجد قطعة منتخبة ومنقولة عنه تقع في (٧٤) لوحة في قلم محفوظ تحت الرقم (٦٥٧ تاريخ) لدى معهد المخطوطات بالجامعة العربية.

(٢) وقد طبع في القاهرة سنة (١٣٤٩هـ ـ ١٩١١م) في أربعة عشر جزءاً تضم (٧٨٣١) ترجمة.

(٣) وقد صدر أخيراً بكاملة عن دار الفكر ببيروت في سبعين مجلداً.

(٤) طبع في جزأين بالهند سنة (١٣٢٢ـ ١٣٢٣هـ).

(٥) من أشهر مؤلفات من سبقه كتاب (المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث) و(المشتبه في النسبة) للإمام النسابة عبد الغني بن سعيد الأسدي المصري (٣٣٢ـ ٤٠٩هـ)، و(تكملة المؤتلف والمختلف) و(الأسماء والألقاب) و(الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة) و(تلخيص المتشابه في الرسم في أسماء الرواة) للخطيب البغدادي (٣٩٢ـ ٤٦٣هـ). ويقع كتاب الإكمال في جزأين، توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم (٨ مصطلح) وقد طبع في الهند وتركيا والعراق.

ومن أجمع ما صنف في المشتبه من أسماء الرواة كتاب (**المشتبه في أسماء الرجال**) **للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ـ ٧٤٨هـ)**[١].

ومن أجمع ما صنف في ألقاب الرواة كتاب (**نزهة الألباب في الألقاب**) **للحافظ أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ)**[٢].

ومن أجمع ما صنف في الأنساب كتاب (**الأنساب**) **لتاج الإسلام عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٠٦ـ ٥٦٢هـ)، وقد رتبه على حروف المعجم**[٣]، وكتاب (**اللباب**) **في ثلاثة مجلدات لعلي بن محمد الشيباني الجزري (٥٥٥ـ ٦٣٠هـ) اختصر فيه أنساب السمعاني وزاد عليه، وقد طبع في ثلاثة أجزاء بمصر سنة (١٣٥٦ـ ١٣٥٩هـ)**[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أن اهتمام العلماء لم يقتصر على تأريخ أحوال الرجال من رواة الحديث فقط، بل أرخوا للرواة من النساء، اللائي عرفن طريق النور إلى الحياة العلمية الكريمة، التي هيأتها شريعة الإسلام للمرأة المسلمة، فغدت بهذا مثال المرأة التي كتب لها الخلود، ولم تأت المرأة المسلمة بهذا بدعاً، فقد كان لها بأم المؤمنين عائشة وبأخواتها أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وبالصحابيات الكريمات ـ خير أسوة، **وقد ضمت المصنفات الأولى تراجم كثير منهن، ولم يفت المؤرخ الثقة محمد بن سعد (١٦٨ـ ٢٣٠هـ) أن يخصص المجلد الأخير من طبقاته للنساء، وتبعه المصنفون على ذلك، وهذا من أوضح الأدلة العلمية على الرقي الحضاري،** وعلى مساهمة المسلمين رجالهم ونسائهم في بناء تراث الإنسانية **يوم كان الظلام يخيم على العالم، وحين كانت المرأة خادمة الأرض رقيقة السادة في أوربا.**

والمصنفات في تاريخ الرواة كثيرة جداً، تزخر بها مكتبات العالم، وقد جمعت من أسمائها وطالعت بعضها، فكان لدي ما يربى على ثلاثمائة مصنف، يستوعب أصغرها المجلد والمجلدين، وأوسطها ما بين ثلاث مجلدات وعشر مجلدات، وأما المبسوط منها ففوق ذلك حتى إن بعضها يقع في سبعين مجلداً أو أكثر كتاريخ دمشق لابن عساكر[٥].

وإن نظرة إنصاف إلى ما صنف في تاريخ الرواة، وأحوالهم وكل ما يتعلق بهم مما جمعته الدواوين المختلفة لتؤكد أن علماء المسلمين خدموا السنة خدمة عظيمة **دونها خدمات كثير من علماء الأمم الأخرى،** فقدموا إلى التراث الإنساني لوناً جديداً من التثبت والبحث العلمي في العلوم النقلية، **بقيت آثاره الطيبة إلى عصرنا، وستبقى خالدة إلى يوم الدين.**

---

(١) وقد طبع أكثر من مرة في جزأين وآخر طبعة كانت سنة (١٩٦٢م) بالقاهرة. بتحقيق علي محمد البجاوي.

(٢) توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٣٦ مصطلح).

(٣) قدم له المستشرق (مارجليوس) وطبع بالزنكوغراف سنة (١٩١٢م) بمدينة ليدن.

(٤) لخص الإمام السيوطي كتاب اللباب في كتاب سماه (لب اللباب في تحرير الأنساب) وطبع في ليدن سنة ١٨٥١م.

(٥) ذكرت أشهر هذه المصنفات في كتابي (السنة قبل التدوين) وانظر أيضاً الرسالة المستطرفة.

الفصل الثالث
علم الجرح والتعديل

١ ــ الجرح والتعديل، لغة واصطلاحاً:

أ ــ الجرح لغة:

مصدر من جَرَحَهُ يجرحُهُ، إذا أحدث في بدنه جرحاً يسمح بسيلان الدم منه، ويقال جرح الحاكم وغيره الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره [١].

ب ــ الجرح اصطلاحاً:

هو ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته أو يخل بحفظه وضبطه، مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها وردها، والتجريح: وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها.

جـ ــ العدل لغة:

ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور. . ورجل عدل: مقبول الشهادة. . . وتعديل الرجل: تزكيته [٢].

د ــ العدل اصطلاحاً:

هو من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يخل بهما، فيقبل لذلك خبره وشهادته إذا توفرت فيه بقية الشروط التي ذكرناها في أهلية الأداء [٣].

والتعديل: **وصف الراوي بصفات تزكيه فتظهر عدالته ويقبل خبره. وعلى هذا، فعلم** الجرح والتعديل: **هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها.**

وهو من أهم علوم الحديث، وأعظمها شأناً وأبعدها أثراً، إذ به يتميز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود، **لما يترتب على مراتب كل من الجرح والتعديل من أحكام مختلفة.**

---

(١) انظر لسان العرب مادة (جرح) ص٢٤٦ ج٣.
(٢) انظر لسان العرب مادة (عدل) ص٤٥٦ ج١٣.
(٣) انظر ص٢٢٩ من هذا الكتاب.

٢ ـ مشروعية الجرح والتعديل:

دلت قواعد الشريعة العامة على وجوب حفظها على المسلمين، وبيان أحوال الرواة سبيل قويم لحفظ السنة. قال الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] وقال تعالى: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢] والمقصود بالمرضي من الشهداء من ترضون دينه وأمانته، وليس نقل الحديث وروايته بأقل من الشهادة، لهذا لا يقبل الحديث إلا من الثقات.

وقال الرسول ﷺ في الجرح: «بئس أخو العشيرة» [١]، وفي التعديل: «نعم عبد الله خالد بن الوليد سيف من سيوف الله» [٢].

٣ ـ نشأة علم الجرح والتعديل:

نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية في الإسلام، إذ كان لا بد لمعرفة الأخبار الصحيحة من معرفة رواتها، معرفة تمكن أهل العلم من الحكم بصدقهم أو كذبهم، حتى يتمكنوا من تمييز المقبول من المردود، لذلك سألوا عن الرواة، وتتبعوهم في مختلف أحوال حياتهم العلمية، وعرفوا جميع أحوالهم، وبحثوا أشد البحث حتى عرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة.

وإلى جانب ما رويناه من الجرح والتعديل عن الرسول ﷺ فقد وصلنا كثير من أقوال الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب [٣] وتكلم بعد الصحابة في الرجال ـ التابعون وأتباعهم وأهل العلم من بعدهم. وكانوا يبينون أحوال الرواة وينقدونهم ويعدلونهم حسبة لله، لا تأخذهم خشية أحد، ولا تتملكهم عاطفة، فليس أحد من نقاد الحديث ورجاله يحابي في حديث رسول الله ﷺ أباه ولا أخاه ولا ولده، وقد قصد الجميع خدمة الشريعة، وحفظ مصادرها، فصدقوا القول وأخلصوا النية.

فهذا شعبة بن الحجاج (٨٢ ـ ١٦٠هـ) يُسأل عن حديث حكيم بن جبير فيقول: (أخاف النار) [٤]، وكان شديداً على الكذابين، لهذا قال الإمام الشافعي: (لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق) [٥].

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص٥٢، وانظر الكفاية ص ٣٨ ـ ٣٩.
(٢) أخرجه الإمام أحمد والترمذي عن أبي هريرة.
(٣) انظر أصل كتابنا (نشأة علوم الحديث ومصطلحه) ص١٣٢ المحفوظ في مكتبة كلية الشريعة بجامعة دمشق، وفي مكتبة دار العلوم بجامعة القاهرة، ومكتبة جامعة القاهرة.
(٤) الجرح والتعديل ص٢٢ قسم ١ ج١.
(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٤٩ : آ.

وسأل قوم علي بن المديني (١٦١ـ ٢٣٤هـ) عن أبيه فقال: (سلوا عنه غيري، فأعادوا المسألة، فأطرق، ثم رفع رأسه، فقال هو الدين إنه ضعيف)(١). والأخبار في هذا الموضوع كثيرة(٢).

وقد كان أئمة الحديث يدققون في حكمهم على الرواة، يعرفون لكل محدث ما له وما عليه، قال الإمام الشعبي: (والله لو أصبت تسعاً وتسعين مرة وأخطأت مرة لعدوا عليَّ تلك الواحدة)(٣).

وكان العلماء يحضون طلابهم على معرفة أحوال الرواة، والسؤال عنهم، وبيان ذلك، قال عبد الرحمٰن بن مهدي: (سألت شعبة، وابن المبارك، والثوري، ومالك بن أنس عن الرجل يتهم بالكذب، فقالوا: انشره، فإنه دين)(٤)، وقال يحيى بن سعيد القطان: (سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالكاً، وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث، فيأتيني الرجل فيسألني عنه، قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت)(٥).

وقد أكد العلماء ضرورة بيان أحوال الرواة، وأنه ليس في هذا غيبة، بل في ذلك حفظ السنة، وصيانتها عن الدخيل، وبيان الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود. قال ابن المبارك: (المعلى بن هلال هو، إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب، فقال له بعض الصوفية: يا أبا عبد الرحمٰن، تغتاب؟ فقال: اسكت، إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل؟)(٦).

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ، لا تغتب العلماء، فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك.. هذا نصيحة ليس هذا غيبة)(٧).

وكانت غاية العلماء في كل هذا بيان الحق، بكل أمانة وإخلاص، وكانوا يرون الأمانة في الذهب والفضة أيسر من الأمانة في الحديث، فترددت بينهم عبارة (إنما هي تأدية، إنما هي أمانة)(٨)، فكانوا أمناء في كل هذا، ولولا ضرورة التثبت والبحث ما خاضوا هذا الميدان الخطير، وما قاسوا المكاره والصعاب.

---

(١) الإعلان بالتوبيخ ص٦٦.
(٢) انظر أصل كتابنا نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص١٣٤ وما بعدها.
(٣) تذكرة الحفاظ ص٧٧ ج١.
(٤) مقدمة التمهيد ص١٢: ب، وقارن بالضعفاء للعقيلي ص١.
(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ص٩٢ ج١، والجرح والتعديل ص٢٣ قسم١ ج١.
(٦) الكفاية ص٤٥.
(٧) الكفاية ص٤٥.
(٨) انظر الجامع لأخلاق الراوي ص١٦١: آ.

قال يحيى بن معين: (إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة)[١].

وقيل ليحيى بن سعيد القطان: (أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول: لِمَ حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب؟)[٢].

وهكذا نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية في الإسلام، **وأرسيت أسسه وقواعده منذ عصر الصحابة، فقد تكلم منهم في الرواة عدد غير قليل، كما تكلم كثير من أئمة التابعين وأتباعهم، وقد رأوا وجوب ذلك عليهم لما فيه من نصح للمسلمين، وإقامة لقواعد الدين، استجابة لقوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾** [الأحزاب: ٧٠ـ ٧١].

٤ ـ أشهر المتكلمين في الرواة:

من أشهر من تكلم في الرواة من التابعين **محمد بن سيرين (١١٠هـ) وعامر الشعبي (١٩ـ ١٠٣هـ)**، وممن جاء بعدهم **شعبة بن الحجاج (٨٢ـ ١٦٠هـ) ومالك بن أنس (٩٣ـ ١٧٩هـ)، وغيرهما كثير**، وتلت هذه الطبقة طبقات من أشهر نقادها **سفيان بن عيينة (١٠٧ـ ١٩٨هـ)، وعبد الرحمٰن بن مهدي (١٣٥ـ ١٩٨هـ)**، وكان من أئمة هذا الشأن بعد هذه الطبقة **يحيى بن معين (١٥٨ـ ٢٣٣هـ) إمام الجرح والتعديل في عصره، والإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ـ ٢٤١هـ) والإمام علي بن عبد الله المديني (١٦١، ٢٣٤هـ)**، وتلت هؤلاء طبقات كثيرة من أشهر رجالها **الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (٢٩٤ـ ٢٥٦هـ)، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (١٩٥ـ ٢٧٧هـ)، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (٢٠٠ـ ٢٦٤هـ)، وغيرهم.**

وجاءت بعد هذه الطبقة طبقات وطبقات كلها من الأئمة الأعلام الذين ساهموا في حفظ الحديث وتمييز الصحيح من السقيم، وهكذا لم يخل عصر من العصور منذ عهد الصحابة إلى العصور المتأخرة من عدد كبير من الأئمة الجهابذة النقاد ـ سوى كبار الحفاظ والمحدثين ـ في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، كلهم ذوو فضل وعلم وورع وإخلاص.

٥ ـ منهج العلماء في بيان أحوال الرواة:

لما كان أكثر الأحكام الشرعية لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل والرواية ـ التزم

(١) المرجع السابق ص١٦٠: آ.
(٢) الكفاية ص١٤٤.

العلماء النظر في حال الناقلين، والبحث عن الثقات الحافظين، ولما كانت غايتهم معرفة الصحيح من السقيم ـ كان كلامهم في الرواة وسيلة لا غاية، لهذا التزموا الاعتدال في بيان أحوال الرواة، فلم يتناولوا في ذكر أحوال الراوي غير الجانب الحديثي الذي يهمهم فتناولوا بالبحث كل ما يتعلق بأمور العدالة، وكل ما يتعلق بالحفظ والضبط والإتقان، وما يعتري ذلك من وهم أو نسيان أو اختلاط أو غير هذا.. فكان بحثهم علمياً موضوعياً، وقد تميز منهج العلماء في بيان أحوال الرواة بقواعد أهمها:

١ ـ الأمانة والنزاهة في الحكم:

فكانوا يذكرون للراوي ما له وما عليه، من هذا قول محمد بن سيرين: (ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه ولم تذكر محاسنه)[١].

وقد كانت أمانتهم عقيدة راسخة وقاعدة عامة يطبقونها في بيان الحق ولو على أنفسهم، وهذا مما يزيدنا إيماناً بتجردهم واستقامتهم، من هذا أن شعبة بن الحجاج روى حديثاً، فقيل له: إنك تُخالَفُ في هذا الحديث قال من يخالفني؟ قالوا: سفيان الثوري. قال: دعوه، سفيان أحفظ مني[٢].

٢ ـ الدقة في البحث والحكم:

ندرك من تتبع أقوال العلماء في الجرح والتعديل دقة بحثهم ومعرفتهم بجميع أحوال الراوي الذي يتكلمون فيه، فكثيراً ما يذكرون وقت اختلاطه، أو سبب وهمه، ويفرقون بين من كان ضعفه ناشئاً عن وهن في دينه، ومن كان ضعفه ناشئاً عن عدم الحفظ والإتقان[٣].

٣ ـ التزام الأدب في الجرح:

لم يخرج علماء الجرح والتعديل في أحكامهم عن أدب البحث العلمي الصحيح، في نقدهم واجتهادهم، وأقسى ما يروى عنهم قولهم فلان وضاع أو كذاب، أو يفتري الكذب على الصحابة رضي الله عنهم، ونحو هذا، مما يقولونه فيمن يضع الحديث، أو يكذب فيه، وهو وصف لا يعدو الحقيقة. وكان بعضهم يجتنب ذكر مثل هذه الأوصاف ويكتفي عنها بما يدل عليها كقولهم: (لم يكن مستقيم اللسان)[٤] ونحو هذا.

وكان الأئمة يأمرون طلابهم بالتزام الحيطة والأدب في نقدهم، من هذا ما حكاه المُزني

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٦١: آ ـ ب.
(٢) انظر المرجع السابق ص١١٠: ب.
(٣) انظر أمثلة ذلك في مسائل الإمام أحمد ص٢٨٦، وكتاب الكفاية ص ١٣٥ـ ١٣٨، وانظر كتاب الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط. وتقدمة الجرح والتعديل ص ١٥١ـ ١٥٢.
(٤) انظر صحيح مسلم ص٢١ ج١، والجرح والتعديل ص١٨ قسم١ ج١.

قل: (سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول فلان كذاب، فقال لي: يا إبراهيم، اكسُ ألفاظك أحسنها، لا تقل كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء)[١].

٤ ـ الإجمال في التعديل والتفصيل في التجريح:

نلاحظ من أقوال أئمة الجرح والتعديل، أنهم لا يذكرون أسباب تعديلهم الرواة، فلا نراهم يقولون فلان ثقة أو عدل لأنه يصلي ويصوم ويتهجد ولا يؤذي الناس ـ مثلاً بل يقولون ثبت ثقة أو صدوق، من غير أن يبينوا أسباب ذلك، لأن أسباب العدالة كثيرة يثقل على المرء ذكرها جميعها، بخلاف الجرح، فغالباً ما يبينون سبب جرح الرواة، من غفلة أو تلقين، أو كثرة وهم أو اختلاط، أو عدم ضبط أو كذب وفسق وغير ذلك. لأنه يكفي ذكر سبب واحد قادح في عدالة الراوي أو حفظه ليجرحه. ومعظم الأئمة يكتفون بذلك، لأن الجرح إنما أجيز لضرورة معرفة الثقات من الضعفاء، وتمييز الصحيح من السقيم، والضرورة تقدر بقدرها، ولما كان يكفي في الجرح ذكر سبب قادح امتنع على الجارح أن يذكر أكثر من ذلك، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم، ونص على ذلك المتأخرون، قال الإمام السخاوي: (لا يجوز التجريح بسببين إذا حصل بواحد، فقد قال العز بن عبد السلام في قواعده: إنه لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما، فإن القدح إنما يجوز للضرورة، فليقدر بقدرها، ووافقه عليه القرافي وهو ظاهر)[٢].

٦ ـ شروط المعدل والجارح:

كان الأئمة الذين تولوا بيان أحوال الرواة، وانتصبوا لحفظ السنة وتمييز الصحيح من السقيم ـ على جانب عظيم من العلم والورع والصدق والديانة، قضوا حياتهم في هذا الشأن، وعرفوا ما تقتضيه العدالة، وأسباب الجرح، لهذا أجمع العلماء على وجوب توفر هذه الشروط في الجارح والمعدل، فلا بد لمن يتولى هذا الشأن من أن يكون عالماً تقياً ورعاً صادقاً، غير مجروح، ولا متعصب ضد بعض الرواة عارفاً أسباب الجرح والعدالة، ومن لم يتم له هذا لا يقبل منه القول في الرواة[٣].

٧ ـ معرفة العدالة:

تعرف عدالة الراوي بأحد أمرين: إما بشهرته بين أهل العلم بالعدالة، كمالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، والإمام أحمد وغيرهم، فلا يصح أن يسأل عنه. لأن الحاصل بالشهرة فوق ما يحصل بتزكية رجل أو رجلين. وإما بالتزكية: وهي تعديل من ثبتت

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ.

(٢) فتح المغيث للسخاوي ص٣٢٥: آ مخطوط دار الكتب المصرية.

(٣) انظر نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص١٦١.

عدالته لمن لم يعرف بالعدالة. ويكفي لذلك تزكية عدل واحد، لأن العدد لا يشترط في قبول الخبر، فلا يشترط في جرح راويه وتعديله. وعلى هذا أئمة الحديث. وتقبل تزكية كل من تقبل روايته من ذكر أو أنثى، حراً كان أم عبداً، إذا كان عارفاً بما يجب أن يكون عليه العدل وما به يحصل الجرح. وذهب بعض الفقهاء إلى وجوب تزكية رجلين.

وكذلك يثبت الجرح بالشهرة والاستفاضة، فمن عرف بفسقه أو كذبه ونحو ذلك واشتهر أمره لم تبق ضرورة للسؤال عنه، ويكتفي بما استفاض من أمره. ويثبت الجرح أيضاً بجرح العدل العارف بأسباب الجرح، وعلى هذا أئمة الحديث، وقال بعضهم: لا يثبت إلا بجرح عدلين[1].

٨ ــ تعارض الجرح والتعديل:

قد تتعارض أقوال العلماء في تعديل راو واحد وتجريحه، فيجرحه بعضهم ويعدله آخرون، وحينئذ لا بد من البحث لمعرفة حقيقة ذلك.

فقد يكون بعضهم عرفه بفسق قديم وقع منه فجرحه، ثم تاب وعلمت توبته لمن عدله، فلا يكون هناك تعارض بين القولين.

وقد يعرف بسوء حفظ عن شيخ لم يكتب عنه لاعتماده على ذاكرته، في حين أنه موثوق به، حافظ عن غير هذا الشيخ لاعتماده على كتبه مثلاً، فلا يكون هناك تعارض بين ذاك الجرح وهذا التوثيق.

فإذا عُرِفَ كل ذلك أمكن للعالم أن يخلص مخلصاً حسناً، في ترجيح بعض الأقوال على بعض، وإذا لم يعلم تفصيل ما ذكرنا كان هناك تعارض بين الجرح والتعديل وللعلماء في هذا ثلاثة أقوال:

القول الأول: تقديم الجرح على التعديل ولو كان المعدلون أكثر من الجارحين، لأن الجارح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل[2]. وهذا قول جمهور أهل العلم.

القول الثاني: يقدم التعديل على الجرح إذا كان المعدلون أكثر من الجارحين، لأن كثرة المعدلين تقوي حالهم. وهذا القول مردود لأن المعدلين وإن كثروا لا يخبرون بما يرد قول الجارحين.

---

(١) انظر الكفاية ص٨٦، وفتح المغيث للعراقي ص٦٢٥ ج٢، وتدريب الراوي ص١٩٩، والمقنع في علوم الحديث ص٤٧، والكفاية ص٨٧.

(٢) فإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فكأن المعدل يقول: لا أعلم عن فلان ما يجرحه فهو ناف، والمجرح يقول: أعلم في فلان صفة كذا وهي تجرحه، فهو مثبت، ولا شك أن المثبت مقدم على النافي. انظر مزيد التفصيل في مقدمة ابن الصلاح ص٤٢، وفتح المغيث للعراقي ص١٥ ج٢ وفتح المغيث للسخاوي ص١٣٠. والكفاية ص ١٠٦ـ ١٠٧.

القول الثالث: إن الجرح والتعديل إذا تعارضا لا يترجح أحدهما إلا بمرجح، أي يتوقف عن العمل بالقولين حتى نطلع على مرجح لأحدهما.

والقول الأول هو الذي ذهب إليه المحدثون المتقدمون والمتأخرون.

٩ ــ جرح الأقران:

ومما تجدر ملاحظته أن العلماء لورعهم وتقواهم احتاطوا في تقديم الجرح على التعديل فيما دار بين الأقران من قدح أو خلاف مذهبي، وأجمع العلماء على عدم قبول قول الأقران بعضهم في بعض[١].

١٠ ــ المجهول عند المحدثين:

أقل ما ترتفع به الجهالة عند المحدثين أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من أهل العلم، وبهذا يرتفع عنه اسم الجهالة، إلا أنه لا تثبت عدالته إلا بالتزكية عند جمهور المحدثين، وقال الدارقطني: (من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته)[٢]، وعند ابن عبد البر: كل من اشتهر في غير العلم بزهد أو نجدة أو نحو هذا فليس بمجهول[٣].

١١ ــ المستور:

أو مستور الحال، هو من روى عنه اثنان فصاعداً، فارتفعت عنه الجهالة، وهو عدل الظاهر، إلا أنه لم يصدر عن أحد من الأئمة توثيقه أو تجريحه، وقد قبل جماعة روايته بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل يتوقف حتى تستبين الحال، وهو رأي ابن حجر، وهو رأي جيد[٤].

١٢ ــ هل رواية الثقة عن غيره تعديل له؟

اختلف العلماء في رواية العدل عن شيخ، هل تكون روايته عنه تعديلاً له؟ ولهم في هذا ثلاثة أقوال:

القول الأول: ليست تعديلاً له، لأن العدل قد يروي عن غير عدل، وهو قول أكثر أهل الحديث.

القول الثاني: رواية العدل عن غيره تعديل له، لأن العدل لو علم فيمن روى عنه جرحاً لذكره.

---

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله ص١٥٦ ج٢، ونشأة علوم الحديث ص١٧٤ وما بعدها.

(٢) انظر فتح المغيث للسخاوي ص١٣٧.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص١٣٠، وقارن بفتح المغيث للسخاوي ص١٣٦.

(٤) انظر بسط ذلك في فتح المغيث للعراقي ص ٢٢- ٢٥ ج٢، وشرح نخبة الفكر ص٢٤، وتدريب الراوي ص٢١٠.

القول الثالث: إن كان من عادة الراوي العدل أن لا يروي إلا عن ثقة، فروايته عن غيره تعديل له، وإلا فلا. وهذا هو الرأي المختار عند الأصوليين، وعند بعض أئمة الحديث(١).

١٣ ـ الرواية عن المبهم (من لم يُسَمَّ):

إذا روى عدل عن راو لم يصرح باسمه ـ لا تكون روايته عنه تعديلاً له، أما إذا عدله كأن يقول حدثني من أثق به، أو الثقة، أو من أرضى، ففيه قولان:

القول الأول: إن هذا التوثيق لا يكفي من غير أن يسمي الراوي لأنه قد يكون ثقة عنده وغير ثقة عند غيره لو سماه. وربما كان ممن انفرد هو بتوثيقه وجرحه غيره بجرح قادح، فتسميته تدفع عن القلب الريبة والتردد.

القول الثاني: قبول تعديله مطلقاً كما لو عينه، لأنه مأمون في الحالتين: حين سماه ووثقه، وحين وثقه وأبهمه.

والصحيح هو القول الأول، وهو الذي عليه جمهور المحدثين(٢).

أما قول: قول الإمام المجتهد ـ كمالك والشافعي وغيرهما ـ: حدثني الثقة أو نحوه فإنه يكفي في حق الموافق في المذهب كما ذكره بعض المحققين، لأنه لم يورد ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره، بل يذكره لأصحابه لإقامة الحجة على الحكم عنده(٣).

١٤ ـ الرواية عن أهل الأهواء والبدع:

اختلف أهل العلم في الرواية عن المبتدعين، الذين أحدثوا في الدين بعض الأمور التي لم تكن في عهده ﷺ، أو التي لم تؤثر عنه وعن أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين(٤)، ويمكننا أن نلخص هذا الاختلاف فيما يلي:

أ ـ ذهب بعض أهل العلم إلى عدم قبول رواية المبتدع مطلقاً، مهما تكن بدعته، ورُوِيَ هذا عن الإمام مالك.

ب ـ وذهب بعض أهل العلم إلى قبول رواية المبتدع بشروط، فنظروا في البدع فرأوا أن منها ما يكفر صاحبها، ومنها لا يكفر.

١ ـ فالكافر ببدعته لا تقبل روايته عند جماهير أهل العلم.

٢ ـ وإن لم يكفر ببدعته:

---

(١) انظر فتح المغيث للعراقي ص٢١ ج٢، وشرح علل جامع الترمذي لابن رجب ص٥: آ مخطوط دار الكتب المصرية، وتدريب الراوي ص٢٠٩، وفتح المغيث للسخاوي ص١٣٤.

(٢) انظر الكفاية ص٩٢، وتدريب الراوي ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٣) انظر شرح نخبة الفكر ص٢٤، وفتح المغيث للعراقي ص١٨ ج٢.

(٤) انظر نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص٤١ وما بعدها.

أ ـ فإن كان يستحل الكذب لنصرة مذهبه لا يقبل حديثه ولا يروى عنه، قال سفيان الثوري: (أقبل شهادة أهل الأهواء إذا كانوا عدولاً فيما سوى ذلك ـ أي في غير ما يقوي أهواءهم ـ ولا يستحلون الشهادات في أهوائهم). وقال الإمام الشافعي: (تقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم).

ب ـ وإن كان لا يستحل الكذب، فقد قيل تجوز الرواية عنه سواء أكان داعياً إلى بدعته أم لم يكن. وقيل: تقبل روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته، فإن كان داعية لم تقبل روايته. وهذا مذهب أكثر المحدثين[١].

١٥ ـ خبر التائب عن الفسق:

إذا تاب الراوي المجروح لفسقه عن فسقه، وحسنت حاله، وعرفت عدالته بعد توبته تُقبل أخباره بعدها، وهذا عام في كل المعاصي ما عدا تعمد الكذب في الحديث النبوي، فإنه لا يقبل خبر من كذب في أحاديث الرسول ﷺ، وإن تاب عن الكذب وحسنت حاله بعد ذلك، وقد نُقِلَ هذا عن كبار الأئمة. قال أبو بكر الصيرفي: (كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر). وقال أبو المظفر السمعاني: (من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه)[٢].

إن تشدد العلماء في هذا من باب حفظ السنة والاحتياط في نقلها، والزجر عن الكذب على الرسول ﷺ، لأن في الكذب عليه ﷺ ضرراً عاماً ومفسدة بالغة قد تغير بعض أحكام الدين، وتدخل فيه ما ليس منه. وقد توعد الرسول عليه الصلاة والسلام متعمد الكذب في حديثه بقوله: **«من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»**. لكل هذا ذهب بعض العلماء إلى تكفير متعمد الكذب في الحديث النبوي، حتى إن بعضهم أوجب قتله[٣].

١٦ ـ مراتب الجرح والتعديل:

لم يكن جميع الرواة الذين نقلوا الحديث على درجة واحدة من الحفظ والعلم والضبط، فمنهم الحافظ المتقن، الذي لا يشق له غبار، ومنهم من هو أقل ضبط وحفظاً، ومنهم من كان يهم قليلاً، أو يغلب عليه السهو والخطأ مع عدالته وأمانته.

ومن الناس من دس نفسه في زمرة أهل الحديث؛ وكذب فيه، فكشف الله أمره على أيدي الجهابذة النقاد.

هكذا كان واقع الرواة، بعضهم أعلى من بعض، فجاءت أحكام جهابذة الجرح والتعديل

---

(١) انظر كتابنا نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص٤٦.

(٢) انظر تدريب الراوي ص٢٢٠.

(٣) انظر اختصار علوم الحديث ص١١٣.

بعبارات على مراتب مختلفة تدل كل عبارة منها على منزلة من وصف بها.

ولم توضع هذه الأحكام والمراتب بعد جمع الحديث وتصنيفه، ولم يرتبها كل عالم على هواه، بل صدرت على الرواة مع بيان أحوالهم من قبل الأئمة النقاد في عصر رواية الحديث، وتمييز الصحيح من السقيم. وقد ظهرت بعض الألفاظ في عصر الصحابة، وكانت أكثر وضوحاً في عصر التابعين، وكثرت واستقرت مفاهيمها في عصر أتباع التابعين ومن خلفهم.

وقد وصلنا كثير من أحكام النقاد في المصنفات الأولى، كالضعفاء للبخاري والضعفاء للنسائي، ومن أقدم من رتب ألفاظ الجرح والتعديل أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة (٣٢٧هـ)[١]، وتتالى العلماء بعده في بيانها والتفريع عليها، والتنبيه إلى بعض أمور تتعلق بها، وما من مصنف في علوم الحديث إلا يذكر تلك المراتب مبسوطة أو مختصرة. ويمكننا أن نختصر القول في مراتب الجرح والتعديل، فنقول: إنها ست مراتب للجرح، وست مراتب للتعديل، يمكن جعل قاعدة كلية لكل مرتبة منها كما يلي[٢]:

أ ـ مراتب التعديل:

المرتبة الأولى: تكون بكل ما يدل على المبالغة في التعديل بصيغة أفعل التفضيل ونحوه مثل: أوثق الناس، وأضبط الناس، وليس له نظير....

المرتبة الثانية: كأن يقال فلان لا يسأل عنه أو عن مثله ونحو هذا.

المرتبة الثالثة: تكون بما تأكد توثيقه بصفة من الصفات الدالة على العدالة والتوثيق، سواء أكان ذلك باللفظ أو بالمعنى، نحو: ثقة ثقة، وثقة مأمون، ثقة حافظ...

المرتبة الرابعة: تكون بما يدل على العدالة بلفظ يشعر بالضبط مثل ثبت، متقن، حجة، إمام... عدل حافظ، عدل ضابط.

المرتبة الخامسة: تكون بكل ما يدل على التعديل والتوثيق بما لا يشعر بالضبط والإتقان، نحو صدوق، مأمون، لا بأس به. ويلحق بهذه المرتبة كل ما يدل على صدق الراوي وعدم ضبطه، وهذه كالتي قبلها، ولكنها تأتي بعدها، نحو: محله الصدق، وصالح الحديث. وألحق بعضهم هذين اللفظين بالمرتبة السادسة.

المرتبة السادسة: تكون بكل ما يشعر بقربه من التجريح، كقرن صفة المرتبة السابقة بالمشيئة، مثاله: شيخ، ليس ببعيد من الصواب صويلح، صدوق إن شاء الله.

(١) انظر الجرح والتعديل ص٣٧ حـ١ القسم الأول منه.

(٢) انظر نشأة علوم الحديث ص١٨٩ وما بعدها.

ب ـ مراتب التجريح:

المرتبة الأولى: تكون بكل ما يدل على المبالغة في الجرح، ومثاله أكذب الناس، ركن الكذب.

المرتبة الثانية: تكون بالجرح بالكذب أو بالوضع، نحو كذاب، وضاع، وهي ألفاظ تدل على المبالغة ولكنها دون المرتبة السابقة.

المرتبة الثالثة: تكون بكل ما يدل على اتهامه بالكذب أو الوضع ونحوه، كمتهم بالكذب، أو الوضع، أو يسرق الحديث، ويلحق بهذه المرتبة كل ما دل على تركه، نحو: هالك، متروك، أو ليس بثقة. . . .

المرتبة الرابعة: تكون بكل ما يدل على ضعفه الشديد نحو رُدّ حديثه، طرح حديثه، ضعيف جداً، وليس بشيء، لا يكتب حديثه.

المرتبة الخامسة: وفيها كل ما يدل على تضعيف الراوي أو اضطرابه في الحفظ، كمضطرب الحديث، أو لا يحتج به، أو ضعفوه، أو ضعيف، أو له مناكير. . .

المرتبة السادسة: تكون بوصف الراوي بوصف يدل على ضعفه، ولكنه قريب من التعديل، مثاله: ليس بذاك القوي، فيه مقال ليس بحجة، فيه ضعف، غيره أوثق منه.

ويحتج أهل العلم بما جاء في المراتب الأربعة من مراتب التعديل، وأما المرتبتان الخامسة والسادسة اللتان تدلان على عدم ضبط الرواة فإنه يكتب حديثهم ويعتبر بحديث غيرهم (١).

ولا يحتج بمن ذكر من المراتب الأربعة الأولى من مراتب التجريح، وأما من ذكر في الخامسة والسادسة منها فيخرج حديثه للاعتبار (٢).

١٧ ـ أشهر ما صنف في الجرح والتعديل:

تعود جهود العلماء في التصنيف في الجرح والتعديل إلى أواخر القرن الثاني للهجرة، عندما انتشر التدوين في أنحاء الدولة الإسلامية، وظهرت مدونات كثيرة في مختلف علوم الشريعة، وكانت المصنفات الأولى في موضوعنا نواة للمؤلفات الضخمة التي ظهرت فيما بعد.

وكانت أولى تلك المصنفات للإمام يحيى بن معين (١٥٨ـ ٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (١٦١ـ ٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل (١٦٤ـ ٢٤١هـ)، ثم تتالى ظهور التصانيف المبسوطة التي تضم أكثر أقوال أئمة الجرح والتعديل في أكبر عدد من الرواة. وهذه المصنفات تربي على أربعين مصنفاً ما بين مخطوط ومطبوع حتى القرن الثامن الهجري.

(١) سنتناول الاعتبار في قسم مصطلح الحديث.
(٢) انظر فتح المغيث للعراقي ص٤٢ ج٢، وفتح المغيث للسخاوي ص١٦٢.

وتختلف مؤلفات الجرح والتعديل ما بين موجز ومبسوط، فأصغرها ما يضم في مجلد أحوال مئات من الرواة، وأوسعها ما يقع في مجلدات كبيرة تضم أحوال عشرة آلاف راو، أو عشرين ألفاً.

وقد اختلفت مناهج المصنفين في الجرح والتعديل، **فمنهم من اقتصر في مصنفه على ذكر الضعفاء والكذابين، ومنهم من زاد على ذلك، فذكر بعض الأخبار الموضوعة، ومنهم من صنف في الثقات فقط، ومنهم من جمعت مصنفاته الثقات والضعفاء معاً، وقد اتبع في معظم هذه المصنفات ترتيب حروف المعجم.**

ومن أقدم ما وصلنا من هذه المصنفات كتاب **(معرفة الرجال) ليحيى بن معين**[١]**، وكتاب (الضعفاء) للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ـ ٢٥٦هـ) وقد طبع بالهند سنة (١٣٢٥هـ)، وطبع معه كتاب (الضعفاء والمتروكين) للإمام أحمد بن شعيب بن علي النسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ).**

ومن أجمع كتب المتقدمين في هذا الباب كتاب **(الجرح والتعديل) لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ)، وهو من أعظم كتب الجرح والتعديل التي وصلتنا ومن أغزرها فائدة، وأوثقها صلة بنقاد الرجال الذين عرفهم تاريخ الحديث. ويقع الكتاب في أربعة أجزاء كبيرة ضمت (١٨٠٥٠) ترجمة، وقد طبع بالهند سنة (١٣٧٣هـ) في تسع مجلدات مجلد للمقدمة، ومجلدان لكل جزء من أجزائه الأربعة.**

ومن الكتب المشهورة أيضاً كتاب (الثقات) لأبي حاتم بن حبان البستي (المتوفي سنة ٣٥٤هـ)، و (الكامل) في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث للحافظ عبد الله بن محمد (ابن عدي) الجرجاني (٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ).

ومن أجمع الكتب المطبوعة في الجرح والتعديل كتاب (ميزان الاعتدال) للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ) طبع أكثر من مرة. وطبع أخيراً في مصر سنة (١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م) في أربعة أجزاء ضمت (١١٠٥٣) ترجمة[٢].

وكتاب (لسان الميزان) للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) ضمنه الميزان وزاد عليه، وفيه نحو (١٤٣٤٣) ترجمة[٣]، وقد طبع بالهند سنة (١٣٢٩ـ ١٣٣١هـ) في ستة أجزاء[٤].

---

(١) يوجد منه الجزء الأول مخطوط في دار الكتب الظاهرية في (٤٢) ورقة تحت رقم (١ مجموع).

(٢) صدر أخيراً عن دار الفكر ببيروت «ميزان الاعتدال» بادخال «ذيل ميزان الاعتدال» عليه للحافظ العراقي ادخالاً مناسباً لمهج الذهبي في الميزان، مع الاشارة إلى الاعلام الدين لوح عنهم الذهبي في تراجم غيرهم، وقد بلغت عدد التراجم في الكتاب بأجزائه الأربعة «١١٣٥٠» ترجمة.

(٣) صدر لسان الميزان أيضاً عن دار الفكر ببيروت.

(٤) انظر مزيداً من هذه المؤلفات في كتابنا السنة قبل التدوين ص ٢٨٠ـ ٢٨٧، وفي الرسالة المستطرفة.

الفصل الرابع
علم غريب الحديث

هذا العلم يبين ما يخفي معناه من ألفاظ الحديث النبوي، وقد اهتم علماء المسلمين به، لما يترتب عليه من ضبط ألفاظ الحديث وفهم معناه، إذ من العسير على المرء أن يروي ما لا يفهم، أو ينقل ما لا يحسن أداءه.

ومعرفة مفردات الحديث ومعناها هي الخطوة الأولى إلى فهم معنى الحديث واستنباط الحكم منه، وتتأكد العناية بمعرفة غريب الحديث لمن يروي الحديث بالمعنى.

ومما تجدر ملاحظته أن حديث رسول الله ﷺ لم يكن غريباً على الأمة العربية في صدر الإسلام، فقد كان النبي عليه الصلاة والسلام أفصح العرب لساناً، وأعذبهم نطقاً، وأسدهم لفظاً، وأبينهم حجة، وأقومهم عبارة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، ولا غرو في هذا، فقد بعثه الله عز وجل في أمة تعتز بلغتها، وتعجب بسحر كلمها، فكان يخاطب العرب على اختلاف قبائلهم ولهجاتهم بما يفهمون، وإذا غرب عن بعض أصحابه شيء مما يقوله سألوه عنه، فيبينه لهم.

وما لبث أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، ودخل في دين الإسلام كثير من أبناء الأمم الأخرى، الذين تعلموا من العربية ما لا غنى لهم عنه في المحاورة والخطاب، فكان من الطبيعي أن يجدوا في ألفاظ الحديث النبوي غريباً أكثر مما يجده أبناء العربية، ونشأت أجيال جديدة من أبناء هذه الأمم احتاجت إلى معرفة كثير من هذه الألفاظ، فانبرى العلماء لبيانها وشرحها بل اهتموا بشرح الأحاديث كلها، حتى أن الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي قال: (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لكتبت بجنب كل حديث تفسيره)، ورأى غيره أن تفسير الحديث خير من روايته[1].

وهكذا ساهم علماء الحديث، واللغة في بيان وتفسير غريب ألفاظ الحديث، لتسهل على الناس معرفة الدين، وييسر لهم العمل بأحكامه، فصنفوا فيه الكتب، التي ظهرت في أوقات متقاربة في أواخر القرن الثاني ومطالع القرن الثالث.

فمن أقدم من صنف في غريب الحديث أبو الحسن النَّضْرُ بن شميل المازني المتوفي سنة

(١) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٣١: ب.

(٢٠٣هـ)[١]، وهو أحد شيوخ إسحاق بن راهويه شيخ البخاري. وتتالى بعده كثير من المصنفين من أشهرهم أبو عبيد القاسم بن سلام (١٥٧ـ ٢٢٤هـ) الذي صنف كتابه المشهور **(غريب الحديث)** وقد أثنى على هذا الكتاب أكثر أهل العلم[٢]، وهو كتاب قيم غزير الفائدة. والكتاب على سعته لم يستوعب جميع ألفاظ غريب الحديث والآثار، بل غادر الكثير منه لمن بعده، وقد حوى مادة علمية طيبة، تدل على علم أبي عبيد وسعة اطلاعه وقوة حفظه.

وصنف بعد أبي عبيد علماء كثيرون من أشهرهم أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ)، الذي صنف كتابه **(الفائق في غريب الحديث)** فكان اسماً على مسمى، جاء شاملاً لما سبقه من التصانيف، وقد طبع الكتاب أكثر من مرة في حيدر آباد وفي مصر.

ومن أجمع وأشهر ما ظهر من كتب غريب الحديث بعد ذلك كتاب **(النهاية في غريب الحديث والأثر)** للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد (ابن الأثير) الجزري (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ)، وهو ثمار جهود العلماء قبل ابن الأثير، فأحسن ترتيبه على حروف المعجم حيث يذكر اللفظ الغريب في الحرف؛ ويذكر الحديث الذي ورد فيه، ويفسر معناه، وقد طبع هذا الكتاب أكثر من مرة في أربع مجلدات في مصر وطبع أخيراً في خمس مجلدات طبعة علمية جيدة[٣].

---

(١) انظر تاريخ بغداد ص٤٠٥ ج١٢، والنهاية في غريب الحديث ص٥ ج١، ومقدمة الفائق في غريب الحديث.

(٢) انظر تاريخ بغداد ص٤٠٥ ج١٢، والكامل لابن عدي ص٣٣: ب ج١ مخطوط دار الكتب المصرية، وتوجد من هذا الكتاب عدة نسخ مخطوطة، إحداها في خزانة مكتبة الأزهر وهي أقدم نسخة منه تمت كتابتها سنة (٣١١هـ)، وأخرى في خزانة كوبريلي في تركيا ويعود تاريخ كتابتها إلى (المحرم من سنة ٤٠٦هـ). وقد طبع هذا الكتاب طبعته الأولى في أربع مجلدات سنة (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م) بمطبعة دار المعارف العثمانية في حيدر آباد الدكن بالهند.

(٣) بتحقيق الأستاذين طاهر أحمد الراوي، ومحمود محمد الطناحي. طبع دار إحياء الكتب العربية سنة (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م).

الفصل الخامس
علم مختلف الحديث ومشكله

١ ــ موضوعه والتعريف به:

يتناول هذا العلم الأحاديث التي ظاهرها التعارض، من حيث الجمع والتوفيق بينها، إما بتقييد مطلقها، أو بتخصيص عامها، أو بحملها على تعدد الحادثة التي جاء من أجلها الحديث، أو غير ذلك، كما يتناول أحياناً بيان وتأويل ما يشكل من الحديث النبوي، وإن لم يعارضه حديث آخر.

وعلى هذا فعلم مختلف الحديث ومشكله هو العلم الذي يبحث في الأحاديث التي ظاهرها متعارض، فيزيل تعارضها، أو يوفق بينها، كما يبحث في الأحاديث التي يشكل فهمها أو تصورها، فيدفع إشكالها، ويوضح حقيقتها.

ولهذا أطلق بعض العلماء على هذا العلم اسم (مشكل الحديث)، و (اختلاف الحديث)، و (تأويل الحديث) و (تلفيق الحديث)، والمراد بكل هذه الأسماء مسمى واحد.

٢ ــ أهمية علم مختلف الحديث ومشكله:

هذا العلم من أهم علوم الحديث يحتاج إليه المحدثون والفقهاء وغيرهم من العلماء، ولا بد للمشتغل به من فهم ثاقب، وعلم واسع، ودربة ودراية، ولا ينبغ فيه إلا من جمع بين الحديث والفقه. قال الإمام السخاوي فيه: (هو من أهم الأنواع مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل للقيام به من كان إماماً جامعاً لصناعتي الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة)[1].

وهذا العلم ثمرة من ثمار حفظ الحديث وضبطه وفهمه فهماً جيداً، ومعرفة عامه وخاصه، ومطلقه ومقيده، وغير ذلك من أمور الدراية والخبرة، إذ لا يكفي للمرء أن يحفظ الحديث ويجمع طرقه ويضبط ألفاظه من غير أن يفهمه ويعرف حكمه.

وقد اهتم علماء الأمة بعلم مختلف الحديث ومشكله منذ عصر الصحابة، الذين أصبحوا مرجع الأمة في جميع أمورها بعد وفاة الرسول ﷺ. فاجتهدوا في كثير من الأحكام، وجمعوا

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ص ٣٦٢ـ ٣٦٣.

بين كثير من الأحاديث ووضحوها، وبينوا المراد منها، وتتالى العلماء جيلاً بعد جيل، يوفقون بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، ويزيلون إشكال ما يشكل منها، وكان لعلماء الأمة فضل كبير في إزالة ودحض بعض الشبهات التي أثارها بعض الفرق كالمعتزلة والمشبهة حول بعض الأحاديث، وبينوا وجه الحق في هذا [(١)] وأودعوا ذلك في مصنفات خاصة سنذكر بعضها فيما يلي:

٣ ـ أشهر ما صنف في علم مختلف الحديث ومشكله:

صنف في مختلف الحديث ومشكله كثير من الأئمة، فمنهم من حاول استيعاب الأحاديث المختلفة جميعها، ومنهم من لم يحاول، واقتصر تصنيفه على التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، أو على الأحاديث المشكلة في تصورها وفهمها، فأزال إشكالها وبين المراد منها.

ومن أقدم هذه التصانيف كتاب **(اختلاف الحديث)** للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ـ ٢٠٤هـ) رحمه الله، وهو من أقدم ما وصلنا، ولم يقصد رحمه الله استيعاب جميع الأحاديث المختلفة، بل ذكر جملة منها، وبين طريق جمعها والتوفيق بينها ليكون ذلك مثالاً ينسج العلماء على منواله [(٢)].

ومن أشهر الكتب بعد كتاب الشافعي كتاب **(تأويل مختلف الحديث)** للإمام الحافظ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢١٣ـ ٢٧٦هـ)، وقد وضعه في الرد على أعداء الحديث، الذين اتهموا أصحاب الحديث بحمل الأخبار المتناقضة، ورواية الأحاديث المشكلة، فجمع بين الأخبار التي ادعوا التناقض فيها، وأجاب عما أورده من شبه على بعض الأخبار، وقد أخر كتابه هذا مكانه اللائق في التراث الإسلامي، وسد ثغرة اصطنعها بعض المعتزلة والمشبهة وغيرهم [(٣)]. وسنذكر مثالاً من هذا الكتاب قال: قالوا ـ أي أصحاب الشبهات ـ: حديثان متناقضان فيما يَنجَسُ من الماء. قالوا: رويتم عن النبي ﷺ أنه قال في غير حديث: **«الماء لا يُنَجِّسُهُ شيء»**، ثم رويتم عنه ﷺ أنه قال: **«إذا بلغ الماء قُلتين لم يحمل نجساً»**، وهذا دليل على أن ما لم يبلغ قلتين حمل النجس، وهذا خلاف الحديث الأول.

قال ابن قتيبة: ونحن نقول: إنه ليس بخلاف للأول، وإنما قال رسول الله ﷺ **«الماء لا ينجسه شيء»** على الأغلب والأكثر، لأن الأغلب على الآبار والغدران أن يكثر ماؤها، فأخرج الكلام مخرج الخصوص، وهذا كما يقول: السيل لا يرده شيء، ومنه ما يرده الجدار، وإنما

(١) انظر نشأة علوم الحديث ص٢٤٧ وما بعدها.
(٢) طبع هذا الكتاب على هامش الجزء السابع من كتاب الأم.
(٣) طبع هذا الكتاب سنة (١٣٢٦هـ) بمصر.

يريد الكثير منه لا القليل، وكما يقول: النار لا يقوم لها شيء، ولا يريد بذلك نار المصباح الذي يطفئه النفخ، ولا الشرارة، وإنما يريد نار الحريق، ثم بين لنا بعد هذا بالقلتين مقدار ما تقوى عليه النجاسة من الماء الكثير الذي لا ينجسه شيء[١].

ومن أشهر ما وصلنا في هذا الباب كتاب **(مشكل الآثار)** للإمام المحدث الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (٢٣٩ ـ ٣٢١هـ)، ويقع كتابه في أربع مجلدات، وقد طبع سنة (١٣٣٣هـ) بالهند.

وكتاب **(مشكل الحديث وبيانه)** للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسن (ابن فُورَك) الأنصاري الأصبهاني، المتوفى سنة (٤٠٦هـ)، وقد صنفه فيما اشتهر من الأحاديث النبوية التي يوهم ظاهرها التشبيه والتجسيم والتعارض، مما يتذرع به الملحدون للطعن في الدين، فبين المراد منها، وأبطل كثيراً من الادعاءات والشبهات، مستدلاً بالحجج النقلية والعقلية. وقد طبع هذا الكتاب سنة (١٣٦٢هـ) بالهند.

(١) تأويل مختلف الحديث ٤٣٣ـ ٤٣٤.

الفصل السادس
علم ناسخ الحديث ومنسوخه

١ ـ معنى النسخ[١]:

أ - النسخ لغة: يطلق النسخ في اللغة على معنيين: الإزالة والنقل. والنسخ بمعنى الإزالة نحو نسخ الشيب الشباب، ونسخت الشمس الظل، ونسخت الريح الأثر أي أبطلته.

والنسخ بمعنى النقل: كقولك نسخت الكتاب، إذا نقلت ما فيه إلى كتاب آخر، ومنه قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية:٢٩]، يريد نقله إلى الصحف، ومن الصحف إلى غيرها.

ب ـ النسخ عند الأصوليين:

هو رفع الشارع حكماً شرعياً بدليل شرعي متراخ عنه[٢].

ومثال النسخ قوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها فإنها تذكركم الآخرة»[٣].

---

(١) أهم مراجع هذا البحث: الأحكام لابن حزم ص ٤٣٨ ج٤ وما بعدها، والمستصفى ص٦٩ ج١ وما بعدها، والاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص٦ وما بعدها، والناسخ والمنسوخ للنحاس ص٧، والناسخ والمنسوخ لابن حزم ص١٤٥ ج٢، والأحكام للآمدي ص١٤٦ ج٣ وما بعدها، وفتح المغيث للعراقي ص١٥ ج٤، ولسان العرب مادة (نسخ) ص٢٨ ج٤.

(٢) ففي قولنا (رفع) الشارع حكماً... احتراز عن بيان المجمل، أو تخصيص العام، أو تقييد المطلق فإن أي نوع من أنواع البيان لا يرفع الحكم. وكل حكم لاحق لا يرفع حكماً سابقاً لا يكون ناسخاً له. وبإضافة (رفع الحكم) إلى الشارع ينتفي النسخ فيما عدا الكتاب والسنة من أدلة الشرع.

وفي هذا حصر وتحديد لزمن النسخ، وهو عصر التشريع في حياته ﷺ. وبتقييد المرفوع بكونه حكماً شرعياً يخرج كل ما يرفع الإباحة الأصلية، لأن ما يرفع الإباحة الأصلية لا يسمى ناسخاً عند جمهور الأصوليين.

وتقييد الدليل الناسخ بالتراخي يحترز به عن التخصيص المتصل بالعام، إذ المراد بالعام المخصص بعض أفراده وأنواعه من أول الأمر، بخلاف النسخ الذي لا يكون إلا بعد استقرار الحكم.

وفي تقييد النسخ بدليل شرعي احتراز عن رفع الحكم بموت المكلف أو بزوال التكليف لجنون المكلف أو نحوه.

(٣) أخرجه الإمام مالك ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي. انظر تيسير الوصول ص١٨٤ ج٤. وانظر ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين ص٣٤: آ ـ ب.

٢ ـ موضوع علم ناسخ الحديث ومنسوخه وأهميته:

فعلم ناسخ الحديث ومنسوخه هو العلم الذي يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ، وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ فما ثبت تقدمه كان منسوخاً، وما ثبت تأخره كان ناسخاً[١].

ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم ما يجب أن يعرفه كل من يتصدى للبحث في أحكام الشريعة، إذ لا يمكن للباحث أن يستنبط الأحكام من أدلتها من غير أن يعرف الأدلة الناسخة والمنسوخة، وفي هذا يقول الحازمي: (هذا الفن من تتمات الاجتهاد، إذ الركن الأعظم في باب الاجتهاد معرفة النقل، ومن فوائد النقل معرفة الناسخ والمنسوخ، إذ الخطب في ظواهر الأخبار يسير، وتجشم كلفها غير عسير، وإنما الإشكال في كيفية استنباط الأحكام من خفايا النصوص، ومن التحقيق فيها معرفة أول الأمرين وآخرهما إلى غير ذلك من المعاني)[٢].

ولأهمية هذا العلم أولاه الصحابة والتابعون وأهل العلم من بعدهم اهتماماً كبيراً[٣]، فكان الأئمة يبينون ذلك لطلابهم، ويحضونهم على معرفته، وخاضوا تياره، واستخرجوا دقيقه، ورتبوا أبوابه وصنفوا فيه كثيراً من الكتب.

٣ ـ أشهر ما صنف في ناسخ الحديث ومنسوخه:

لقد دوّن جانب من ناسخ الحديث ومنسوخه مع طلائع المدونات في أوائل القرن الهجري الثاني، ثم ما لبث أن أفرد بالتصنيف في مؤلفات خاصة به[٤]، فمن أقدم ما صنف في هذا العلم كتاب **(الناسخ والمنسوخ)** لقتادة بن دعامة السدوسي (٦١ـ ١١٨هـ)[٥]، ولم يكتب لهذا المؤلف الوصول إلينا، وتتالت المصنفات خلال القرن الثاني والثالث، ومن أشهرها كتاب **(ناسخ الحديث ومنسوخه)** للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الأثرم (ـ ٢٦١هـ) صاحب الإمام أحمد، ولا يزال هذا الكتاب مخطوطاً[٦].

ومن أجمع ما وصلنا من مؤلفات القرن الرابع كتاب **(ناسخ الحديث ومنسوخه)** لمحدث العراق أبي حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين (٢٩٧ ـ ٣٨٥هـ)[٧].

---

(١) انظر الأحكام للآمدي ص ٢٥٧ـ ٢٥٨ ج٣؛ والمنهل الروي في الحديث النبوي ص١١.

(٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ٣ـ ٤.

(٣) انظر نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص٢٧٣.

(٤) المرجع السابق ص ٢٧٩ـ ٢٨٠.

(٥) انظر كتاب (الخطيب البغدادي) ص٩٤، والمعجم المفهرس ص٨٤، ٨٨ ج١ وقارن بنشأة علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٨٣ـ ٢٨٤.

(٦) يقع الكتاب في ثلاثة أجزاء لطيفة، يوجد الجزء الثالث منه في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٨٧ حديث).

(٧) ولا يزال هذا الكتاب مخطوطاً، وتوجد منه نسختان مخطوطتان إحداهما في مكتبة باريس الأهلية تحت رقم (٧١٨)، والثانية في مكتبة الأسكوريال تحت رقم (١١٠٧) ولدى معهد المخطوطات في الجامعة العربية (ميكروفلم) عنها.

ومن أجمع ما صنف بعد ذلك **في هذا العلم كتاب (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) للإمام الحافظ النسابة أبي بكر محمد بن موسى الحازمي الهمذاني (٥٤٨- ٥٨٤هـ)**، وطبع كتابه مراراً[١] . وقد استفاد الحازمي من جهود السابقين، فجاء كتابه جامعاً لآرائهم وأخبارهم، وقد رتبه على الأبواب الفقهية، وذكر في كل باب الأحاديث التي ظاهرها التعارض وبين أقوال العلماء فيها، والناسخ والمنسوخ منها، وكثيراً ما كان يدلي برأيه، ويرجح قولاً على آخر. وصدر كتابه بمقدمة علمية قيمة.

٤ ـ أسباب ورود الحديث:

نرى من المناسب هنا أن نتناول أسباب ورود الحديث، لما له من صلة ببحث ناسخ الحديث ومنسوخه، فمعرفة مناسبات الأحاديث تبين المتقدم منها من المتأخر، وتسهل معرفة الناسخ من المنسوخ، فكما صنف العلماء في أسباب نزول القرآن الكريم صنفوا في أسباب ورود الأحاديث وذكروا كثيراً من مناسبات الأحاديث، وبهذا خدموا الحديث النبوي خدمة جليلة، وسهلوا للعلماء مهمتهم في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها.

ومن أقدم من صنف في أسباب الحديث ـ أبو حفص العكبري شيخ القاضي أبي يعلي محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (٣٨٠ ـ ٤٥٨هـ)[٢] .

ومن أجمع ما صنف بعد ذلك كتاب (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف) للمحدث السيد إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة الحسيني الدمشقي (١٠٥٤- ١١٢٠هـ)، وقد رتب كتابه على حروف المعجم وطبع هذا الكتاب سنة (١٣٢٩هـ) بحلب في جزأين كبيرين.

---

(١) في الهند سنة ١٣١٩هـ وفي القاهرة سنة (١٣٤٦هـ)، وفي حلب سنة (١٣٤٦هـ) بتحقيق الشيخ راغب الطباخ الحلبي.

(٢) انظر شرح نخبة الفكر ص٤٦، وتدريب الراوي ص٥٤٠، وقارن باللمع في أسباب الحديث للسيوطي ص٢: آ.

الفصل السابع
علم علل الحديث

١ ـ العلة في اللغة:

المرض من عَلّ يَعلُّ واعتل، أي مرض فهو عليل، والقياس أن يقال معل ومعلل، ولكنه وقع في عبارة بعض أهل الحديث وبعض أهل اللغة (هذا حديث معلول)(١).

٢ ـ العلة في اصطلاح المحدثين:

هي سبب غامض يقدح في الحديث مع ظهور السلامة منه(٢).

٣ ـ علم علل الحديث وأهميته:

فعلم علل الحديث هو العلم الذي يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من جهة قدحها في الحديث، كوصل منقطع، ورفع موقوف، وإدخال حديث في حديث، أو إلزاق سند بمتن، أو غير ذلك. ومن هنا تتبين أهمية هذا العلم ومكانته من علوم الحديث.

قال أبو عبد اللّه الحاكم النيسابوري في علم علل الحديث: (هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل... وإنما يعل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث: يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه - أي في علم علل الحديث - عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير)(٣).

لكل هذا اهتم العلماء بعلل الحديث اهتماماً كبيراً، فحرصوا على جمع طرق الأحاديث، وعلى لقاء الأئمة الحفاظ، والسماع منهم، والمذاكرة بين يديهم، والعرض عليهم، لأن هذا هو الوسيلة إلى معرفة القوي من الضعيف، وتمييز الصحيح من المعل، ولا يقوى على هذا إلا من أوتي فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومن ثم قال عبد الرحمٰن بن مهدي: (لأن أعرف علة حديث

---

(١) انظر لسان العرب مادة (علل) ص ٤٩٨- ٤٩٩ ج١٣، ومعرفة علوم الحديث ص١١٤، وسنن الترمذي ص ١٦٢- ١٦٣ ج١، وفتح المغيث للعراقي ص١٠٥ ج١.

(٢) قارن بفتح المغيث ص ١٠٦- ١٠٧ ج١.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ١١٢- ١١٣.

هو عندي ـ أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي)(١).

قيل لعبد الرحمٰن بن مهدي: (إنك تقول للشيء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعن من تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا بهرج، أكنت تسأل عمن ذلك أو تسلم له الأمر..؟ قال: فهذا كذلك، بطول المجالسة والمناظرة والخبرة)(٢).

وفي هذا قال عبد الرحمٰن بن مهدي أيضاً: (إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة)(٣). وقال أبو حاتم الرازي: (مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم)(٤).

وقد أجمع العلماء على أهمية هذا العلم، وعلى مكانته ودقته، قال ابن الصلاح: (إن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب(٥).

وقد تكلم في علل الحديث أكابر علماء هذا الشأن وحفاظه من المتقدمين والمتأخرين(٦)،

---

(١) علل الحديث ص١٠، وانظر معرفة علوم الحديث ص١١٢، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٩٢: ب.

(٢) تدريب الراوي ص١٦٢، وانظر نحوه في الكامل لابن عدي ص٢٣: آ ج١.

(٣) علل الحديث ص١٠. وقد لحظ العلماء هذا فرأوه ألا يكشفوا للعامة عن علل الحديث، ومن هذا ما ذكره أبو داود السجستاني في رسالته إلى أهل مكة (إنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا.. وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ، وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعللة، بل يقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم، لبراءتها من العلل، وسلامتها من الآفات). شرح كتاب علل الجامع للترمذي لابن رجب ص١٣٥: آ ـ ب.

(٤) علل الحديث ص١٠. قال رجل لأبي زرعة الرازي: (ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد ابن واره ـ يعني محمد بن مسلم بن وارة ـ تسأله عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم ـ الرازي ـ فيعلله، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافاً في علته فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم. ـ قال محمد بن صالح الكيليني راوي الخبر ـ: ففعل الرجل، فاتفقت كلمتهم عليه فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام) ـ معرفة علوم الحديث ص ١١٣ـ يريد أنه فهم وحفظ ودقة نظر، وأن من يرجع إلى كتب علل الحديث يحكم بهذا حينما يرى اتفاق كثير من الأئمة على إعلال حديث بأجوبة متقاربة تفيد جميعها ـ مع تفاوت عصور هؤلاء الأئمة ـ أن الحديث ليس مستقيماً.

(٥) مقدمة ابن الصلاح: ص٣٤، وانظر أقوال غيره من العلماء في اختصار علوم الحديث ص ٦٨ـ ٦٩، وفي شرح نخبة الفكر ص٢١.

(٦) كيحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، وابن معين، وابن المديني، والإمام أحمد، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم. انظر نشأة علوم الحديث: ص ٢٠٩ـ ٢١٠.

فبينوا علل كثير من الأحاديث، وأرشدوا إلى السبل التي تكشف عن علل الحديث، وإن آثارهم العظيمة لتدل على دقتهم في البحث، وعلى استقامة منهجهم.

٤ ـ مواطن العلة:

مواطن العلة ثلاثة:

الأول: السند، وهذا هو الكثير، والعلة القادحة فيه قد يقتصر أثرها عليه[١]، وقد تؤثر في المتن أيضاً[٢]، ومما يقدح في السند والمتن إعلال السند بالوقف أو الإرسال، أو الانقطاع، وهذا كثير في علل الحديث.

الثاني: المتن[٣].

الثالث: المتن والإسناد معاً، فيكون أثرها شاملاً لهما[٤].

٥ ـ أشهر ما صنف في علل الحديث:

أُفردت علل الحديث بالتصنيف في أواخر القرن الثاني وطلائع القرن الثالث الهجري،

---

(١) مثال هذا حديث يعلى بن عبيد الطنافسي، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن الرسول ﷺ: **«البيعان بالخيار»**، فقد غلط يعلى على سفيان في قوله عمرو بن دينار، لأن الأئمة الحفاظ من أصحاب سفيان رووه عن عبد الله بن دينار، لا عن عمرو بن دينار. انظر تدريب الراوي ص١٦٣.

(٢) ومثال العلة الواقعة في السند والقادحة فيه وفي المتن جميعاً: حديث موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **«من جلس مجلساً كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه»**. روى الحاكم النيسابوري أن الإمام مسلماً جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال: هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل قال: حدثنا وهيب قال: حدثنا سهل، عن عون بن عبد الله قوله ـ أي أن الحديث المذكور من قول عون بن عبد الله لا من قول الرسول ﷺ ـ وهذا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل. انظر معرفة علوم الحديث: ص ١١٣ـ ١١٤.

(٣) ومثال ذلك ما رواه إبراهيم بن طهمان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وسهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يجعلهما في الإناء، فإنه لا يدري أين باتت يده، ثم ليغترف بيمينه من إنائه، ثم ليصب على شماله، فليغسل مقعدته»** قال أبو حاتم الرازي: ينبغي أن يكون (ثم ليغترف بيمينه إلى آخر الحديث) من كلام إبراهيم بن طهمان، فإنه كان يصل كلامه بالحديث فلا يميزه المستمع / علل الحديث لابن أبي حاتم ص٦٥ ج١. كلام الراوي الملحق بالحديث هو الإدراج، فإذا عرف كلامه وبين أنه توضيح للحديث فلا نعتبره علة قادحة، أما إذا سئل هل كل ما ذكر هو حديث رسول الله ﷺ فقال: نعم. فلا نعتد به لأن المحفوظ هو القسم الأول فقط. وتكون العلة قادحة فيه.

(٤) ومثاله ما رواه بقية عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: **«من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك»** قال أبو حاتم الرازي: هذا خطأ المتن والإسناد، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: **«من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها»** وأما قوله: من صلاة الجمعة فليس هذا في الحديث فوَهمَ في كليهما. انظر علل الحديث ص١٧٢ ج١.

وأقدم المصنفات لم يكن مرتباً على الأبواب، بل كان يضم كثيراً من الأحاديث المختلفة كالعلل المنقولة عن ابن معين وعلي بن المديني وغيرهما.

ثم صنف العلماء العلل على الأبواب، وبعضهم صنفها على المسانيد. والغالب على منهج كتب العلل أن يُسأل الشيخ عن حديث من طريق معينة، فيذكر الخطأ في سنده أو في متنه أو فيهما، وقد يذكر بعض الطرق الصحيحة، ويعتمد عليها في بيان علة الحديث المسؤول عنه، ويعرف أحياناً ببعض الرواة، ويبين أحوالهم، قوة وضعفاً، وحفظاً وضبطاً، ولهذا أطلق بعض المصنفين على كتبهم اسم (التاريخ والعلل) أو (الرجال والعلل).

وإن التزام الأئمة لهذا المنهج يعود إلى طبيعة هذا العلم وموضوعه، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الحفظ والفهم ومعرفة الطرق الكثيرة، والمشتبه من أسماء الرواة وألقابهم وأنسابهم وأوطانهم وشيوخهم وأحاديثهم، فحين يعرض السائل ما عنده من حديث على الجهبذ، أو يسأله عن أحاديث معلة يجد الجواب حاضراً، لمعرفته بالصواب، وأقرب مثل لهذا قراءة القرآن بين يدي أئمة القراء، الذين يصححون الغلط لمعرفتهم بالقراءات الشاذة والصحيحة، لذلك قال بعضهم: لا تقل لي ما الحجة في قولكم كذا وكذا، بل اذكر لي الحديث أبين لك علته.

ومن أقدم ما وصلنا من هذه المصنفات كتاب (التاريخ والعلل) للإمام الحافظ يحيى بن معين (١٥٨- ٢٣٣هـ)[١]. وكتاب (علل الحديث) للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤- ٢٤١هـ)[٢]. و(المسند المعلل) للحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي البصري (١٨٢- ٢٦٢هـ)[٣] وكتاب (العلل) للإمام محمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩- ٢٧٩هـ)[٤]، وغيرها من المؤلفات الكثيرة التي ظهرت قبل القرن الرابع.

ومن أجمع ما وصلنا بعد ذلك من هذه المؤلفات كتاب (علل الحديث) للإمام الحافظ عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠- ٣٢٧هـ)، وقد طبع هذا الكتاب في مجلدين بمصر سنة (١٣٤٣هـ). وكتاب (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦- ٣٨٥هـ)، وهذا الكتاب أجمع ما صنف في علل الحديث، مرتب على المسانيد في اثني عشر مجلداً[٥].

---

(١) توجد نسخة مخطوطة منه في خزانة دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (١١٢ مجموع).

(٢) يوجد منه جزء في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (٤٠ مجاميع).

(٣) هذا الكتاب من أعظم المسانيد التي صنفت في الإسلام إلا أن المنية اخترمت المصنف قبل إتمامه، وقد أثنى عليه أهل العلم ثناء طيباً، طبع قطعة منه الدكتور سامي حداد سنة (١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م) في بيروت وبها ينتهي الجزء العاشر من المسند.

(٤) قارن بشرح علل الترمذي ص١٣٥: آ، وانظر الفيلم المحفوظ لدى معهد المخطوطات بالجامعة العربية تحت الرقم (٣٢١ مصطلح).

(٥) يوجد من هذا الكتاب خمس مجلدات في خزانة المخطوطات بدار الكتب المصرية تحت الرقم =

وقبل أن نختتم الموضوع لا بد من الإشارة إلى أن بعض المحدثين قد يطلقون العلة على أسباب قادحة في الحديث غير الأسباب التي أسلفنا ذكرها، فتطلق على كذب الراوي، وغفلته وسوء حفظه، ونحو ذلك من أنواع الجرح[١]. كما أطلقها بعضهم على أسباب لا تقدح في الحديث كإرسال ما وصله الثقة الضابط[٢]. لكل هذا وجبت الإشارة إلى استعمالهم.

= (٣٩٤حديث) ونسخت عنها نسخة أخرى بتاريخ (١٣٦٠هـ)، وهي تحت الرقم (٢٢٠٣٢ب) وخطها جيد.

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٣٥، وفتح المغيث للعراقي ص١١٢، ج١.

(٢) انظر فتح المغيث للعراقي ص١١٢ ج١. وتدريب الراوي ص١٦٦.



الباب الرابع

مصطلح الحديث

وفيه أربعة فصول



بين يدي الباب

أ ـ أقسام الحديث باعتبار عدد نقلته:

ينقسم الحديث باعتبار عدد نقلته ثلاثة أقسام:

١ ـ الحديث المتواتر[١]:

وهو ما رواه جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم من أول السند إلى منتهاه، على أن لا يختل هذا الجمع في أي طبقة من طبقات السند.

وهذا النوع قطعي الثبوت، وهو بمنزلة العيان، يجب العمل به، ويكفر جاحده، والتواتر أعلى مراتب النقل.

وينقسم المتواتر إلى تواتر لفظي وتواتر معنوي، فاللفظي ما رواه بلفظه جمع عن جمع عن جمع - لا يتوهم تواطؤهم على الكذب - من أوله إلى منتهاه كحديث: **«من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»**.

والمعنوي ما اتفق نقلته على معناه من غير مطابقة في اللفظ، ومثال ذلك أحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه ﷺ وغير ذلك[٢].

وقد فصل الأصوليون القول في المتواتر وشروطه، ولم يفصل أهل الحديث ذلك، لأنه ليس من مباحث علم الإسناد، الذي يبحث فيه عن صحة الحديث، أو ضعفه ليعمل به أو يترك، من حيث صفات الرجال، وصيغ الأداء. والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث وقد ثبتت بعض السنن القولية والعملية بالتواتر، وجمع بعض المحدثين الأحاديث المتواترة في مصنفات خاصة[٣].

---

(١) انظر بسط ذلك في الإحكام لابن حزم ص٩٣، والمستصفى ص٨٥ ج١، والإحكام للآمدي ص٢٠ ج٢، وجامع الأصول ص ٦٥ـ ٦٨ ج١، وفتاوى ابن تيمية ص١٦ و٤٠ ج١٨، والمنهل الروي ص٣: ب ـ آ، ومقدمة ابن الصلاح ص١٠٩، وفتح المغيث للعراقي ص٦ ج٤، وتدريب الراوي ص٣٧١، وشرح الديباج ص٨، وشرح نخبة الفكر ص٤، وأصول التشريع الإسلامي لفضيلة الأستاذ علي حسب الله ص٣٩ الطبعة الثالثة، ورسوم التحديث ص٢: ب، وحجة الله البالغة ص١٠٤ ج١.

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ص١٦ ج١٨.

(٣) جمع الإمام السيوطي كثيراً منها في كتابه «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» توجد منه نسختان مخطوطتان في دار الكتب المصرية تحت الرقم (١٥١٣ حديث) و(١٢٣م مجاميع)، كما صنف =

٢ ــ الحديث المشهور:

وهو عند الأصوليين ما رواه من الصحابة عدد لا يبلغ حد التواتر، ثم تواتر بعد الصحابة ومن بعدهم، وقال ابن حجر: المشهور ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حدّ التواتر[١]. وسنفصل القول في مفهوم المشهور عند المحدثين في الفصل الرابع من هذا الباب إن شاء الله[٢].

والمشهور دون المتواتر وهو يوجب علم طمأنينة ـ عند الحنفية ـ أي ظناً قريباً من اليقين فيجب العمل به، لكنه لا يكفر جاحده[٣].

٣ ــ خبر الآحاد:

وهو ما رواه الواحد أو الاثنان فأكثر، مما لم تتوفر فيه شروط المشهور أو المتواتر، ولا عبرة للعدد فيه بعد ذلك، وهو دون المتواتر والمشهور.

وحكمه وجوب العمل به، متى توفرت فيه شروط القبول، وعلى هذا جمهور علماء المسلمين[٤].

ومما تجدر ملاحظته أن المشهور من الأخبار يدخل في زمرة الآحاد عند غير الحنفية، ولهذا جعل بعضهم الأخبار قسمين: متواتر وآحاد.

ب ــ أقسام الحديث من حيث القبول والرد:

من الطبيعي أن تكون لأبحاث العلماء في مجال معرفة الأحاديث القوية من السقيمة، ومعرفة أحوال الرواة الذين يقبل حديثهم أو لا يقبل ـ نتائج علمية، واصطلاحات خاصة تدل على صحة الحديث أو ضعفه، ومن الطبيعي أن ينقسم الحديث إلى مقبول ومردود: مقبول توافرت فيه جميع شروط القبول، ومردود: فقد تلك الشروط أو بعضها، ومن الطبيعي أن يندرج

= السيد محمد بن جعفر الكتاني كتابه (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) فيها، وطبع بفاس سنة (١٣٢٨هـ).

(١) شرح نخبة الفكر ص٥.

(٢) انظر ص ٣٦٠ من هذا الكتاب.

(٣) انظر أصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله ص ٣٩ـ ٤٠، والمدخل إلى السنة وعلومها ص٥٠.

(٤) وقد اختلفوا في إفادته علم اليقين أو عدم إفادته. فذهب الإمام أحمد وبعض أهل الحديث وداود الظاهري وابن حزم إلى أنه يفيد العلم ويوجب العمل لأنه لا عمل من غير علم، وذهب الحنفية والشافعية وجمهور المالكية وغيره إلى أنه يفيد الظن ويوجب العمل، وأنه لا تلازم بين وجوب العمل وإفادة علم اليقين، بل يكفي لوجوب العمل الظن الراجح، ولكل من الطرفين أدلته. انظر بسط هذا في الإحكام لابن حزم ص٩٧ وما بعدها، وص ١٠٧ـ ١٢٢ ج١، والمستصفى ص ٩٣ـ ٩٩ ج١، والإحكام للآمدي ص ٤٩ـ ٦٠ ج٢. قال الإمام الغزالي: (وما حكي عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم، فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل، إذ يسمى الظن علماً) المستصفى ص٩٣ ج١ ونرى أن الخلاف بين الطرفين لم يؤد إلى خلاف في النتيجة، فالجميع يوجبون العمل بخبر الآحاد إذا توفرت فيه شروط القبول.

تحت كل قسم من هذين القسمين أنواع كثيرة تتفاوت قوة وضعفاً بتفاوت أحوال الرواة والمرويات.

وقد اصطلح المحدثون على تقسيم الحديث ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث ضعيف. وهذا التقسيم يدل على شدة حساسية ميزان النقد لدى المحدثين.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كثيراً من أنواع الحديث كالمسند والمتصل، والمرفوع والمعنعن وغيرها، قد تكون صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، وهذا ما سنبينه فيما بعد، وسنفرد كل قسم من أقسام الحديث في فصل مستقل ومن الله التوفيق.

ولم نعتبر الحديث الموضوع من أقسام الحديث، لأنه ليس في الحقيقة بحديث أصلاً، بل بزعم واضعه أنه حديث، وستتكلم عنه في موضعه إن شاء الله.

الفصل الأول
الحديث الصحيح

أولاً: تعريفه:

أ - تعريف ابن الصلاح: **قال أبو عمرو بن الصلاح[١]: (الحديث الصحيح هو المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً)[٢].**

ب - تعريف الإمام النووي[٣]: **اختصر الإمام النووي تعريف ابن الصلاح، فقال: (هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة)[٤]. والمراد بالعدول الضابطين رجال السند، أي بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه.**

ومما تقدم يتضح أنه لا بد للحديث الصحيح من شروط خمسة هي:

١ - اتصال الإسناد، **وبهذا يخرج المنقطع، والمعضل، والمعلق، والمدلس وغيرها مما لم يتوفر فيه شرط الاتصال.**

٢ - أن يكون رواته عدولاً، **والعدل من استقام دينه، وحسن خلقه، وسلم من الفسق وخوارم المروءة.**

٣ - أن يكون رواته ضابطين، **والضبط هو تيقظ الراوي حين تحمله وفهمه لما سمعه، وحفظه لذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء، أي أن يكون حافظاً عالماً بما يرويه إن حدث**

---

(١) هو تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح أحد أئمة الحديث والتفسير في القرن السابع ولد سنة (٥٧٧هـ) في (شرخان) قرب (شهرزور) ثم انتقل إلى الموصل وخراسان، وبيت المقدس، ودمشق، وتولى التدريس في دار الحديث بدمشق، له مؤلفات كثيرة أشهرها (معرفة أنواع علوم الحديث) توفي بدمشق سنة (٦٤٣هـ) رحمه الله. انظر طبقات الشافعية ص١٣٧ ج٥، ووفيات الأعيان ص٣١٢ ج١.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص٦، وقارن بكتاب (رسوم التحديث) للجعبري ص٢.

(٣) هو الإمام شيخ الإسلام أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الحوراني النووي، ولد سنة (٦٣١هـ) في نوى وطلب العلم وبرع في علوم الإسلام، كان ورعاً زاهداً، قضى حياته في العلم والتصنيف، ولم يتزوج، زار القدس وحج، وتوفي عام (٦٧٦هـ) وله مؤلفات كثيرة منها (شرح صحيح مسلم) و(التقريب والتيسير). انظر طبقات الشافعية ص١٦٥ ج٥، وتدريب الراوي ص خ - ص.

(٤) تدريب الراوي: ص٢٢.

من حفظه، فاهماً إن حدث على المعنى، وحافظاً لكتابه من دخول التحريف أو التبديل أو النقص عليه إن حدث من كتابه، وفي هذا احتراز عن حديث المغفّل وكثير الخطأ.

٤ - أن لا يكون المروي شاذاً، والشذوذ هو مخالفة الثقة من هو أرجح منه.

٥ - أن يسلم المروي من علة قادحة كإرسال موصول، أو وصل منقطع، أو رفع موقوف ونحو هذا مما بيناه في علم علل الحديث.

جـ - تعريفنا المختار:

إذا عرفنا أن العدل الضابط هو الثقة أو الثبت يمكننا أن نقول في تعريف الصحيح هو ما اتصل سنده برواية الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

ثانياً: أقسام الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين: صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

فالصحيح لذاته: وهو الذي اشتمل على أعلى صفات القبول، وهو الحديث الذي أسلفنا تعريفه. والصحيح لغيره: هو الحديث الذي لم تتوفر فيه أعلى صفات القبول، كأن يكون راويه العدل غير تام الضبط، فهذا الحديث دون الحديث السابق، فلو عضد هذا الحديث طريق آخر مثله يكون صحيحاً لغيره، فالصحيح لغيره ما صُحِحَ لأمر أجنبي عنه، إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها، كالحديث الحسن إذا روي من عدة طرق فإنه يرتقي بما عضده من درجة الحسن إلى درجة الصحة[1]، كما سنبين ذلك في الكلام عن الحسن.

ثالثاً: أصح الأسانيد:

اجتهد العلماء في المقارنة بين الرواة المقبولين، ومعرفة الأسانيد التي تضم أعلى درجات القبول برواتها المشهورين بالعلم والضبط والعدالة وغير ذلك، ورأوا أن بعض الأسانيد الصحيحة أعلى مرتبة من غيرها من الأسانيد الصحيحة أيضاً، لتوفر أعلى درجات القبول وأكمل صفات الرواة فيها، فأطلقوا عليها أصح الأسانيد. وقد اختلفت آراء العلماء في ذلك، فبعضهم قال أصح الأسانيد:

١ - ما رواه ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر.

٢ - وقال بعضهم: أصحها ما رواه سليمان الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود.

٣ - وقال الإمام البخاري وغيره أصحها ما رواه الإمام مالك بن أنس، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر، ولما كان الشافعي أجل من روى عن الإمام مالك، والإمام أحمد

---

(١) انظر شرح نخبة الفكر: ص٨، وقواعد التحديث ص٨٠.

أجل من روى عن الشافعي ذهب بعض المتأخرين إلى أن أجل الأسانيد ما رواه الإمام أحمد، عن الإمام الشافعي، عن الإمام مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، ويسمى هذا الإسناد سلسلة الذهب [١].

ورأى أبو عبد الله الحاكم تسهيلاً لمعرفة أصح الأسانيد، وقطعاً لاختلاف العلماء في هذا أن يخصص القول في أصح الأسانيد بصحابي، أو ببلد معين، فيقال: أصح إسناد الصحابي فلان كذا وكذا، وأصح أسانيد البلد الفلاني كذا وكذا [٢].

رابعاً: معنى قولهم: صحيح الإسناد. وأصح شيء في الباب:

عرفنا فيما سبق أن كل حديث اجتمعت فيه الشروط الخمسة السابقة ـ وهي اتصاله بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة ـ يُحكم له بالصحة، وقد أوجب لعلماء العمل به، ولكن بعض النقاد يعدلون عن قولهم «حديث صحيح» إلى قولهم: «حديث صحيح الإسناد» خشية أن يكون المتن شاذاً أو معللاً، فيصحح السند دون المتن، وفي هذه الحالة لا تستلزم صحة الإسناد صحة المتن. قال شيخ الإسلام ابن حجر: (والذي لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله: «صحيح» إلى قوله: «صحيح الإسناد» إلا لأمر ما) [٣]. فإذا قال ذلك حافظ معتمد ولم يذكر للحديث علة قادحة، فالظاهر صحة المتن [٤].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض المتأخرين حين يصححون بعض الأحاديث يقولون: «صحيح الإسناد» ويحملهم على هذا ورعهم واحتياطهم ولا نشك في أن مراد الراسخين منهم صحة الحديث.

---

(١) انظر فتح المغيث للعراقي ص ١١ـ ١٤ ج١، وتدريب الراوي ص ٣٠ـ ٣٣، ومعرفة علوم الحديث ص٥٣.

(٢) وعلى هذا ذكر الحاكم أصح الأسانيد، فمما قاله: إن أصح أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد عن أبيه، عن جده، عن علي إذا كان الراوي عن جعفر ثقة.

وأصح أسانيد الصديق: إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر... ولعائشة عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة. قال ابن معين: هذه ترجمة مشبكة بالذهب. انظر معرفة علوم الحديث ص٥٥، وفتح المغيث للعراقي ١٤، ١٥ ج١.

وعدد الحاكم النيسابوري أصح أسانيد بعض البلاد فقال: وأصح أسانيد المكيين سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار عن جابر، وأصح أسانيد اليمانيين: معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، وأثبت إسناد المصريين: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر الجهني، وأثبت أسانيد الشاميين: عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة، وأثبت إسناد الخراسانيين: الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه. معرفة علوم الحديث ص ٥٤ـ ٥٦ وانظر مزيداً من أصح الأسانيد في تدريب الراوي ص٣٧، ومسند الإمام أحمد ص ١٤٩ـ ١٥٠ ج١.

(٣) تدريب الراوي ص٩٢.

(٤) منهج ذوي النظر ص٣٩، والتدريب ص٩٢.

وقد لا يوجد في باب من أبواب الفقه غير حديث لم تتوفر فيه جميع شروط الصحة، فيقول المصنف: (أصح ما في الباب كذا وكذا)، وهذا لا يدل على الأصحية، ولا على الصحة، فقد يكون الحديث ضعيفاً ولا يوجد في الباب سواه، ومرادهم أرجح ما في الباب أو أقله ضعفاً[١].

خامساً: أول من صنف في الصحيح:

عرفنا في الباب الثاني أن تدوين السنة يعود إلى القرن الهجري الأول وأن ما دوّن منها يختلف في كمه وكيفه من عالم إلى آخر، وأن كثيراً من المصنفات قد ظهر في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة، ومن أقدم ما وصلنا من ذلك موطأ الإمام مالك رحمه الله، ولكن مالكاً لم يفرد موطأه بالصحيح فقط، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات. وإن كانت هذه الأنواع حجة عنده وعند من يقلده في ذلك إلا أنها ليست على شرط الصحيح الذي عرفناه[٢].

ففي كتابه ما هو صحيح وما هو دون الصحيح[٣]. ولهذا لا يمكننا أن نعتبر الموطأ أول ما صنف في الصحيح المجرد عن غيره.

ثم كان عصر الإمام البخاري الذي أجمع العلماء على صحة كتابه، واعتبروه أول كتاب صنف في الصحيح المجرد، ثم تبعه الإمام مسلم وغيره من العلماء من بعده في التصنيف في الصحيح المجرد، لهذا سنخص كلاً من المصنفين بما يناسب هذا المقام.

١ ــ الإمام البخاري (١٩٤ ــ ٢٥٦هـ)[٤]:

أ ــ التعريف به:

هو أبو عبد اللّه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزبَة[٥] الجعفي

---

(١) انظر قواعد التحديث ص٨٢.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن حجر: كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظرة بالاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، لا على الشرط الذي تقدم التعريف به، والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاري أن الذي في الموطأ هو كذلك مسموع لمالك غالباً، وهو حجة عنده، والذي في البخاري قد حذف إسناده عمداً لقصد التخفيف إن كان ذكره في موضع آخر موصولاً، أو لقصد التنويع إن كان على غير شرطه ليخرجه عن موضوع كتابه. تدريب الراوي ص٤١.

(٣) وقد صنف حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر (٣٦٨ـ ٤٦٣هـ) كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع وغيرهما.

(٤) أهم مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ص٤ وما بعدها ج٢، وسير أعلام النبلاء ص ٢٣٤ـ ٢٥٤ ج٨، وتذكرة الحفاظ ص١٢٢ وما بعدها ج٢، وطبقات الحنابلة ترجمة (٣٨٧) ص ٣٧١ـ ٣٨٠ ج١، وطبقات الشافعية ص٢ ج٢، وتاريخ دمشق لابن عساكر مخطوط دار الكتب المصرية النسخة التيمورية ص١١٠ وما بعدها ج٣٧، وتهذيب التهذيب ص٤٧ وما بعدها ج٩، وجامع الأصول ص١٠٨ ج١، وتاريخ الأدب العربي ص١٦٥ ج٣.

(٥) بردزبة: بفتح الباء وسكون الراء، وكسر الدال وبعدها زاي ساكنة ثم باء مفتوحة فهاء، ومعناه بالفارسية الفلاح أو البستاني.

البخاري، ولد يوم الجمعة الثالث عشر من شهر شوال سنة (١٩٤هـ) في مدينة بخارى، وطلب العلم صغيراً سنة (٢٠٥هـ)، وقد حفظ تصانيف بعض الأئمة وهو صغير، وسمع من شيوخ بلده، ثم رحل مع أمه وأخيه إلى الحجاز حاجاً سنة (٢١٠هـ)، وأقام في المدينة المنورة، فألف كتابه (التاريخ الكبير)، وهو مجاور قبر الرسول ﷺ، وزاد على هذا الكتاب مرتين في آخر حياته.

رحل البخاري إلى شيوخ الحديث وأئمته في مختلف البلاد، فذهب إلى بغداد، والبصرة، والكوفة، ومكة، والمدينة، والشام، وحمص، وعسقلان، ومصر، وسمع كثيراً، وكتب عن أكثر من ألف شيخ، وقد ساعده صبره وذكاؤه، وحبه للعلم على بلوغ مرتبة عالية في عصره، حتى أصبح إمام المسلمين في الحديث، ولقبه الأئمة بأمير المؤمنين في الحديث، وقد اشتهر بورعه وعبادته كما اشتهر بعلمه.

كان الإمام البخاري يحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح. وكان واسع المعرفة غزير العلم، أحد أعلام الدنيا في معرفة الصحيح من السقيم، ومعرفة أحوال الرجال وعلل الأخبار، وكل ما يتعلق بالحديث وعلومه.

وقد شهد له الأئمة بعلو منزلته، وعظيم قدره[١]، وأخباره مع شيوخه وأهل العلم، وأخبار حفظه وإتقانه - كثيرة جداً، لا يتسع المقام لذكر بعضها، ولهذا نكتفي منها بما حصل له عندما قدم مدينة بغداد، ففي عصره تناقل الناس أخباره، وذاع صيته، وسبقته سمعته، إلى كثير من البلاد، وعندما قدم بغداد أحب أهل الحديث امتحانه، فعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن حديث لإسناد غير إسناده، وإسناد متن لمتن آخر، ودفعوا إلى كل واحد عشرة أحاديث ليلقوها عليه في المجلس، فاجتمع الناس، وانتدب أحدهم فقام وسأله عن حديث من تلك العشرة، فقال: لا أعرفه، ثم سأله عن آخر فقال: لا أعرفه. حتى فرغ من العشرة، والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب آخر من العشرة، فكان حاله معه كذلك إلى تمام العشرة، والبخاري لا يزيد على قوله: لا أعرفه. فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقول: الرجل فهم. وأما غيرهم فلم يدركوا ذلك، ولما فرغوا من إلقاء الحديث عليه، التفت إلى الأول فقال: أما حديثك الأول فهو كذا. وحديثك الثاني كذا، إلى آخر العشرة، فردّ كل متن إلى إسناده[٢]، وفعل بالثاني مثل ذلك إلى أن فرغ، فأقر له الناس بالحفظ والضبط

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص ١١٣- ١١٤، وتاريخ دمشق لابن عساكر ص١٣١ ج٣٧ وشرح النووي على البخاري ص٥: آ.

(٢) أي ذكر كل حديث كما سمعه خطأ ثم ذكر صوابه، وهذا دليل واضح على سرعة حفظه، وعلى رسوخه في الحديث النبوي الشريف.

والإتقان، وازداد بعض الحاضرين إعجاباً به، لا لأنه أدرك الصواب فقط، بل لسرده جميع الأحاديث التي ألقيت عليه مرتبة كما سمعها.

لقد كان الإمام البخاري أحد أعلام الدنيا في الحفظ والإتقان، **وقد أجمعت جميع المصادر التي ترجمت له على ذكر هذا الخبر، ولهذا لا نعجب حين يذكر الخطيب البغدادي أن مجلس البخاري كان يضم في بغداد نيفاً وعشرة آلاف إنسان.**

خرج البخاري في آخر حياته إلى قرية (خرتنك) وهي على فرسخين من (سمرقند)، فتوفي بها في (٣٠) رمضان سنة (٢٥٦هـ) رحمه الله.

ب ـ الجامع الصحيح:

ترك الإمام البخاري نحواً من عشرين مؤلفاً في الحديث وعلومه ورجاله، وفي غيره من علوم الإسلام، أشهرها الجامع الصحيح، المشهور بصحيح البخاري.

يعتبر صحيح البخاري أول كتاب صنف في الحديث الصحيح فقط، وقد جمع فيه البخاري (٩٠٨٢) حديثاً[(١)] ـ بما فيه من مكرر ـ اختارها من ستمائة ألف حديث، فبذل جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً خلال ست عشرة سنة حتى تم له تصنيفه على الوضع الذي بين أيدينا، ولم يضع فيه حديثاً إلا وصلى ركعتين، قال رحمه الله: (جعلته حجة بيني وبين الله سبحانه).

وقد سمع كتاب البخاري تسعون ألف رجل من أهل عصره.

جـ ـ شرط البخاري في صحيحه:

لم ينص الإمام البخاري على الشرط الذي أخرج بموجبه أحاديث كتابه ولكن العلماء استنبطوا ذلك من منهجه، وكل منصف يرى أن البخاري اختار رواته ممن اشتهروا بالعدالة والضبط والإتقان، **وهذا لا يخفى على عالم، كما لا يخفى منهجه الخاص في كتابه، الذي يدل على عظيم فهمه وسعة علمه، وقوة استنباطه.**

وكما استقرأ العلماء شرط البخاري من منهجه استنبطوه أيضاً من اسم كتابه، فقد سماه

---

(١) انظر مقدمة فتح الباري ص ٤٦٥ـ ٤٧٠، وقارن بمقدمة ابن الصلاح ص٨ وبتدريب الراوي ص ٤٩ـ ٥٠، وقد أطلعني العلامة المحقق الأستاذ محب الدين الخطيب مساء يوم الثلاثاء ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٤هـ الموافق ٢١/ ٧/ ١٩٦٤م في القاهرة ـ على مسودة الإحصاء الدقيق الذي قام به الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي لأحاديث البخاري، فكان عدة ما فيه بالمكرر (٧٥٦٣) حديثاً سوى التعاليق والمتابعات والموقوفات والمقطوعات، وفيه بحذف المكرر (٢٦٠٧) أحاديث، ويعتبر هذا الإحصاء من أصح الإحصاءات وأحدثها، لما نعرف من دقة الأستاذ فؤاد عبد الباقي وخدمته لكتب السنة، ولهذا فقد اعتمد فضيلة الأستاذ محب الدين الخطيب هذا الإحصاء في ترقيم أحاديث شرح صحيح البخاري بقلمه، وفتح الباري، والكتابان تحت الطبع لما ينتهيا حتى الآن، نرجو أن يتم طبعهما قريباً بعد أن خدمهما الأستاذان الجليلان ليفيد منهما أهل العلم والمتطلعون إلى المعرفة.

«الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

فعلم من قوله (الجامع) أنه يجمع الأحكام والفضائل والإخبار عن الأمور الماضية والآتية والآداب والرقائق وغير ذلك.

ومن قوله (الصحيح) أنه احترز عن إدخال الضعيف في كتابه، وقد صح عنه أنه قال: (ما أدخلت في الجامع إلاّ ما صح).

ومن قوله (المسند) أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث المتصل إسنادها بالصحابة إلى الرسول ﷺ. من قول، أو فعل، أو تقرير. وأن ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وقع تبعاً وعرضاً لا أصلاً ومقصوداً[١].

ولم يكتف الإمام البخاري بأن يعاصر الراوي من يروي عنه، بل أوجب ثبوت لقائه له ولو مرة واحدة، ومن هنا قال العلماء: للبخاري شرطان: شرط المعاصرة، وشرط اللقاء، في حين أن الإمام مسلماً قد اكتفى بالمعاصرة، وهذا لا يوهن شرط مسلم، لأن الثقة لا يروي عن شيخ إلا ما سمعه منه، كما لا يروي عمن لم يسمعه، ولكن هذا زيادة تشدد من الإمام البخاري، فهو لا يرضى خبراً إلا إذا صرح الراوي بسماعه ممن فوقه، أو ثبت لقاؤه لمن يروي عنه إذا قال: (عن فلان)، لأن عن لا تفيد السماع عنده[٢].

فبجموع تلك الصفات وصف الأئمة صحيح البخاري قديماً وحديثاً بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث، بل إنه أصح كتاب بعد القرآن الكريم، وأجمع الأئمة من أهل الحديث على أن جميع ما فيه من المتصل المرفوع صحيح، وتلقته الأمة بالقبول، فعكف الناس على دراسته وحفظه، كما عكف كثير من الأئمة والعلماء على شرحه وبيان ما تضمنه من علوم وفوائد، فكان كتاب البخاري هذا محل حفظ وعناية ودراسة وتقدير من الأمة الإسلامية وعلمائها، لما فيه من فوائد كثيرة، واستنباطات فقهية جيدة لا توجد في كتاب مثله[٣].

٢ ـ الإمام مسلم (٢٠٤ ـ ٢٦١)[٤]:

١ ـ التعريف به: هو حجة الإسلام أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ولد

---

(١) انظر التوشيح على الجامع الصحيح مخطوط دار الكتب المصرية ص ١ ـ ٢، وقارن بمقدمة فتح الباري ص٦.

(٢) انظر التوشيح على الجامع الصحيح ص٢، وشروط الأئمة الستة ص١ وما بعدها وتدريب الراوي ص٤٢ وما بعدها.

(٣) انظر نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص٣٢٦ وما بعدها، ومقدمة فتح الباري ص٤، وتدريب الراوي ص٤١ وما بعدها، ورسالة شرح تراجم أبواب صحيح البخاري للدهلوي ص٥ وما بعدها.

(٤) أهم مصادر ترجمته والتعريف بكتابه: تاريخ بغداد ص ١٠ ـ ١٤ ج١٣، تذكرة الحفاظ ص ١٥٠ ـ ١٥٢ ج٢، تهذيب التهذيب ص١٢٦ ج١٠، والبداية والنهاية ص٣٣ ج١١، ومقدمة صحيح مسلم ص٣ وما بعدها ج١، وصحيح مسلم بشرح النووي ص١٠ ج١، وشرح علل الحديث لابن رجب ص٤: آ، =

سنة (٢٠٤هـ) وقيل سنة (٢٠٦هـ)، وطلب العلم صغيراً سنة (٢١٨هـ)، فسمع شيوخ بلده، ثم رحل في طلب العلم، فدخل بغداد مراراً، ولقي كثيراً من أئمة الحديث وحفاظه أثناء رحلاته إلى الحجاز، والعراق، والشام، ومصر وغيرها، وتردد على البخاري كثيراً عندما قدم الإمام البخاري نيسابور، وعرف فضله وسعة علمه، وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل، وعن شيخ البخاري إسحاق بن راهويه وعن كثير غيرهما.

وروى عن الإمام مسلم كثير من أهل العلم، منهم الإمام الترمذي، وابن خزيمة، ويحيى بن صاعد، وعبد الرحمٰن بن أبي حاتم.

بلغ الإمام مسلم منزلة رفيعة في العلم، وكان بعض الأئمة يقدمه في معرفة الصحيح على مشايخ ذلك العصر، وقد أثنى عليه معاصروه، وجمهور أهل العلم من بعده.

توفي الإمام مسلم رحمه الله في (٢٥ رجب من سنة ٢٦١هـ) في (نصر أباد) إحدى قرى نيسابور. وترك نيفاً وعشرين مصنفاً في الحديث وعلومه، تدل على رسوخه في هذا العلم، كما تدل على فهمه وسعة اطلاعه[(١)].

ب ـ صحيح مسلم:

صنف الإمام مسلم كتابه من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، واستغرق في تهذيبه وتنقيحه خمس عشرة سنة، قال الإمام مسلم: (ما وضعت شيئاً في كتابي هذا إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة)، وقال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هٰهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه. ويريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه[(٢)].

وقد استفاد من خبرة علماء عصره، فعرض كتابه على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أنّ له علة تركه، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجه في كتابه.

وعدة أحاديث صحيح مسلم دون المكررات (٣٠٣٠) حديثاً ويبلغ مجموع ما فيه من طرق الأحاديث المختلفة نحو عشرة آلاف حديث[(٣)].

حـ ـ شرط الإمام مسلم في صحيحه:

عندما تكلمنا عن شرط البخاري في صحيحه تناولنا شرط مسلم في صحيحه، فلم ينص

= ص٦٧: آ ـ ب، ص١٠٨: آ، والباعث الحثيث ص٢٢، والمنهل الروي ص٤ وما بعدها، وتدريب الراوي ص٤٢، وفتح المغيث للعراقي ص١٥ ج١، وفتح المغيث للسخاوي ص١١، وشروط الأئمة الستة للمقدسي، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي: وجامع الأصول ص ١٠٩ـ ١١١ وتاريخ الأدب العربي ص ١٧٩ـ ١٨٥ ج٣.

(١) انظر تذكرة الحفاظ ص١٥٢، وتاريخ الأدب العربي ص ١٧٩ـ ١٨٥ ج٣.

(٢) انظر تدريب الراوي ص٤٦، والمنهل الروي ص٥: آ، وفتح المغيث للعراقي ص١٧.

(٣) انظر نشأة علوم الحديث ص٣٢٨.

واحد منهما على شرطه، وإنما استنبط العلماء شرطيهما من منهجيهما في تخريج أحاديث صحيحيهما، ويحسن بنا أن نؤكد هنا أن كلاً منهما أخرج ما توفرت فيه شروط الصحة، من اتصال السند بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

واختلف الإمام مسلم عن الإمام البخاري في أنه حكم للإسناد المعنعن بالاتصال، وذكر ذلك في مقدمة صحيحه، ورأى أن المعاصرة تكفي لقبول الرواية عنعنة، وإن لم يثبت اجتماع الراوي والمروى عنه، ولم يحمل الإمام البخاري هذا على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما. ورأى الإمام مسلم أن الراوي الثقة لا يروي إلا عمن سمع منه، ولا يروي عمن سمع منه إلا ما قد سمعه.

وخلاصة القول: أن الإمام مسلماً اكتفى بمعاصرة الراوي لمن يروي عنه (عنعنة)، في حين أن الإمام البخاري لم يكتف بالمعاصرة، وشرط لقاءهما ولو مرة واحدة.

وقد أسلفت أن شرط الإمام مسلم لا يحط من منزلة كتابه، وإن كان شرط البخاري أشد، فقد خرجا ما توفرت فيه شروط الصحة.

٣ ـ الموازنة بين الصحيحين:

لقد بذل الشيخان البخاري ومسلم ما في وسعهما في تصنيف صحيحيهما تصنيفاً علمياً دقيقاً، يقوم على شروط الصحة التي لا يختلف فيها أئمة هذا الشأن، فتلقتهما الأمة بالقبول، وأجمع أهل العلم على أنهما أصح كتابين بعد القرآن الكريم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن)(١).

وقال الإمام الدهلوي: (أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يُهون أمرَهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين)(٢).

ومما لا شك فيه أن لكل من الصحيحين ميزات خاصة به، فقد ترجم الإمام البخاري لأبواب كتابه، وكرر بعض الأحاديث في مواضع مختلفة لفوائد رآها، وقطع بعض الأحاديث وجعلها في مواضع عدة لبيان حكم أو زيادة فائدة، أو توكيد اتصال سند وغير ذلك. ولم يعمد الإمام مسلم إلى ذلك بل جمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فسهل بذلك تناوله.

وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، وخالف ذلك طائفة من علماء المغرب، وقال بعضهم: إنما قدم المغاربة صحيح مسلم على صحيح

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ص٧٤ ج١٨.
(٢) حجة الله البالغة ص١٠٦ ج١.

البخاري لأن الأول جمع طرق الأحاديث في مكان واحد مما يسهل الرجوع إليها، واستنباط الأحكام منها. وهذا التقديم لا يقتضي أن صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري، وجمهور أهل العلم على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم لكثرة ما ضمنه من فوائد، ولأسباب أخرى يضيق المقام بذكرها[(١)].

وأنصف بعض العلماء في قوله:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم لديَّ وقالوا: أي ذين تقدم
فقلت: لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم

٤ ـ هل استوعب الصحيحان الحديث الصحيح؟

يحسن بنا أن نشير هنا إلى أن البخاري ومسلماً لم يقصد أحدهما استيعاب الحديث الصحيح في كتابه، بدليل ما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست في كتابه، بل في السنن وغيرها، وقد قال الإمام البخاري: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول[(٢)].

وقال مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هٰهنا، وإنما وضعت ما أجمعوا عليه، يريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه.

والحق: أنه لم يفت الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي إلا اليسير[(٣)] وهذا اليسير يوجد في كتب السنن والمسانيد، وفي المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط، كصحيح ابن خزيمة (ـ ٣١١هـ)، وصحيح ابن حبان (ـ ٣٥٤هـ)، وكتاب، المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١ـ ٤٠٥هـ).

٥ ـ مراتب الصحيح بالنسبة للصحيحين:[(٤)]

يتبين لنا من شروط الصحيحين أن لما خُرّج فيهما مراتب متفاوتة، وإن كانت كلها صحيحة، وذهب العلماء إلى بيان هذه المراتب كما يلي:

المرتبة الأولى: صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعاً، وهذا ما يقول فيه أهل الحديث (متفق عليه).

المرتبة الثانية: صحيح انفرد به البخاري عن مسلم.

---

(١) انظر نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص٣٣٤ وما بعدها.
(٢) غرضه لم يذكر جميع طرق الحديث الواحد.
(٣) انظر تدريب الراوي ص٤٧، والمنهل الروي ص٥: آ، وفتح المغيث للعراقي ص١٧ وما بعدها ج١.
(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١ـ ١٢، وفتح المغيث للعراقي ص ٢٣ـ ٢٤ ج١ وتدريب الراوي ص٦٤.

المرتبة الثالثة: صحيح انفرد به مسلم عن البخاري.

ويلي هذه المراتب:

١ - الصحيح الذي على شرطيهما ولم يخرجاه.

٢ - الصحيح الذي على شرط البخاري ولم يخرجه.

٣ - الصحيح الذي على شرط مسلم ولم يخرجه.

٤ - ما كان صحيحاً عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما[١].

٦ ـ السنن الأربعة:

بعد هذا نرى من المناسب أن نذكر هنا كتب السنن الأربعة، وإن لم يشترط مصنفوها تجريد الصحيح فيها، بل أخرجوا الصحيح والحسن وبعض الضعيف وبينوا ضعفه، وقد آثرنا الكلام عن كتب السنن هنا دون إرجائه إلى بحث (الحسن) كي يكون الكلام عن أشهر كتب الحديث متصلاً، ولنكون قريبي عهد بشروط الصحيحين، وبخاصة أن العلماء نصوا على أنه لم يفت الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي من الصحيح إلا اليسير، وأن الزيادة على الصحيحين تؤخذ من هذه الكتب إذا نص مصنفوها على صحتها.

١ ـ أبو داود السجستاني (٢٠٢ـ ٢٧٥هـ)[٢]:

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، صاحب كتاب السنن المشهور، ولد أبو داود سنة (٢٠٢هـ)، وطلب العلم صغيراً، ثم رحل إلى الحجاز والشام ومصر، والعراق، والجزيرة، وخراسان، ولقي كثيراً من أئمة الحفاظ، فسمع من أبي عمرو الضرير، ومن القعنبي، وأبي الوليد الطيالسي، وسليمان بن حرب، والإمام أحمد بن حنبل وغيرهم.

كان أبو داود من العلماء العاملين، وشبهه بعضهم بالإمام أحمد، كان على درجة رفيعة من العبادة والعلم والورع.

---

(١) والمراد ما توفرت فيه شروط الصحة إلا أن رواته ليسوا من رجال البخاري أو مسلم.

(٢) أهم مصادر ترجمته والتعريف بكتابه: تاريخ بغداد ص٥٥ ج٩ وما بعدها، وتذكرة الحفاظ ص١٥٢ ج٢، وسنن أبي داود، ورسالة أبي داود إلى أهل مكة بتحقيق الشيخ زاهد الكوثري، ومعالم السنن للخطابي ص ١٠ـ ١١ ج١، ومختصر سنن أبي داود للمنذري، وتهذيب ابن القيم لمختصر المنذري، والتحفة المرضية ص ٢٧٥ـ ٢٧٦، وفهرسة ابن خير ص ١٠٩ـ ١١٠، والمعجم المفهرس لابن حجر ص٥١ ج١ مصور دار الكتب تحت الرقم (٤٥٤) مصطلح، وشروط الأئمة الستة ص١٢، وشروط الأئمة الخمسة ص٥٣ وما بعدها، وجامع الأصول لابن الأثير ص ١١١ـ ١١٣ ج١، والبداية والنهاية لابن كثير ص ٥٤ـ ٥٥ ج١١.

دخل أبو داود بغداد مراراً، وآخر مرة دخلها سنة (٢٧٢هـ)، ودعاه أمير البصرة أخو الخليفة الموفق أن يقيم بالبصرة بعد فتنة الزنج، لتعتمر من العلم بسببه، حين يأتيه طلاب الحديث من كل حدب وصوب، فنزل بها، وتوفي فيها في (١٦) شوال من سنة (٢٧٥هـ) رحمه الله، ودفن إلى جانب قبر سفيان الثوري.

ترك أبو داود مصنفات كثيرة في الحديث خاصة، وفي بعض علوم الشريعة بوجه عام، وتبلغ مؤلفاته اثني عشر مصنفاً[١]، أشهرها كتاب السنن الذي سنخصه بالبحث.

صنف أبو داود سننه على أبواب الفقه واقتصر فيها على السنن والأحكام، فلم يذكر في كتابه القصص والمواعظ والأخبار، والزهد وفضائل الأعمال وغيرها.

وكان أبو داود قد كتب خمسمائة ألف حديث، انتخب منها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ضمنها كتابه، وعدة ما فيه بالمكرر (٥٢٧٤) حديثاً[٢].

وقد بين أبو داود منهجه في كتابه فقال: (ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينه)، وقال أيضاً: (وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره).

وعلى هذا فقد أخرج أبو داود في كتابه الصحيح وما دونه، وبين ما فيه وهن شديد، وقد أقبل الناس على سننه واستفادوا منها، واثنوا عليها، قال ابن الأعرابي: (لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتة)[٣]، وأثنى عليه كثير من أهل العلم، لهذا احتل كتاب السنن لأبي داود المكان الأول بعد الصحيحين.

٢ ـ الإمام الترمذي (٢٠٩ـ ٢٧٩هـ):[٤]

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ولد بعد سنة مائتين في قرية (بوج) من قرى ترمذ على نهر جيحون، وطلب العلم صغيراً، ورحل في سبيل ذلك إلى

(١) انظر فهرسة ابن خير ص١٠٩، ١١٠، والمعجم المفهرس ص٥١ ج١، وتاريخ الأدب العربي ص١٨٨ ج٣.

(٢) انظر سنن أبي داود بتحقيق الأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، فقد أعطى أرقاماً لجميع طرق الحديث.

(٣) معالم السنن للخطابي: ص١٢، ج١.

(٤) أهم مصادر ترجمته والتعريف بكتابه: جامع الأصول ص١١٤ ج١، وتذكرة الحفاظ ص ١٨٧ـ ١٨٨ ج٢، والبداية والنهاية ص ٦٦ـ ٦٧ ج١١، وتهذيب التهذيب ص ٣٨٧ـ ٣٨٩ ج٩، وشروط الأئمة الستة للمقدسي، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي ص٤٣، وتدريب الراوي: ص٩٥ وما بعدها، وسنن الترمذي بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر.

العراق والحجاز وخراسان وغيرها، ولقي كبار أئمة الحديث وشيوخه، وسمع منهم، وروى عنهم، ومن أشهرهم الإمام البخاري، وبه تخرج وأخذ فقه الحديث عنه، ومسلم، وأبو داود، وسمع من بعض شيوخ هؤلاء مثل قتيبة بن سعيد، ومحمد بن بشار وغيرهما، وروى عنه كثير من أهل العلم.

كان الترمذي من أئمة الحفاظ الذين اشتهروا بالضبط والإتقان، وقد شهد له معاصره بسرعة حفظه، وكان على جانب عظيم من الزهد والورع، بكى حتى ابيضت عيناه، وبقي ضريراً سنين آخر عمره.

ومما يدل على سمو منزلته قول الإمام البخاري له: (ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعت بي)، وقال ابن حبان: كان أبو عيسى ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر، وقال غيره: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد.

توفي رحمه الله بترمذ ليلة الاثنين (١٣) رجب سنة (٢٧٩هـ) وله سبعون عاماً.

ترك الترمذي مؤلفات عدة في الحديث وغيره ومن أشهر مصنفاته في الحديث كتابه (الجامع) المشهور بسنن الترمذي. وهو من أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأقلها تكراراً، وقد اشتهر هذا الكتاب بسنن الترمذي، كما عرف باسم (جامع الترمذي)، وتساهل بعضهم فأطلق عليه اسم (الجامع الصحيح) [(١)].

أخرج الترمذي في كتابه الصحيح والحسن والضعيف والغريب، والمعلل وكشف عن علته، كما ذكر المنكر وبيَّن وجه النكارة فيه، ولم يخرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه - حديثاً بإسناد منفرد، وهو في كل هذا يبين درجة ما يخرجه، فليس في صنيعه ما يوهن كتابه، وقد جمع الترمذي الفقه إلى جانب علمه بالحديث وعلله ورجاله وعلومه، وكل هذا واضح في سننه.

قال الترمذي: صنفت هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز والعراق، وخراسان، فرضوا به، ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم.

ورأينا أن جامع الترمذي مثال جيد للتطبيق العملي الذي كان يقوم به المحدثون من أجل معرفة الصحيح، والحسن والضعيف والكشف عن علل الأحاديث، واستنباط الأحكام حيناً، ومعرفة الثقات من المتروكين أحياناً، وغير ذلك وبهذا جمع هذا الكتاب فوائد كثيرة، قد لا نجد معظمها في الكتب الأخرى التي استغنت عن أكثر ذلك بالتزامها تخريج الصحيح فقط. والترمذي لم يلتزم هذا، فكان كتابه مثالاً مستقلاً في التصنيف، لم يسبق إليه [(٢)]. وإلى جانب ما ذكرت،

---

(١) انظر الباعث الحثيث: ص٢٢.

(٢) نرى من المناسب أن نذكر حديثاً مما أخرجه الإمام الترمذي في سننه، قال: حدثنا محمد بن حميد=

فقد حفظ لنا هذا الكتاب كثيراً من اصطلاحات المحدثين في أحكامهم على الرواة والمرويات، مما يزيدنا ثقة بقدم هذه المصطلحات ورسو قواعد علوم الحديث قبل عصره، كما أن الترمذي جمع بين بعض المصطلحات جمعاً لم يسبق إليه في قوله (صحيح حسن) و (صحيح غريب) وغير هذا مما سنبينه في الفصل التالي.

٣ ـ الإمام النسائي (٢١٥ـ ٣٠٣هـ)[١]:

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، والنَسَائي بفتح النون والسين نسبة إلى بلدة نساء بخراسان. ولد سنة (٢١٥هـ) وطلب العلم صغيراً، ورحل في طلب الحديث وله خمس عشرة سنة، وسمع كبار علماء عصره في بلده وفي الحجاز، والعراق، ومصر والشام والجزيرة، ثم استوطن مصر، وبرع في هذا الشأن، وتفرد بالمعرفة والإتقان، وعلو الإسناد[٢]، فحدث عنه كثيرون. وإلى جانب علمه بالحديث وعلومه، كان فقيهاً شافعي المذهب.

كان كثير العبادة في الليل والنهار، متمسكاً بالسنة، ورعاً متحرياً، وكان شهماً ذا مروءة.

والراجح في وفاته أنه خرج من مصر في شهر ذي القعدة سنة (٣٠٢هـ) وتوفي بفلسطين بالرملة يوم الاثنين (١٣) صفر سنة (٣٠٣هـ)، ودفن في بيت المقدس رحمه الله.

صنف النسائي نحو خمس عشرة مؤلفاً جلها في الحديث وعلومه، وأشهرها كتابه السنن.

صنف النسائي سننه ولم يخرج فيها عن راو أجمع النقاد على تركه، فهي لهذا تضم الصحيح والحسن والضعيف، وسمى كتابه هذا (السنن الكبرى)، وقد قدمه إلى أمير الرملة، فقال له: أكل ما فيها صحيح؟ فقال: فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما، فقال له: فاكتب لنا

= الرازي، حدثنا أبو تُمَيْلَة، حدثنا أبو حمزة عن جابر، عن مجاهد، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «**من أذّن سبع سنين محتسباً كتبت له براءة من النار**»، قال الترمذي: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وثوبان، ومعاوية، وأنس، وأبي هريرة، وأبي سعيد. وقال: حديث ابن عباس حديث غريب. وأبو تميلة اسمه «يحيى بن واضح».

وأبو حمزة السكري اسمه «محمد بن ميمون».

وجابر بن يزيد الجعفي ضعفوه، تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمٰن بن مهدي.

قال الترمذي: سمعت الجارود يقول: لولا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث، ولولا حماد لكان أهل الكوفة بغير فقه. سنن الترمذي ص ٤٠٠ـ ٤٠١ ج١.

(١) أهم مصادر ترجمته والتعريف بكتابه: تذكرة الحفاظ ص٢٤١ ج٢، وجامع الأصول: ص ١١٥ـ ١١٦ ج١، وفهرسة ابن خير ص ١٤٥ـ ١٤٨، والبداية والنهاية ص ١٢٣ـ ١٢٤ ج١١، وطبقات الشافعية ص ٨٣ـ ٨٤ ج٢، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي، وشروط الأئمة الستة للمقدسي، وتوضيح الأفكار ص٢١٩ ج١ وزهر الربى على المجتبى ص٣ ج١، وسنن النسائي بحاشية السندي، وتدريب الراوي ص٤٩.

(٢) لأنه سمع من بعض شيوخ البخاري كإسحاق بن راهويه.

الصحيح منه مجرداً، فاستخلص من السنن الكبرى «السنن الصغرى» وسماها (المجتبى من السنن) وقيل المجتنى، والمعنى واحد.

والسنن الصغرى أقل السنن حديثاً ضعيفاً، وهي التي بين أيدينا اليوم، وهي التي يعتمد عليها المحدثون في رواياتهم عن النسائي.

وعدة أحاديث المجتبى (٥٧٦١) خمسة آلاف وسبعمائة وواحد وستون حديثاً[١].

وبالجملة فكتاب السنن للنسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً[٢]. وهو برتبة سنن أبي داود أو قريب منها، لما عرف عن النسائي من شدة التحري، واستقامة منهجه في كتابه، غير أن أبا داود أكثر اعتناء بزيادة المتون وألفاظ الحديث التي يعتني بها محدثو الفقهاء[٣]. ولهذا كان كتاب النسائي ثاني السنن الأربعة.

٤ ـ الإمام ابن ماجه القزويني (٢٠٩ ـ ٢٧٣هـ)[٤]:

هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القَزْويني (ابن ماجه)، وماجه لقب أبيه، ولد ابن ماجه سنة (٢٠٩هـ) في قزوين، وطلب العلم في مطلع شبابه، ورحل إلى العراق، والحجاز، ومصر، والشام وغيرها من البلاد، ولقي كثيراً من شيوخها، فسمع من أئمة عصره أمثال محمد بن عبد الله بن نمير وطبقته، وروى عنه خلق كثير. قال الخليلي: (ابن ماجه ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة وحفظ).

كان ابن ماجه على درجة رفيعة من العلم، فكان محدث قزوين في عصره وشيخها في التفسير. توفي في (٢٢) رمضان سنة (٢٧٣هـ) رحمه الله.

صنف ابن ماجه في التفسير، والحديث، والتاريخ، وأشهر كتبه كتاب السنن، وقد صنفه على أبواب الفقه كما هو الشأن في صحيحي البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي والترمذي، ولم يلتزم فيه إخراج الصحيح فقط، فجمع كتابه بين الصحيح والحسن، والضعيف والواهي. لهذا لم يدخل كثير من العلماء كتابه في الكتب الستة قبل القرن السادس.

وأول من ضم سنن ابن ماجه إلى الكتب الخمسة ـ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي

---

(١) انظر سنن النسائي بالتعليقات السلفية بتحقيق فضيلة الأستاذ محمد عطاء الله الفوجياني الأمر تسري. طبع المطبعة السلفية بلاهور في باكستان سنة ١٣٧٦هـ.

(٢) انظر شرح السندي على سنن النسائي: ص٣ ج١.

(٣) انظر شرح علل جامع الترمذي: ص٧٣: ب.

(٤) أهم مصادر ترجمته والتعريف بكتابه: شروط الأئمة الستة للمقدسي، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي، ووفيات الأعيان: ص ٤٠٧ ج٣، وتذكرة الحفاظ: ص١٨٩ ج٢، وتهذيب التهذيب ص ٥٣٠ ـ ٥٣٢ ج٩، وفتح المغيث ص٣٣، والبداية والنهاية ص٥٢ ج١١، وتوضيح الأفكار ص٢٢٢ ج١، وتدريب الراوي ص٤٩، وسنن ابن ماجه بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، والرسالة المستطرفة.

(٤٤٨ـ ٥٠٧هـ) في كتابه أطراف الكتب الستة، وبهذا أصبحت كتب الحديث المعتمدة ستة. وتابعه على ذلك أهل العلم من بعده.

وكان العلماء قبل ذلك، وبعضهم بعد ذلك[١]ـ يعدون الأصل السادس كتاب الموطأ للإمام مالك، لأنه أصح من سنن ابن ماجه.

وإنما قدم العلماء سنن ابن ماجه على الموطأ ـ مع أنه أصح منها ـ لما في السنن من زوائد على الكتب الخمسة، بخلاف الموطأ، فجل ما فيه موجود في الكتب الخمسة إلا القليل منه. فلم يقدم كتاب ابن ماجه على الموطأ لأنه أصح منه، بل لكثرة الزيادات التي فيه.

وقد خدم الأستاذ المحقق محمد فؤاد عبد الباقي سنن ابن ماجه خدمة علمية طيبة، فحقق أصولها وخرج أحاديثها، فكانت جملة أحاديث هذا الكتاب (٤٣٤١) حديثاً، منها (٣٠٠٢) ثلاثة آلاف حديث وحديثان أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم، وباقي الأحاديث وعددها (١٣٣٩) حديثاً هي الزوائد على ما جاء في الكتب الخمسة. وقد بين الأستاذ عبد الباقي درجة هذه الزوائد، فسهل على أهل العلم البحث ومشقة التحري والتثبت، جزاه الله عن المسلمين كل خير.

ـ مسند الإمام أحمد:

بعد أن وقفنا على كتب الصحاح والسنن الأربعة، أرى من المناسب أن أتحدث عن مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ـ ٢٤١هـ) أحد أعلام أئمة الفقه والحديث، وهذا المسند من أعظم ما دوِّن في الإسلام، ومن أجمع كتب الحديث التي كتب لها البقاء، والوصول إلينا، سلك فيه مصنفه مسلكاً يغاير مسالك المصنفين في الحديث على الأبواب، مما رأيناه في كتب الصحاح والسنن، فرتب كتابه على أسماء الصحابة ـ كما هو الشأن في جميع المسانيد ـ وذكر لكل صحابي أحاديثه مسندة، حتى بلغ عدد ما جمعه الإمام أحمد في أحاديث مسنده هذا نحو ثلاثين ألف حديث أو يزيد، اختارها من نحو سبعمائة وخمسين ألفاً[٢]، وقد أخرج أحاديث مسنده عن قرابة ثمانمائة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وأحاديث المسند تدور بين الصحيح والحسن والضعيف، ففيه أحاديث صحيحة مما

---

(١) ممن اعتبر الموطأ أحد الكتب الستة دون سنن ابن ماجه أبو الحسن رزين بن معاوية السرقسطي (٥٣٥هـ) في كتابه (التجريد للصحاح الستة)، وتبعه على ذلك الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد (ابن الأثير) الجزري المتوفى سنة (٦٠٦هـ) في كتابه (جامع الأصول).

(٢) ليس المقصود بهذه الألوف عددها من الأحاديث عن الرسول ﷺ وإنما هي طرق متعددة، إذ قد يروى الحديث الواحد من عدة طرق ـ أي بأسانيد مختلفة ـ قد تتجاوز ثلاثين طريقاً، فتعد هذه الطرق أحاديث، فيختار منها المصنف أصحها وأقواها حسب ما ينتهي إليه تمحيصه واجتهاده. وانظر أيضاً مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ص٢٠ ج١ وما بعدها.

أخرجه أصحاب الكتب الستة، ومما لم يخرجوه، وفيه الحسن والضعيف المحتج به، حتى إن الإمام السيوطي قال: (وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن)[١].

والمهم أن الإمام أحمد اجتهد في جمع أحاديث مسنده، فلم يخرجها إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته، ودقق في متون كتابه، كما محص في رجاله[٢]. ومن ثم حق له أن يقول لابنه عبد الله: (احتفظ بهذا المسند، فإنه سيكون للناس إماماً).

طبع هذا السعر الضخم في ست مجلدات وطبع على هامشه كنز العمال بمصر سنة (١٣١٣)، كما طبع في الهند، وكان من الضروري أن يحقق الكتاب وتخرج أحاديثه، فنهض لهذا العمل الفذ الشيخ أحمد محمد شاكر أحد علماء الحديث في مصر في هذا العصر، فخرج أحاديث الكتاب ورقمها، وجعل له فهارس للموضوعات، وخدم المسند خدمة علمية جليلة بتعليقاته القيمة، وردوده لبعض الشبهات في بعض المواطن منه، وقد طبع من هذا الكتاب خمسة عشر جزءاً وسطاً تقارب ثلث الأصل، غير أن المنية اخترمته قبل أن يتمه رحمه الله[٣].

ولا بد من الإشارة هنا إلى ما قام به فضيلة الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي رحمه الله - من علماء القرن الرابع عشر بمصر - من خدمة مشكورة لمسند الإمام أحمد، فقد رتبه على الأبواب، وشرح بعض ما يحتاج إلى الشرح والبيان، وخرج أحاديثه، وأشار إلى زوائد عبد الله بن أحمد، وسمى ترتيبه هذا (الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني) وجعله في سبعة أقسام هي:

القسم الأول: قسم التوحيد وأصول الدين.

القسم الثاني: قسم الفقه وجعل فيه أربعة أنواع:

النوع الأول: العبادات.

---

(١) اختلف بعض العلماء في وجود بعض الموضوع في المسند ولو بندرة وفي عدم وجوده، وخلاصة القول أن المختلف فيه لا يعدو أصابع اليد، قال ابن حجر في كتابه تعجيل المنفعة برجال الأربعة - (أي الموطأ، ومسند أبي حنيفة، ومسند الشافعي، ومسند أحمد رحمهم الله) -: (ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة). وقد اعتذر عنه أن هذه الأحاديث مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه فترك سهواً. ومع هذا فإن بعض الحفاظ حاول نفي وجود الموضوع فيه.

(٢) انظر مسند أحمد بتحقيق الشيخ شاكر ص ٢٤- ٢٥ ج١.

(٣) والمطالع للمسند يرى أن الشيخ أحمد رحمه الله قد أنجز من المسند تحقيقاً وتخريجاً وضبطاً أكثر مما طبع، فكثيراً ما يذكر أن الحديث (سيرد في رقم كذا وكذا) بعد مئات أو آلاف الأحاديث مما لم يطبع. وعدة الأحاديث المطبوعة من الكتاب المحقق (٨٠٩٩) وهي أقل من ثلث الكتاب، قارن صفحة ٢٤٥ ج١٥ من الكتاب المحقق بالصفحة ٣١٢ ج٢ من المسند طبعة المطبعة الميمنية بمصر.

النوع الثاني: **المعاملات.**

النوع الثالث: **الأقضية والأحكام.**

النوع الرابع: **الأحوال الشخصية والعادات.**

القسم الثالث: **تفسير القرآن.**

القسم الرابع: **الترغيب.**

القسم الخامس: **الترهيب.**

القسم السادس: **التاريخ من أول الخليقة إلى ظهور الدولة العباسية.**

القسم السابع: **أحوال الآخرة وما يتقدم ذلك من الفتن.**

فالكتاب جيد جداً، سهل بهذا الترتيب الرجوع إلى مسند الإمام أحمد حسب الموضوعات إلى جانب ما فيه من فوائد علمية جليلة.

طبع من الفتح الرباني اثنان وعشرون جزءاً كبيراً بمصر وهي أكثر الكتاب، وكان البدء بطبعه سنة (١٣٥٣هـ).

الفصل الثاني
الحديث الحسن

١ ـ نشأة الحديث الحسن وأول من شهره:

من الطبيعي أن تتوفر في بعض الأحاديث أعلى شروط القبول، ومن الطبيعي أن يعرى بعضها عن شروط القبول كلها أو بعضها، فيعمل بالأول ـ وهو الصحيح ـ كما رأينا، ويترك الثاني ـ وهو الضعيف ـ كما سنرى.

وقد تتوفر شروط القبول كاملة في بعض الأحاديث، ولكن بعض رواة هذه الأحاديث لا يكونون على درجة عالية من الحفظ والضبط والإتقان، بل يكون ضبطهم أقل من ضبط رواة الأحاديث الصحيحة، فهؤلاء هم رواة الحديث الحسن الذي يأخذ الدرجة المتوسطة بين الصحيح والضعيف، فيقبل حديثهم ويعمل به.

وأقدم من عرف عنه تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ـ الإمام أبو عيسى الترمذي، وإن كان قد ذكر الحسن في كلام بعض مشايخه ومن قبلهم، إلا أن هذا التقسيم الثلاثي لم يعرف عن أحد قبله، وقد ذكر الترمذي الحسن كثيراً في سننه حتى عدّ المحدثون كتاب السنن الأصل في معرفة الحسن (١).

٢ ـ التعريف به:

عرف الترمذي ومَنْ بعده الحديث الحسن، وأجمع ما جاء في تعريفه قول ابن حجر: وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل، مسند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته... فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته (٢).

وعلى هذا فإن الحسن هو ما توفرت فيه شروط الحديث الصحيح جميعها، إلا أن رواته كلهم أو بعضهم أقل ضبطاً من رواة الصحيح. وبعد هذا يمكن أن يكون تعريفنا المختار للحسن

(١) كان المحدثون قبله يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف. قال الإمام تقي الدين بن تيمية: (وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفاً يوجب تركه، وهو الواهي). مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: ص٢٥ ج١٨.

(٢) شرح نخبة الفكر: ص٨ ثم ص١١ سطر (١٤).

كما يلي: الحسن ما اتصل سنده بعدل خف ضبطه من غير شذوذ ولا علة.

ومن هنا يتبين الفرق بين الصحيح والحسن وهو أنه يشترط في الصحيح الضبط التام، وأما الحسن فيشترط فيه أصل الضبط.

٣ ـ أنواع الحسن:

الحسن نوعان: **حسن لذاته، وحسن لغيره**، الحسن لذاته: **هو الذي ذكرناه، وسمي (حسناً لذاته) لأن حُسْنَه ناشيء عن توفر شروط خاصة فيه، لا نتيجة شيء خارج عنه[١].**

والحسن لغيره: **ما كان في إسناده مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ولا بسبب آخر مفسق، على أن يعضد براو معتبر من متابع أو شاهد[٢].**

فالحسن لغيره أصله ضعيف، وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده، فاحتُمِلَ لوجود العاضد، ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه[٣].

٤ ـ الاحتجاج بالحسن:

يحتج بالحديث الحسن بنوعيه كما يحتج بالحديث الصحيح، ويعمل به، وإن كان الحسن دون الصحيح في القوة، ولهذا أدرجه بعض العلماء في طائفة الصحيح، منهم الحاكم وابن حبان وابن خزيمة، مع اعترافهم بأنه دون الصحيح في القوة بدليل ترجيح الصحيح عليه عند التعارض[٤].

٥ ـ ارتقاء الحسن إلى الصحيح بتعدد طرقه:

إذا روى الحديث الحسن لذاته من وجه آخر قوي وارتقى من الحسن إلى الصحيح، لأن راوي الحديث الحسن متأخر عن درجة الحافظ التام الضبط، مع كونه عدلاً، فما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظه زال بوجود الطريق الآخر، أو الطرق الأخرى، التي تجبر ذلك القصور، وارتفع من الحسن إلى الصحيح[٥]، لاعتضاد أحدهما بالآخر. ومثال هذا: حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**» فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق، لكنه لم

---

(١) انظر شرح نخبة الفكر: ص١١.
(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح: ص١٣، وشرح نخبة الفكر ص١١، وتدريب الراوي ص٨٩، وفتح المغيث للعراقي ص٣٩ ج١، وقارن بشرح الديباج المذهب لشمس الدين التبريزي ص ٢١- ٢٢.
(٣) انظر قواعد التحديث ص١٠٢.
(٤) انظر تدريب الراوي ص٩١، وقارن بفتح المغيث: ص٤١ ج١.
(٥) انظر شرح نخبة الفكر ص١١، وتدريب الراوي: ص١٠٣، وقارن بقواعد التحديث ص١٠٣.

يكن من أهل الإتقان، فضعفه بعضهم من جهة حفظه، ووثقه آخرون لصدقه، فحديثه هذا حسن لذاته، وصحيح لغيره، لأنه روى عن شيخ محمد بن عمرو، وعن شيخ شيخه، من طريق آخر، فقد رواه عن أبي هريرة الأعرج وسعيد المقبري وأبوه وغيرهم(١).

٦ ــ مظان الحديث الحسن:

لم يصنف العلماء في الحسن المجرد كما صنفوا في الصحيح المجرد، ولكن بعضهم صنف في الصحيح وغيره كما أسلفنا، فنجد الحسن في هذه الكتب وأول هذه المصنفات سنن الترمذي، فقد وصف كثيراً من الأحاديث بالحسن كما وصف غيرها بالصحة، ومن مظان الحسن أيضاً بقية السنن الأربعة، ومسند الإمام أحمد وإن كان فيها الصحيح والحسن وبعض الضعيف(٢).

٧ ــ مراتب الحسن:

رأينا أن الحديث الصحيح على مراتب، ورأينا كيف اجتهد العلماء في بيان أصح الأسانيد، وكذلك الحديث الحسن على مراتب، قال الإمام الذهبي: (فأعلى مراتبه بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو أدنى مراتب الصحيح، ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطأة ونحوهم)(٣).

وكما أشرت في بحث الصحيح إلى أن الحكم بصحة الإسناد أو حسنه لا يستلزم صحة متنه أو حسنه كذلك أشير إلى هذا هنا، فقد يكون المتن شاذاً أو معللاً. ولا شك أن الجهبذ لا يعدل عن قوله: حديث صحيح، أو حديث حسن، إلى قوله إسناد صحيح، أو إسناد حسن إلا لنكتة رآها، ونرى الحكم بالصحة أو بالحسن للحديث إذا قال إمام معتمد (إسناده صحيح)، أو (إسناده حسن)، لأنه لا يعقل أن يعرف للمتن علة ولا يبينها.

٨ ــ جمع الترمذي بين الحسن والصحة:

قال الترمذي في كثير من الأحاديث: (حسن صحيح) وقد استشكل بعض العلماء قوله هذا، وقالوا: إن الحسن قاصر عن الصحيح، فالجمع بينهما في حكم واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته(٤). وأجاب العلماء عن ذلك إجابات كثيرة، وأفضل ما يقال في ذلك: أن ما قال

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح: ص١٤، وتدريب الراوي ص١٠٣، وفتح المغيث للعراقي ص ٤٣ـ ٤٤ ج١.

(٢) انظر نشأة علوم الحديث: ص٣٦٤.

(٣) تدريب الراوي ص٩١.

(٤) انظر فتح المغيث للسخاوي ص٣٥ وتدريب الراوي ص ٩٢ـ ٩٤، وشرح نخبة الفكر ص ١١ـ ١٢، والباعث الحثيث ص ٤٦ـ ٤٧، ونفع قوت المغتذي ص ٥ـ ٧ وشرح علل الجامع لابن رجب ص٦٦: ب وما بعدها.

فيه (حسن صحيح) مما له أكثر من طريق إنما قاله باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن.

وإذا كان ما قيل فيه (حسن صحيح) ليس له إلا طريق واحد، فذلك نتيجة لاختلاف النقاد في راويه، فمنهم من يراه من رواة الصحيح ومنهم من يراه من رواة الحسن، وقد لا يرجح للناقد قول منهما، أو يترجح أحدهما على الآخر، ولكنه يقول: إنه حسن عند قوم، صحيح عند آخرين، وكان الأولى به أن يقول (حسن أو صحيح)، فحذف حرف التردد.

٩ ـ جمع الترمذي بين الحسن والصحة والغرابة:

الغريب ما تفرد به راو، وهو يكون ثقة ضابطاً، فيكون ما رواه صحيحاً، وقد يكون دون ذلك فيكون ما رواه حسناً، وقد يكون الراوي ضعيفاً، فيكون ما رواه ضعيفاً[١] فلا تنافي بين وصف الحديث بالغرابة والصحة أو وصفه بالغرابة والحسن، فالغرابة حكم بتفرد الراوي، والصحة والحسن حكم على الحديث أو على سنده بما اجتمع فيه من شروط الصحة أو الحسن.

(١) فالغريب من المشترك بين أقسام الحديث الثلاثة كما سنرى في الفصل الخامس من هذا الباب.

الفصل الثالث
الحديث الضعيف

أ ـ التعريف به:

هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، وقال أكثر العلماء: هو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسن.

ب ـ أنواع الحديث الضعيف:

أنواع الحديث الضعيف كثيرة يطول ذكرها، وقد بحثت في أسباب ضعف هذه الأنواع، فوجدت أن مرد الضعف يعود إلى أحد سببين رئيسيين:

الأول: عدم اتصال السند، والثاني: مجموعة أسباب ليس مردها عدم اتصال السند، وعلى هذا يمكننا تسهيلاً للبحث أن نقسم الضعيف بالإضافة إلى ضعفه قسمين، يضم كل قسم بعض أنواع الضعيف.

القسم الأول: الأحاديث الضعيفة لعدم اتصال سندها:

١ ـ المرسل(١): هو ما رفعه التابعي إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، صغيراً كان التابعي أو كبيراً. وعلى هذا جمهور المحدثين من غير أن يفرقوا بين التابعي الصغير والكبير، وقد قيد بعضهم المرسل بما رفعه التابعي الكبير فقط، لأن معظم رواية التابعي الكبير عن الصحابة، ولم يعد بعض أهل الحديث ما أرسله صغار التابعين مرسلاً، بل منقطعاً لأن أكثر روايتهم عن التابعين.

والمرسل عند الفقهاء والأصوليين: ما رفعه غير الصحابي. وقد سمي بالمرسل لأن راويه أطلقه من غير أن يقيده بالصحابي الذي رواه عنه.

ورأى أهل الحديث أن ما يرويه صغار الصحابة كابن عباس وأمثاله مما لم يسمعوه من النبي ﷺ أو لم يشاهدوه، بل نقلوه عن غيرهم من الصحابة عن النبي ﷺ ـ من المرسل إذا لم يذكروا من رووا عنه، وأطلقوا عليه اسم (مرسل الصحابي)، وعد أهل العلم مرسل الصحابي في

(١) أهم مصادر هذا البحث: معرفة علوم الحديث ص٢٥ وما بعدها، و ص٣٦، والكفاية ص٢١، ص٤٠٤، والجامع لأخلاق الراوي ص١٥٧ :آ، ومقدمة ابن الصلاح ص٢٠، واختصار علوم الحديث ص٥١، وفتح المغيث للعراقي ص٦٧ حـ١، وتدريب الراوي ص١١٧ وما بعدها.

حكم الموصول، لأن الصحابة يروى بعضهم عن بعض أحياناً، وكلهم عدول، وجهالتهم لا تضر [١].

حكم مرسل التابعي:

اختلفت أقوال العلماء في المرسل حتى بلغت نحو عشرة أقوال، وأشهرها ثلاثة:

القول الأول: أنه يجوز الاحتجاج بالمرسل مطلقاً، وهذا قول الإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، وفي قول عن الإمام أحمد، وطائفة من أهل العلم.

القول الثاني: لا يحتج به مطلقاً، وحكى هذا الإمام النووي عن جماهير المحدثين، وعن الإمام الشافعي، وعن كثير من الفقهاء والأصوليين، قال الإمام مسلم: (والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة) [٢].

القول الثالث: يحتج به إذا اعتضد بعاضد بأن يروى مسنداً أو مرسلاً من وجه آخر، أو يعمل به بعض الصحابة أو أكثر أهل العلم.

ولكل صاحب قول من هذه الأقوال حججه وأدلته، وليس من موضوعنا بسطها [٣].

وإذا صح مجيء المرسل من وجه آخر مسنداً عن غير رجال الأول فهو حجة عند جماهير العلماء والمحدثين، لأن المسند كشف عن صحة المرسل، حتى إنه لو عارضهما حديث صحيح قدما عليه إذا تعذر الجمع، وذلك لتعدد الطرق [٤].

٢ ـ المنقطع [٥]:

هو ما سقط من سنده راوٍ واحد في موضع أو أكثر، أو ذكر فيه راو مبهم، وهو كالمرسل من حيث سقوط راو من سنده، إلا أن المرسل قيد بعدم ذكر الصحابي فيه، وأطلق في المنقطع فكل ما سقط منه راو ـ سواء أكان في أوله أو في وسطه أو في آخره ـ فهو منقطع، وعلى هذا يدخل المرسل في صور المنقطع، ومثال ما سقط من سنده راو ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة مرفوعاً: «إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين» في إسناده

---

(١) انظر تدريب الراوي: ص١٢٦، واختصار علوم الحديث ص٥٢.

(٢) صحيح مسلم: ص٦ ج١.

(٣) انظر الكفاية: ص٤٠٤ وما بعدها، وتدريب الراوي ص١١٩، والرسالة للإمام الشافعي ص٤٦١ وما بعدها، ومقدمة التمهيد، وشرح علل الجامع لابن رجب ص٤٧: آ، ص٧٣: آ ـ ب، والجامع لأخلاق الراوي: ص١٥٧: آ، والإحكام للآمدي ص١٧٧ ج٢، والمستصفى: ص١٠٧ ج١.

(٤) انظر تدريب الراوي: ص١٢٠، وشرح الديباج: ص٣٧، وتوضيح الأفكار ص٢٨٩ ج١.

(٥) أهم مصادر هذه الفقرة: معرفة علوم الحديث: ص ٢٧ ـ ٢٩، والكفاية ص٢١، ومقدمة ابن الصلاح ص٢٢، واختصار علوم الحديث: ص ٥٣ ـ ٥٥، وتدريب الراوي ص٢٦ وما بعدها، والمنهل الروي: ص٩: ب.

انقطاع في موضعين: أحدهما: أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري، والثاني: أن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق وإنما رواه عن شريك عنه[(١)].

ومثال ما فيه مبهم ما رواه أبو العلاء بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس عن الرسول ﷺ: **«اللّهم إني أسألك الثبات في الأمر»**[(٢)].

والمنقطع مردود لا يحتج به للجهل بحال المحذوف منه. فإذا جاء المنقطع من وجه آخر متصلاً، وتبينت ثقة الراوي المحذوف أو المبهم قبل.

٣ ـ المعضل[(٣)]:

هو ما سقط من سنده راويان متتاليان أو أكثر، ومنه ما يرسله تابع التابعي، فهو كالمنقطع بل هو دونه، ويساويه في سوء الحال إذا كان الانقطاع في أكثر من موضع.

وعن بعض المحدثين قول المصنفين من الفقهاء «قال رسول الله ﷺ كذا وكذا» من المعضل، لأن بين هؤلاء المصنفين والرسول ﷺ راويين فأكثر، وجل من صنف من الفقهاء كانوا بعد عصر التابعين.

٤ ـ المُدَلَّسُ[(٤)]:

التدليس لغة: الدَّلَسُ ـ بفتح اللام ـ الظلمة، ودلّس في البيع وفي كل شيء إذا أخفى ما به من عيب، والتدليس في البيع كتمان عيب السلعة عن المشتري، ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد، ففي كل منهما إخفاء شيء بالسكوت عنه.

والتدليس نوعان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

أ ـ تدليس الإسناد:

هو أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه أو عمن لقيه ـ ما لم يسمعه منه، على وجه

---

(١) انظر اختصار علوم الحديث ص ٥٤ـ ٥٥ وقارن بمعرفة علوم الحديث: ص٢٨ ـ ٢٩، و (يثيع) بضم الياء وفتح الثاء وسكون الياء الثانية.

(٢) انظر معرفة علوم الحديث ص٢٧، وقارن باختصار علوم الحديث: ص٥٤.

(٣) معضل بفتح الضاد، وأمر عضيل مستغلق، وأهم مصادر هذه الفقرة معرفة علوم الحديث ص٢٦، ٣٦، وما بعدها، والكفاية ص٢١، ومقدمة ابن الصلاح ص٢٣ واختصار علوم الحديث ص٥٥، والمنهل الروي ص١٠:آ، وفتح المغيث للعراقي ص ٧٦ ج١، وشرح نخبة الفكر ص١٨، وتدريب الراوي ص١٢٩، وشرح الديباج ص٣٧، وتوضيح الأفكار ص٣٢٧ ج١.

(٤) أهم مصادر البحث: معرفة علوم الحديث ص١٠٣، والكفاية ص ٣٥٥ـ ٣٧١ ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٨ـ ٢٩، ص ١٣١ـ ١٣٢، والرسالة للإمام الشافعي ص٣٧٩ واختصار علوم الحديث ص ٥٧ـ ٨٠ وفتح المغيث للعراقي ص٨٣، وتدريب الراوي ص ١٣٩ـ ١٤٥، وشرح النخبة ص١٨، ولسان العرب مادة (دلس).

يوهم سماعه، كأن يقول: «قال فلان»، و«عن فلان» و(أن فلاناً فعل كذا وكذا) ونحو هذا.

ولو قال فيما لم يسمعه: (حدثني) أو (سمعت)، أو أي صيغة صريحة لا تَجوُّز فيها كان ذلك كذباً، لأنه يحكي سماع ما لم يسمعه، ويرد خبره.

وهناك أنواع أخرى من تدليس الإسناد أشدها سوءاً أن يسقط الراوي شيخه أو شيخ شيخه أو غيره لكونه ضعيفاً، أو صغيراً أو نحو هذا، أو يأتي بلفظ يحتمل سماع شيخه ممن فوقه، تحسيناً للحديث، أي أنه يسوي السند، فيبدو كأنه متصل بالثقات، ويسمى هذا النوع (تدليس التسوية). وهذا النوع شر أنواع التدليس لما فيه من تغرير شديد، ومما لا شك فيه أن افتعال هذا لا يجوز قط، ومع هذا فقد عرف النقاد المدلسين ونبهوا إلى ما دلسوه.

وقد استقبح العلماء تدليس الإسناد، وأنكروا بشدة على المدلسين، وكان شعبة بن الحجاج من أشد الناس في ذلك حتى قال: (لأن أزني أحب إلي من أن أدلس)[1] مبالغة منه في بشاعة وقبح التدليس.

ومذاهب العلماء في حكم التدليس ثلاثة:

١ ـ قال بعضهم: من عرف بالتدليس صار مجروحاً مردود الرواية مطلقاً وإن بيّن السماع، ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة.

٢ ـ قال بعضهم: يقبل الحديث المدلس لأن التدليس كالإرسال، وعلى هذا جمهور من يقبل المرسل، ومنهم علماء الزيدية[2].

٣ ـ وقال آخرون: يرد كل حديث دلّس فيه، ويقبل من أحاديثه ما لم يدلس فيه، فمن عرف عنه التدليس ولو مرة فيما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فخبره لا يقبل، وما بين فيه السماع بقوله سمعت، أو حدثنا، أو أخبرنا، ونحوها فمقبول يحتج به إذا توفرت فيه شروط القبول. وهذا مذهب الجمهور والشافعي.

أما إذا أسقط المدلس من السند راوياً ضعيفاً لتعمده الكذب، وهو يعلم ضعفه وتعمده الكذب فلا شك في جرحه، لأنه يدلس على الناس أمر دينهم يوهمهم بصحة ما عرف كذبه[3].

ب ـ تدليس الشيوخ:

وهذا التدليس أخف من تدليس الإسناد، لأن الراوي لا يعمد إلى إسقاط أحد من السند، ولا إلى إيهام سماع ما لم يسمع، بل يسمي الراوي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به.

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل: ص١٧٣، وانظر أقوال العلماء في إنكار التدليس في نشأة علوم الحديث.

(٢) انظر توضيح الأفكار: ص٣٤٧ ج١.

(٣) انظر توضيح الأفكار: ص٣٤٨ ج١.

مثال ذلك: قول أبي بكر بن مجاهد المقرىء: حدثنا عبد اللّه بن أبي عبد اللّه. يريد به عبد اللّه بن أبي داود السجستاني صاحب السنن، فأبو داود اشتهر بكنيته هذه، لا بأبي عبد اللّه.

ويلحق بهذا النوع تدليس البلاد كما لو قال المصري: (حدثني فلان بزقاق حلب) وأراد موضعاً بالقاهرة، أو قال البغدادي (حدثني فلان بما وراء النهر) وأراد نهر دجلة.

وحكم تدليس الشيوخ مكروه عند علماء الحديث لما فيه من توعير الطريق على السامع في معرفة الشيوخ، وفي هذا تضييع للمروى عنه، كما فيه تضييع للمروي، لأنه حين يذكر شيخه بما لا يعرف به يكون سبباً في جهالته، فربما يبحث السامع عنه فلا يعرفه، ويصير مجهولاً فلا يلتفت إلى مرويه.

وتختلف كراهة هذا النوع باختلاف الدافع على التدليس، فشره ما كان الحامل عليه ضعف الشيخ، فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، وهذا لا يجوز مطلقاً لما فيه من الغش والتغرير، وقد يكون شيخه متأخر الوفاة قد شارك الراوي عنه جماعة دونه في السماع منه، أو يكون الشيخ أصغر سناً من الراوي عنه، أو تكون أحاديثه التي عنده كثيرة عنه فلا يجب تكرار الرواية عنه، ونحو هذا، وتدليس البلاد مكروه أيضاً لما فيه من إيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا أن تكون هناك قرينة تدل على عدم إرادة ذلك فلا كراهة فيه(١).

٥ ــ المعلل:

هو الحديث الذي اكتشفت فيه علة قادحة، وإن كان ظاهره السلامة، وقد بينت في فصل (علم علل الحديث) أن العلة قد تكون في السند، وقد تكون في المتن أو قد تكون فيهما، وقد أدرجنا المعلل هنا لأنه أكثر ما تكون العلل في الأسانيد، كالإرسال والانقطاع والوقف وما في حكمه، وكل هذه الأنواع تغاير اتصال السند وتجعل الحديث في زمرة الضعيف.

القسم الثاني من أنواع الضعيف:

وهو ما كان ضعفه لسبب غير عدم اتصال سنده، ويندرج تحت هذا القسم ستة أنواع، وهي:

١ ــ المضعف:

وهو ما لم يجمع على ضعفه، بل فيه تضعيف لبعض أهل الحديث في سنده أو متنه، وفيه تقوية من آخرين، ولكن التضعيف راجح لا مرجوح. أو أنه لم يمكن الترجيح بين التقوية والتضعيف، لأنه لا يطلق اسم المضعف على ما رجحت تقويته، وبهذا يعتبر المضعف أعلى

(١) انظر بسط ذلك في نشأة علوم الحديث ص٣٨٢.

مراتب الضعيف، وابن الجوزي أول من أفرد هذا النوع[١].

٢ ـ المضطرب[٢]:

هو الحديث الذي يروى من وجوه يخالف بعضها بعضاً، مع عدم إمكان ترجيح أحدها على غيره، سواء أكان راوي هذه الوجوه واحداً أم أكثر، أما إذا ترجحت إحدى هذه الروايات ـ بحيث لا تقاومها أخرى ـ بأحد وجوه الترجيح، كأن يكون الراوي أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه ـ فالحكم للراجحة، ولا يطلق الاضطراب حينئذ لا على الراجح ولا على المرجوح[٣].

وقد يقع الاضطراب من راو واحد، كما يقع من جماعة، وقد يكون الاضطراب في السند، كما يكون في المتن[٤]، وقد يقع فيهما.

والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط، والضبط شرط في الصحة والحسن إلا في حالة واحدة، وهي أن يقع الاختلاف في اسم راو، أو اسم أبيه. أو نسبته مثلاً، ويكون الراوي المختلف فيه ثقة، فيحكم للحديث بالصحة أو الحسن ـ حسب توفر شرط كل منهما فيه ـ ولا يضر الاختلاف فيما ذكر، مع تسميته مضطرباً.

وقد صنف شيخ الإسلام ابن حجر كتاب «المقترب في بيان المضطرب» التقطه من كتاب العلل للدارقطني[٥].

---

(١) انظر توجيه النظر ص٢٣٩.

(٢) المضطرب بكسر الراء، اسم فاعل من الاضطراب، وهو مأخوذ من اضطراب الأمر إذا اختل وفسد، وأهم مصادر هذا البحث: مقدمة ابن الصلاح: ص٣٥ وما بعدها، واختصار علوم الحديث: ص٧٨، وتدريب الراوي، وشرح نخبة الفكر ص٢٢، وفتح المغيث للعراقي ص ١١٣ـ ١١٦ ج١، وتوضيح الأفكار ص ٣٤ـ ٥٠ ج٢.

(٣) فالحكم للراجح بالقبول، ويكون المرجوح شاذاً أو منكراً.

(٤) مثال الاضطراب في السند حديث أبي بكر أنه قال: يا رسول الله أراك شبت؟ قال: «**شيبتني هود وأخواتها**». قال الدارقطني: هذا مضطرب فإنه لم يرد إلا من طريق أبي إسحاق ـ (أي السبيعي) ـ وقد اختلف فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه عنه مرسلاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر. انظر تدريب الراوي ص١٧٢.
ومثال الاضطراب في المتن حديث (التسمية في الصلاة) فقد أعله ابن عبد البر بالاضطراب، والمضطرب يجامع المعلل لأن علته قد تكون الاضطراب، انظر بسط هذا في تدريب الراوي ص ١٦٣ـ ١٦٥، والباعث الحثيث: ص٧٩.

(٥) انظر اختصار علوم الحديث: ص٧٩.

٣ ـ المقلوب[١]:

هو الحديث الذي انقلب فيه على راو بعض متنه، أو اسم راو في سنده، أو سند متن لآخر.

ومثال ما انقلب في المتن: حديث أبي هريرة في صحيح مسلم في حديث: **«سبعة يظلهم الله يوم لا ظل إلا ظله»** فيه **«ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»** فهذا ما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: **«حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»**[٢] كما هو في صحيح البخاري وموطأ مالك وفي غيرهما.

وقد يكون القلب في الإسناد بقلب اسم راو، كمرة بن كعب، وكعب بن مرة، لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر.

وقد يكون الحديث من طريق راو معروف به، أو بإسناد مشهور، فيبدل بنظير الراوي من طبقته، أو بإسناد غير إسناده سهواً.

وقد يتعمد بعض الرواة القلب بقصد الأغراب، وترغيب الناس بما يروون، وهذا لا يجوز باتفاق المحدثين، كما يتعمد بعض الوضاعين قلب بعض الأحاديث فيبدل راوياً مشهوراً بآخر من طبقته[٣]. أو يلصق إسناداً قوياً بمتن ضعيف، وقد يسمي هذا بعضهم (المركب)، وكل ما كان عمداً من هذا النوع لا يجوز مطلقاً.

وقد يتعمد بعض العلماء قلب بعض الأحاديث بقصد الامتحان، كما فعلوا ذلك للإمام البخاري في بغداد، فعرفوا مكانته ومنزلته، لأنه لا يعرف المقلوب إلا من أوتي علماً واسعاً، وحفظاً شديداً، وفهماً عميقاً، وهذا النوع جائز بقصد الامتحان، وقد كره بعض العلماء لطلاب العلم أن يقلبوا الأحاديث على الشيوخ[٤].

وما وقع من الراوي عن غفلة وسهو بغير قصد يجعله ضعيفاً لضعف ضبطه، إذا عرف به، وتكرر وقوعه منه. ولهذا كان منشأ الضعف في الحديث المقلوب قلة الضبط.

ونرى أن ما وقع سهواً من قلب اسم راو ثقة ـ لا يخرج الحديث الصحيح أو الحسن عن الصحة والحسن قياساً على ما جاء في المضطرب. قال الإمام الزركشي (وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن)[٥].

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٣٨ـ ٣٩، واختصار علوم الحديث: ص٩٦. وتدريب الراوي ص١٩١.
(٢) انظر صحيح مسلم: ص٧١٥ حديث ١٠٣١ ج٢.
(٣) انظر فتح المغيث للعراقي ص١٣٧ ج١.
(٤) انظر تدريب الراوي: ص١٩٣، وفتح المغيث، ص١٣٩ ج١.
(٥) تدريب الراوي: ١٧٣.

٤ ــ الشاذ:

أقدم من عرف الشاذ الإمام الشافعي رحمه الله، قال: (ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، وإنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم)[١].

ثم توافق المحدثون بعد الشافعي على أن الشاذ هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه[٢].

ومن ثم كان شرط الشاذ التفرد والمخالفة، فلو تفرد راو ثقة بحديث لم يخالف فيه غيره فحديثه صحيح غير شاذ، فلو خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: «المحفوظ»، والمرجوح هو الشاذ[٣].

ومن أمثلة الشاذ ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه» قال البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ[٤].

٥ ــ المنكر:

هو ما رواه الضعيف مخالفاً الثقات، ومن ثم كان شرط المنكر تفرد الضعيف والمخالفة، فلو تفرد راو ضعيف بحديث لم يخالف فيه الثقات لا يكون حديثه منكراً ـ بل ضعيفاً، فلو خولف برواية ثقة، فالراجح يقال له «**المعروف**»[٥] والمرجوح هو المنكر.

وعلى هذا فالشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف.

٦ ــ المتروك والمطروح:

١ ــ المتروك:

هو الحديث الذي يرويه منهم بالكذب في الحديث النبوي، أو كذاب في كلامه، أو من ظهر فسقه بالفعل أو بالقول، أو من فحش غلطه وكثرت غفلته[٦]، كأحاديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي[٧].

---

(١) الكفاية ص١٤١، ومعرفة علوم الحديث ص١١٩.
(٢) انظر تدريب الراوي ص١٤٨، وشرح نخبة الفكر ص١٣.
(٣) انظر شرح نخبة الفكر ص١٣.
(٤) تدريب الراوي ص ١٤٨ـ ١٤٩.
(٥) انظر شرح نخبة الفكر ص١٤، وتدريب الراوي ص١٥٢.
(٦) انظر شرح نخبة الفكر ص١٩ و ص٢١، وقارن بتدريب الراوي ص١٥٢.
(٧) انظر معرفة علوم الحديث ص٥٦، ص٥٧، وتدريب الراوي: ص١٥٢.

والظاهر أن المتروك هو أنزل مراتب الضعيف.

٢ ـ المطروح:

جعل الحافظ الذهبي نوعاً مستقلاً وهو (المطروح)، خرجه من قولهم (فلان مطروح الحديث)، وقال: . . . وهو داخل في أخبار المتروكين الضعفاء.

ورأى الشيخ طاهر الجزائري أنه هو المتروك الذي ينفرد بروايته من يتهم بالكذب في الحديث، ويدخل فيه من عرف بالكذب في غير الحديث، قال: فيكون هذا القسم مما له اسمان[١]، ونحن نوافقه على هذا فليس بين المتروك والمطروح، أي فرق يذكر، لا في اللغة ولا في الاصطلاح.

جـ ـ تفاوت مراتب الضعيف:

رأينا حين عرضنا أنواع الحديث الضعيف أن منها ما هو شديد الضعف كالمتروك أو المطروح، ومنها ما هو أعلى من ذلك. والحق أن الضعيف يتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته وخفته، فمنه أوهى من غيره، كما أن من الصحيح أصح، وكما تكلم العلماء في أصح الأسانيد، تكلموا في أوهى الأسانيد، وفائدة ذلك: ترجيح بعض الأسانيد على بعض ومعرفة ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح[٢].

د ـ متى يقوى الضعيف بتعدد طرقه:

تنحصر أسباب الضعف والقدح في الرواة في فئتين، إحداهما تضم ما يقدح في العدالة كالكذب على الرسول ﷺ أو التهمة به، والكذب في أحاديث الناس، والفسق، وجهالة الراوي، والابتداع بمكفر ونحو هذا.

فكل ما كان ضعفه ناشئاً عن مثل هذه الأسباب ـ لا تؤثر فيه كثرة الطرق، ولا يرتقي عن درجة الضعف، لشدة سوء أسباب هذا الضعف، وتقاعد الجابر عن جبر ضعف المروي، وربما يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له إلى درجة المستور السيء الحفظ كما صرح بذلك ابن حجر[٣].

والفئة الثانية ينطوي تحتها ما يقدح في الحفظ والضبط، والأسباب القادحة فيهما: الغفلة، وكثرة الغلط، وسوء الحفظ، والاختلاط، والوهم كوصل مرسل أو منقطع. فكل ما كان ضعفه بسبب عدم ضبط راويه الصدوق الأمين ـ الذي لم تثلم عدالته ـ فإن كثرة الطرق تقويه، ويجبر

---

(١) انظر المنهج الحديث في علوم الحديث ص٢٠٧.

(٢) انظر تدريب الراوي ص١٠٦، وقواعد التحديث: ص١٠٩.

(٣) انظر تدريب الراوي: ص١٠٤، وقارن بفتح المغيث للعراقي ص ٤٢ـ ٤٣ ج١.

ضعفه بمجيئه من وجه آخر، لأننا نعرف من الوجه الآخر أن حفظ راوي الطريق الأول لم يختل فيه ضبطه، وبهذا يرتقي من درجة الضعيف إلى درجة الحسن لغيره.

ومثال هذا: ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة، عن عاصم بن عبيد اللّه، عن عبد اللّه بن عامر بن ربيعة، عن أبيه أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «**أرضيت من نفسك وما لك بنعلين**»؟ قالت: نعم، فأجاز. قال الترمذي: وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حَدْرد. قال السيوطي: فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه[(١)].

وكذلك كل ما كان ضعفه لإرسال أو تدليس، أو لجهالة بعض رواته، فإن هذا الضعف يزول بمجيئه من وجه آخر، ويصبح الحديث حسناً لغيره، للعاضد الذي عضده[(٢)].

ومن هذا يتبين أن موافقة من قُدِحَ فيه لاختلال في ضبطه بمجيء الخبر من طريق آخر تنفع في تقوية الضعيف وجبر قصوره، ولا تنفع الموافقة إذا كان الضعف لفسق ونحوه.

قال النووي: (الحديث الضعيف عند تعدد الطرق يرتقي عن الضعف إلى الحسن: ويصير مقبولاً معمولاً به) وقال السخاوي: (ولا يقتضي ذلك الاحتجاج بالضعيف، فإن الاحتجاج إنما هو بالهيئة المجموعة، كالمرسل، حيث اعتضد بمرسل آخر، ولو ضعيفاً كما قاله الشافعي والجمهور)[(٣)].

هـ ـ حكم العمل بالضعيف:

اختلف العلماء في الأخذ بالضعيف على ثلاثة مذاهب:

١ ـ المذهب الأول: **لا يعمل به مطلقاً، لا في الفضائل، ولا في الأحكام**. حكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن معين، وإليه ذهب أبو بكر بن العربي، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم، لما عرفناه من شرطيهما[(٤)]. وهو مذهب ابن حزم[(٥)].

---

(١) تدريب الراوي ص ١٠٣ـ ١٠٤.

(٢) انظر تدريب الراوي ص١٠٢، ١٠٤، وقواعد التحديث ص ١٠٩ـ ١١٠.

(٣) انظر فتح المغيث ص٣١، ١٢٠، ١٢١، وقواعد التحديث ص ١٠٩ـ ١١٠، وقارن بالرسالة ص ٤٦١ـ ٤٦٢.

(٤) وقد عقد الإمام مسلم في مقدمة صحيحه باباً في النهي عن رواية الضعفاء. انظر صحيح مسلم ٨، وص٢٨ ج١. وانظر شرح علل الجامع ص٤: آ.

(٥) قال الإمام ابن حزم رحمه الله: (ما نقله أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ ـ إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب، أو غفلة، أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه) الملل والنحل ص٨٣ ج٢.

٢ ـ المذهب الثاني: **أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، وعزى هذا إلى أبي داود والإمام أحمد رضي الله عنهما، وأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال**[١].

٣ ـ المذهب الثالث: **أنه يعمل به في الفضائل والمواعظ ونحو ذلك إذا توفرت له بعض الشروط، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن حجر هذه الشروط، وهي**

١ ـ **أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب؛ ومن فحش غلطه. وقد نقل العلائي الاتفاق على هذا الشرط.**

٢ ـ الشرط الثاني: **أن يندرج تحت أصل معمول به.**

٣ ـ الشرط الثالث: **أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط**[٢].

رأينا في هذه المذاهب:

لا شك أن المذهب الأول من أسلم المذاهب، ولدينا مما صح في الفضائل والترغيب والترهيب من جوامع كلم المصطفى ﷺ ـ ثروة يعجز البيان عن وصفها، وهي تغنينا عن رواية الأحاديث الضعيفة في هذا الباب، وبخاصة أن الفضائل ومكارم الأخلاق من دعائم الدين، ولا فرق بينها وبين الأحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح أو الحسن. فمن الواجب أن يكون مصدرها جميعاً الأخبار المقبولة[٣].

---

(١) انظر تدريب الراوي ص١٩٦. (٢) تدريب الراوي ص ١٩٦ـ ١٩٧.

(٣) وقد يقال: إن ثبوت الفضائل والترغيب فيها لا يلزمه حكم، فحين يروى خبر ضعيف في ثواب أمر من الأمور الثابت استحبابها، والترغيب فيه، أو في فضائل بعض الصحابة رضوان الله عليهم لا يلزم من هذا الخبر ثبوت حكم، فنقول: هذا لا خلاف فيه من حيث عدم إثبات حكم مع الفضائل، ولكن الخلاف والكلام في رواية الضعيف والعمل به عامة، إذ روي عن بعضهم كما أسلفنا العمل بالضعيف مطلقاً.

وأما المذهب الثاني فلا بد من بيانه، فقد ذكر ابن قيم الجوزية في أصول فتاوى الإمام أحمد أنه يأخذ بالحديث المرسل والضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، قال ابن القيم: (وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس، وليس أحد من الأئمة إلا هو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس). أعلام الموقعين ص٣١ ج١ كما أن أبا داود قال: ما كان فيه وهن شديد بينته، وقد أجاز العلماء رواية الضعيف مع بيان ضعفه.

ومع هذا لم يعمل الإمام أحمد بالضعيف إلا عند عدم وجود غيره في الباب، وقدم ذلك على القياس، وفي بعض الضعيف ـ الحسن في اصطلاح من جاء بعده.

وأما ما روي عنه وعن ابن مهدي، وابن المبارك: (إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا) ـ تدريب الراوي ص ١٩٦ـ، وروى الخطيب البغدادي بسنده عن الإمام أحمد قوله: (إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد). الكفاية =

و ـ كيف يروى الحديث الضعيف:

يفضل علماء الحديث لمن يروي حديثاً ضعيفاً بغير إسناد أن لا يرويه بصيغة الجزم، فلا يقول فيه: (قال رسول الله ﷺ كذا وكذا) وما أشبه ذلك، بل يرويه بصيغة تدل على الشك في صحته، نحو «روى، أو جاء أو نقل، أو فيما يروى» ونحو هذا. ويكره قول ذلك في رواية الحديث الصحيح، فيجب ذكره بصيغة الجزم، ويقبح فيه صيغة الشك والتمريض، كما يره في الضعيف صيغة الجزم[١].

وأما رواية الأحاديث الضعيفة مسندة بصيغة الجزم فلا كراهة فيها، إذا رويت لأهل العلم، وأما إذا رويت للعامة فرأينا أن تكون بصيغة التمريض، كما لو رويت بغير إسناد.

= ص ١٣٤، فإنما يريدون به ـ فيما أرجح ـ أنهم يشددون في أحاديث الأحكام فلا يروون إلا ما توفرت فيه شروط الصحة، ويتساهلون بقبول غيرها وروايته عمن خفت فيه هذه الشروط فنزل إلى درجة الحسن بنوعيه في اصطلاح المتأخرين، وهو الذي يقابله (الضعيف الذي يعمل به) في اصطلاح المتقدمين، إذ لم يستقر اصطلاح الحسن في عصرهم بعد، ومما يرجح ما ذهبت إليه قول سفيان الثوري: (لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ) ـ الكفاية ص ١٣٤ـ وما الرؤساء المشهورون إلا الأئمة ومن توفرت فيهم أعلى شروط الصحة، وأما المشايخ فإن كان المراد بها المعنى الاصطلاحي في التعديل فقولهم: (شيخ) ذكره ابن أبي حاتم فى المرتبة الثالثة من مراتب التعديل الأربع، وهو من يقبل حديثه، وفي مرتبة من يقال فيه جيد الحديث، وحسن الحديث. وإن لم يكن المراد بـ (المشايخ) المعنى الاصطلاحي بل عموم أهل العلم ـ فالمقصود الرواية عمن لا يكون شديد الضعف، ويؤيد هذا أنهم كرهوا الرواية والاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ، ورواية الغرائب والمناكير، كما كرهوا الرواية عن أهل الغفلة ومن أصيبوا بالاختلاط وعمن عرف بقبول التلقين، وبالتساهل في سماع الحديث، وعمن كثر غلطه. ومن سواهم كانوا يحملون عنهم وهم المقصودون في قول سفيان في روايته غير الحلال والحرام وهم في رأينا رجال الحسن.

وفي رأينا أن بعض الناس فهم ما نقل عن الإمام أحمد وابن مهدي وابن المبارك، فهماً بعيداً عن مراد هؤلاء الأئمة رحمهم الله، فتناقلوا هذه العبارة: (يجوز العمل بالضعيف) في فضائل الأعمال مؤيدين تساهلهم في رواية الأحاديث الضعيفة من غير بيان ضعفها، مجوزين لأنفسهم إدخال أشياء كثيرة في بعض أمور الدين لا تستند إلى دليل مقبول، أو إلى أصل معروف اعتماداً منهم على ضعيف الحديث، من غير أن يفرقوا بين مفهوم الضعيف عند القدامى والمتأخرين.

وأما المذهب الثالث والشروط التي قيد بها المتأخرون العمل بالضعيف فإني أرى أن هذه الشروط وإن تحققت لا تقوى على جعل الضعيف مصدراً لإثبات حكم شرعي، أو فضيلة خلقية، وفي نظري إن الحديث الضعيف الذي توفرت فيه هذه الشروط يثير شبهة استحباب العمل من باب الاحتياط، لا من باب الإثبات.

ثم إن المرء يطمئن إلى ما ثبتت صحته، أكثر من اطمئنانه إلى ما تبين له ضعفه، وإنا لا نتصور فضيلة خلقية، أو أمراً في ترغيب أو ترهيب، لا يكتب له الانتقال إلينا بطريق صحيح، أو حسن، أو بطرق ضعيفة محتملة ترتقي به إلى درجة الحسن لغيره، وهو أدنى درجات القبول، لا نتصور هذا بعد أن عرفنا الجهود التي بذلها العلماء منذ الصدر الأول في سبيل حفظ السنة، وصيانتها ونقلها، وبيان صحيحها من سقيمها، وجمعها في مدونات كثيرة تؤكد أن السنة قد حفظت بعناية المسلمين عناية فائقة جليلة. وحسبنا أن نعتمد في كل هذا على صحاح الحديث وحسانه، بعد أن عرفنا اختلاف مفهوم الضعيف بين القدامى والمتأخرين.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٣٩، وتدريب الراوي ص ١٩٥ـ ١٩٦.

الفصل الرابع
المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف

وجدنا بالاستقراء أن بعض المصطلحات الحديثية ـ أي أنواع الحديث باصطلاح المصنفين من المحدثين ـ يشترك بين الأقسام الثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف، ولهذا آثرنا أن نضمها جميعاً في هذا الفصل، ونجعل ما كان منها متقارباً في مجموعات ليسهل تعريفها وبيانها ودراستها[١].

المرفوع، والمتصل، والمسند:

١ ـ المرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة، من قول أو فعل أو تقرير متصلاً كان أو منقطعاً، بسقوط الصحابي منه أو غيره، وقيده الخطيب البغدادي بما أخبر فيه الصحابي عن الرسول ﷺ من قول أو فعل، فأخرج بذلك المرسل والأول هو الذي عليه الجمهور[٢].

٢ ـ المتصل: ويسمى الموصول، وهو ما اتصل سنده إلى غايته سواء أكان مرفوعاً إلى الرسول ﷺ أم موقوفاً[٣]، ولا يطلق على ما دون ذلك إلا مع التقييد، فيقال هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري، وذلك لأن الموقوف على التابعي يسمى (مقطوعاً)[٤].

٣ ـ المسند: هو على المعتمد، ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ، فهو المرفوع المتصل[٥].

فالحديث المتصل ـ على هذا ـ قد يكون مرفوعاً، وقد يكون غير مرفوع، والحديث المرفوع قد يكون متصلاً وقد يكون غير متصل، والحديث المسند هو المتصل المرفوع.

---

(١) سبقنا إلى نحو هذا فضيلة الشيخ محمد جمال الدين القاسمي رحمه الله في كتابه (قواعد التحديث) انظر ص١٢٣ وما بعدها، ولكننا لن نلتزم تقسيمه وترتيبه.

(٢) انظر مقدمة التمهيد ص٧: آ ـ ب، والكفاية ص٢١، ومقدمة ابن الصلاح ص١٨ وفتح المغيث للسخاوي ص٣٩.

(٣) الموقوف هو ما روي عن الصحابي من قوله أو فعله انظر ص (٣٧٧) من هذا الكتاب. انظر فتح المغيث للسخاوي ص٤١، وتدريب الراوي ص١٠٨.

(٤) انظر ص (٣٧٨) من هذا الكتاب وتدريب الراوي ص ١٠٨.

(٥) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٧ـ ١٩، والكفاية ص٢١.

المعنعن، والمؤنن، والمعلق:

٤ ـ المعنعن: هو الإسناد الذي فيه (فلان عن فلان)، قيل أنه مرسل حتى يتبين اتصاله، والذي عليه الجمهور أنه متصل بشرط أن لا يكون المعنعن مدلساً، وبشرط إمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم، بعضهم بعضاً. وإذا فقد أحد هذين الشرطين لا يكون متصلاً[١].

٥ ـ المؤنن: وهو ما يقال في سنده: (حدثنا فلان أن فلاناً حدثه بكذا..) نحو حدث مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب قال كذا[٢].

وفرق بعضهم بين (عن) و(أن): فرأوا أن (أن) محمولة على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتي ما يدل على أنه قد شهده أو سمعه[٣]. وعند الجمهور (أن) كعن في الاتصال بالشرط المتقدم[٤].

٦ ـ المعلق: وهو ما حذف من أول إسناده واحد فأكثر على التوالي، ويعزي الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته. وهو مأخوذ من تعليق الطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال[٥].

والمعلق كثير في صحيح البخاري، وإنما أورده معلقاً اختصاراً ومجانبة للتكرار، وأكثر ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه[٦]. فما كان منه بصيغة الجزم، كقال، وفعل وأمر، وروى، وذكر فلان ـ فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك عن المضاف إليه إلا وقد صح عنده عنه[٧]. كقول البخاري في الصوم: (وقال يحيى بن كثير عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي هريرة قال: إذا قاء فلا يفطر)[٨].

وما كان من المعلق بغير صيغة الجزم ـ كيروى ويذكر، ويحكى، ويقال، ونحو ذلك ـ ليس له حكم الصحة عن المضاف إليه[٩].

---

(١) انظر صحيح مسلم ص٢٩ ج١، ومعرفة علوم الحديث ص٣٤، والكفاية ص٤٠٦.

(٢) انظر مقدمة التمهيد ص٧: آ، ونحو هذا في المحدث الفاصل ص٥٧٤ وما بعدها.

(٣) انظر مقدمة التمهيد ص٧: آ، والكفاية ص٤٠٧، ص٤٠٨.

(٤) انظر مقدمة التمهيد ص٧: آ، وفتح المغيث للعراقي ص٧٨، ص٧٩ ج١.

(٥) انظر فتح المغيث للعراقي ص٣١ ج١.

(٦) وفي مسلم ثلاثة أحاديث. انظر تدريب الراوي ص٦٠، وفصل السيوطي أنواع المعلق في صحيح البخاري انظر تدريب الراوي ص ٦٠ـ ٦٢، وقارن بصفحة ١٣٦ـ ١٣٧ منه.

(٧) انظر مقدمة ابن الصلاح ص١٠، وتدريب الراوي ص٦٠، وفتح المغيث للعراقي ص٣٠ ج١.

(٨) فتح المغيث للعراقي ص٣١ ج١.

(٩) وليس بواه لإدخاله في كتاب الصحيح بل إيراده في الصحيح يشعر بصحة أصله، ويؤنس به ويركن إليه، ومثال المعلق بغير صيغة الجزم قوله: (يذكر عن عبد الله بن السائب، قال: قرأ النبي ﷺ (المؤمنون) في صلاة الصبح. انظر تدريب الراوي ص٦٢.

فمن الأحاديث المؤنثة والمعنعنة والمعلقة الصحيح والحسن والضعيف، تبعاً لحال رواتها، ولهذا أدرجناها في القسم المشترك بين الأقسام الثلاثة من الحديث.

الفرد، والغريب:

٧ ـ الفرد: الفرد نوعان، فرد مطلق، وفرد نسبي.

أ ـ الفرد المطلق: هو ما تفرد به راو واحد عن جميع الرواة. فلو تفرد بالحديث صحابي عن الرسول ﷺ، أو تابعي عن الصحابي، أو تابع التابعي عن التابعي، ولم يرو ما تفرد به من طريق آخر لا باللفظ ولا بالمعنى، يكون هذا الفرد مطلقاً، فحين يقال تفرد سعيد بن المسيب بكذا وكذا عن أبي هريرة، معنى هذا أنه لم يُروَ ما تفرد به عن أبي هريرة إلا من طريقه، ولو تعددت الطرق إليه[١]، ومثال هذا النوع من الفرد المطلق الصحيح حديث: (النهي عن بيع الولاء، وعن هبته)[٢]، فقد تفرد بروايته عبد اللّه بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، فابن عمر صحابي جليل وابن دينار تابعي حافظ متقن، لهذا حكموا له بالصحة.

فإذا كان المتفرد بالحديث ثقة، ومرويه لا يخالف مروي غيره، فحديثه صحيح، وإذا كان المتفرد خفيف الضبط، فحديثه حسن، وإذا كان المتفرد ضعيفاً فحديثه ضعيف.

أما إذا تفرد الراوي بحديث وخالف فيه فأمامنا ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إذا كان المتفرد بالحديث، والمخالف له متساويين في الحفظ والضبط، ولا يمكن ترجيح مروي أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح لاستوائهما في كل الشروط ـ حينئذ يكون المروي مضطرباً كما بينا ذلك سابقاً.

الحالة الثانية: أن يكون المتفرد بالحديث ثقة مخالفاً من هو أولى منه، فيكون حديثه شاذاً كما رأينا في (الحديث الشاذ).

الحالة الثالثة: أن يكون المتفرد بالحديث ضعيفاً ومخالفاً الثقات، فيكون حديثه منكراً كما أسلفنا.

ومن هنا يتبين لنا الفرق بين الفرد والشاذ، فالشاذ يجامع الفرد في التفرد، ويفترق عنه بشرط المخالفة.

ب ـ الفرد النسبي: هو ما حكم بتفرده بالنسبة لصفة معينة، أي قيد بصفة خاصة، وإن كان الحديث بنفسه مشهوراً، وهو على أنواع.

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٣٣، وفتح المغيث للعراقي ص١٠٠ ج١، وشرح النخبة ص٨، وتدريب الراوي ص١٥٦، وقارن بصفحة ١٥٩ منه.

(٢) انظر شرح نخبة الفكر ص٧ ـ ٨، وسبل السلام ص ١٤ـ ١٥ ج٣.

الأول: ما قيد ببلد معين، كقولهم: تفرد بهذا الحديث أهل مكة، أو أهل المدينة، أو أهل الشام.

الثاني: ما قيد بثقة، كقولهم: لم يرو حديث كذا ثقة إلا فلان.

الثالث: ما قيد بإمام أو حافظ ونحوه كقولهم: تفرد بهذا الحديث فلان عن فلان، أو لم يرو حديث كذا عن فلان إلا فلان.

فالفرد النسبي ليس تفرداً مطلقاً بأن لا يروي الحديث إلا من طريق واحد، بل هو تفرد مقيد بصفة خاصة، اللَّهم إلا إذا أريد بتفرد أهل بلد تفرد واحد من تلك البلد، فحينئذ يكون من الفرد المطلق.

٨ ـ **الغريب**: قال ابن حجر: الغريب: هو ما تفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند[١]. وقد تكون الغرابة في أصل السند، أي الموضع الذي يدور الإسناد عليه، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي أو لا يكون كذلك، بأن يكون التفرد في أي طبقة من طبقات السند، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فالأول الفرد المطلق، والثاني الفرد النسبي[٢]. والفرد النسبي هو الذي يطلق عليه المحدثون اسم الغريب، ويسمونه غريباً لتفرد راويه عن غيره به، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه.

ولا يطلق المحدثون الغريب على الفرد المطلق الذي ليس له عن النبي ﷺ إلا راو واحد من الصحابة، ولو تعددت الطرق إليه، بل يقولون حديث فرد، فلو تفرد عن الصحابي تابعي فهو فرد غريب.

والحق: أن بين الغريب والفرد عنصراً مشتركاً، وهو التفرد، ففي الغريب التفرد النسبي، وفي الفرد التفرد المطلق، وهذا الرابط المشترك بينهما لغة واصطلاحاً جعلهما كالمترادفين، ولكن المحدثين غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، فمن حيث التسمية ليسا مترادفين، وأما في استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون بين التفرد والإغراب، فيقولون في الفرد المطلق، وفي الغريب (الفرد النسبي) تفرد به فلان، أو أغرب به فلان[٣].

---

(١) شرح نخبة الفكر ص٦.

(٢) انظر شرح نخبة الفكر ص ٧ ـ ٨.

(٣) انظر شرح نخبة الفكر ص٨.

وننتهي من كل هذا إلى أن التفرد في الحديث الغريب يقع في أي موضع من السند، فيقيد بالموضع الذي وقع فيه.

أما التفرد في الحديث الفرد فيكون في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي وعليه يدور الإسناد، وإليه يرجع ولو تعددت الطرق إليه.

والغريب منه ما هو صحيح كالأحاديث الأفراد المخرجة في كتب الصحيح[١]، ومنه الحسن، ومنه غير صحيح وهو الغالب على الغرائب، ومن ثم كره كثير من الأئمة تتبع الغرائب، قال إبراهيم النخعي: (كانوا يكرهون غريب الكلام، وغريب الحديث)[٢] وقال الإمام أحمد: (لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء)[٣].

والغريب أنواع ـ منها:

١ ـ غريب المتن والإسناد: وهو الحديث الذي يتفرد برواية متنه راو واحد. ومثال حديث محمد بن سوقه عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة الله، فإن المنبتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى**». هذا حديث غريب المتن والإسناد فلم يروه عن ابن المنكدر عن جابر غير محمد بن سوقة كما قال الحاكم النيسابوري[٤].

٢ ـ غريب الإسناد كالحديث المعروف متنه برواية جماعة من الصحابة، فيتفرد راو واحد بروايته عن صحابي آخر، فإنه يكون غريباً من هذا الوجه، مع أن متنه ليس غريباً[٥]. وفي هذا يقول الترمذي: غريب من هذا الوجه. ومن هذا النوع غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة كما قال ابن الصلاح[٦].

---

(١) حيث توفرت فيها جميع شروط الصحة.

(٢) الكفاية ص١٤١، والمحدث الفاصل فقرة (٧٧٤).

(٣) تدريب الراوي ص٣٧٦.

(٤) معرفة علوم الحديث ص٩٦.

(٥) ومثال هذا: حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: (الأعمال بالنية) قال أبو يعلى الخليلي: أخطأ فيه عبد المجيد، وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه. قال أبو الفتح (ابن سيد الناس): هذا مما أخطأ فيه الثقة، هو إسناد غريب كله والمتن صحيح. انظر تدريب الراوي ص ٣٧٦ـ ٣٣٧.

(٦) انظر مقدمة ابن الصلاح ص١١١. ومن المناسب أن نذكر هنا أنه لا يوجد حديث غريب المتن فقط دون غرابة الإسناد إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عن المنفرد كثير من الرواة فيصير غريباً مشهوراً، غريباً متناً لا إسناداً، وهذا بالنسبة إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده غريب في الطرف الأول، مشهور في طرفه الآخر. ومثال هذا حديث (إنما الأعمال بالنيات)، فقد رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتفرد به عنه علقمة، وانفرد به محمد بن إبراهيم عن علقمة، وانفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم، ثم تعدد رواته عن يحيى فأصبح مشهوراً، فهذا الحديث غريب متناً وإسناداً إلى محمد بن إبراهيم، غريب متناً لتفرد=

٣ ـ **غريب بعض المتن**: ومثاله ما رواه الترمذي عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال: (فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكراً كان أو أنثى من المسلمين ـ صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير). تفرد الإمام مالك عن سائر رواة هذا الحديث بزيادة (من المسلمين). فالغرابة هنا للزيادة التي في متن هذا الحديث(١).

وقد اهتم الأئمة بمعرفة الأفراد والغرائب، فصنف كثير منهم في ذلك منذ أواخر القرن الثالث، ومن أشهر هذه المؤلفات كتاب (أطراف الغرائب والأفراد) للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ـ ٥٠٧هـ)، وفيه رتب كتاب (الأفراد) للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (٣٠٦ـ ٣٨٥هـ) ـ على ترتيب الأطراف(٢)، وكتاب (الأحاديث الصحاح الغرائب) ليوسف بن عبد الرحمٰن المزي الشافعي (٦٥٤ـ ٧٤٢هـ)(٣).

العزيز، والمشهور، والمستفيض:

٩ ـ **العزيز**: وهو ما انفرد بروايته عن راويه اثنان، فلا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، ولو رواه بعد ذلك عن الاثنين جماعة لا يخرج عن كونه عزيزاً، ولكن تنضم إليه صفة أخرى، وهي الشهرة، فهو عزيز لرواية اثنين عن راويه، مشهور لرواية جماعة عنهما، أو عن أحدهما فيسمى حينئذ عزيزاً مشهوراً(٤).

ويختلف العزيز عن الغريب بأنه لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، والغريب ما تفرد بروايته واحد عن راويه كما أسلفنا. وسمي عزيزاً إما لقلة وجوده، أو لكونه قوي بمجيئه من طريق أخرى(٥).

ومثال العزيز، ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده**». الحديث رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز

= أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه به، وغريب أيضاً لتفرد علقمة به عنه، وبعد اشتهاره عن يحيى لم يعد غريب الإسناد من هذا الطرف، وعلى هذا فحديث (إنما الأعمال بالنيات) حديث غريب مشهور. انظر تدريب الراوي ص٢٨ و ص٣٧٧، وقارن بنشأة علوم الحديث ص٤١٩.

(١) وهذه الزيادة تفرد بها الإمام مالك فقط، فلو لم يتفرد بها لم يكن الحديث غريباً، وهنا يمكننا أن نقول إن غرابة المتن تستلزم غرابة الإسناد. انظر الحديث في سنن الترمذي بشرح ابن العربي ص٣٣٦ ج١٣.

(٢) توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم (٦٩٧ حديث).

(٣) توجد نسخة مخطوطة من كتابه في دار الكتب الظاهرية ضمن مجموعة تحت الرقم (٢٢ مجموعة ٦). وانظر مزيداً من هذه المؤلفات في كتابنا نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص٤١٧ و ص٤٢٠.

(٤) انظر مثال ذلك في تدريب الراوي ص٣٧٨.

(٥) انظر شرح نخبة الفكر ص٥، وفتح المغيث للعراقي ص٢ ج٤ وتدريب الراوي ص٣٧٥.

إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة[١].

وقد يكون العزيز صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً تبعاً لأحوال رواته، ولا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً كما ظن بعضهم[٢]، وليس كل عزيز صحيحاً، ولا كل صحيح عزيزاً.

١٠، ١١ ــ المشهور المستفيض:

المشهور: هو ما اشترك في روايته ثلاثة أو أكثر عن شيخ[٣]، وقال ابن حجر: المشهور ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر. وقد سمي بذلك لوضوحه، وسماه جماعة من أئمة الفقهاء (المستفيض) لانتشاره، من فاض الماء يفيض فيضاً. ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور، بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك، ومنهم من عكس ذلك[٤].

وقلما يستعمل المحدثون اصطلاح المستفيض، فالمشهور أكثر تردداً في عباراتهم، ثم أن المشهور والمستفيض مع كثرة رواتهما ليسا دائماً صحيحين فمن المشهور: الصحيح، والحسن، والضعيف[٥]، تبعاً لحال رواته.

وشهرة الحديث أمر نسبي، فمنه ما هو مشهور عند أهل الحديث خاصة وهو المشهور الاصطلاحي الذي عرفناه، ومنه ما هو مشهور بينهم وبين غيرهم من العلماء، ومنه ما هو مشهور عند العلماء والعامة وهو ما اشتهر على الألسنة. فيشمل المشهور ما له إسناد واحد فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً[٦]، وما اشتهر على الألسنة أعم مما اشتهر عند المحدثين خاصة، أو عندهم وعند غيرهم، أو عند العامة مما لا أصل له.

ومن ثم قيل: حديث (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) مشهور عند الفقهاء، وحديث (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) مشهور عند الأصوليين، وحديث (مداراة الناس صدقة) مشهور عند العامة، وأما حديث: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما حرم الله) فهو مشهور عند المحدثين والفقهاء، والأصوليين وغيرهم كما أنه مشهور عند العوام أيضاً.

---

(١) انظر شرح نخبة الفكر ص٥، وتدريب الراوي ص٣٧٥.
(٢) انظر علوم الحديث للحاكم ص٦٢، وقارن بشرح نخبة الفكر ص٥.
(٣) انظر اختصار علوم الحديث ص١٨٧، وأطراف الغرائب والأفراد ص٩: ب.
(٤) انظر شرح نخبة الفكر ص٥، وتدريب الراوي ص ٣٦٨ـ ٣٦٩.
(٥) انظر أمثلة لكل ذلك في تدريب الراوي ص٣٦٩.
(٦) انظر اختصار علوم الحديث ص١٨٥ وشرح نخبة الفكر ص٥.

ومما هو مشهور لشهرته على الألسنة وليس له أصل - حديث: (يوم صومكم يوم نحركم)[١].

وبدهي أن المشهور عند أهل الحديث غير المشهور على الألسنة، سواء أكان مشهوراً عند العلماء والعامة أم لم يكن. وهو الذي رواه ثلاثة أو أكثر، ومثاله ما أخرجه أصحاب الصحاح عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعْلٍ وذَكْوان[٢].

١٢، ١٣ ــ المتابع والشاهد[٣]:

قبل أن يحكم إمام بتفرد راو عن شيخه بحديث ما - يتتبع طرق هذا الحديث، ويجمعها من مظانها في كتب الجوامع والمسانيد والمعاجم والمشيخات والفوائد والأجزاء - باحثاً هل شارك هذا الراوي غيره في رواية هذا الحديث عن شيخه بلفظه أو بلفظ مقارب له، أو شارك أحد شيخه في روايته عن شيخ شيخه؟ ويتتبع ذلك إلى آخر السند، فإن وجد شيئاً فهو المتابع، ومنه قولهم فلان تابع فلاناً، فإن كانت المتابعة عن شيخ الراوي فهي تامة، وإن كانت عمن فوقه فهي قاصرة أو ناقصة ويطلق على مشاركة المتابع للراوي في روايته عن شيخه أو عمن فوقه متابعة.

فإن لم يجد متابعاً لذلك الراوي عن شيخه، أو عن شيخ شيخه إلى آخر السند، ينظر هل يروي هذا الحديث من طريق آخر عن صحابي غيره باللفظ أو بالمعنى، فإن وجد ذلك فهو الشاهد، فإن لم يجد متابعاً ولا شاهداً كان الحديث فرداً.

فالمتابعة: هي مشاركة راو راوياً آخر في رواية حديث عن شيخه أو عمن فوقه من المشايخ.

والشاهد: هو الحديث الذي يروى عن صحابي مشابهاً لما روى عن صحابي آخر في اللفظ أو المعنى.

وقد أطلق أهل الحديث على طريق التوصل إلى معرفة المتابع والشاهد والفرد بتتبع طرق الحديث وجمعها من مظانها - أطلق أهل الحديث على ذلك - اسم (الاعتبار). فالاعتبار هو

---

(١) انظر المقاصد الحسنة ص٤٨٠.

(٢) رعل وذكوان وعُصية قبائل من بني سليم غدرت بوفد رسول الله ﷺ إلى أهل نجد وكان ذلك بئر معونة بين مكة والمدينة في شهر صفر سنة أربع من الهجرة انظر سيرة ابن هشام ص١٩٣ ج٣. وقارن بصحيح مسلم ص٤٦٨ ج١، ومعرفة علوم الحديث ص ٩٣- ٩٤.

(٣) أهم مصادر هذه الفقرة: مقدمة ابن الصلاح ص ٣١- ٣٢، والمنهل الروي ص١٣: آ، وشرح نخبة الفكر ص ١٤- ١٥، وفتح المغيث للعراقي ص٩٤ وما بعدها ج١، واختصار علوم الحديث ص ٦٣- ٦٤، وفتح المغيث للسخاوي ص ٨٦- ٨٨، وتدريب الراوي ص١٥٣، وقواعد التحديث ص ١٢٨- ١٢٩.

البحث وسبر طرق الحديث، وهيئة التوصل لمعرفة هل للحديث متابع أو شاهد أم أنه حديث فرد. فالاعتبار ليس قسيماً للمتابع والشاهد، بل هو الطريق إلى معرفتهما.

وخص بعض أهل الحديث المتابعة بما حصل من ذلك باللفظ والمعنى سواء أكان من طريق ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك.

وقال ابن حجر: وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل[١] أي من حيث أن كلاً منهما يفيد تقوية الحديث.

مثال المتابعة: روى الإمام مسلم عن زهير بن حرب، عن سفيان عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: **«لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»**. فقد تابع جماعة من الرواة زهير بن حرب متابعة تامة برواية هذا الحديث عن شيخه سفيان[٢]. وتابعه بعضهم متابعة قاصرة بروايته عن أبي سلمة عن أبي هريرة[٣].

ومثال الشاهد: روى الترمذي بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول: **«من أتى الجمعة فليغتسل»**[٤] فلهذا الحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه في الصحيحين - عن الرسول ﷺ أنه قال: **«الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»**[٥].

١٤، ١٥ ـ العالي والنازل[٦]:

الإسناد العالي هو ما قل عدد رواته إلى الرسول ﷺ، والعلو قسمان:

الأول: العلو المطلق وهو ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم بالإضافة إلى سند آخر أكثر منه عدداً يروى به الحديث ذاته، أو بالنسبة لمطلق الأسانيد، وهذا النوع أجلها على أن يكون بإسناد صحيح، وقد فضل جمهور المحدثين الإسناد العالي عن الثقات على النازل ولو كان عن الثقات، ولم يروا في طلب العالي عن غير ثقة أية فائدة، وكثيراً ما كانوا يؤثرون النازل على العالي إذا تميز بفائدة ما.

---

(١) انظر شرح نخبة الفكر ص١٥.

(٢) انظر صحيح مسلم ص٢٢٠ ج١ حديث رقم (٢٥٢).

(٣) انظر سنن الترمذي ص٣٤ حديث ٢٢ ج١.

(٤) سنن الترمذي ص٣٦٤ حديث (٤٩٢) ج٢، لهذا الحديث متابعة في صحيح البخاري. انظر فتح الباري ص٧ ج٣.

(٥) فتح الباري ص١١ ج٣، وصحيح مسلم ص٥٨٠ ج٢.

(٦) أهم مصادر هذه الفقرة: المحدث الفاصل فقرة (١٠٣) وما بعدها، ومعرفة علوم الحديث ص ٥- ١٤، والجامع لأخلاق الراوي ص١١ وما بعدها، وجامع الأصول لابن الأثير ص ٥٩- ٦٢ ج١، ومقدمة ابن الصلاح ص١٠٥، واختصار علوم الحديث ص ١٧٨- ١٨٥، وتدريب الراوي ص ٣٥٨- ٣٦٨.

الثاني: **العلو النسبي أو الإضافي، أي بالإضافة إلى شيء معين ومن هذا:**

١ ـ القرب من إمام من أئمة الحديث، **كالأعمش، وهشيم ومالك، وغيرهم، مع صحة الإسناد إليه وإن كثر العدد بعد الإمام إلى الرسول ﷺ**[1].

٢ ـ العلو بالإضافة إلى رواية كتاب معتمد، **كالصحيحين والسنن الأربعة ونحوها، كأن يروي راو ـ من طريق غير طريق البخاري ـ حديثاً أخرجه البخاري ويلتقي بشيخ البخاري أو شيخ شيخه بحيث يكون رجال إسناده من هذا الطريق أقل عدداً مما لو رواه عن طريق البخاري، وهذا ما اشتهر باسم الموافقة والبدل، والمساواة والمصافحة**[2]**، وقد اعتنى به كثير من المتأخرين.**

٣ ـ العلو بتقدم وفاة الراوي، **فقد يوجد إسنادان متساويان في عدد رواتهما، ولكنه يحكم بالعلو لأحدهما دون الآخر لتقدم وفيات رواته عن وفيات رجال الآخر، ومثال هذا أن من سمع الحديث من سماك بن حرب (١٢٣هـ)، عن عامر الشعبي (١٠٣هـ)، عن علي بن أبي طالب (٤٠هـ) ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ أعلى نسبياً ممن سمعه من شعبة بن الحجاج (١٦٠هـ)، عن الأعمش (١٤٨هـ)، عن عبد اللّه بن أبي أوفى (٨٧هـ) رضي الله عنهم أجمعين، لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين.**

٤ ـ العلو بالنسبة لتقدم السماع، **فمن سمع من شيخه قديماً أعلى ممن سمع منه أخيراً، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منه منذ ستين سنة، والآخر منذ أربعين سنة مثلاً، فالأول أعلى سماعاً من الثاني، وإن تساوي عدد الرواة إليهما.**

وعلى هذا فجميع أنواع العلو خمسة، أحدها: علو مطلق، والأربعة علو نسبي، **ويقابل** أنواع العلو الخمسة ـ **خمسة أنواع للنزول، كل نوع يعرف من ضده.**

وقد يختار إسناد نازل على إسناد عال لفائدة فيه، كأن يكون فيه زيادة ثقة، أو يكون رواته أحفظ أو أفقه أو نحو هذا، أو يكون النازل متصلاً بالسماع بينما العالي بالإجازة، فيفضلون النازل على العالي لأن السماع مقدم على الإجازة، وقد أكد كثير من السلف أن جودة الحديث ليست بقرب الإسناد، بل بصحة الرجال.

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص١١، ١٢، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٠٦، وتدريب الراوي ص ٣٦٣.

(٢) قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: (وفي العلو النسبي **الموافقة**، وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه. . . ومثاله أن يروي البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلاً، لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه، مع علو الإسناد على الإسناد إليه، وفي العلو النسبي **البدل**: وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك، وفيه **المساواة**: وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين. وفيه **المصافحة**: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف). شرح نخبة الفكر ص ٣١ـ ٣٢.

تكلمنا في العلو والنزول من حيث قلة وكثرة عدد الرواة، ولكن من الأسانيد ما يعلو بشدة ضبط الرواة وشهرتهم بصحة النقل والرواية، كمشايخ البخاري ومسلم، ومنها ما يعلو بفقه الرواة، ومنها ما يعلو باشتهار الرواة بكثرة ملازمتهم للشيوخ المروي عنهم ونحو ذلك، فأمثال هذه الأسانيد ـ وإن بعد طريقها وكثر رجالها ـ عالية، وإن كان غيرها أقل رجالاً منها إذا لم تكن حال رواتها كحال هؤلاء. فمثل هذا العلو علو معنوي، وذلك علو ظاهر مقيد بعدد الرواة[١].

ثم إن الحكم بالعلو أو بالنزول لا يدل على صحة الإسناد، لذلك اهتم العلماء بمعرفة الرواة أكثر من اهتمامهم بعدد رجال السند، وكانت غاية المتقدمين من علو الإسناد القرب من الرسول ﷺ ليقل احتمال وقوع الخطأ فيما يروون.

ويتفاوت العالي والنازل صحة وضعفاً تبعاً لحال رواته.

١٦ ــ المدرج:

هو الحديث الذي يطلع فيه على زيادة ليست منه. والإدراج في اللغة من أدرج الشيء في الشيء أي أدخله فيه، وضمنه إياه.

والإدراج في الاصطلاح نوعان: إدراج في المتن، وإدراج في السند.

أ ـ أما إدراج المتن: فهو إدخال شيء من كلام بعض الرواة في متن الحديث، فيُتَوَهَّمُ أنه من كلام الرسول ﷺ، وقد يكون الإدراج في أول الحديث، أو في وسطه، أو في آخره وهو الغالب في إدراج المتن.

مثال المدرج في أول المتن ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن أبي هريرة عن الرسول ﷺ: **«أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»** فقوله: **«أسبغوا الوضوء»** مدرج من قول أبي هريرة، كما ميزه الأئمة وبدلالة ما أخرجه البخاري وأحمد أن أبا هريرة رأى أناساً يتوضؤون فقال لهم: (أسبغوا الوضوء فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: **«ويل للأعقاب من النار»**)، فوهم أحد الرواة عن شعبة بن الحجاج وظنه كله عن الرسول ﷺ، ورواه جميعه عنه.

ومثال المدرج في وسط المتن حديث عائشة رضي الله عنها (كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء ـ وهو التعبد ـ الليالي ذوات العدد) فجملة (وهو التعبد) من قول الزهري للتفسير.

ومثال المدرج في آخر الحديث قول ابن مسعود بعد حديث التشهد: (إذا قلت هذا، أو قضيت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد) فقد وصل بعض الرواة هذه الجملة بالحديث المرفوع، وهي مدرجة من كلام ابن مسعود باتفاق الحفاظ[٢].

---

(١) انظر بسط هذا في نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص٤٣٢ وما بعدها.

(٢) انظر معرفة علوم الحديث ص٣٩، ومقدمة ابن الصلاح ص ٣٦ـ ٣٧، وفتح المغيث للسخاوي =

ب ـ ومدرج السند ثلاثة أنواع أيضاً:

الأول: أن يكون عند الراوي متنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما.

الثاني: أن يسمع راو حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده، أو متنه فيرويه عنهم باتفاق، وبإسناد واحد من غير أن يبين الخلاف بينهم.

الثالث: أن يكون عند راو حديث بإسناد، إلا طرفاً منه، وعنده هذا الطرف بإسناد آخر، فيرويه راوٍ عنه تاماً بأحد الإسنادين.

جـ ـ كيف يعرف المدرج:

أكثر الرواة يبينون الإدراج ولا يسكتون عنه، وطريق معرفة المدرج من غيره، وورود الحديث من طريق آخر لا تذكر فيه الزيادة المدرجة، أو بإقرار الراوي، أن كذا من قول فلان، أو بحكم الأئمة المطلعين على ذلك، أو باستحالة صدور مثل ذلك عن الرسول ﷺ ومثال هذا ما رواه أبو هريرة مرفوعاً: (للعبد المملوك أجران. والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر أُمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك) فقوله: (والذي نفسي بيده) إلى آخره مدرج من قول أبي هريرة، وهذا مما يعرفه أهل هذا الشأن بداهة، لاستحالة أن يقوله النبي ﷺ، لأن أمه توفيت وهو صغير، ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق وهو أفضل الخلق[(١)].

د ـ حكم الإدراج:

أجمع العلماء على حرمة تعمد الإدراج بأنواعه، وقال ابن السمعاني وغيره: (من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين). وأما ما كان لتفسير شيء من معنى الحديث ففيه تسامح، والأولى أن ينص الراوي على بيانه.

وأما ما وقع من الراوي خطأ فلا حرج فيه ولا إثم، لأن كل امرىء معرض للخطأ، وإذا كثر خطؤه يجرح في ضبطه وإتقانه.

وقد اهتم العلماء بمعرفة المدرج اهتماماً كبيراً، حتى لا يلتبس حديث الرسول ﷺ بغيره، فصنف الخطيب البغدادي فيه كتاباً سماه (الفصل للوصل المدرج في النقل) لخصه ابن حجر وزاد عليه في كتاب سماه (تقريب المنهج بترتيب المدرج)[(٢)] واستخلص السيوطي من كتاب ابن حجر جزءاً لطيفاً سماه (المَدْرَجُ إلى المُدْرَجِ) اقتصر فيه على مدرج المتن دون مدرج الإسناد، وله فيه زيادات[(٣)].

= ص ١٠١ـ ١٠٥، وتدريب الراوي ص١٧٣ وما بعدها، وتوضيح الأفكار ص٥٠ ج٢، وكتاب المدرج إلى المدرج ص١ مخطوط دار الكتب المصرية.

(١) انظر الباعث الحثيث ص٨٢.

(٢) انظر تدريب الراوي ص١٧٨، والمنهل الروي ص ١١: ب.

(٣) توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (١٨٨٥ حديث).

١٧ و١٨ ـ المُصَحَّفُ والمُحرَّفُ:

اهتم المحدثون اهتماماً كبيراً بضبط ألفاظ الحديث خشية التبديل والتحريف، كما اهتموا بمعرفة الأسماء المتشابهة، وبينوا إعجامها وشكلها. حتى لا يلتبس اسم بآخر، وبخاصة أنها ليست مما يعرف بالقياس، وليس للعقل مجال للاجتهاد فيها، فمن لا يضبط قد يخلط بعضها في بعض.

وقد كان السبيل إلى تجنب ذلك تلقي العلم مشافهة عن الشيوخ، وضبط ما يكتب، وحرص أهل الحديث في العصور الأولى على ملازمة العلماء، والتخرج بحلقاتهم، والقراءة بين أيديهم حتى سميت القرون الثلاثة الأولى عصر الرواية، لاعتماد أهلها على السماع والحفظ والرواية، أكثر من اعتمادهم على أخذ العلم من الصحف، بل أنهم كانوا يعيبون على من يأخذ علمه من الكتب والصحف، ونهوا عن ذلك، وتناقل الناس عبارة (لا تأخذوا القرآن من المُصَحَفيين ولا العلم من الصحفيين). وكانوا يثنون على من يأخذ علمه مشافهة عن العلماء[١].

وحق للعلماء أن يكرهوا حمل العلم عن الصحف، ويحذروا طلابهم من الاعتماد عليها من غير أن يلقوا بها العلماء خشية الوقوع في بعض الأخطاء، وقد أطلقوا على من يعتمدون على الصحف في حمل علمهم اسم (الصحفيين) كما قالوا لمن يخطىء: (صحَّفَ) لأنه أخطأ كما يخطىء من يأخذ العلم عن الصحف، والمصدر منه التصحيف. فالمصحف ـ بضم الميم وفتح الحاء وتشديدها ـ ما وقع فيه التغيير في اللفظ أو المعنى، وخصه بعضهم بما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط، ـ وهو المعنى الاصطلاحي الذي ذهب إليه المحدثون ـ كتصحيف «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال.. الحديث» إلى «شيئاً من شوال»[٢].

والتصحيف قسمان: تصحيف سمع، وتصحيف بصر.

ومثال تصحيف السمع أن يقول الشيخ حدثنا عاصم الأحول، فيرويه بعضهم واصل الأحدب[٣].

ومثال تصحيف البصر ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن ابن أبي سفيان قال: «لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخطبَ تشقيق الشعر»، فصحفه بعضهم، فقال: (لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الحَطبَ تشقيق الشعر)[٤] بالحاء لا بالخاء، ومن هذا أن رجلاً جاء

---

(١) انظر المحدث الفاصل فقرة (١٠١) وما بعدها.
(٢) انظر حاشية لقط الدرر ص٩٥.
(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص١١٦.
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٦٣: آ.

إلى الليث بن سعد فقال: كيف حدثك نافع عن النبي ﷺ في الذي (نشرت في أبيه القصة) فقال الليث: ويحك إنما هو الذي «يشرب في آنية الفضة، يجَرْجِرُ في بطنه نار جهنم»[١] وهذا النوع أكثر وقوعاً من غيره.

والمحرف هو ما كان التغيير فيه في الشكل، أي في ضبط حركاته، ومثال هذا حديث جابر: «رُمي أُبي يوم الأحزاب على أكحله فكواه رسول الله ﷺ» صحفه بعضهم وقال فيه: «أبي، بالإضافة، وإنما هو أُبيّ بن كعب، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد[٢].

ولم يفرق المتقدمون بين التصحيف والتحريف، وقد جعلوا المصحف والمحرف مترادفين، وهذا التفريق والتمييز - وإن دلّ على دقة المحدثين - ليس إلا تفريقاً شكلياً.

والتصحيف والتحريف كما يقع في متن الحديث يقع في إسناده، وقد تناولت الأمثلة السابقة كلا النوعين.

واهتمام المحدثين ببيان المُصحَّف والمحرّف من غيرهما دليل واضح على دقتهم، وشدة ضبطهم، وعظيم عنايتهم بالحديث النبوي.

وقد صنف بعض أهل العلم في هذا الباب، وأشار إلى ما وقع فيه بعض المحدثين من التصحيف سواء أكان في المتن أم في السند وبين صواب ذلك.

ومن أقدم من صنف في هذا: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (٢٩٣- ٣٨٢هـ) له كتاب «التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه» وكتاب «تصحيفات المحدثين»[٣].

١٩ - المسلسل:

هو الحديث الذي توارد رجال إسناده واحداً فواحداً على حالة واحدة، أو صفة واحدة، سواء أكانت هذه الصفة للرواة أو للإسناد، وسواء كان ما وقع منه في الإسناد في صيغ الأداء، أو متعلقاً بزمن الرواية أو بمكانها، وسواء كانت أحوال الرواة أو صفاتهم أقوالاً أو أفعالاً. كما قال العراقي[٤].

وبعبارة أخرى: **فالمسلسل هو الحديث الذي يتصل إسناده بحال (هيئة) أو وصف - قولي أو فعلي - يتكرر في الرواة أو الرواية، أو يتعلق بزمن الرواية أو مكانها.**

---

(١) المصدر السابق ص٦٣: ب.

(٢) حاشية لقط الدرر ص٩٥.

(٣) وقد طبع نحو نصف كتابه (التصحيف والتحريف) بمصر سنة (١٣٢٦هـ) وطبع أخيراً طبعة جيدة سنة ١٩٦٣. وأما كتابه «تصحيفات المحدثين» الذي استخلصه من كتابه الكبير «التصحيف والتحريف»، فإنه لا يزال مخطوطاً، وتوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢ش مصطلح).

(٤) فتح المغيث: ص١٢ ج٤.

ومن هذا يتبين أن التسلسل من صفات الأسانيد. وله أمثلة كثيرة:

١ - التسلسل بأحوال الرواة القولية: ومثاله حديث معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذ إني أحبك فقل في دبر كل صلاة: اللّهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» فقد تسلسل بقول كل من رواته «وأنا أحبك فقل اللّهم أعني على ذكرك» الحديث.

٢ - المسلسل بأحوال الرواة الفعلية: ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت» الحديث، فقد تسلل هذا الحديث بتشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه عنه.

٣ - المسلسل بحال الرواة القولية والفعلية معاً: ومثاله حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره» وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال: «آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره» فقد تسلسل بقبض كل من رواته على لحيته، وبقوله: آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره[١].

٤ - المسلسل بصفات الرواة القولية، ومثاله الحديث المسلسل بقراءة سورة «الصف» وهو أن الصحابة سألوا الرسول ﷺ عن أحب الأعمال إلى الله عز وجل ليعملوه فقرأ عليهم سورة الصف، فتسلسل الحديث بقراءة كل من رواته. قال العراقي وأحوال الرواة القولية وصفاتهم القولية متقاربة بل متماثلة[٢].

٥ - المسلسل بصفات الرواة الفعلية: ومثاله الحديث المسلسل بالفقهاء وهو حديث ابن عمر مرفوعاً «البيعان بالخيار» فقد تسلسل برواية الفقهاء، وكالحديث المسلسل برواية الحفاظ ونحو ذلك، ويلحق بهذا المسلسل باتفاق أسماء الرواة أو صفاتهم أو نسبتهم، كالمسلسل بالمحمدين، والدمشقيين أو المصريين وغير ذلك[٣].

٦ - المسلسل بصفات الإسناد والرواية كأن يتفق الرواة في صيغ الأداء كقول كل من رواته: سمعت فلاناً، أو حدثنا فلان، أو أخبرنا فلان والله، أو أشهد بالله لسمعت فلاناً يقول ذلك ونحو ذلك.

٧ - المسلسل بزمن الرواية: ومثاله حديث ابن عباس قال: «شهدت رسول الله ﷺ في يوم عيد الفطر أو أضحى، فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بوجهه، فقال: «أيها الناس قد

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص٣١، وفتح المغيث ص١٢ ج٤ وما بعدها، وتدريب الراوي ص٣٨٠ وما بعدها وشرح نخبة الفكر ص٣٤.

(٢) فتح المغيث ص١٣ ج٤. وحاشية لقط الدرر ص١٣٥.

(٣) انظر تدريب الراوي ص ٣٨٠. ٣٨١. وحاشية الأجهوري على البيقونية ص٣٩.

أصبتم خيراً فمن أحب أن ينصرف فلينصرف، ومن أحبّ أن يقيم حتى يسمع الخطبة فليقم» فقد تسلسل برواية كل من الرواة له في يوم عيد قائلاً: حدثني فلان في يوم عيد(١).

٨ ـ المسلسل بمكان الرواية: ومثاله المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم. قال ابن عباس رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«الملتزم موضع يستجاب فيه الدعاء، وما دعا الله فيه عبدٌ دعوة إلا استجاب له»**. قال ابن عباس: فوالله ما دعوت الله عز وجل فيه قط منذ سمعت هذا الحديث إلا استجاب لي. وقد تسلسل الحديث بقول كل من رواته وأنا ما دعوت الله فيه بشيء منذ سمعته إلا استجاب لي.

وقد يتسلسل الحديث من أوله إلى آخره، وقد ينقطع بعض التسلسل من أوله أو آخره(٢)، ولهذا قال الحافظ العراقي: (وقلما تسلم المسلسلات من ضعف أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن)(٣) لأن متن بعضها جاء في الصحيح. قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: من أصح مسلسل يروي في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف، قال الحافظ السيوطي: والمسلسل بالحفاظ والفقهاء أيضاً، بل ذكر في شرح النخبة أن المسلسل بالحفاظ مما يفيد العلم القطعي(٤).

فمن الأحاديث المسلسلة الصحيح والحسن والضعيف والباطل، تبعاً لحال رواتها، وقد بين العلماء كل ذلك، فالتسلسل وصف لبعض الأسانيد ولا يدل هذا الوصف على الصحة أو الضعف، لأن صحة الحديث تتعلق باتصال سلسلة الرواة العدول الضابطين من حيث السند، وبعدم الشذوذ من حيث المتن، كما تتعلق بخلو الحديث من علة قادحة فيهما أو في أحدهما.

وللمسلسل فوائد عدة، منها بعده عن التدليس والانقطاع، واشتماله على مزيد الضبط من الرواة وحسن تأسيهم واقتدائهم بالرسول ﷺ في أفعاله وأقواله:

وقد صنف جماعة من أهل العلم في هذا النوع من الأحاديث، ومن أشهر تلك المصنفات (المسلسلات)(٥) تخريج الحافظ إسماعيل بن أحمد بن الفضل التيمي (١ ـ ٥٣٥هـ)، و(الأحاديث المسلسلات) لمحمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٤٣)(٦)، و(المسلسلات الكبرى)

---

(١) انظر فتح المغيث ص١٤ ج٤، وحاشية الأجهوري على البيقونية ص٤٠. قال الحافظ السيوطي: غريب بهذا السياق وفي إسناده مقال.

(٢) انظر المراجع السابقة واختصار علوم الحديث ١٨٩.

(٣) فتح المغيث ص٩٥ ج٤.

(٤) تدريب الراوي ص ٣٨١ ـ ٣٨٢.

(٥) توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (٥١ حديث مجاميع). كما توجد نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٥٢ حديث تيمور).

(٦) توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (١٠ حديث مجاميع).

و(جياد المسلسلات) للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)[١]، و(الفوائد الجليلة)[٢] للشيخ محمد بن عقيلة (١١٥٠هـ) وغيرها من مصنفات المتأخرين.

وإلى هنا نكتفي بذكر هذه الأنواع من المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، والحمد لله رب العالمين.

الموقوف والمقطوع

نرى من المناسب أن نعرف هنا بالموقوف والمقطوع، وقد اعتاد المحدثون والمصنفون في علوم الحديث ومصطلحه إدخالهما في الضعيف، وإن صح طريقهما.

١ ـ فالموقوف[٣]: هو ما روي عن الصحابي من قول له أو فعل أو تقرير، متصلاً كان أو منقطعاً. واشترط بعضهم أن يكون متصل الإسناد إلى الصحابي غير منقطع.

ويستعمل الموقوف في غير الصحابي مقيداً، فيقال وقفه فلان على الزهري، أو على مالك وإذا أطلق لا يراد به إلا ما انتهى إلى الصحابي فقط.

وفقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً، والمرفوع خبراً، ويطلق المحدثون على كل هذا أثراً.

وليس للموقوف حكم الحديث المرفوع عند جمهور أهل العلم، أما إذا وجدت قرينة تدل على رفع الموقوف فله حينئذ حكم المرفوع، كأن يقول الصحابي «كنا نقول أو نفعل كذا وكذا في عهد الرسول ﷺ» ونحو هذا، وإذا لم يضفه إلى عصر النبي ﷺ فهو موقوف.

ويلحق بالمرفوع قول الصحابي كنا لا نرى بأساً بكذا وكذا في حياة الرسول ﷺ، أو كانوا يقولون، أو يفعلون أو لا يرون بأساً بكذا في حياته عليه الصلاة والسلام، فكل ذلك له حكم المرفوع سواء أكان قول الصحابي في حياة الرسول ﷺ أم بعد وفاته.

(١) توجد نسخة مخطوطة من (جياد المسلسلات) في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٢٣ حديث تيمور) ونسخة أخرى تحت الرقم (١٤٩ حديث تيمور).

(٢) توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية تحت الرقم (٤١٩٤ عام)، كما توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٩٩ حديث تيمور).

(٣) أهم مراجع هذه الفقرة: معرفة علوم الحديث ص١٩ وما بعدها، والكفاية ص٢١، وجامع الأصول ص ٤٨ـ ٥٠ ج١، وفتح المغيث للعراقي ص٥٨ ج١، ومقدمة ابن الصلاح ص١٨، وشرح نخبة الفكر ص٣٠، وتدريب الراوي ص ١٠٩ـ ١١٦، وتوضيح الأفكار ص٢٦١ ج١، والمستصفى ص١٣٥ ج١، والأحكام للآمدي ص١٣٥ ج٢.

ويلحق بهذا أيضاً قول الصحابي أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا وكذا فكل هذا له حكم المرفوع عند الجمهور، وقال بعضهم: ليس له ذلك.

وإذا قال الراوي عند ذكر الصحابي يرفعه أو ينميه أو يبلغ به[1] فكل هذا ونحوه له حكم الرفع.

ولقول الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل حكم المرفوع في التفسير الذي يتعلق بسبب نزول آية، مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن الرسول ﷺ، ولا مدخل للرأي فيه، وأما ما كان للرأي مدخل فيه وقد خلا من قرينة تدل على رفعه فكله موقوف.

٢ ـ المقطوع[2]: وهو ما روي عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم، وجمعه مقاطع ومقاطيع. وقد استعمل بعضهم المقطوع في المنقطع الذي لم يتصل سنده، وذلك قبل استقرار هذا الاصطلاح.

وإذا نقل عن التابعي قوله أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا. قال بعضهم: له حكم المرسل، وقال آخرون: فيه احتمالان إما أنه موقوف أو مرسل مرفوع.

وفي رأينا أن قول التابعي: من السنة كذا وكذا له حكم المرسل، لأنه لا يقول ذلك إلا إذا تأكد عنده بسماعه من أحد الصحابة رضي الله عنهم، فهو بمنزلة قول التابعي قال رسول الله ﷺ، وإن كان قوله ـ من السنة كذا وكذا ـ يحتمل السنة بمعنى ما عمل به الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، سواء أكان ذلك في الكتاب الكريم أم في المأثور عن النبي ﷺ أم لا.

ومما تجدر ملاحظته أن بحث المقطوع من مباحث المتن، وأن بحث المنقطع ـ الذي سبق بيانه ـ من مباحث السند، فالأول ما وقف على التابعي، والثاني ما نسب إلى الرسول ﷺ، وكان في سنده انقطاع وعدم اتصال.

وعلى هذا يمكننا أن نقول: إن الموقوف أو المقطوع المتصل إسناده إلى من وقف عليه من مباحث المتن لا من مباحث السند. ويمكننا أن نقسم الحديث باعتبار من يسند إليه: إلى مرفوع وهو ما ينتهي إلى الرسول ﷺ، وإلى موقوف وهو ما ينتهي إلى الصحابي، ومقطوع وهو ما ينتهي إلى التابعي.

---

(١) ومثاله قول ابن عباس: الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار، وأنهى أمتي عن الكي. رفع الحديث أخرجه البخاري في صحيحه. انظر صحيح البخاري بحاشية السندي ص٩ ج٤، وقارن بتدريب الراوي ص١١٤، وص١١٥ منه.

(٢) انظر الكفاية ص٢١، ومقدمة ابن الصلاح: ص١٩، وفتح المغيث للعراقي ص٥٩ ج١، وشرح نخبة الفكر ص٣٠، وتدريب الراوي ص١١٧، وقارن بالصفحة ١١٤، ١١٥ منه وتوضيح الأفكار ص٢٦٥ ج١.

ولما كانت لمعرفة الصحابة والتابعين أهمية كبيرة في بيان المرفوع والموقوف والمقطوع والمرسل وغير ذلك، ولما للصحابة والتابعين من منزلة رفيعة، ومكانة علمية عالية وبخاصة في حفظ السنة ونقلها ـ نرى من المناسب أن نتناول في البحثين التاليين الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين.

الصحابة

رضوان اللّه عليهم أجمعين

١ ـ تعريف الصحابي.

٢ ـ طبقات الصحابة.

٣ ـ كيف يعرف الصحابي؟

٤ ـ عدالة الصحابة.

٥ ـ عدد الصحابة.

٦ ـ علم الصحابي.

٧ ـ الصحابة المكثرون من الرواية.

٨ ـ آخر الصحابة وفاة.

٩ ـ أشهر ما صنف في الصحابة.



الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين

١ ـ تعريف الصحابي

الصحابي لغة: مشتق من الصحبة، وليس مشتقاً من قدر خاص منها، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً، كما أن القول: مكلم ومخاطب وضارب مشتق من المكالمة، والمخاطبة والضرب، وجار على كل من وقع منه ذلك قليلاً كان أو كثيراً، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال.

وكذلك يقال صحب فلاناً حولاً ودهراً وسنة وشهراً ويوماً وساعة فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره(١).

والصحابي عند المحدثين:

هو كل مسلم رأى رسول الله ﷺ(٢)، قال البخاري في صحيحه: من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، وذكر الإمام أحمد من أصحاب رسول الله ﷺ أهل بدر ثم قال: أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ، القرن الذي بعث فيهم، كل من صحبه سنة أو أشهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه(٣).

قال ابن حزم رحمه الله: (أما الصحابة رضي الله عنهم فهو كل من جالس النبي ﷺ ولو ساعة، وسمع منه ولو كلمة فما فوقها أو شاهد منه عليه السلام أمراً يعيه، ولم يكن من المنافقين الذين اتصل نفاقهم واشتهر حتى ماتوا على ذلك، ولا مثل من نفاه عليه السلام باستحقاقه كهيت المخنث ومن جرى مجراه(٤)، فمن كان كما وصفنا أولاً فهو صاحب، وكلهم عدل إمام فاضل

---

(١) انظر الكفاية في علم الرواية ص٥١، وفتح المغيث ص٣١ ج٤ عن أبي بكر الباقلاني، وانظر لسان العرب ص٧ ج٢.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص١١٨، والباعث الحثيث ص٢٠١، وتدريب الراوي ص٣٩٦، وفتح المغيث ص٢٩ ج٤.

(٣) الكفاية ص٥١ وتلقيح فهوم أهل الآثار ص٢٧: ب.

(٤) انظر خبره في الإصابة ص ٥٨٠ـ ٥٨١ ترجمة ٩٠٢٢ ح٣.

رضي، فرض علينا توقيرهم وتعظيمهم، وأن نستغفر لهم ونحبهم)[١].

قال ابن الصلاح: (بلغنا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحابة)[٢].

وقال آخرون: لا بد في إطلاق الصحبة مع الرؤية أن يروي حديثاً أو حديثين[٣].

قال الواقدي: (ورأيت أهل العلم يقولون: كل من رأى رسول الله ﷺ، وقد أدرك الحلم فأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا ممن صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار)[٤]، إلا أن تعريف الواقدي هذا يخرج بعض الصحابة الذين رأوا رسول الله وهم دون الحلم ورووا عنه، كعبد اللّه بن عباس والحسن والحسين وابن الزبير وغيرهم رضي الله عنهم، ولذلك قال العراقي: (والتقييد بالبلوغ شاذ)[٥].

قال إمام التابعين سعيد بن المسيب: (الصحابة لا نعدهم إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين)[٦].

قال ابن الصلاح: (وكأن المراد بهذا ـ إن صح عنه ـ راجع إلى المحكي عن الأصوليين ولكن في عبارته ضيق يوجب ألا يعد من الصحابة جرير بن عبد اللّه البجلي ومن شاركه. . .)[٧].

قال العراقي: (ولا يصح هذا عن ابن المسيب، ففي الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي ضعيف في الحديث)[٨].

قال ابن الجوزي: (وعموم العلماء على خلاف قول ابن المسيب، فإنهم عدوا جرير بن عبد اللّه (البجلي) من الصحابة، وإنما أسلم في سنة عشر، وعدوا من الصحابة، من لم يغز معه، و(من) توفي رسول الله ﷺ وهو صغير السن، ولم يجالسه ولم يماشه، فألحقوه بالصحابة إلحاقاً وإن كانت حقيقة الصحبة لم توجد في حقه)[٩].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص٦٦٣ ج٥.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص١١٨، وفتح المغيث ص ٣٠ـ ٣١ ج٤.
(٣) انظر الباعث الحثيث ص٢٠٣ وفتح المغيث ص٣٢ ج٤.
(٤) تلقيح فهوم أهل الآثار ص٢٧: ب ونحوه في فتح المغيث ص٣٢ ج٤، والكفاية ص٥١.
(٥) فتح المغيث ص٣٢ ج٤.
(٦) الكفاية ص ٥٠ـ ٥١ والباعث الحثيث ص٢٠٣ وتلقيح فهوم أهل الآثار ص٢٧: ب وتدريب الراوي ص٣٩٨.
(٧) و(٨) فتح المغيث ص٣٢ ج٤.
(٩) تلقيح فهوم أهل الآثار ص٢٧: ب.

قال ابن حجر: (وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى)[١] وهو رأي الجمهور.

والرؤية عند أنس بن مالك رضي الله عنه لا تكفي لجعل الرائي صحابياً. روى شعبة عن موسى السبلاني وأثنى عليه خيراً، قال: (قلت لأنس بن مالك: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ قال: ناس من الأعراب رأوه، فأما من صحبه فلا. رواه مسلم بحضرة أبي زرعة)[٢].

قال أبو بكر الباقلاني (٣٣٨ـ ٤٠٣هـ) بعد أن عرف الصحابي لغة: (وكذلك يقال: صحبت فلاناً حولاً ودهراً وسنة وشهراً ويوماً وساعة، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم. ومع هذا فقد تقرر للأمة[٣] عرف أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلا فيمن كثرت صحبته، واتصل لقاؤه، ولا يجرون ذلك على من لقي المرء ساعة ومشى معه خطا وسمع منه حديثاً، فوجب لذلك ألا يجري هذا الاسم في عرف الاستعمال إلا على من هذه حاله)[٤] ومع هذا فإن خبر الثقة الأمين عنه مقبول ومعمول به وإن لم تطل صحبته، ولا سمع منه إلا حديثاً واحداً. فقول أنس رضي الله عنه لا يخالف عرف الأمة، ومما لا شك فيه أن الصحابة على درجات بحسب تقدمهم في الإسلام.

وإلى رأي الجمهور أميل وبه أقول، لأنه في الحقيقة لم يرو صحابي عن رسول الله ﷺ حديثاً إلا قد ثبتت عدالته عند جهابذة هذا العلم بتطبيق قواعد النقد العلمي الصحيحة، التي طبقوها في علم الحديث على سائر الرواة، وسيتجلى لنا ما ذهبت إليه عندما نتكلم عن عدالة الصحابة.

---

(١) الإصابة ص٤ ج١ وهكذا ليس من عاصر الرسول ﷺ ولم ير صحابياً كما قاله بعضهم، انظر جميع المراجع السابقة.

(٢) الباعث الحثيث ص٢٠٣ قال ابن الصلاح: وإسناده جيد حدث به مسلم بحضرة أبي زرعة وانظر فتح المغيث ص٣١ ج٤ وقال: في كلام أبي زرعة الرازي وأبي داود ما يقتضي أن الصحبة أخص من الرؤية فإنهما قالا في طارق بن شهاب: له رؤية وليس له صحبة، وقال عاصم الأحول: قد رأى عبد الله بن سرجس رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن له صحبة، وقال ابن كثير: (وهذا إنما نفى فيه الصحبة الخاصة، ولا ينفي ما اصطلح عليه الجمهور من أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة) الباعث الحثيث ص٢٠٣، وانظر الكفاية ص٥٠.

(٣) في الكفاية ص٥١ للأمة، وفي فتح المغيث (للأئمة).

(٤) الكفاية ص٥١ وفتح المغيث ص٣١ ج٤.

والصحابي عند الأصوليين أو بعضهم: هو كل من طالت مجالسته للرسول ﷺ، على طريق التتبع له والأخذ عنه[١] وقول أنس بن مالك وسعيد بن المسيب قريب من قول الأصوليين.

٢ ـ طبقات الصحابة:

صحيح أن أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحبة على كل من روى عن النبي ﷺ حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى أنهم يعدون من رآه رؤية من الصحابة، قالوا هذا لشرف منزلة النبي ﷺ إلا أن الصحابة رضي الله عنهم طبقات ودرجات، فهناك السابقون في الإسلام. الذين طالت صحبتهم، وبذلوا أموالهم ودماءهم للدعوة، وهناك من رآه في حجة الوداع رؤية، وبين هؤلاء وهؤلاء درجات ومراتب كثيرة، وهناك من لازمه في الليل والنهار، في حله وظعنه، في صيامه وفطره، وفي مرحه عليه الصلاة والسلام وجده، وفي جهاده ومناسكه، وعرف عنه كثيراً من دقائق الأعمال وشريف السنن، فلا يعقل أن يكون جميع الصحابة في مرتبة واحدة، ولا يتصور هذا في ميزان العدالة والمنطق، لذلك كان الصحابة طبقات بإجماع الأمة، واختلف المؤلفون في تصنيف الصحابة إلى طبقات، فجعلهم ابن سعد خمس طبقات، وجعلهم الحاكم اثني عشرة طبقة، وزاد بعضهم أكثر من ذلك[٢].

والمشهور ما ذهب إليه الحاكم، وهذه الطبقات هي[٣]:

١ - قوم تقدم إسلامهم بمكة كالخلفاء الأربعة.

٢ - الصحابة الذين أسلموا قبل تشاور أهل مكة في دار الندوة.

٣ - مهاجرة الحبشة.

٤ - أصحاب العقبة الأولى.

٥ - أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار.

٦ - أول المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺ بقباء قبل أن يدخل المدينة.

٧ - أهل بدر.

٨ - الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

---

(١) انظر تدريب الراوي ص٣٩٧، وفتح المغيث ص٣١ و٣٢ ج٤ حكاه أبو المظفر السمعاني عن الأصوليين وقال: (إن اسم الصحابي يقع على ذلك من حيث اللغة والظاهر، وحكاه الآمدي وابن الحاجب وغيرهما، وبه جزم ابن الصباغ في العدة فقال: الصحابي هو الذي لقي النبي وأقام عنده واتبعه، فأما من وفد عليه وانصرف عنه من غير مصاحبة ولا متابعة، فلا ينصرف إليه هذا الاسم).

(٢) انظر الباعث الحثيث ص٢٠٧، وفتح المغيث ص٤٠ و٤١ ج٤ وتدريب الراوي ص٤٠٧.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٢٢ـ ٢٤.

٩ - أهل بيعة الرضوان في الحديبية.

١٠- من هاجر بين الحديبية وفتح مكة، كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص وأبي هريرة[١].

١١- مسلمة الفتح، الذين أسلموا في فتح مكة.

١٢- صبيان وأطفال رأوا النبي ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهما.

وقد أجمع أهل السنة على أن أفضل الصحابة أبو بكر ثم عمر ولم يختلف أحد من الصحابة والتابعين في أفضليتهم على جميع الصحابة[٢] ثم عثمان بن عفان، ثم علي، وحكى الخطابي عن أهل السنة من الكوفة تقديم علي على عثمان، وبه وقال ابن خزيمة، ثم بعدهم بقية العشرة المبشرين بالجنة[٣]، ثم أهل بدر، ثم أحد، ثم بيعة الرضوان، وممن لهم مزية أهل العقبتين من الأنصار، والسابقون الأولون، وهم من صلى القبلتين في قول ابن المسيب ومحمد بن سيرين وقتادة، وفي قول الشعبي أهل بيعة الرضوان، وفي قول محمد بن كعب وعطاء بن يسار أهل بدر، وقيل: هم الذين أسلموا قبل الفتح، وهو قول الحسن البصري[٤].

٣ ــ كيف يعرف الصحابي؟

يعرف الصحابي بأحد الأدلة التالية:

١ - الخبر المتواتر: كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وبقية العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم.

٢ - الخبر المشهور، أو المستفيض القاصر عن حد التواتر، كعكاشة بن محصن، وضمام بن ثعلبة.

٣ - أن يخبر أحد الصحابة عنه أنه صحابي، كحممة بن أبي حممة الدوسي الذي توفي بأصبهان مبطوناً، فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبي ﷺ.

٤ - أن يخبر عن نفسه بأنه صحابي بعد ثبوت عدالته ومعاصرته للرسول ﷺ[٥].

---

(١) هاجر أبو هريرة في أواخر غزوة خيبر، انظر فتح المغيث ص٤٠ ج٤، وانظر كتابنا «أبو هريرة».

(٢) إنما الخلاف في عثمان وعلي رضي الله عنهما، ولا مبالاة بأقوال أهل التشيع ولا أهل البدع. وانظر صريح السنة للطبري ص٢: ب.

(٣) انظر الباعث الحثيث ص٢٠٨ وفتح المغيث ص٤١ وتدريب الراوي ص٤٠٧ وتمام العشرة المبشرين بالجنة: سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمٰن بن عوف، وأبو عبيدة عامر بن الجراح. وانظر مسند الإمام أحمد ص١٠٩ حـ٣ وص١١٠ و١١١ منه.

(٤) انظر تدريب الراوي ص٤٠٩ والباعث الحثيث ص٢٠٨ وفتح المغيث ص٤٣ ج٤.

(٥) راجع تفصيل ذلك في فتح المغيث ص٣٤ ج٤ وتدريب الراوي ص٤٠٠ والباعث الحثيث ص٢١٥ والروض الباسم ص ١٢٨- ١٣٠.

٥ - أن يخبر أحد التابعين بأنه صحابي بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح[١].
ويمكن ضم الثالث والخامس أحدهما إلى الآخر فنقول أن يخبر بذلك من تقبل شهادته.
فالصحبة رتبة ومكانة لا تثبت لأحد إلا بدليل أو بينة توافرت فيها جميع الشروط والأركان التي يجب أن تتوافر في كل بينة، فإذا قامت البينة المقبولة لأحد في ذلك نال شرف الصحبة.

٤ ـ عدالة الصحابة:

إن للصحبة شرفاً، يمنح صاحبها ميزة خاصة، وهي أن جميع الصحابة عند من يعتد به من أهل السنة عدول، سواء من لابس منهم الفتن ومن لم يلابس[٢]، وهو قول الجمهور.

وقال قوم: إن حكمهم في العدالة حكم من بعدهم في لزوم البحث عن عدالتهم عند الرواية.

ومنهم من قال: أنهم لا يزالوا عدولاً إلى أن وقع الاختلاف والفتن بينهم فبعد ذلك لا بد من البحث في عدالتهم.

ومنهم من قال: وهم المعتزلة[٣]: إن كل من قاتل علياً عالماً فهو فاسق مردود الرواية والشهادة، لخروجهم على الإمام الحق.

ومنهم من قال برد رواية الكل وشهادتهم، لأن أحد الفريقين فاسق وهو غير معلوم ولا معين.

ومنهم من قال بقبول رواية كل واحد منهم وشهادته إذا انفرد لأن لأصل فيه العدالة، وقد شككنا في فسقه، ولا يقبل ذلك منه مع مخالفه، لتحقق فسق أحدهما من غير تعيين.

والمختار إنما هو مذهب الجمهور من الأئمة، وذلك بالأدلة الدالة على عدالتهم ونزاهتهم وتميزهم على من بعدهم[٤].

قال ابن حزم: (نقول بفضل المهاجرين الأولين بعد عمر بن الخطاب... ثم بعد هؤلاء أهل العقبة ـ «الأنصار الذين بايعوه بيعة العقبة» ـ، ثم أهل بدر ثم أهل المشاهد مشهداً مشهداً، وأهل كل مشهد أفضل من المشهد الذي بعده حتى يبلغ الأمر إلى الحديبية، فكل من تقدم ذكره

---

(١) انظر تدريب الراوي ص٤٠٠ وهذا ما زاده ابن حجر على ما ذكره غيره من طرق معرفة الصحابي وقد استخرجت هذه الطرق من المراجع السابقة: فتح المغيث ص٣٤ ج٤ وتدريب الراوي ص٣٩٩، والباعث الحثيث ص٢١٥، والكفاية ص٥١.
(٢) انظر الكفاية ص٤٦ ـ ٤٩ والباعث الحثيث ص٢٠٥، وفتح المغيث ص٣٥ ج٤ وتدريب الراوي ص٤٠٠.
(٣) صرح بذلك ابن كثير في الباعث الحثيث ص٢٠٥.
(٤) انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ص١٢٨ ج٢ ونحوه في فتح المغيث ص٣٦ ج٤.

من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم إلى تمام بيعة الرضوان فإنا نقطع على غيب قلوبهم أنهم كلهم مؤمنون صالحون، ماتوا كلهم على الإيمان والهدى والبر، كلهم من أهل الجنة، ولا يلج أحد منهم النار)[١].

ويتبين لنا من كلام ابن حزم أن أصحاب رسول الله ﷺ حتى بيعة الرضوان في غزوة الحديبية كلهم من أهل الجنة، معتمداً في ذلك على ما ورد من نصوص في القرآن والسنة، وأما من جاؤوا بعد هؤلاء فلم يقطع بأنهم من أهل الجنة.

وقال شارح مسلم الثبوت: (إن عدالة الصحابة مقطوعة لا سيما أصحاب البدر وبيعة الرضوان، كيف لا وقد أثنى عليهم الله تعالى في مواضع عديدة من كتابه، وبين رسول الله ﷺ فضائلهم غير مرة)[٢].

ويقول في موضع آخر: (واعلم أن عدالة الصحابة الداخلين في بيعة الرضوان والبدريين كلهم مقطوع العدالة، لا يليق لمؤمن أن يمتري فيها، بل الذين آمنوا قبل فتح مكة أيضاً عادلون قطعاً، داخلون في المهاجرين والأنصار، وإنما الاشتباه في مسلمي فتح مكة، فإن بعضهم من مؤلفة القلوب، وهم موضع الخلاف، والواجب علينا أن نكف عن ذكرهم إلا بخير فافهم)[٣]. فمسلمو الفتح لم ينص على عدالتهم ومع هذا يوجد ما يدل على عدالتهم، وسنتعرض لهذا بعد قليل.

وقد ورد في الصحابة ما يوجب لهم العدالة، ويجعلهم في ذروة الثقة والائتمان، فقد زكاهم الله تعالى ورسوله، وتقبلت الأمة ذلك بالإجماع.

١ ــ أدلة عدالة الصحابة من الكتاب:

قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال عز من قائل: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) ابن حزم حياته وعصره وآراؤه الفقهية لأبي زهرة ص٢٥٩.
(٢) شرح مسلم الثبوت ص٤٠١ ج٢.
(٣) المنهج الحديث في علوم الحديث ص٦٢ عن شرح مسلم الثبوت.

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤].

وقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨ ـ ١٠].

وقال تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

تلك آيات كريمة تشهد بفضل ومكانة جميع الصحابة الذين كانوا مع رسول الله ﷺ من أول الدعوة حتى غزوة الحديبية، **وهناك آيات أخرى تذكر فضلهم في كثير من المواقف في الهجرة والجهاد والغزوات. وإن هذه وتلك أدلة قطعية ـ كما ذكر شارح مسلم الثبوت وابن حزم ـ تنص على عدالة الصحابة، لقد رضي الله عنهم ورضوا عنه، فهل بعد ذلك نطلب رضاء الناس عنهم وتعديلهم إياهم، وهل لإنسان بعد ذلك أن يطعن في صحابة، نُصّ على عدالتهم ولم يبد منهم ما يجرحهم أو يقدح فيهم؟ هل بعد هذه الآيات مجال للشك في عدالة الصحابة الذين أسموا قبل الفتح؟ إن النصوص تنطق واضحة بذلك لا تحتمل التأويل والظن، ولكن الهوى المتبع يحمل صاحبه على إنكار الحق ولو كان كالشمس في رابعة النهار** ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢]. **وسنرى في الأحاديث التالية تأكيداً واضحاً لمنزلة الصحابة الرفيعة.**

٢ ـ أدلة عدالة الصحابة من السنة:

في صحاح السنة أحاديث كثيرة تشهد بفضل الصحابة جملة وآحاداً، وفي أكثر الكتب كصحيح البخاري والجامع الصحيح لمسلم والسنن الأربعة وغيرها أبواب خاصة في فضل الصحابة.

من ذلك ما رواه أبو سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»**[1].

ومنها ما رواه عبد الله بن مغفّل وأخرجه الترمذي وابن حبان في صحيحه قال: قال رسول الله ﷺ: **«الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن**

(١) صحيح مسلم ص١٩٦٨ ج٤.

أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني، فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه» (١).

وعن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه قال: «**النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**» (٢).

وقد يقول قائل: إن هذه الأدلة تتناول أصحاب رسول الله ﷺ الذين كانوا معه قبل الفتح، وأما من أسلم بعد الفتح فلا دليل على عدالتهم، فأسوق جواباً له قول الدكتور محمد السماحي: «وأما مسلمة الفتح والأعراب الوافدون على رسول الله ﷺ فهؤلاء لم يتحملوا من السنة مثل ما تحمل الصحابة الملازمون لرسول الله ﷺ ومن تعرض منهم للرواية كحكيم بن حزام، وعتاب، وغيرهم عرفوا بالصدق والديانة، وغاية الأمانة على أنه ورد ما يجعلهم أفضل ممن سواهم، من القرون بعدهم كقوله ﷺ: «**خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشوا الكذب**» وهو حديث صحيح مروي في الصحيحين وغيرهما بألفاظ مختلفة (٣)، والخيرية لا تكون إلا للعدول الذين يلتزمون الدين والعمل به، وقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

والخطاب الشفهي لصحابة رسول الله ﷺ ومن حضر نزول الوحي وهو يشمل جميعهم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. وسطاً: عدولاً...

فالإسلام كان في أول شبابه فتياً وقوياً في قلوب من أذعنوا له واتبعوا هداه. وتمسكوا بمبادئه، واصطبغوا بصبغته، فكانت العدالة قوية في نفوسهم شائعة في آحادهم، حتى أننا نرى الذين وقعوا منهم في الكبائر ما لبثوا أن ساقتهم عزائمهم إلى الاعتراف وطلب الحد، ليطهروا به أنفسهم، وسارعوا إلى التوبة حيث تاب الله عليهم، ولا نريد بقولنا الصحابة عدول، أكثر من أن ظاهرهم العدالة اهـ (٤)، لا يبحث عنها ما لم يطعن فيها. ثم إن الجرح لا يدعيه ولا يثبته أي

---

(١) الكفاية ص٤٨، وانظر الجامع الصغير ص٥٤ ج١.

(٢) صحيح مسلم ص١٩٦١ ج٤، وانظر تلقيح فهوم أهل الآثار ص٢٦: ب وانظر تيسير الوصول إلى جامع الأصول ص ٢٢٦- ٢٦١ ج٣ حيث أخرج كثيراً عن الإمام مالك والشيخين وأصحاب السنن في فضل الصحابة. وانظر ما رواه الطبري في أفضلية الصحابة في كتابه صريح السنة ص٢: ب.

(٣) أقول: انظر تيسير الوصول إلى جامع الأصول ص ٢٢٦- ٢٢٧ ج٣ حيث أخرجه عن الشيخين وعن أبي داود والترمذي والنسائي. ورواه الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي هريرة وفيه (ثم يجيء قوم يحبون السمانة يشهدون قبل أن يستشهدوا) انظر مسند الإمام أحمد ص٩٠ حديث ٧١٢٣ ج١٢ وانظر ص٢٩ حديث ٢٩٦٣ ج٦.

(٤) المنهج الحديث في علوم الحديث ص٦٣.

إنسان كيف شاء ومتى شاء، فللجرح والتعديل رجال جهابذة أتقياء يخشون الله لا يتبعون أهواءهم، فلو سلمنا جدلاً وجوب البحث عن بعض الصحابة لتهم وجهت إليهم، فإنه لا يقبل هذا الجرح إلا ببيان علته، ولا يتصدى لهذا الموتورون والمغرضون، من أهل الأهواء وغيرهم، بل يتصدى له عدول الأمة من أئمة الصدر الأول، الذين خالطوا الصحابة، وعاشوا معهم، وعرفوا عنهم كل شيء إذ رب فضيلة عند النقاد العدول يراها المغرضون رذيلة ومنقصة، وليست جميع الذنوب والهفوات مسقطة للعدالة.

وقد نص الفاروق عمر رضي الله عنه على عدالة الصحابة جميعاً إلا من أظهر ما يسقط عدالته فقال: (إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وأن الوحي قد انقطع، وإنما آخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه، وإن قال إن سريرتي حسنة)[(١)].

وقد أجمعت الأمة على عدالة الصحابة جميعاً[(٢)] فلا يجوز لأحد أن يطعن فيهم خشية أن يخالف الكتاب والسنة اللذين نصا على عدالتهم، فبعد تعديل الله تعالى ورسوله لهم لا يحتاج أحد منهم إلى تعديل أحد، على أنه لو لم يرد من الله تعالى ورسوله الكريم عليه الصلاة والسلام شيء في تعديلهم لوجب تعديلهم لما كانوا عليه من دعم الدين والدفاع عنه، ومناصرتهم للرسول والهجرة إليه، والجهاد بين يديه، وبذل المهج والأموال، والمحافظة على أمور الدين، والقيام بحدوده ومراسيمه، والتشدد في امتثال أوامر الله تعالى ونواهيه، حتى أنهم قتلوا أقرب الناس إليهم، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم في سبيل الله، وإقامة دعائم الإسلام. كل ذلك دليل على قوى إيمانهم، وحسن إسلامهم، وأمانتهم وإخلاصهم. لذلك وجب أن يحمل كل ما جرى بينهم من الفتن على أحسن حال، لأن ما وقع إنما كان نتيجة لما أدى إليه اجتهاد كل فريق (من اعتقاده أن الواجب ما صار إليه، وأنه أوفق للدين وأصلح للمسلمين، وعلى هذا فإما أن يكون كل مجتهد مصيباً أو أن المصيب واحد والآخر مخطىء في اجتهاده، وعلى كلا التقديرين، فالشهادة والرواية من الفريقين لا تكون مردودة، أما بتقدير الإصابة فظاهر وأما بتقدير الخطأ مع الاجتهاد فبالإجماع)[(٣)] أي أن جميع من اشترك في الفتنة من الصحابة عدول لأنهم اجتهدوا في ذلك.

---

(١) الكفاية ص٧٨.

(٢) إلا أفراداً معدودين اختلف في عدالتهم للاختلاف في استقامتهم بعد وفاة رسول الله ﷺ، وهم لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة. راجع العواصم من القواصم لابن العربي، فإنه يتناول أحوال الصحابة ويفند بعض الأقوال والطعون ويوضح ما قيل فيهم، ويثبت براءتهم. وذكر في الروض الباسم ص ١٢٨ـ ١٣٠ بعض من جرح من الصحابة.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ص ١٢٩ـ ١٣٠ جـ٢.

ثم إن الكلمة اجتمعت بعد الفتنة في عام الجماعة، حين تنازل الحسن بن علي رضي الله عنه للخليفة معاوية بن أبي سفيان. وقد ثبت في صحيح البخاري عن رسول الله ﷺ أنه قال عن سبطه الحسن بن علي وكان معه على المنبر: **«ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين»**(١) فسمي الرسول ﷺ الجميع (مسلمين) وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ﴾ [الحجرات: ٩] فسماهم (مؤمنين) مع الاقتتال. ويقال إنه لم يكن من الصحابة في الفريقين مائة(٢)، وقد بينت عدالتهم، مع أنهم اشتركوا مع أحد الفريقين، واشتراكهم هذا لا يسلبهم العدالة لأنهم مجتهدون في ذلك.

واختتم الكلام في عدالة الصحابة جميعاً بقول أبي زرعة الرازي: (إذا رأيتَ الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك كله إلينا الصحابة، وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، **فالجرح بهم أولى)**(٣).

٥ ـ عدد الصحابة:

إن حصر الصحابة رضي الله عنهم بالعد والإحصار متعذر، لتفرقهم في البلدان والبوادي، ولأنهم كثرة لا يمكن إحصاؤها، ومن حدهم من العلماء فإنه من باب التقريب. وقد روى البخاري في صحيحه أن كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك: (وأصحاب رسول الله ﷺ كثير، لا يجمعهم كتاب حافظ)(٤).

ويمكننا أن نحد عددهم بحد قريب من الحقيقة، **مما ورد في روايات بعض الصحابة والتابعين عن عددهم في بعض المشاهد.**

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (خرج رسول الله ﷺ لعشر مضين من رمضان فصام وصام الناس معه، حتى إذا كانوا بالكديد أفطر ثم مضى في عشرة آلاف من المسلمين حتى نزل ممر صرار)(٥). وكان ذلك عام الفتح(٦).

---

(١) فتح الباري باب مناقب الحسن والحسين ص٩٦ جـ٨.

(٢) انظر الباعث الحثيث ص٣٠٦. (٣) الكفاية ص٤٩.

(٤) فتح المغيث ص٣٩ جـ٤. وقارن بنور اليقين ص٢٤٦ حيث ذكر عددهم ٣٠ ألفاً وقارن بتلقيح فهوم أهل الآثار ص٢٧: ب. وبالأحكام لابن حزم ص٦٦٥ جـ٥.

(٥) تلقيح فهوم أهل الآثار ص٢٧: ب، والكديد عين جارية بينها وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها. انظر معجم البلدان ص٢٢٤ جـ٧. وأما ممر صرار ففي الأصل المخطوط (مر الصران) وأظنه خطأ من التاسخ، فإني لم أجد في معجم البلدان (الصران) أو مر الصران وفيه (صرار) وهو موضع على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق وقيل (صرار) ماء قرب المدينة. انظر معجم البلدان ص ٣٤٦ـ ٣٤٧ جـ٥ وكلا المعنيين مناسب لهذا المقام.

(٦) انظر صحيح مسلم ص ٧٨٤ـ ٧٨٥ جـ٢.

وحج مع رسول الله ﷺ حجة الوداع تسعون ألفاً من المسلمين[١].

سأل رجل أبا زرعة الرازي فقال له: (يا أبا زرعة، أليس يقال حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه قيل: يا أبا زرعة، هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما، والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع)[٢].

من هذا يتبين أن من روى عن رسول الله ﷺ من الصحابة كثيرون، وقد نقلوا عنه خيراً عظيماً، ويختلفون في مقدار ما حملوا عنه باختلاف أحوالهم وسماعهم منه ﷺ.

٦ ـ علم الصحابي:

لم يكن الصحابة على درجة واحدة من العلم بسنة رسول الله ﷺ وأحواله وأقواله، بل كانوا متفاوتين[٣] لأن منهم المتفرغ الملازم لرسول الله ﷺ يخدمه في معظم أوقاته، كأنس وأبي هريرة رضي الله عنهما، ومنهم من له ماشيته في البادية، أو تجارته في الآفاق، ومنهم البدوي والحضري والمقيم والظاعن، وقد سبق أن بينت كيف كانوا يتلقون الأحكام والعلم عن الرسول ﷺ **لذلك** كان الصحابة عليهم رضوان الله مختلفين في مقدار ما حملوا عنه عليه الصلاة والسلام. وفي ذلك يقول مسروق: (جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالإخاذ، فالإخاذ يروي الرجل، والإخاذ يروي الرجلين، والإخاذ يروي المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم)[٤].

ويمكننا أن نعرف علم الصحابي كما قال ابن حزم (لأحد وجهين لا ثالث لهما، أحدهما: كثرة روايته وفتاويه، والثاني: كثرة استعمال النبي ﷺ له، فمن المحال الباطل أن يستعمل النبي ﷺ من لا علم له وهذا أكبر شهادات على العلم وسعته)[٥].

وهذا لا يكفي لمعرفة علم الصحابي وروايته. لأن بعض الصحابة الذين عرفت ملازمتهم للرسول ﷺ وسبقهم للإسلام بالتواتر، كأبي بكر وعمر اللذين حملا علماً كثيراً عنه عليه الصلاة والسلام، لم يظهر علمهم كله لنا، وبخاصة أبو بكر، لأنه لم يعش كثيراً بعد رسول الله ﷺ ليحتاج إليه كما احتيج إلى غيره، فامتداد عمر الصحابي إلى جانب الوجهين السابقين اللذين

---

(١) انظر نور اليقين ص٢٥٦ وقارن بتلقيح فهوم أهل الآثار ص٢٧: ب.
(٢) انظر فتح المغيث ص٣٩ ج٤ والجامع لأخلاق الراوي ص١٩٢: آ، وتلقيح فهوم أهل الآثار ص٢٨: آ.
(٣) انظر رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية ص٣ حيث تكلم عن تفاوت الصحابة في الإلمام بالأحكام.
(٤) وتتمة قول مسروق (فوجدت عبد الله بن مسعود من ذلك الأخاذ) طبقات ابن سعد ص١٠٤ قسم ٢ ج٢ والأخاذ هو الغدير وجمعها آخاذ نادر. انظر لسان العرب مادة (أخذ) ص٤ ج٥.
(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ص١٣٦ ج٤.

ذكرهما ابن حزم يكشف لنا عن علمه ومروياته، كما أن ظهور أمور جديدة في الحياة مع مر الزمن يكشف عن علم الصحابة، لأنه يحتاج إلى ما عندهم تجاه تلك الأمور المستجدة، وفي هذا يقول ابن حزم: (ثم وجدنا الأمر كلما طال كثرت الحاجة إلى الصحابة فيما عندهم من العلم، فوجدنا حديث عائشة رضي الله عنها ألفي مسند ومائتي مسند وعشرة مسانيد وحديث أبي هريرة. . .)[١].

ونحن في بحثنا هذا يهمنا الصحابة الذين رووا عن رسول الله ﷺ، وحملوا لنا الشريعة الحنيفة، ونقلوا إلى من بعدهم أفعال الرسول عليه الصلاة والسلام وتصرفاته دقيقها وعظيمها. في سفره وحضره، وظعنه وإقامته، وسائر أحواله من نوم ويقظة، وإشارة وتصريح وصمت ونطق إلى غير ذلك. وأوجز الآن في عدد من روى عنه عليه الصلاة والسلام من الصحابة وعدد مروياتهم، فقد روى عنه ﷺ سبعة من الصحابة، لكل منهم أكثر من ألف حديث، وأحد عشر صحابياً، لكل واحد منهم، أكثر من مائتي حديث، وواحد وعشرون صحابياً، لكل واحد أكثر من مائة حديث، وأما أصحاب العشرات فكثيرون، يقربون المائة، وأما من له عشرة أحاديث أو أقل من ذلك فهم فوق المائة. وهناك نحو ثلاثمائة صحابي روى كل واحد منهم عن الرسول ﷺ حديثاً واحداً[٢].

بهذا العرض السريع يمكننا أن نتصور اختلاف تحمل الصحابة عن الرسول ﷺ.

وجميعهم عندنا عدول، في منزلة شريفة ومقام كريم، لا نفضل أحداً على غيره عصبية أو هوى، بل لكل صحابي فضله ومنزلته، بما له من سبق في الإسلام وبذل في سبيل الله، وكلهم خير، نالوا شرف الصحبة، فكانوا أمناء مخلصين للشريعة الغراء التي نقلوها إلى التابعين، ثم نقلها هؤلاء إلى من بعدهم، ثم نقلت جيلاً عن جيل حتى وصلتنا كاملة غير منقوصة بفضل الله وحسن رعايته.

٧ ـ الصحابة المكثرون من الرواية عن الرسول ﷺ[٣]:

أكثر الصحابة رواية عن الرسول عليه الصلاة والسلام سبعة هم:

١ ـ أبو هريرة: عبد الرحمٰن بن صخر الدوسي اليماني رضي الله عنه، المولود سنة

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ص١٣٨ ج٤.

(٢) جمع بقي بن مخلد في مسنده الدقيق مرويات الصحابة وذكر عدد مسانيدهم إلا أنه لم يصلنا هذا المسند بل وصلتنا أخباره وبعض ما فيه وما ذكرته من عدد مرويات الصحابة ذكره أبو البقاء الأحمدي نقلاً عن مسند الإمام ابن مخلد انظر البارع الفصيح في شرح الجامع الصحيح ص٩: ب ـ ١٣: ب.

(٣) أهم المصادر: البارع الفصيح في شرح الجامع الصحيح لأبي البقاء محمد بن خلف الأحمدي مخطوط دار الكتب المصرية ص٩: ب وما بعدها، وكتاب أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد لابن حزم ص٢٧٥ وما بعدها، والسنة قبل التدوين ص ٤١١ـ ٤٨٠.

(١٩ق.هـ)، والمتوفى سنة (٥٩هـ). وعدة ما رواه: (٥٣٧٤) حديثاً.

٢ - عبد اللّه بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، المولود سنة (١٠ق.هـ)، والمتوفى سنة (٧٣هـ). وعدد أحاديثه (٢٦٣٠) ألفا حديث وستمائة وثلاثون حديثاً.

٣ - أنس بن مالك رضي الله عنه، المولود سنة (١٠ق.هـ) والمتوفى سنة (٩٣هـ) وعدد أحاديثه (٢٢٨٦) ألفا حديث ومائتا حديث وستة وثمانون حديثاً.

٤ - عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين رضي الله عنهما، المولودة سنة (٩ق.هـ)، والمتوفاة سنة (٥٨هـ) وقيل سنة (٥٧هـ). وعدد أحاديثها (٢٢١٠) ألفا حديث ومائتا حديث وعشرة أحاديث.

٥ - عبد اللّه بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما، المولود سنة (٣ق.هـ)، والمتوفى سنة (٦٨هـ). وعدة أحاديثه (١٦٦٠) ألف حديث وستمائة حديث وستون حديثاً.

٦ - جابر بن عبد اللّه الأنصاري رضي الله عنه، المولود سنة (٦ق.هـ)، والمتوفى سنة (٧٨هـ). وعدة أحاديثه (١٥٤٠) ألف حديث وخمسمائة حديث وأربعون حديثاً.

٧ - أبو سعيد الخدري: سعد بن مالك بن سنان الأنصاري رضي الله عنه المولود سنة (١٢ق.هـ)، والمتوفى سنة (٧٤هـ). وعدة أحاديثه (١١٧٠) ألف حديث ومائة حديث وسبعون حديثاً.

٨ ـ آخر الصحابة وفاة[1]:

اتسعت رقعة البلاد الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، وكان في طليعة الجيوش الإسلامية صحابة رسول الله ﷺ، وكانوا كلما دخلوا بلداً أقاموا فيه المساجد[2]، ومكث فيه بعض الصحابة والتابعين يدبرون أموره وينشرون فيه الإسلام، ويعلمون أبناءه القرآن الكريم وسنة رسول الله ﷺ، وكان الخلفاء يمدون البلاد الجديدة بالعلماء، وقد استوطن كثير من الصحابة رضوان الله عليهم تلك الأمصار، يرشدون أهلها ويعلمون أبناءها وقد دخل الناس في دين الله أفواجاً، والتفوا حول أصحاب الرسول ﷺ، ينهلون من الينابيع التي أخذت عن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وتخرج في حلقاتهم التابعون الذين حملوا لواء العلم بعدهم، وحفظوا السنة الشريفة، وهكذا أصبحت في الأقاليم والأمصار الإسلامية مراكز علمية عظيمة تشع منها

(١) أهم مصادر هذه الفقرة مقدمة ابن الصلاح ص١١٨، وفتح المغيث ص ٤٥- ٥٢ حـ٤ والباعث الحثيث ص٢١٤، وتدريب الراوي ص ٤١٢- ٤١٤. وسير أعلام النبلاء، والإصابة في تمييز الصحابة، وتهذيب التهذيب، انظر تراجم الصحابة المذكورين.

(٢) انظر الخطط للمقريزي ص٢٤٦ ج٢.

أنوار الإسلام وعلومه، إلى جانب مراكز الإشعاع الأولي التي أمدت هذه الأقطار بالأساتذة الأول[١].

وكان آخر الصحابة وفاة على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي توفي سنة (١١٠هـ) بمكة.

وآخر من توفي منهم بالمدينة السائب بن يزيد بن سعيد الكندي توفي سنة (٩١هـ) إحدى وتسعين وقيل قبل ذلك.

وقيل سهل بن سعد بن مالك الأنصاري توفي سنة (٨٨هـ) بالمدينة وقد جاوز المائة، وقال بعضهم كانت وفاته بمصر.

وتأخر عنهما محمود بن الربيع الخزرجي فكانت وفاته سنة (٩٩هـ) بها. وكان آخر من توفي من الصحابة بالطائف عبد الله بن عباس رضي الله عنه توفي سنة (٦٨هـ).

وآخر من توفي منهم في البادية سلمة بن الأكوع الأسلمي، توفي سنة (٧٤هـ)[٢].

وآخر من توفي منهم في البصرة أنس بن مالك، وكانت وفاته سنة (٩٢هـ) وقيل سنة (٩٣).

وآخر من توفي منهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى، توفي سنة (٨٧هـ).

وآخر من توفي منهم بالشام عبد الله بن بشر المازني، توفي سنة (٨٨هـ) وقيل سنة (٩٦هـ) وله مائة سنة. وتوفي بها أيضاً أبو أمامة صدي بن عجلان الباهلي سنة(٨٦هـ).

وآخر من توفي بالجزيرة العرس بن عميرة الكندي.

وآخر من توفي منهم بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي توفي سنة (٨٦هـ).

وآخر من توفي منهم ببرقة رويفع بن ثابت الأنصاري المدني، توفي سنة (٥٦هـ).

وآخر من توفي منهم باليمامة الهرماس بن زياد الباهلي، توفي سنة (١٠٢هـ).

وآخر من توفي منهم بفلسطين أبو أبي عبد الله بن عمرو (ابن أم حرام).

وآخر من توفي منهم بخراسان بريدة بن الحصيب الأسلمي، توفي سنة (٦٣هـ) وأبو بَرْزة نضلة بن عبيد الأسلمي، وقد توفي سنة (٦٥هـ).

وآخر من توفي منهم بسجستان العداء بن خالد بن هَوْذة العامري، توفي بعد سنة مائة من الهجرة.

---

(١) انظر الصحابة الذين نزلوا مختلف البلاد في كتابنا السنة قبل التدوين ص١٦٤ وما بعدها.

(٢) لما استشهد عثمان رضي الله عنه خرج سلمة إلى الربذة، وتزوج هناك، وقبل أن يموت بليال نزل إلى المدينة، انظر سير أعلام النبلاء ص٢٢٣ ح٣.

وآخر من توفي منهم بأصبهان **النابغة الجعدي: قيس بن عبد الله العامري توفي نحو سنة (٥٠هـ) وقد جاوز المائة. رضي الله عنهم وعن الصحابة أجمعين.**

٩ ــ أشهر ما صنف في الصحابة:

كان الصحابة والتابعون وأتباعهم يعرفون من له صحبة، وخاصة من عانى منهم نقل الحديث وروايته عن الرسول ﷺ، وكانوا يحفظون أسماء كثير منهم وقد حرص العلماء على حصرهم، وبيان مروياتهم وأحوالهم وأوطانهم وتاريخ وفاة كل منهم، وقد صنف في الصحابة نحو أربعين مؤلفاً منها:

١ ـ كتاب معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان. **في خمسة أجزاء للإمام علي بن عبد الله المديني (١٦١ـ ٢٣٤هـ)، ولكنه لم يكتب لهذا الكتاب الوصول إلينا.**

٢ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: **لأبي عمر يوسف بن عبد الله (ابن عبد البر) القرطبي (٣٦٨ـ ٤٦٣هـ)، طبع مراراً في مصر والهند، وقد سماه بهذا الاسم ظناً منه أنه استوعب الأصحاب، ولكنه فاته كثير منهم، وفيه (٤٢٢٥) أربعة آلاف ترجمة ومائتا ترجمة وخمس وعشرون ترجمة لصحابي وصحابية. واختصر هذا الكتاب وذيل عليه أكثر من واحد.**

٣ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: **في خمس مجلدات للمؤرخ عز الدين أبي الحسن علي بن محمد (ابن الأثير) (٥٥٥ـ ٦٣٠هـ)، طبع هذا الكتاب في مصر، وفيه (٧٥٥٤) سبعة آلاف ترجمة وخمسمائة ترجمة وأربع وخمسون ترجمة.**

٤ ـ تجريد أسماء الصحابة: **في جزأين للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٦٧٣ـ ٧٤٨هـ)، وقد طبع بالهند سنة (١٣١٠هـ).**

٥ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: **لشيخ الإسلام الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي الكناني (ابن حجر) العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) وهو أجمع ما صنف في هذا الباب، وقد طبع أكثر من مرة في مصر والهند، وفيه (٩٤٧٧) اسماً، و(١٢٦٨) كنية للصحابة و(١٥٥٢)، ترجمة للصحابيات.**

التابعون[1]

١ ـ التابعي: **هو من لقي واحداً من الصحابة فأكثر، وقال بعضهم: لا يكفي مجرد الالتقاء، بخلاف الصحابي، فقد اكتفى فيه بذلك، لشرف لقاء النبي ﷺ، والاجتماع به، أو**

---

(١) **انظر معرفة علوم الحديث ص٤١، ومقدمة ابن الصلاح ص١٢٣، والباعث الحثيث ص٢١٦، وفتح المغيث ص٥٢ ج٤، وتدريب الراوي ص٤١٦.**

رؤيته، فإن لذلك أثراً كبيراً في إصلاح القلوب وتزكية النفوس، مما لا يتهيأ لمن يلقى الصحابي من غير متابعة له، وطول أخذ عنه.

لكن أكثر المحدثين يرون أن التابعي هو من لقي واحداً من الصحابة فأكثر، وإن لم يصحبه، وعدوا من التابعين بعض من رأى صحابياً من غير أن يصحبه، وهذا إقرار منهم بأن التابعي من رأى الصحابي.

واشترط ابن حبان أن يكون رآه في سن من يحفظ عنه، أي أن يكون مميزاً، فإن كان صغيراً لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته، قال العراقي: (وما اختاره ابن حبان له وجه، كما اشترط في الصحابي رؤيته وهو مميز، قال: وقد أشار النبي ﷺ إلى الصحابة والتابعين بقوله: «**طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى لمن رأى من رآني**» الحديث.[1]، فاكتفى فيهما بمجرد الرؤية)[2].

٢ - وعدد التابعين يفوق الحصر، لأن كل من رأى صحابياً كان من التابعين، وقد توفي رسول الله ﷺ عن نيف ومائة ألف من الصحابة، رحلوا إلى مختلف البلدان، وانتشروا في جميع الآفاق، ورآهم ألوف الأتباع.

٣ - والتابعون طبقات، جعلها الحاكم النيسابوري خمس عشرة طبقة، آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة، ومن لقي عبد الله بن الحارث بن جزء من أهل مصر، ومن لقي أبا أمامة الباهلي من أهل الشام[3].

وقد اتفق أئمة الإسلام على أن آخر عصر التابعين هو حدود سنة خمسين ومائة من الهجرة وأن سنة (٢٢٠هـ) آخر عصر أتباع التابعين.

٤ - ومن التابعين المخضرمون، واحدهم مخضرم[4]، وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ وأسلم ولم يره. كأبي رجاء العطاردي، وسويد بن غفلة وغيرهم من التابعين، وقد عدّهم الحافظ برهان الدين سبط بن العجمي نيفاً وأربعين مخضرماً[5].

---

(١) أخرجه الطبراني والحاكم عن عبد الله بن بسر، وله طرق أخرى. انظر الفتح الكبير ص٢١٥ ج٢.

(٢) انظر فتح المغيث ص ٥٢- ٥٣ ج٤، وتدريب الراوي ص٤١٦.

(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص٤٢ و٤٣.

(٤) المخضرم - بفتح الراء - لغة: من قضى نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام أو من أدركهما، والناقص الحسب، والدعي ومن لا يعرف أبوه.. واللحم المخضرم: الذي لا يعرف من ذكر أو أنثى.. وناقة مخضرمة قطع طرف أذنها انظر القاموس المحيط مادة (خضرم) ص١٠٨ ج٤. وربما أطلق المحدثون ذلك لأن المخضرم عندهم أدرك الجاهلية وزمن النبي وأسلم ولم يره، فهو متردد بين الصحابة - لمعاصرته الرسول ﷺ - والتابعين لعدم لقائه الرسول ﷺ مع إمكان ذلك.

انظر تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم ص٧ وما بعدها. ومعرفة علوم الحديث ص٤٤.

٥ - وقد اختلف المحدثون في أفضل التابعين، فقال أهل المدينة: أفضلهم سعيد بن المسيب (١٥- ٩٤هـ)، وقال أهل الكوفة: أفضلهم علقمة بن قيس النخعي (٢٨ق.هـ ٦٢هـ)، والأسود بن يزيد النخعي (٧٥هـ)، وقال بعضهم: أويس القرني الزاهد (٣٧هـ)، وقال أهل البصرة: الحسن البصري (٢١- ١١٠هـ)، وقال أهل مكة: عطاء بن أبي رباح (٢٧- ١١٤هـ)[١]. وكل هؤلاء أهل فضل وعلم، ويمكننا أن نلحق بهم كثيراً من أكابر التابعين، كعروة بن الزبير (٢٢- ٩٤هـ) وعامر الشعبي (١٩- ١٠٣هـ)، ومحمد بن سيرين (٣٣- ١١٠هـ) وغيرهم[٢].

ومن أكابر النساء من التابعين حفصة بنت سيرين (توفيت بعد سنة مائة هجرية)، وعمرة بنت عبد الرحمٰن (٢١- ٩٨هـ)، وأم الدرداء الصغرى الدمشقية (٨١هـ) رضي الله عنهم أجمعين.

٦ - ومن أعلام التابعين الفقهاء السبعة بالمدينة، وهم سعيد بن المسيب (١٥- ٩٤هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (٣٧- ١٠٧هـ)، وعروة بن الزبير (٩٤هـ)، وخارجة بن زيد بن ثابت (٢٩- ٩٩هـ)، وسليمان بن يسار (٣٤- ١٠٧هـ)، وعبيد اللّه بن عبد اللّه بن عتبة بن مسعود الهذلي(٩٨هـ)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف (٩٤هـ)، وقيل سالم بن عبد اللّه بن عمر (١٠٦هـ)، وقيل أبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام المخزومي (٩٤هـ)[٣]. رضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) انظر تدريب الراوي ص٤٢١، وفتح المغيث ص٥٤ ج٤، والباعث الحثيث ص٢١٩.

(٢) انظر السنة قبل التدوين ص٤٨٥.

(٣) انظر اختصار علوم الحديث: ٢١٩، وفتح المغيث: ٥٥ ج٤، وتدريب الراوي: ص ٤٢١.

الحديث الموضوع

١ ـ التعريف به....

٢ ـ ابتداء الوضع....

٣ ـ أسباب الوضع....

٤ ـ حكم الوضع وحكم رواية الموضوع.

٥ ـ جهود العلماء في مقاومة الوضع.

٦ ـ كيف يعرف الحديث الموضوع؟

٧ ـ أشهر ما صنف في الموضوعات.



الحديث الموضوع

أولاً التعريف به:

أ ـ الموضوع في اللغة: اسم مفعول من وضع يضع، ويأتي وضع في اللغة لمعان عدة منها: الإسقاط كوضع الجناية عنه أي أسقطها، وكوضع الأمر أو الشيء عن كاهله أي أسقطه، ويأتي بمعنى الترك ومنه إبل موضوعه أي متروكة في المرعى، ويأتي بمعنى الافتراء والاختلاق كوضع فلان هذه القصة أي اختلقها وافتراها[١].

ب ـ والموضوع في اصطلاح المحدثين: هو ما نسب إلى الرسول ﷺ اختلاقاً وكذباً مما لم يقله أو يفعله أو يقره. وقال بعضهم: (هو المختلق المصنوع)[٢].

ثانياً: ابتداء الوضع:

بقي الحديث النبوي صافياً لا يعتريه الكذب، ولا يتناوله التحريف والتلفيق طوال اجتماع كلمة الأمة على الخلفاء الأربعة الراشدين، قبل أن تنقسم إلى شيع وأحزاب، وقبل أن يندس في صفوفها أهل المصالح والأهواء، وقد كان للخلاف بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ـ وأمير الشام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ـ أثر بعيد في انقسام الأمة ونشأة الأحزاب والفرق الدينية والسياسية المختلفة. وقد حاول بعض أتباع كل حزب أن يدعم ما يدعى بالقرآن والسنة، ومن البديهي ألا يجد كل حزب ما يؤيد دعواه في نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة، فتأول بعضهم القرآن، وفسروا بعض نصوص الحديث بما لا تحتمله، ولما لم يجد بعضهم في هذين الأصلين سبيلاً إلى غايته، لكثرة حفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي ـ لجأ إلى وضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ. فظهرت أحاديث في فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم من رؤساء الفرق وزعماء الأحزاب، كما ظهرت أحاديث صريحة في دعم المذاهب السياسية والفرق الدينية وغير ذلك.

---

(١) انظر القاموس المحيط: ص٩٤ ج٣ مادة «وضع».

(٢) أهم مصادر هذا البحث: مقدمة ابن الصلاح ص٣٨، وتدريب الراوي ص١٧٨ وما بعدها، واختصار علوم الحديث ص٨٥، وتوضيح الأفكار ص٦٨ ج٢، وقواعد التحديث ص١٥٠ وما بعدها. والسنة قبل التدوين: ص١٨٧ وما بعدها. والمنتقى من منهاج الاعتدال: ص ٣٨٦ـ ٣٨٧، والسنة ومكانتها من التشريع الإسلامي ص٨٩. وسنذكر بعض المصادر في مكانه عند الضرورة.

ويجدر بنا أن نبين أن وضع الحديث لم يطغ ولم يصل إلى ذروته في القرن الأول والثاني، لأن أسباب الوضع لم تنشأ إلا قبيل منتصف القرن الهجري الأول بقليل، ولم تكن هذه الأسباب كثيرة، ولم تزدد الأحاديث الموضوعة إلا بازدياد البدع والفتن، وقد كان الصحابة وكبار التابعين وعلماؤهم في معزل عنها. ولهذا فإنا نستبعد ظهور الوضع قبل الفتنة، كما نستبعد تطوع أحد من الصحابة بوضع الحديث، ولا يعقل أن يتصور مسلم الصحابة الأجلاء، الذين بذلوا نفوسهم وأموالهم في سبيل الله، ودافعوا عن رسول الله ﷺ، وهجروا الأوطان، وقاسوا من العذاب الألوان، وذاقوا من العيش مرارته، ومن العدو إساءته، وصبروا الصبر الجميل - استجابة للرسول الأمين - حتى كتب لهم النصر، لا يعقل أن يتصور أحد هؤلاء المخلصين يفترون على الرسول ﷺ، وهم الذين نشؤوا في رعايته، وتخرجوا في جامعته، ونهلوا من معينه، وتأسوا بعمله، فكانوا على جانب عظيم من التقى والورع والخشية، لكل هذا ننفي إقدام أحدهم على الوضع والكذب على الرسول ﷺ. والواقع التاريخي في حياته ﷺ بعد وفاته يؤيد ما ذهبنا إليه[١]، وينفي كل افتراء على الصحابة في هذا الموضوع، وهم أسمى بكثير من أن يخوضوا في الكذب والوضع بعد أن عرفنا بذلهم وتضحيتهم وحبهم للرسول ﷺ وبعد أن عرفنا عدالتهم بالمنقول - القرآن والسنة - والمعقول، وبعد أن عرفنا حرصهم على الشريعة وتمسكهم بها ومحافظتهم عليها.

وكما نفينا عن الصحابة انغماسهم في الوضع ننفي عن كبار التابعين علمائهم ذلك أيضاً ونؤكد أنه إذا حصل الوضع في عصر التابعين، فإنما صدر عن بعض الجاهلين، الذين حملتهم الخلافات السياسية والأهواء الشخصية على انتحال الكذب، ووضع الأحاديث على الرسول ﷺ زوراً وبهتاناً. ومع هذا فإن الوضع في عصر التابعين كان أقل من الوضع في العصور التالية له، لكثرة الصحابة والتابعين الذين مارسوا السنة وبينوا السقيم من الصحيح، ولعدم تفشي التحلل والكذب في الأمة، لقربها من عصر الرسول ﷺ، إذ لا تزال متأثرة بتوجيهاته، محافظة على وصاياه تعمها التقوى والورع والخشية، كل هذا خفف من انتشار الكذب وحال دون تفاقم الوضع، إلى جانب أن دواعي وضع الحديث وأسبابه كانت ضيقة محدودة لا تزال في نشأتها الأولى. ثم كثرت هذه الأسباب فيما بعد.

ثالثاً: أسباب الوضع:

١ - الأحزاب السياسية: كان أول ما ظهر عقب فتنة أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه شيعة الإمام علي، وحزب معاوية، ثم ظهر الخوارج بعد وقعة «صفين» وسنتناول بإيجاز أثر هذه الأحزاب في وضع الحديث.

---

(١) انظر تأكيد هذا في كتابنا السنة قبل التدوين: ص ٢٣٥- ٢٣٦.

أ ـ أثر الشيعة وخصومهم في وضع الحديث:

قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: (إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث)[١].

ومما يؤسف له أن بعض أهل الأهواء وأعداء الإسلام اتخذوا التشيع ستاراً لتحقيق أهوائهم، والوصول إلى مآربهم، فكان كثير من الفتن يقوم باسمهم، فنكب أهل البيت نكبات متوالية، ذهب ضحيتها خيرة أبناء أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأحفاده، وسجل لهم التاريخ مآسي تتفطر لها القلوب، وتقشعر لها الأبدان، كل ذلك بسبب استغلال أعداء الدين اسم أهل البيت، وهؤلاء المستغلون هم الذين وضعوا الأحاديث في سبيل تأييد حركاتهم وشجعوا على وضعها[٢]، وإنا لا نتصور قط أن يوافق الحسن أو الحسين أو محمد بن الحنيفة أو جعفر الصادق أو زيد بن علي أو غيرهم من أهل البيت على الكذب على جدهم رسول الله ﷺ، وهم على جانب عظيم من الورع والصفاء والتقوى، فأهل البيت براء من الوضع وإثمه، وإنما حمل وزر ذلك باسمهم من لف حولهم من شيعتهم، فأكثروا الموضوعات في علي رضي الله عنه وفي تثبيت خلافته، فأساؤوا إليه أكثر مما أحسنوا، قال أبو الفرج بن الجوزي: (فضائل علي الصحيحة كثيرة، غير أن الرافضة لا تقنع، فوضعت له ما يضع، لا ما يرفع)[٣]. وقال عامر الشعبي: (ما كذب على أحد في هذه الأمة ما كذب على علي رضي الله عنه)[٤].

وكان يهم الشيعة إثبات وصية الرسول ﷺ لعلي بالخلافة من بعده، فوضعوا كثيراً من الأحاديث في هذا، منها: «وصيي، وموضع سري، وخليفتي في أهلي، وخير من أخلف بعدي ـ علي»[٥]، ووضعوا في علي رضي الله عنه وذريته وشيعته وغير ذلك، من هذا حديث: «يا علي، إن الله غفر لك ولذريتك ولوالديك ولأهلك ولشيعتك ولمحبي شيعتك»[٦]. وإلى جانب

---

(١) شرح نهج البلاغة ص٢٦ ج٣.

(٢) من هذا ما روي عن أبي أنس الحراني قال: قال المختار (الثقفي) لرجل من أصحاب الحديث: ضع لي حديثاً عن النبي ﷺ أنه كائن بعده خليفة مطالباً له بعترة ولده، وهذه عشرة آلاف درهم وخلعة ومركوب وخادم. فقال له الرجل: أما عن النبي ﷺ فلا، ولكن اختر من شئت من الصحابة، وحطّ لي من الثمن ما شئت، قال: عن النبي ﷺ أوكد، والعذاب عليه أشد. انظر اللآلئ المصنوعة ص٢٤٨ ج٢.

(٣) المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٨٠.

(٤) تذكرة الحفاظ ص٧٧ ج١.

(٥) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٦٩.

(٦) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٨٤.

هذا وضع الشيعة أخباراً بشعة تنال من أبي بكر وعمر وغيرهما[١].

وقد رأى بعض الوضاعين من أتباع الأحزاب الأخرى أن هذه الأحاديث تنتقص أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية، فوضعوا مقابلها أحاديث أخرى ترفع من شأنهم، من هذا الحديث الموضوع على عبد الله بن أبي أوفى أنه قال: «رأيت النبي ﷺ متكئاً على عليّ، وإذا أبو بكر وعمر أقبلا، ، فقال: يا أبا الحسن أحبهما فبحبهما تدخل الجنة[٢]»، وحديث: «ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها لا إله إلا الله، محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، وعمر الفاروق، وعثمان ذو النورين»[٣].

ومما وضعه بعض أتباع معاوية حديث: «الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية»[٤]. وأمثال هذه الأحاديث كثيرة كلها من صنيعة الأحزاب المتناوئة، التي حاولت أن تدعم بها موقفها، وترفع من قدر أصحابها وزعمائها، وكان بوسع هؤلاء الابتعاد عن الكذب على رسول الله ﷺ مكتفين بما للصحابة من فضائل ثابتة، ولكن الهوى ساق بعضهم إلى ذلك، والجهل أعمى قلوب بعضهم.

ورأى بعض ذوي النيات الحسنة ما كان من هذه الأحزاب وما دار بينها من طعون مختلفة تناولت أئمتهم ورؤساءهم. فدفعهم حبهم للصحابة جميعاً إلى وضع أحاديث تذكر فضلهم، وترفع من شأنهم، ولا تفرق بينهم، وقد ظن هؤلاء ـ بحسن نيتهم ـ أنهم يفعلون خيراً، ظناً منهم أنهم سيقطعون دابر الخلاف بين أتباع تلك الأحزاب، وسيجمعون أمر الأمة وكلمتها، وكأنهم لم يعلموا أنهم يفتئتون على رسول الله الكذب، من ذلك حديث: «أبو بكر وزيري، والقائم في أمتي من بعدي، وعمر حبيبي ينطق على لساني، وأنا من عثمان وعثمان مني، وعلي أخي وصاحب لوائي»[٥] وغير ذلك.

ب ـ الخوارج ووضع الحديث: لم يثبت أن الخوارج وضعوا شيئاً من الحديث على الرسول ﷺ، والراجح أن عدم وضعهم الحديث مرده اعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر، والكذب من الكبائر. بل أن الأخبار تؤكد أنهم أصدق مَنْ نقل الحديث. قال أبو داود: «ليس

---

(١) قال ابن أبي الحديد: (فأما الأمور الشنيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة. . . وأن عمر ضغطها بين الباب والجدار. . . وجعل في عنق علي حبلاً يقاد به، فكله لا أصل له عند أصحابنا ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله) شرح نهج البلاغة ص ١٥٨ـ ١٥٩ ج١.

(٢) تنزيه الشريعة ص٣٤٧ ج١ والفوائد المجموعة ص٣٣٨.

(٣) الفوائد المجموعة ص٣٤٢.

(٤) تنزيه الشريعة المرفوعة ص٤ ونحوه ص٦ ج٢.

(٥) الفوائد المجموعة ص٣٨٦.

في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج[1]».

٢ ـ أعداء الإسلام:

لقد قوضت دولة الإسلام دولتي كسرى وقيصر، وقضت على عروش الملوك والأمراء الذين كانوا يحكمون الشعوب الخاضعة لهم، يذيقونها العذاب، ويستنزفون خيراتها، ويسترقون أبناءها، وكان حول هؤلاء الحكام الخواص والمنتفعون والمستغلون. فعندما انتشر الإسلام، وخالط قلوب الأمم المظلومة، والشعوب المغلوبة على أمرها من قبل رعاتها، تذوق هؤلاء نعمة الحرية، وشعروا بالكرامة الإنسانية، في حين أفلتت السلطة من يد الحكام، وخسروا مناصبهم، وضاعت تلك المنافع التي كانوا ينالونها باستغلال أبناء الشعب، الذي عرف قيمة الحياة بعد أن حطم قيود الظلم باعتناق الإسلام، ولم يرق الوضع الجديد أولئك المتسلطين، فكادوا للإسلام، وحقدوا عليه، ولم يستطيعوا أن يحققوا آمالهم بقوة السيف، لقوة الدولة الإسلامية، فراحوا ينفرون الناس من العقيدة الجديدة، ويصورون الإسلام وتعاليمه أبشع الصور في عقائده وعباداته وأفكاره، وظهر هؤلاء بمظاهر مختلفة، وتحت أسماء فرق متعددة؛ إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل أمام قوة الإسلام، وسموّ مقاصده، وصفاء عقيدته، ودقة تشريعه، وأمام جهود علمائه وحفاظه.

ومن أمثلة ما وضعه هؤلاء ليضللوا به أتباع الإسلام، وينفروا منه من يحب اعتناقه ما رووه: «أن نفراً من اليهود أتوا الرسول ﷺ فقالوا: من يحمل العرش؟ فقال: تحمله الهوام بقرونها، والمجرّة التي في السماء من عرقهم، قالوا: نشهد أنك رسول الله ﷺ[2]»، قال أبو القاسم البلخي: (هذا والله تقوّل، وقد أجمع المسلمون على أن الذين يحملون العرش ملائكة[3]).

وإن هؤلاء لأشد ضرراً وبلاء على الإسلام من غيرهم، فقد كان منهم من يفحش في الكذب والافتراء، ومن هؤلاء عبد الكريم بن أبي العوجاء الذي اعترف قبل أن تضرب عنقه بوضعه الحديث، فقال: (والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أُحرم فيها الحلال وأُحلّ الحرام[4]).

إلا أن هذه الموضوعات لم تخف على رجال هذا العلم، فبينوها وتتبعوا الكاذبين الذين وضعوها.

---

(١) الكفاية ص١٣٠. وقد فندنا بعض ما نسب إليهم من وضع الحديث في كتابنا السنة قبل التدوين: ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

(٢) و (٣) قبول الأخبار ص١٤.

(٤) اللآلىء المصنوعة ص٢٤٨ ج٢، وقد أمر بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة الذي كانت إمارته من سنة (١٦٠ـ ١٧٣هـ). انظر ميزان الاعتدال ص٦٤٢ ج٢.

٣ ــ التفرقة العنصرية والتعصب للقبيلة والبلد والإمام:

اعتمد بعض أُولي الأمر من بني أمية في إدارة شؤون الدولة وتسيير أمورها على العرب خاصة، وتعصب بعضهم للعرب، وربما نظر بعض العرب إلى المسلمين من العناصر الأخرى نظرة لا توافق روح الإسلام، حتى أن طبقة الموالي - وهم المسلمون من غير العرب - شعرت بهذه العنصرية، فكانوا يحاولون المساواة بينهم وبين العرب، وانتهزوا أكثر الاضطرابات والحركات الثورية فانضموا إليها في سبيل تحقيق ذلك [١]، وإلى جانب هذا كانوا يبادلون العرب الاعتزاز والفخار، فحمل هذا بعضهم على وضع أحاديث ترفع من قدرهم، وتبين فضائلهم. من هذا حديث «إن كلام الذين حول العرش بالفارسية. . .» [٢] فوضع مقابله حديث: «أبغض الكلام إلى الله الفارسية. . . وكلام أهل الجنة العربية» [٣].

وكما وضعت أحاديث في الجنس واللغة وضعت أحاديث في فضائل القبائل والبلدان والأئمة، والراجح عندي أن انتقال مركز إدارة الدولة الإسلامية من بلد إلى آخر كان له أثر بعيد في دفع بعض المتعصبين إلى وضع الأحاديث في فضائل بلدانهم وأئمتهم، ومثال ما وضع في فضائل البلدان حديث: «أربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا: مكة، والمدينة، وبيت المقدس، ودمشق [٤]».

ومما لا شك فيه أن التعصب للأئمة لم يظهر إلا في القرن الثالث الهجري، ولم تبد هذه الظاهرة إلا من الأتباع الجاهلين، ومثال هذه الأحاديث حديث: «يكون في أُمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي [٥]». وغير ذلك. . . .

٤ ــ القصاصون:

كان بعض القصاص لا يهمه إلا أن يجتمع الناس عليه، فيضع لهم ما يرضيهم من الأحاديث التي تستثير نفوسهم، وتحرك عواطفهم ويمنيهم بما يحبون، ومن هؤلاء القصاص من كان يفعل ذلك لينال أُعطيات المستمعين، ويستفيد منهم. وقد كان معظم البلاء من هؤلاء وهؤلاء الذين يكذبون على رسول الله ﷺ، ولا يرون في هذا إثماً ولا بهتاناً. والغريب الذي يؤسف له أن هؤلاء القصاص وجدوا آذاناً تسمع لهم وتصدقهم وتدافع عنهم من جهلة العامة التي لا يهمها البحث والتقصي [٦].

---

(١) انظر تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٣٤٢ ج١.

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة ص١٣٦ ج١.

(٣) تنزيه الشريعة ص١٣٧ ج١.

(٤) تنزيه الشريعة ص٤٨ ج٢.

(٥) تنزيه الشريعة ص٣٠ ج٢.

(٦) منع عمر رضي الله عنه القصاص من الجلوس في المسجد، ولم يقص أحد في عهد الرسول ﷺ ولا في عهد الخلفاء الراشدين، وإنما قص بعد ذلك. انظر كتاب العلم للمقدسي ص٥٢، وتمييز المرفوع عن الموضوع: ص١٨: ب.

ولكل هذا كان رجال الحديث ينهون طلابهم وإخوانهم عن مجالسة القصاص، كما كانوا يمنعون هؤلاء من عقد حلقاتهم.

ومن أطرف ما يروى في كذب القصاص ما رواه أبو جعفر محمد الطيالسي، قال: (صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاص، فقال: «حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان»... وأخذ في قصة نحواً من عشرين ورقة، فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين، وجعل يحيى ينظر إلى أحمد، فقال له: حدثته بهذا؟ فيقول: والله ما سمعت هذا إلا الساعة، فلما فرغ من قصصه وأخذ العطيات، ثم قعد ينتظر بقيتها، قال له يحيى بن معين بيده: تعال، فجاء متوهماً لنوال، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا يحيى بن معين، وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ، فقال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق، ما تحققت هذا إلا الساعة، كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما؟ وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فوضع أحمد كمه على وجهه، وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزىء بهما[(١)]).

٥ ـ الرغبة في الخير مع الجهل بالدين:

رأى بعض الصالحين والزهاد انشغال الناس بالدنيا عن الآخرة، فوضعوا أحاديث في الترهيب والترغيب حسبه لله[(٢)]، وقد حملهم جهلهم بالدين على استساغة ما سولت لهم أنفسهم ليرغبوا الناس في صالح الأعمال، ولو اطلعوا على جانب مما ثبت من الحديث النبوي لرأوا فيه ثروة عظيمة تغنيهم عما افتروه، وكانوا إذا ذكروا بقوله ﷺ: **«من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»** قالوا: نحن ما كذبنا عليه، إنما كذبنا له[(٣)]. وقد أخذ العامة بصلاحهم فكانوا يصدقونه ويثقون بهم، فكان خطرهم شديداً على الدين، بل هم أعظم ضرراً من غيرهم، لما عرفوا به من الصلاح والزهد، الذي لا يتصور معه العامي أقدام مثل هؤلاء الصالحين على الكذب. وفي هذا يقول الحافظ يحيى بن سعيد القطان: (ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد)[(٤)].

ومما وضعه الصالحون أحاديث فضائل السور، سورة سورة، وبعض الرقائق وغيرها، قيل

(١) الباعث الحثيث ص ٩٣ ـ ٩٤، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١٤٩: آ ـ ب.
(٢) انظر قبول الأخبار ص ٧ ـ ٨ وص١٥.
(٣) انظر اختصار علوم الحديث ص٨٦.
(٤) اللآلىء المصنوعة ص٢٤٨ ج٢.

لأحد هؤلاء: «من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها»[١]، وقال أبو عبد الله النهاوندي لغلام خليل ـ أحمد بن محمد بن غالب الباهلي ـ: (ما هذه الرقائق التي تحدث بها؟ قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة)[٢].

وكل هذه الأحاديث الموضوعة لم تخف على العلماء بل بينوها وحذروا الناس من واضعيها.

٦ ـ الخلافات المذهبية والكلامية:

وكما دعم أتباع الأحزاب السياسية آراءهم وأحزابهم بوضع الأحاديث، وضع بعض أتباع المذاهب الفقهية والكلامية أحاديث في تأييد مذاهبهم، من هذا حديث «من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له»[٣]، وحديث «كل ما في السماوات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير القرآن... وسيجيء أقوام من أمتي يقولون القرآن مخلوق، فمن قاله منهم فقد كفر بالله العظيم، وطلقت امرأته من ساعته»[٤].

٧ ـ التقرب من الحكام وأسباب أخرى:

لم ينقل أحد يعتد به أن أحداً من رجال الحديث أو غيرهم تقرب من خلفاء بني أمية بوضع ما يرضى ميولهم من الحديث[٥]، وطبيعي أن يتقرب بعض المرائين إلى الطبقة الحاكمة في بعض العصور بوضع ما يرضيهم من الحديث، وقد حدث هذا في عهد العباسيين فقد أسند أبو عبد الله الحاكم عن هارون بن أبي عبيد عن أبيه قال: (قال لي المهدي: ألا ترى ما يقول لي مقاتل؟ قال: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس، قلت: لا حاجة لي فيها)[٦].

وقد كذب غياث بن إبراهيم للمهدي في حديث: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر» فزاد فيه «أو جناح» حين رآه يلعب بالحمام فتركها المهدي بعد ذلك وأمر بذبحها بعد أن أعطاه عشرة آلاف درهم، وقال فيه بعد أن ولى (أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله ﷺ)[٧]. وفي رأينا أن إنكار المهدي عليه لا يكفي، بل كان عليه ألا يعطيه عشرة

---

(١) تدريب الراوي ص١٨٤، واللآليء المصنوعة ص٢٤٨ ج٢. ولا بد من الإشارة إلى أنه قد وردت أحاديث في فضائل بعض السور، كما هو واضح في كتب الصحاح والسنن في أبواب التفسير، وفضائل القرآن، وثواب القرآن، إلا أنه لم ترد أحاديث في فضائله سورة فسورة.

(٢) ميزان الاعتدال ص ٦٦ـ ٦٧ ج١، وتدريب الراوي ص١٨٥.

(٣) تدريب الراوي ص١٨١. وانظر لسان الميزان ص ٢٨٨ـ ٢٨٩ ج٥.

(٤) تنزيه الشريعة ص١٣٤ ج١.

(٥) فندنا في الفصل الثاني من كتابنا أبي هريرة راوية الإسلام بعض الشبهات في ذلك فليراجع.

(٦) تدريب الراوي ص١٨٧ والباعث الحثيث ص٩٤، وأبو عبيد الله هو وزير المهدي.

(٧) المدخل ص ٢٠ـ ٢١، وتدريب الراوي ص١٨٧.

آلاف درهم من أموال المسلمين، لكذبه على الرسول الكريم، وأن يمنعه من هذا ويزجره ويحبسه إذا لم يشأ أن يضرب عنقه لكذبه وافترائه.

وهناك أسباب أخرى لوضع الحديث، كوضع الحديث في مدح عمل معين أو تجارة معينة، أو أصناف معينة من المآكل، لترويجها، وكرفع قدر بعض المهن والحط من غيرها، وغير ذلك. وقد بين العلماء جميع هذا، ووضعوا قواعد علمية دقيقة لبيان الموضوع من غيره وحفظ الحديث من عبث المغرضين والجاهلين.

رابعاً: حكم الوضع، وحكم رواية الموضوع:

أجمع المسلمون على حرمة وضع الحديث مطلقاً، وخالفت فرقة الكرامية[١] في ذلك، وجوّزت الوضع في الترغيب والترهيب دون ما يتعلق به حكم من الثواب والعقاب، ترغيباً للناس في الطاعة وترهيباً لهم من المعصية[٢]، وقولهم هذا مردود لا يقوم على أساس سليم، ويرده المنقول والمعقول، فقد حذر الرسول ﷺ من الكذب عليه وقال: **«من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»**، وقد أجمع جمهور أهل السنة على أن الكذب من الكبائر، ورد جميع أهل الحديث خبر الكاذب على رسول الله ﷺ، وبالغ الشيخ أبو محمد الجويني فكفر واضع الحديث.

وكل حديث موضوع باطل مردود لا يعتد به **لأنه كذب وافتراء على الرسول ﷺ**.

وكما أجمع العلماء على حرمة وضع الحديث أجمعوا على حرمة رواية الموضوعات من غير بيان وضعها وكذبها، ولم يجوزوا رواية شيء منها سواء أكان في القصص والترغيب والترهيب والأحكام أم لم يكن، لحديث الرسول ﷺ: **«من حدّث عني بحديث يُرَى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»**[٣]. وأما رواية الموضوع مع بيان حاله فلا بأس بها، لأن في هذا البيان تمييز الموضوع مما ينسب إلى الرسول ﷺ، وحفظ السنة وصيانتها من كل دخل.

خامساً: جهود العلماء في مقاومة الوضع:

قيض الله عز وجل لهذه الأمة رجالاً أمناء مخلصين، قاوموا الوضاعين وتتبعوهم، ومازوا الباطل من الصحيح، وبذلوا جهوداً عظيمة في سبيل حفظ الشريعة وأصولها، منذ عصر الصحابة

---

(١) نسبة إلى زعيمهم محمد بن كرام السجستاني، وقد كان مجسماً من المتكلمين تبعه بعض أهل خراسان وفلسطين وتوفي سنة ٢٥٥هـ. انظر بعض آرائهم ومقالاتهم في كتاب التبصير في الدين ص٩٩.

(٢) انظر تدريب الراوي ص١٨٥، والباعث الحثيث ص٨٥.

(٣) أخرجه الإمام مسلم عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة. انظر صحيح مسلم ص٩ ج١. وفي «يُرى» روايتان بضم الياء وبفتحها، أي بالبناء للمجهول وبالبناء للمعلوم، وفي (الكاذبين) روايتان أيضاً بلفظ الجمع وبلفظ المثنى، والمعنى واضح على الروايتين.

إلى أن تم جمع الحديث في أمهات كتبه ومصنفاته، وبحثوا في كل ما يتعلق بالحديث النبوي رواية ودراية، وخطوا خطوات جليلة كفلت سلامة السنة من العبث على مر الأجيال، وسنستعرض الآن بعض ما بذله العلماء في سبيل حفظ الحديث.

١ ـ التزام الإسناد:

تشدد الصحابة والتابعون ومن بعدهم في طلب الإسناد من الرواة، والتزموه في رواية الأحاديث، لأن السند للخبر كالنسب للمرء. قال الإمام محمد بن سيرين: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[١]. وقال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٢].

ولم يقتصر التشدد في طلب الإسناد على محيط العلماء وطلاب العلم، بل أصبح الإسناد أمراً بدهياً مسلماً به عند العامة والخاصة، ويظهر هذا فيما يرويه الأصمعي فيقول: «حضرتُ ابن عيينة وأتاه أعرابي فقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير نحمد الله، قال: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت، فقال: هل من قدوة قال: نعم، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف، قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمٰن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك. قال الأعرابي: لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ والله لك بالرشاد»[٣].

وهكذا أخذ الإسناد المتصل نصيبه من العناية والاهتمام منذ عهد التابعين، حتى أصبح من واجب المحدث أن يبين نسب ما يروي، وهو بإسناده الحديث يرفع العهدة عن نفسه، ويطمئن إلى صحة ما ينقل عندما ينتهي سنده المتصل إلى الرسول ﷺ. كما يبعث الطمأنينة في نفوس السامعين، بروايته بسنده المتصل.

٢ ـ مضاعفة النشاط العلمي والتثبت في الحديث:

إن النشاط العلمي الذي عرفناه ـ فيما سبق ـ في عصر الصحابة والتابعين، والرحلة في طلب الحديث، والتثبت والاستيثاق له، والاحتياط في روايته، وانتشار الصحابة الحفاظ في أنحاء الدولة الإسلامية واجتهادهم في نشر الحديث ـ كل هذا يبين الحيوية العلمية في صدر الإسلام، ونشاط أهل العلم في سبيل حفظ الحديث ونشره، وبيان المردود من المقبول،

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ص٨٤ ج١، وسنن الدارمي ص١١٢ ج١.
(٢) المرجع السابق ص٨٧ ج١.
(٣) الكفاية ص٤٠٤.

والدخيل من الأصيل، وقد عرفنا أن كثيراً من التابعين كانوا إذا ما سمعوا الحديث من غير الصحابة أسرعوا إلى من عندهم من صحابة رسول الله ﷺ ليتأكدوا مما سمعوا، وكذلك كان يفعل صغار التابعين مع كبارهم، وأتباع التابعين مع التابعين، وهكذا فعل معظم من جاء من بعدهم، فلم تنقطع الرحلة في طلب الحديث على مر العصور.

وقد اجتهد أهل العلم في حفظ الحديث ومذاكرته فيما بينهم، وكان أئمة الحديث على جانب عظيم من الوعي والاطلاع، فكانوا يحفظون الصحيح والضعيف والموضوع[١] حتى لا يلتبس عليهم الحديث، وفي هذا يقول الإمام سفيان الثوري: (إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته)[٢].

٣ ـ تتبع الكذبة:

إلى جانب تثبت أهل العلم واحتياطهم في قبول الحديث، كان بعضهم يحارب القصاصين والكذابين ويمنعهم من التحديث، ويبين أمرهم، ويحذر الناس منهم، وكان جميع أهل العلم يبينون لطلابهم الموضوع من غيره، ويحذرونهم من أخبار الكذابين، ولم يقصر أهل العلم وطلابهم في محاربة الكذبة، وأخبارهم في هذا المضمار أكثر من أن يتسع لها هذا المقام، ومن أشهر من عرف بتصديه لهؤلاء عامر الشعبي (١٠٣هـ)، وشعبة بن الحجاج (١٦٠هـ)، الذي كان شديداً على الكذابين، وسيفاً مسلطاً على رقابهم، وسفيان الثوري (١٦١هـ)، وعبد الرحمٰن بن مهدي (١٩٨هـ) وغيرهم. وكان نتيجة هذا أن توارى معظم الكذابين، وكفوا عن كذبهم، كما أصبح عند العامة وعي جيد يميزون به بين المتطفلين على الحديث ـ وأهله ورجاله الثقات.

٤ ـ بيان أحوال الرواة:

كان لا بد لأهل العلم من معرفة رواة الحديث معرفة تمكنهم من الحكم بصدقهم وضبطهم أو كذبهم ليتمكنوا من تمييز الصحيح من المكذوب، والخبيث من الطيب، لذلك تتبعوا حياة الرواة، وعرفوا أحوالهم، فكانوا ينقدونهم ويعدلونهم حسبة لله، لا تأخذهم في ذلك خشية أحد. وقد ذكرنا كثيراً من هذا في فصل علم الجرح والتعديل[٣].

(١) من هذا أن الإمام أحمد رأى الإمام يحيى بن معين بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فقال له: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، اكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له: كذبت إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت. (الجامع لأخلاق الراوي ص١٥٧: ب).

(٢) الكفاية ص٤٠٢، وفي رواية عنه: (إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه...) انظر الجامع لأخلاق الراوي ص١٥٧: ب.

(٣) انظر: ص ٢٦١ وما بعدها من هذا الكتاب.

وهكذا ساهمت جهود العلماء في هذا المضمار بتكوين علم الجرح والتعديل، الذي أرسى قواعده وأسسه الصحابة والتابعون وأتباعهم، وقد ظهر في كل عصر عدد كبير من النقاد تكفل ببيان أحوال الرواة، ونقل السنة وحفظها على أسلم القواعد العلمية. ثم ما لبث أن صنف العلماء المؤلفات الضخمة في الرواة وأقوال النقاد فيهم، حتى إنه لم يعد يختلط الكذابون والضعفاء بالعدول الثقات.

٥ ـ وضع قواعد لمعرفة الموضوع من الحديث:

كما وضع العلماء قواعد دقيقة لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف، وضعوا قواعد لمعرفة الموضوع منه، وذكروا ما يدل على الوضع في السند والمتن. وهذا ما سنبينه في الفقرة التالية.

سادساً: كيف يعرف الحديث الموضوع؟

يعرف الحديث الموضوع من سنده أو متنه، وسنبين علامات الوضع في كل منهما:

أ ـ علامات الوضع في السند:

١ - اعتراف الراوي بكذبه، كما أقر عبد الكريم الوضاع، وهذا أقوى دليل على الوضع.

٢ - وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع، كأن يروى عن شيخ لم يلقه، ويجزم بالسماع منه، أو يروي عن شيخ في بلد لم يرحل إليه، أو عن شيخ ولد الراوي بعد وفاته، أو توفي الشيخ والراوي صغير لا يدرك.

وهذا الصنف لا يدرك إلا بمعرفة مولد الرواة ووفاتهم، والبلدان التي رحلوا إليها. . .

وقد وفق العلماء في هذا، فقسموا الرواة طبقات، وعرفوا كل شيء عنهم، ولم يخف عليهم من أحوالهم شيء.

٣ - أن يتفرد راو معروف بالكذب برواية حديث، ولا يرويه ثقة غيره، فيحكم على روايته بالوضع، وقد استقصى جهابذة الأمة الكذابين، وبينوا ما كذبوا فيه حتى لم يخف منهم أحد.

٤ - ومن القرائن التي يدرك بها الوضع، ما يؤخذ من حال الراوي كما حدث لسعد بن طريف حين جاء ابنه من الكتاب يبكي فقال له: ما لك؟ قال: ضربني المعلم. قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: (معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين)[1]، ونحو هذا.

ب ـ علامات الوضع في المتن:

من أهم القرائن التي تدل على الوضع في المتن:

---

(١) تدريب الراوي ص ١٨٠ـ ١٨١.

١ - ركاكة اللفظ في المروي بحيث يدرك من له إلمام باللغة أن هذا ليس من فصاحة النبي ﷺ، هذا إذا صرح الراوي بأن ما يرويه هو لفظ النبي ﷺ، فإن لم يصرح بذلك فمدار الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع وإن لم تنضم إليها ركة اللفظ، لأن الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة، كما صرح بهذا الحافظ ابن حجر[(١)].

٢ ـ فساد المعنى:

كالأحاديث التي يكذبها الحس، نحو حديث «الباذنجان شفاء من كل داء»[(٢)]، ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث: «من اتخذ ديكاً أبيض لم يقربه شيطان ولا سحر»[(٣)]. وكل ما يدل على إباحة المفاسد والسير وراء الشهوات[(٤)]، وكل ما اشتمل على مجازفات لا تصدر عن العقلاء[(٥)]، وكل حديث قامت الشواهد الصحيحة على بطلانه[(٦)] - هو من الموضوع الذي لا يعتد به.

٣ ـ ما يناقض نص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع:

فمما يخالف صريح القرآن الكريم حديث «مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة» فهذا غير صحيح لأنه لو صح لكان كل واحد عالماً كم سيبقى ليوم القيامة والله عز وجل يقول: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧][(٧)].

ومما وضع يناقض السنة مناقضة بينة أحاديث مدح من اسمه محمد وأحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، هذا مناقض لما هو معلوم من الشريعة أن النار لا يجار منها بالأسماء، وإنما النجاة منها بالإيمان والعمل الصالح[(٨)].

---

(١) الباعث الحثيث ص٩٠.
(٢) المنار لابن القيم ص١٩.
(٣) المنار لابن قيم الجوزية ص٢١.
(٤) كحديث «ثلاثة تزيد البصر: النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن» وحديث: «النظر إلى الوجه الجميل عبادة» المنار ص٢٤.
(٥) كحديث: (المجرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش)، وحديث: (المؤمن حلو يحب الحلاوة): المنار ص٢٣ و٢٥.
(٦) كحديث عوج بن عنق الطويل، الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء فإن في هذا الحديث: (أن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع، وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث، وأن نوحاً لما خوفه الغرق قال له: احملني في قصعتك، وأن الطوفان لم يطل إلى كعبه... وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس) المنار ص ٢٩ـ ٣٠.
(٧) انظر المنار لابن قيم الجوزية ص٣١.
(٨) انظر المنار ص٢٢.

وكل حديث ينص على وصاية علي رضي الله عنه، أو على خلافته غير صحيح، **لأنه يخالف ما أجمعت عليه الأمة من أنه ﷺ لم ينص على تولية أحد بعده.**

٤ ـ كل حديث يدعي تواطؤ الصحابة على كتمان أمر وعدم نقله، **كحديث أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم... ثم قال: «هذا وصيي وأخي، والخليفة من بعدي..» ثم اتفق الكل ـ كما يزعم بعض الفرق ـ على كتمان ذلك وتغييره**[١].

٥ ـ كل حديث يخالف الحقائق التاريخية التي جرت في عصر الرسول ﷺ أو اقترن بقرائن تثبت بطلانه. **مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر، فكذبه واضح من عدة وجوه منها: أن فيه شهادة سعد بن معاذ، وقد توفي سعد قبل ذلك في غزوة الخندق، ومعروف أن الجزية لم تكن قد شرعت آنذاك، وإنما نزلت بعد عام تبوك حين وضعها النبي ﷺ على نصارى نجران ويهود اليمن**[٢].

٦ ـ موافقة الحديث لمذهب الراوي، **وهو متعصب مغال في تعصبه، كأن يروي رافضي حديثاً في فضائل أهل البيت أو مرجئي حديثاً في الأرجاء.**

٧ ـ أن يكون خبراً عن أمر جسيم تتوفر أسباب نقله، **كحصر العدو للحاج عن البيت، ثم لا ينقله منهم إلا واحد، لأن العادة جارية بتظاهر الأخبار في مثل ذلك.**

٨ ـ اشتمال الحديث على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم مقابل عمل صغير، **أو الوعيد العظيم على الفعل الحقير، وهذا كثير في حديث القصاص. ومثال هذا: «من قال لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له»**[٣].

وإلى جانب هذه القواعد، فقد تكونت عند أكثر العلماء ملكة خاصة، نتيجة لدراستهم حديث رسول الله ﷺ، وحفظه ومقارنة طرقه، فأصبحوا يعرفون ـ لكثرة ممارستهم هذا ـ ما هو من كلام الصادق المصدوق وما ليس من كلامه، وفي هذا يقول الربيع بن خثيم التابعي الجليل ـ أحد أصحاب ابن مسعود ـ: (إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وأن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها)[٤]**، ويقول ابن الجوزي: (الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب)**[٥]**. وقال: (ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع)**[٦].

(١) انظر المرجع السابق ص٢٢.
(٢) ذكر ابن قيم الجوزية كذب هذا الحديث في عشرة أدلة قوية انظر المنار ص ٣٧ـ ٣٨.
(٣) انظر المنار ص١٩.
(٤) معرفة علوم الحديث ص٦٢.
(٥) الباعث الحثيث ص٩٠.
(٦) تدريب الراوي ص١٨٠.

سابعاً ـ أشهر ما صنف في الموضوعات:

تتجلى ثمرة الجهود العظيمة التي بذلها العلماء من أجل حفظ الحديث وتخليصه من الموضوع في الكتب القيمة التي صنفها الأئمة والأعلام في أسماء الصحابة، وفي تواريخ الرجال وأحوالهم، وفي طبقات الرواة، وفي معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب، وفي الجرح والتعديل، وفي الوضاعين والموضوعات وهي ثروة علمية ضخمة تربي على نيف وخمسين ومائتي مؤلف، ويهمنا في هذا المقام كتب الموضوعات، وتبلغ نحو أربعين مؤلفاً، أشهرها:

١ ـ (تذكرة الموضوعات) **لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ـ ٥٠٧هـ)، رتبه على حروف المعجم، وفيه يذكر الحديث ويذكر من جرح راويه من الأئمة. طبع بمصر سنة (١٣٢٣هـ).**

٢ ـ (الموضوعات الكبرى) **لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي (٥٠٨ـ ٥٩٧هـ) في أربع مجلدات، وقد تساهل في الحكم على بعض تلك المرويات بالوضع لهذا كثر انتقاد العلماء له.**

٣ ـ (الباعث على الخلاص من حوادث القصاص) **للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (٧٢٥ـ ٨٠٦هـ)، وقد لخصه السيوطي في كتابه (تحذير الخواص من أكاذيب القصاص) في الفصل التاسع منه واستدرك عليه. وقد طبع كتاب السيوطي سنة (١٣٥١هـ) بمصر.**

٤ ـ (اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) **للحافظ جلال الدين للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) طبع أكثر من مرة.**

٥ ـ كتاب (تنزيه الشريعة المرفوعة من الأخبار الشنيعة الموضوعة) **لأبي الحسن علي بن محمد (ابن عراق) الكناني المتوفي سنة (٩٦٣هـ)، وهو كتاب جامع زاد فيه على السيوطي في لآلئه واستدرك عليه. طبع الكتاب سنة (١٣٧٨هـ) بمصر في مجلدين.**

٦ ـ (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) **للقاضي أبي عبد الله محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣ـ ١٢٥٥هـ)، وقد أفاد من مؤلفات السلف، إلا أنه تساهل في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع، فأدرج فيه بعض الأحاديث المقبولة، وقد نبه إلى هذا السيد عبد الحي اللكنوي في كتابه (ظفر الأماني). وقد طبع كتاب (الفوائد المجموعة) سنة (١٣٨٠ـ ١٩٦٠م) بمصر.**

٧ ـ **وإلى جانب هذه المؤلفات صنف العلماء كتباً كثيرة في الأحاديث المشتهرة بين الناس تبين منزلة الحديث من القوة أو الضعف، أو الوضع، ومن أشهر هذه الكتب كتاب** (المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة) **للحافظ المؤرخ محمد بن**

عبد الرحمٰن السخاوي (٨٣١ـ ٩٠٢هـ) رتبه على حروف المعجم، كما رتبه على الأبواب وهو كتاب جيد مفيد، طبع سنة (١٣٧٥هـ) بمصر.

آداب رواية الحديث ومجالسه

إن مقام التحديث مقام رفيع، لأن المحدث يخلف الرسول ﷺ في تبليغ الناس أحكام الشريعة وبيانها، وينقل أخباره وهديه وصفاته وغير ذلك، ولهذا بين العلماء آداب المحدث وصفاته وآداب طالب الحديث وما يتعلق بهما[1].

١ ـ **آداب المحدث**: أول صفات المحدث التي يجب أن يتصف بها ـ إخلاص النية لله عز وجل، فعليه أن يصحح نيته. ويطهر قلبه من أعراض الدنيا وأدناسها، فلا يجلس للتحديث من أجل جاه، أو حب رياسة، أو تكثير أتباع، أو لمنافع أخرى، فالأصل أن تكون غايته وهمه نشر الحديث وتبليغه عن الرسول ﷺ، لا يبتغي عنه بديلاً «فإنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى». وقد امتنع كثير من السلف عن التحديث إذ لم تحضره النية كسفيان الثوري، وحبيب بن أبي ثابت وسلام بن سليم وغيرهم. وحق لهؤلاء أن يمتنعوا عن التحديث إلى أن تحضرهم النية، لأن للعلم وللأسانيد وسرد الأحاديث وكثرة الطلاب في مجلس الحديث خيلاء في القلب ـ كما قال حماد بن زيد ـ قد لا يسلم منها إلا من عصم الله عز وجل.

واختلف العلماء في السن الذي يحسن أن يتصدى فيه المرء للتحديث، فقال بعضهم: يجلس للتحديث في سن الخمسين، وقال آخرون في الأربعين، والصحيح أن يحدث متى احتيج إلى ما عنده في أي سن كان، وينبغي أن يمسك عن التحديث إذا خشي التخليط لهرم، أو خرف، أو مرض، أو عمى وغير ذلك مما يحول دون أداء المروى أداء صحيحاً، ويختلف ذلك باختلاف الناس.

وأوجب العلماء أن يكون المحدث حسن الأخلاق، حميد السيرة، جميل الشيم، ورأوا أنه من الأولى له أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه، لسنه أو علمه أو غير ذلك، وكان كثير من السلف لا يحدث في حضرة من هو أولى منه.

---

(١) أهم مصادر هذا البحث: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي فقرة (٨٢٥ـ ٨٣٦) و(٨٦٨ـ ٨٧١) و(٧١٨ـ ٧٢٠) وغيرها، والجامع لأخلاق الراوي ص١١٤ وما بعدها، وجامع بيان العلم ص١٠٥ ج١ وما بعدها، وتذكرة السامع والمتكلم ص٣٨ وما بعدها، ومعرفة علوم الحديث ص١٤١، ومقدمة ابن الصلاح ص ٩٦ـ ١٠٥، واختصار علوم الحديث ص ١٧٠ـ ١٧٨، وتدريب الراوي ص ٣٣٢ـ ٣٥١، وسنذكر بعض المصادر في مكانه عند الضرورة.

ويستحب للمحدث إذا أراد حضور مجلس التحديث ـ أن يتطهر طهوره للصلاة، ويتطيب ويستاك، ويقبل على الناس نظيف اللباس حسن السمت والهيئة، ويتمكن من جلوسه بوقار وهيبة، تعظيماً لحديث الرسول ﷺ، وقد كان الإمام مالك رحمه الله يفعل ذلك فقيل له فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ ولا أحدث إلا على الطهارة. وكره العلماء أن يحدثوا في الطريق، أو على غير قرار، كما كرهوا أن يحدثوا على غير طهارة.

ومن واجب المحدث أن يقبل على الطلاب جميعاً، ولا يخص بالحديث بعضهم دون بعض، كما ينبغي أن لا يسرد الحديث سرداً، بل يحدث على وجه يستطيع جميع الطلاب فهمه وإدراكه. وعليه أن يصلي على الرسول ﷺ كلما ذكره، ويترضى على الصحابي عند ذكره، واستحب العلماء بل استحسنوا أن يذكر المحدث شيوخه بالخير والثناء.

٢ ـ آداب طالب الحديث:

على طالب الحديث أن يخلص النية في طلبه، ويحذر أن يكون طلب مطية لأغراض الدنيا، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ أنه قال: **«مَنْ تعلّم علماً مما يُبتغى به وجه الله، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا، لم يجد عَرْفَ الجنة يوم القيامة»**[1].

وعلى طالب الحديث أن يتحلى بكريم الأخلاق، وجميل الآداب، ويجد في طلب الحديث، ويستفرغ الوسع في تحصيله، فيبدأ السماع من شيوخ بلده، ويكثر مجالستهم، ثم يرحل إلى غيرهم من العلماء في البلدان الأخرى. كما فعل بعض الصحابة وكثير من التابعين ومن بعدهم، وقد ذكرنا بعض ذلك في الفصل الخامس من الباب الأول من هذا الكتاب.

وعلى الطالب أن يتحمل عن الشيوخ الثقات، ولا يتتبع الأحاديث الغريبة والمنكرة، ويحرص على العمل بما يسمع من أحاديث العبادات والآداب والفضائل، ليكون ممن يعمل بما يعلم، وهذا سبيل جيد لحفظ الحديث. قال إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمّع: (كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به)[2]. وقال عمرو بن قيس الملائي: (إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة، تكن من أهله)[3].

وعلى طالب الحديث احترام شيوخه وتوقيرهم، ففي هذا إجلال العلم وأسباب الانتفاع به، وقد جاءت السنة بهذا، قال الرسول ﷺ: **«ليس من أمتي من لم يجّل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه»**[4]، وقد امتثل لهذا الحديث المحدثون وطلاب العلم، فلقي الطلاب رعاية وعناية من شيوخهم، كما لقي الشيوخ الاحترام والتوقير والطاعة من طلابهم، وقد

---

(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه، انظر سنن ابن ماجه ص٩٢ حديث ٢٥٢ ج١. وعرف الجنة ريحها.

(٢) و(٣) تدريب الراوي: ص٣٤٧.

(٤) رواه الإمام أحمد والطبراني في معجمه الكبير بإسناد صحيح. انظر مجمع الزوائد ص١٢٧ ج١.

ذكرنا بعض هذا في (مبحث النشاط العلمي في عصر الصحابة والتابعين) في الفصل الخامس من الباب الأول من هذا الكتاب.

وعلى طالب العلم أن لا يحول دون طلبه الكبر والعزة أو الحياء، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه (من رق وجهه دقّ علمه)(١)، وقالت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: (نعم النساء نساء الأنصار، لم يكن يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين)(٢)، وقال الأصمعي: (من لم يحتمل ذلّ التعليم ساعة بقي في ذل الجهل أبداً)(٣).

ونبه العلماء الطلاب إلى عدم إطالتهم على شيوخهم حتى لا يضجروهم، كما نبهوا إلى التزام ما يرضيهم والبعد عما يسخطهم، كي يستمر التلقي وتعم الفائدة، كما أشاروا إلى وجوب تعاون الطلاب في طلب العلم والسماع على الشيوخ الثقات، وحذروا الطلاب من كتم العلم والخير عن بعض إخوانهم، لما أثر في هذا من الزجر الشديد وعظيم الوعيد.

وإلى جانب هذا كله فإن تكثير الطرق والسماع من الشيوخ والرحلة في طلب التحديث - لا ينفع الطالب إذا لم يُقرن بالفهم والدراية، لهذا حث العلماء طلابهم على التفقه والفهم والحفظ، كما حضوهم على معرفة درجة ما يحملون من صحة وضعف، ورأوا ضرورة معرفة كل هذا سنداً ومتناً ولغة ومعنى، حتى لا يخفى على الطالب شيء، كما حثوا الطلاب على مذاكرة ما يسمعون، ومقابلة ما يكتبون، كيلا يَنِدَّ عن الطالب لفظ، أو تفوته فائدة.

٣ ـ مجالس الحديث:

لقد عرفت حلقات العلم منذ عهد الرسول ﷺ، وكثرت واتسعت مع اتساع رقعة البلاد الإسلامية وكثرة المساجد فيها، وكانت مجالس الحديث تفتتح بتلاوة شيء من القرآن الكريم، يرتله طالب حسن الصوت، ثم يبسمل الشيخ، ويحمد الله عز وجل على نعمه، ويصلي على الرسول ﷺ، ويشرع في التحديث مما اختاره من الأحاديث، سواء من حفظه أم من كتابه، بصوت واضح يسمعه البعيد كما يسمعه القريب، ويشرح الحديث، ويبين غريب ألفاظه، وفقهه، ورجال سنده، ويزيل ما فيه من مشكل، وقد يبينه بدلالة غيره من الأحاديث، ويضبط ما يخشى إشكاله، وغير ذلك، حتى يتضح لجميع الحضور، ثم يعيد قراءته ثانية لينتقل إلى غيره.

وقد كره أئمة الحديث للمحدث أن يطيل المجلس، مخافة إملال السامعين، متأسين بالرسول ﷺ، الذي كان يتخول إصحابه رضي الله عنهم بالموعظة في الأيام كراهة السآمة عليهم، كما استحبوا التنويع في التحديث، وختم المجالس ببعض الحكايات أو ما يستحسن من

---

(١) تدريب الراوي ص٣٤٩. أي من خجله.

(٢) فتح الباري ص٢٣٩ ج١.

(٣) تدريب الراوي: ص٣٤٩.

النوادر والإنشادات[١]، قال النووي وأولاها ما كان في الزهد ومكارم الأخلاق[٢]. وينهي الشيخ مجلسه بالاستغفار، وحمد الله تعالى على نعمه وآلائه[٣].

وكره العلماء أن يقوم المحدث لأحد، وحرصوا على أن يسود حلقات الحديث الخشوع والسكينة والوقار، فإن رفع أحد صوته في المجلس زجره الشيخ، وكان الإمام مالك يفعل ذلك ويقول: (قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ﴾ [الحجرات: ٢] فمن رفع صوته عند حديثه فكأنما رفع صوته فوق صوته)[٤].

٤ ـ مجالس الإملاء:

لم يكتف علماء السلف بإباحة كتابة الحديث، بل حضوا طلابهم على كتابته، فعقدوا الحلقات وتصدروا لإملاء الحديث، وكان لا يتصدر لذلك إلا من بلغ رتبة عالية من العلم والمعرفة، لأن الإملاء أعلى مراتب الرواية. واستحبوا لمن كان أهلاً لذلك أن يعقد حلقات الإملاء ليستفيد منه الطلاب. وكان الشيوخ يخصصون أياماً معينة للإملاء من كل أسبوع.

ويمكننا أن نعتبر أن أولى مجالس الإملاء في الإسلام كانت في عهد الرسول ﷺ، تلك المجالس التي كان يملي فيها ما يتنزل من آيات الكتاب المبين على كتَّاب الوحي، وبعض المجالس التي سمح فيها لبعض الصحابة كعبد الله به عمرو بن العاص وأنس بن مالك بكتابة الحديث بين يديه[٥].

ثم أملى بعض الصحابة الحديث على خواص طلابهم، كما كتب غير واحد من التابعين عن كثير من الصحابة، ثم ما لبثت أن اتسعت مجالس الإملاء، فكان الصحابي المشهور واثلة بن الأسقع (ـ ٨٥هـ) يملي على الناس الحديث وهم يكتبون بين يديه[٦].

ثم تصدر كثير من التابعين للإملاء[٧]، وتتالى بعدهم أتباعهم وأهل العلم من بعدهم، وازداد تشجيع العلماء للطلاب على كتابة الحديث، حتى إن بعضهم كان يقول: ينبغي للطالب أن لا تفارقه محبرته وصحفه لئلا يعرض له من يحدثه بما يحتاج إلى كَتْبه[٨].

---

(١) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ص١٣٦: آ، وص١٣٧، وجامع بيان العلم ص١٠٥ ج١.

(٢) تدريب الراوي ص٣٤٣.

(٣) انظر أمثلة لذلك في المحدث الفاصل فقرة (٨٣٤ـ ٨٣٦) والجامع لأخلاق الراوي ص١٣٧.

(٤) تدريب الراوي ص٣٣٦.

(٥) انظر سنن الدارمي ص١٢٥ ج١، وجامع بيان العلم ص٧١ ج١، والإلماع ص٢٧: ب، وتقييد العلم ص٧٤، ٩٥، ٩٦.

(٦) انظر الجامع لأخلاق الراوي ص١١٢: ب، والآداب الشرعية ص١٢٥ ج٥.

(٧) انظر السنة قبل التدوين ص٣٢١ وما بعدها، والمحدث الفاصل فقرة (٨٦٨) وما بعدها.

(٨) انظر الجامع لأخلاق الراوي ص١٥٤: ب ـ ١٥٥: آ.

ويستحب في الإملاء اختيار ما يستفيد منه كافة الناس، ويكره إملاء ما يدخل الشبه والالتباس، فكان العلماء يملون الأحاديث الفقهية، التي تفيد معرفة الأحكام في العبادات والمعاملات، واستحب كثير من العلماء أن يبين الشيخ ما يرويه من حيث الصحة والمعنى(١). وفي هذا يقول الإمام سفيان بن عيينة: (إن العالم الذي يعطي كل شيء حقه)(٢).

واستحب العلماء أن يتخذ الشيخ مستملياً يبلغ عنه ما يحدث به وما يمليه، ومن أقدم من عرفنا أنه اتخذ مستملياً الإمام شعبة بن الحجاج (ـ ١٦٠هـ)، وقد اضطر المحدثون إلى اتخاذ المستملين عندما كثر طلاب العلم، وتدفقوا، على الحلقات العلمية من كل حدب وصوب، وكانت حلقات بعضهم لا يكفيها مستمل ولا اثنان، حتى بلغ المستملون لبعض المحدثين سبعة وأكثر من ذلك، يبلغ كل واحد منهم صاحبه الذي يليه(٣). ولا عجب في هذا إذا عرفنا أن المساجد قد ضاقت ببعض حلقات الإملاء، فاضطر العلماء إلى الجلوس في الفلاة أو في الميادين الكبيرة، حتى إن عاصم بن علي الواسطي (ـ ٢٢١هـ) كان يجلس على سطح في رحبة واسعة، وينتشر الخلق حوله، ويكثرون عليه، فيضطر إلى إعادة حديث أربع عشرة مرة، ومستمليه فوق نخلة معوجة يبلغ الناس عنه(٤).

وكثر الحضور في حلقات الإملاء حتى بلغ الحاضرون في مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن علي الهجيمي ثلاثين ألف رجل، وفي مجلس أبي مسلم الكجي أربعين ألف كاتب سوى النظارة(٥).

وكان المستملي يستنصت الناس في أول المجلس بعد سماع القرآن الكريم، ويعلن ابتداء الإملاء بالبسملة وحمد الله تعالى والصلاة على الرسول ﷺ، ثم يقول للشيخ: (من ذكرت رحمك الله، أو رضي الله عنك)(٦) ونحو هذا فيملي المحدث ويبلغ المستملي، وعلى هذا كانت مجالس الإملاء منذ منتصف القرن الهجري الثاني.

واستحب العلماء أن يكون المستملي ذكياً متيقظاً من أهل التحصيل، جهوري الصوت، حسن البيان، فصيح اللسان، يتبع لفظ المحدث، يشرف على الناس في تبليغه، فيجلس على مرتفع أو يقف قائماً، وقد ذكر الخطيب البغدادي بعض آداب المستملي، مما يضيق المقام بذكره(٧).

---

(١) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ١٣١ـ ١٣٤.
(٢) تقدمة الجرح والتعديل ص٤٤.
(٣) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١١٤ : آ.
(٤) انظر تذكرة الحفاظ ص٣٥٩ ج١.
(٥) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص١١٣ : آ.
(٦) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ١١٧ـ ١١٩.
(٧) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ١١٧ـ ١١٩.

وقد بين العلماء أصول كتابة الحديث، وضبطه وتقييده، ومعارضته ومقابلته بعد مجالس الإملاء، وأكدوا ضرورة ذلك وأهميته. كما ذكروا أصول التخريج على الحواشي، وتصحيح الأخطاء وما يلحق بهذا، مما يؤكد عظيم عنايتهم، وكبير اهتمامهم بالحديث النبوي منذ صدر الإسلام. وكل هذا يزيدنا ثقة واطمئناناً إلى سلامة القواعد والأسس التي اتبعها المحدثون في نقل الحديث وروايته.

ومن أقدم وأشهر ما صنف في الرواية وآدابها، وفي مجالس الحديث، وأصول كتابته وضبطه وكل ما يتعلق بذلك ـ كتاب (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) لأحمد بن علي (الخطيب البغدادي) (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)[١].

ألقاب أهل الحديث

١ ـ طالب الحديث: هو من شرع في طلب الحديث.

٢ ـ المسند: بضم الميم وكسر النون: وهو من يروي الحديث بإسناده سواء أكان عنده علم به أم لم يكن[٢].

٣ ـ المحدث: هو من مهر في الحديث رواية ودراية، وميز سقيمه من صحيحه، وعرف علومه واصطلاحات أهله، والمؤتلف والمختلف من رواته، وضبط ذلك عن أئمة هذا العلم، كما عرف غريب ألفاظ الحديث وغير ذلك بحيث يصلح لتدريسه وإفادته[٣].

٤ ـ الحافظ: هو من اجتمعت فيه صفات المحدث، وضم إليها كثرة الحفظ وجمع الطرق كي يصدق عليه اسم الحافظ. وقد فرق بعض المتأخرين، فرأى أن الحافظ من وعى مائة ألف حديث متناً وإسناداً، ولو بطرق متعددة، وعرف من الحديث ما صح، وعرف اصطلاح هذا العلم. وقال المزي: الحافظ ما فاته أقل مما يعرفه.

فإذا وعى أكثر من مائة ألف وأصبح ما يحيط به ثلاثمائة ألف حديث مسندة فهو حافظ حجة[٤].

---

(١) توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة البلدية بالإسكندرية، وتوجد نسخة مصورة عنها في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٥٠٥ مصطلح). ويقع الكتاب في (١٩٤) ورقة من القطع المتوسطة، نرجو أن نوفق إلى الانتهاء من تحقيقه ثم نشره ليعم الانتفاع به.

(٢) انظر تدريب الراوي ص٧، وحاشية لقط الدرر ص٥.

(٣) انظر تدريب الراوي ص١١، والجواهر والدرر ص٩ ج١، ومعيد النعم ومبيد النقم ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٤) انظر حاشية لقط الدرر ص٥، وقارن بتدريب الراوي ص١٠.

٥ ـ الحاكم: هو من أحاط بجميع الأحاديث المروية، متناً وإسناداً، وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً[١].

أمير المؤمنين في الحديث: يطلق هذا اللقب على من اشتهر في عصره بالحفظ والدراية، حتى أصبح من أعلام عصره وأئمته، وقد لقب بهذا اللقب عبد الرحمٰن بن عبد الله بن ذكوان المدني (أبو الزناد) (ـ ١٣١هـ)، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، والإمام مالك بن أنس، والإمام البخاري، وغيرهم، وهؤلاء من أبرز أعلام أئمة الحديث، وقد شهد لهم كبار الأئمة وجمهور الأمة بالإمامة والتقدم والرسوخ في هذا العلم[٢].

التصنيف في أصول الحديث

تكلمنا فيما سبق عن نشأة علوم الحديث ومصطلحه، وذكرنا أشهر ما صنف في علوم الحديث، وآن لنا أن نتكلم الآن عن أشهر ما صنف في أصول الحديث نعني علوم الحديث ومصطلحه جملة.

ومصنفات أصول الحديث بالإضافة إلى الحديث كمصنفات أصول الفقه بالإضافة إلى الفقه. وقد تبين لنا مما مضى أن جميع علوم الحديث نشأت متكاملة، في أوقات متقاربة يكمل بعضها بعضاً، ثم ما لبثت أن ظهرت المصنفات المختلفة في الجرح والتعديل، وفي تاريخ الرواة، وفي علل الحديث، وغريبه، وفي ناسخه ومنسوخه، وغير ذلك، حتى أصبح كل علم من هذه العلوم علماً مستقلاً له كيانه.

وقد تضافرت جميع هذه العلوم من أجل خدمة الحديث الشريف.

وإلى جانب تلك المصنفات ظهرت مصنفات أخرى تضم القواعد العامة لجميع هذه العلوم ومصطلحاتها، تلك القواعد التي بين الصحيح من الضعيف، والمعل من السليم، والعدل من المجروح، وكل ما يتعلق بشؤون الرواية وطرق التحمل والأداء، وغير ذلك. تلك القواعد التي أطلق عليها بعض العلماء اسم «مصطلح الحديث» حيناً و «علوم الحديث» أحياناً، و «أصول الحديث» في بعض الأحيان، وقد آثرت عبارة (أصول الحديث) على غيرها، لأنها تشمل مفهوم قواعد علوم الحديث ومصطلحه، كما بينت هذا في مقدمة الكتاب.

---

(١) حاشية لقط الدرر ص٥.

(٢) انظر تقدمة الجرح والتعديل ص١٢٨ وتذكرة الحفاظ ص١٢٧ ج١، والجواهر والدرر ص٧ ج١، وهدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث ص٧، والجامع لأخلاق الراوي ص١٩٣: ب، وتقدمة الجرح والتعديل ص ١١ـ ١٣.

وقد تناولت المصنفات الأولى جانباً من هذا العلم، وتتابع ظهور المصنفات قرناً بعد قرن، حتى كانت أواخر القرن الرابع الهجري، وأوائل القرن الخامس حيث بلغ التصنيف في أصول الحديث ذروة الكمال على يدي الخطيب البغدادي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض المصنفات الأولى لم تكن مقصورة على أصول الحديث خاصة، بل كان منها ما ذكر في جانب من كتب أصول الفقه، ومنها ما ذكر في مقدمات بعض كتب الحديث، وسنذكر فيما يلي أشهر ما صنف في هذا العلم تبعاً للتسلسل التاريخي:

١ ـ لم تكد تأفل شمس القرن الهجري الثاني حتى ظهر كتاب الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)، وهو أول كتاب ألف في أصول الفقه، كما أنه أول كتاب ألف في جانب من جوانب (علم أصول الحديث). قال الإمام فخر الدين الرازي: (كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في أصول الفقه، ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطاطاليس إلى علم العقل)[1].

وإلى جانب ما تناول الإمام الشافعي في رسالته من أصول الفقه ـ تناول أهم قواعد أصول الحديث، حينما تحدث عن حجية خبر الآحاد، وشروط صحة الحديث، وعدالة الرواة، ورد الخبر المرسل والمنقطع، والرواية باللفظ والمعنى وشرطها وغير ذلك[2]، وبهذا كان له شرف السبق إلى تدوين أصول الفقه وأصول الحديث، ولا تزال جهوده في هذا المضمار ماثلة أمامنا في كتابه الذي كتب له الخلود. وقد طبع هذا الكتاب أكثر من مرة، وقد حققه الأستاذ أحمد شاكر تحقيقاً علمياً جليلاً، فظهر في ثوب جديد سنة (١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م) وهذه الطبعة أحسن طبعة لكتاب الرسالة.

٢ ـ وبعد ربع قرن تقريباً ـ وفي مطلع القرن الثالث ـ يضم الإمام علي بن عبد الله المديني (١٦١ ـ ٢٣٤) كتابه (أصول السنة)، وكتاب (مذاهب المحدثين) في جزءين[3]، ولا نستطيع الحكم على هذين الكتابين لأنهما لم يكتب لهما الوصول إلينا.

٣ ـ وبعد ربع قرن تقريباً من وفاة علي بن عبد الله المديني يدون لنا الإمام مسلم بن الحجاج

---

(١) مناقب الشافعي لفخر الدين الرازي ص١٠١ طبعة القاهرة سنة ١٣٧٩هـ.

(٢) انظر على سبيل المثال كتاب الرسالة ص٥٧ وما بعدها وفقرة ٢٣٦ ـ ٣١٠ وما بعدها، وف ٦٣٠ وف ٩٩٨ ـ ١٢٦١، وف ١٠٠١ ـ ١٠٠٢، وف ٧٤٤ و٧٥٧ وف ١٢٦٢ ـ ١٣٠٨ وغيرها.

(٣) انظر تاريخ العلماء والرواة بالأندلس ص٢١ ج١ ترجمة ١٧، وتهذيب التهذيب ص٣٤٩ ج٧، وطبقات الحنابلة ص١٦٨، وتاريخ بغداد ص٤٥٨ ج١١.

القشيري النيسابوري (٢٠٤ـ ٢٦١هـ) بعض أصول الحديث في مقدمة كتابه (الصحيح)، وهي ـ وإن كانت مقدمة لكتابه ـ تعد مدخلاً جيداً إلى علم أصول الحديث، وتؤكد رسوخ أهم قواعد هذا العلم منذ زمن بعيد[(١)].

٤ ـ وقبل نهاية القرن الثالث يطالعنا الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون بن روج البرديجي (٣٠١هـ)[(٢)] بعدة مؤلفات في علوم الحديث، وبأكثر من مصنف في أصوله، ككتاب (معرفة المتصل من الحديث والمرسل والمقطوع، وبيان الطرق الصحيحة)[(٣)]، وقد نقل عن هذا الكتاب غير واحد من المصنفين[(٤)]، وكتاب (معرفة أصول الحديث)[(٥)]، وإذا لم يكتب لهذه المؤلفات الوصول إلينا، فقد كتب لكثير من أقواله النقل والبقاء في مصنفات من خلفه.

٥ ـ ويطالعنا القرن الرابع الهجري بمصنفات جامعة في أصول الحديث، فمن أقدم من صنف في هذا القرن القاضي المحدث أبو محمد الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلاد الرامهرمزي، المولود نحو سنة (٢٦٥هـ) والمتوفى سنة (٣٦٠هـ)، فقد صنف كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» الذي يعد أقدم كتاب جامع في أصول الحديث، وعده كثير من المصنفين أول من صنف في هذا العلم. ولأهمية هذا الكتاب ومكانته آثرت تحقيقه وتعليق حواشيه وتخريج أحاديثه، لأنه يعطي صورة صادقة عن مؤلفات المتقدمين، كما يؤكد رسوخ قواعد هذا العلم منذ زمن بعيد. وقد حالت كثرة أسفاري دون نشره منذ الانتهاء من تحقيقه سنة (١٣٨٤ـ ١٩٦٤)، والحمد لله أن يسر الله عز وجل البدء بطباعته، مع الطبعة الثانية من هذا الكتاب. ويقع كتاب المحدث في نحو (٦٥٠) صفحة بعد تحقيقه.

---

(١) بين في مقدمته طبقات الرواة الذين يقبل حديثهم، ومن لا يقبل حديثه، والمنكر من الحديث ومعرفته، وزيادة الثقة، ووجوب التحمل عن الثقات، وتجنب الرواية عن الضعفاء والكذابين، وأهمية الإسناد، كما ذكر بعض طرق معرفة الكذابين، وغير ذلك، ثم ختم مقدمته بصحة الاحتجاج بالحديث المصنف. ولا يمكننا أن نعد ما جاء في الأبواب الأولى من بعض كتب السنن كسنن الدارمي وابن ماجه تصنيفان في أصول الحديث، وإن تناول بعض فروعه، لأنه أقرب إلى الحض على التمسك بالسنن وطلب العلم وتبليغه منه إلى أصول الحديث.

(٢) منها كتاب (الأسماء المفردة) الذي حدث به المؤلف بعد سنة (٢٨٠هـ) بالأهواز، توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية ضمن مجموع من ص ٢٨٨ـ ٣٠٧ تحت الرقم ٤٦ تاريخ. وتوجد نسخة ثانية منه باسم (طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث) تحت رقم: (٥٢٥ حديث).

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص٢٠٧.

(٤) انظر المقنع في علوم الحديث ص١٥٢.

(٥) ذكره الخطيب البغدادي فيما ورد به دمشق باسم (كلام البرديجي في معرفة أصول الحديث). انظر الخطيب البغدادي للدكتور العش ص٩٧.

٦ ـ ويعد الرامهرمزي بسنوات يصنف الحافظ المعمر أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميمي الهمداني السمسار (ـ ٣٨٤هـ) كتابه «سنن التحديث» إلا أنه لم يكتب لهذا الكتاب الوصول إلينا[١].

٧ ـ وفي أواخر القرن الرابع ومطلع القرن الخامس يضع إمام نيسابور أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه بن حمدويه النيسابوري الحاكم (٣٢١ـ ٤٠٥) كتابه «معرفة علوم الحديث»، وقد ذكر فيه اثنين وخمسين نوعاً من أنواع علوم الحديث، إلا أنه (لم يهذب ولم يرتب) كما قال شيخ الإسلام ابن حجر[٢]. والكتاب مع هذا جيد، وهو من أقدم ما وصلنا من مصنفات أواخر القرن الرابع. طبع الكتاب في مجلد وسط بتحقيق الدكتور معظم حسين سنة (١٩٣٧م) بالقاهرة.

٨ ـ ويعد حوالي نصف قرن لمع نجم محدث المغرب الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد اللّه بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ـ ٤٦٣هـ) الذي صنف كثيراً في الحديث وعلومه... وله فيما يتعلق بموضوعنا مقدمة كتابه (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) فكانت مقدمته جامعة لكثير من قواعد أصول الحديث[٣].

٩ ـ وكما تألق في مغرب البلاد الإسلامية نجم ابن عبد البر ـ تألق في مشرقها كوكب عظيم كان له الأثر البعيد في تدوين أصول الحديث وتهذيبه، ذاك هو الحافظ المؤرخ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩٢ـ ٤٦٣) فصنف في قوانين الرواية كتاب (الكفاية في علم الرواية) وهو أجمع كتاب في فنه، طبع سنة (١٣٥٧هـ) بالهند.

وصنف في آداب الرواية كتاب (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع[٤]). وهو أقدم وأجمع كتاب في آداب السماع والرواية وما يتعلق بهما.

---

(١) ذكر بروكلمان كتاب (علم الحديث للحافظ أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي (٣١٩ـ ٣٨٦هـ) وذكر أنه توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة الموصل والصواب أن للكتاب في (أعلام الحديث) ورواته، لا في علم الحديث كما نقل بروكلمان. انظر تاريخ الأدب العربي ص٢١٣ ج٣، وقارن بفهرس مخطوطات الموصل ص٩٤ رقم (٣٥).

(٢) انظر شرح نخبة الفكر ص٢.

(٣) تناول ابن عبد البر في التمهيد حجية خبر الآحاد، وبين الخبر المتصل، والمنقطع والمسند، والمرسل، والموقوف، وبين معنى التدليس، وما يقبل من هذا وما لا يقبل، كما بين أهمية الإسناد وضرورة التثبت في الحديث، وغير ذلك. كما أننا نرى بعض فروع هذا العلم في كتابه (جامع بيان العلم وفضله). انظر على سبيل المثال ص٦٣ وما بعدها وص ٧٨ـ ٨١ وص ٩٢ـ ٩٥، وص ١٠٤ـ ١١٠ وص ١٥١ـ ١٥٧ ج١.

(٤) توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة (بلدية الإسكندرية)، وفي دار الكتب المصرية صورة عنها تحت الرقم (٥٠٥ مصطلح)، أرجو أن أنتهي من تحقيقه وإخراجه قريباً بمشيئة الله.

كما صنف كتابه «شرف أصحاب الحديث»[١]، وكتابه «تقييد العلم»[٢] إلى جانب مؤلفاته الكثيرة في التراجم والرجال.

وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً[٣]. وصدق الحافظ أبو بكر بن نقطة حين قال: (كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه)[٤].

١٠ـ ومن أشهر من صنف في أصول الحديث بعد الخطيب البغدادي عالم المغرب القاضي الحافظ أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (٤٧٦ـ ٥٤٤هـ) فقد صنف كتابه (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع). وقد طبع سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م بمصر بتحقيق السيد أحمد صقر. نشر دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس.

١١ـ كما صنف المحدث أبو حفص عمر بن عبد المجيد اليانشي[٥] المتوفى سنة (٥٨٠هـ) جزءاً سماه (ما لا يسع المحدث جهله) توجد منه عدة نسخ مخطوطة[٦].

١٢ـ وكثرت المؤلفات بعد ذلك ومن أشهرها كتاب (علوم الحديث لشيخ الإسلام تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري (٥٧٧ـ ٦٤٣هـ) المعروف بابن الصلاح، وقد اشتهر كتابه باسم (مقدمة ابن الصلاح) ذكر فيه خمسة وستين نوعاً من أنواع فنون الحديث، وجمع فيه كثيراً من أقوال المتقدمين، وحرره تحريراً جيداً، لهذا عكف عليه أهل العلم بالدرس والشرح والنظم والاختصار حتى صار عمدة ومناراً لمن جاء بعده.

طبعت مقدمة ابن الصلاح مراراً في مصر وغيرها، وطبعت أخيراً طبعة جيدة بتحقيق الدكتور نور الدين عتر سنة (١٣٨٦ـ ١٩٦٦) في مطبعة الأصيل بحلب، ونشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

وتناولت المؤلفات بعد ابن الصلاح وكثر كثرة، يضيق المقام بسردها، حتى أننا لا نكاد نرى مشتغلاً في الحديث إلا وله مصنف في أصوله، أو شرح لبعض ما صنف فيه، أو اختصار

---

(١) توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (١١٧ مجاميع).

(٢) طبع هذا الكتاب بتحقيق أستاذي الدكتور يوسف العش رحمه الله بدمشق ١٩٤٩.

(٣) انظر كتاب (الخطيب البغدادي) للدكتور العش حيث ذكر له نحواً من ثمانين مؤلفاً أكثرها في الحديث وعلومه.

(٤) انظر شرح نخبة الفكر ص٢.

(٥) عرف عند المحدثين بالميانجي، وفي كشف الظنون ومعجم البلدان (الميانشي) نسبة إلى قرية (ميانش) بفتح الميم وتشديد الياء، ونون مكسورة وشين من قرى المهدية بأفريقية.

(٦) منها في مكتبة (شهيد علي) وفي مكتبة رامبور، انظر بروكلمان ص٦٣٣ ج١ فقرة ٣٧١.

لمبسوط، أو نظم لمنثور، أو معارضة لمنظوم، وغير ذلك مما ذكره بعض المتأخرين، ونحن في غنى عن إعادة ذكره هنا[١].

ومن الملاحظ أن المصنفات الأولى في أصول الحديث ككتاب الرامهرمزي والحاكم والخطيب البغدادي تضم مادة غزيرة، تتناول أقوال كثير من أئمة السلف وقواعدهم في مختلف علوم الحديث، وهي غنية بالأمثلة الكثيرة التي توضح مذاهب المتقدمين، وتثبت إطراد وصحة القواعد التي ساروا عليها واتبعوها.

أما المصنفون بعد هؤلاء فقد اكتفوا بذكر تلك القواعد، وإيراد بعض الأمثلة أحياناً، وذكر مذاهب بعض الإئمة أحياناً أخرى، عارية عن الشواهد الكثيرة التي تثبت تلك المذاهب، فكانت هذه المصنفات أكثر إيجازاً من سالفتها، وإن كانت تلك أغنى بأقوال أئمة الحديث، ويمكن أن يعمم هذا الحكم على أكثر مصنفات المتأخرين خلا مصنفين جليلين من مصنفات أواخر القرن التاسع الهجري، وهما «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ـ ٩٠٢هـ)، وقد طبع هذا الكتاب في مجلد كبير بالهند. والكتاب الثاني (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩هـ ٩١١هـ). طبع هذا الكتاب عدة مرات ومن أجودها طبعة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة بتحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف سنة (١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م) في جزء كبير، ثم طبعه طبعة ثانية لنفس المحقق في مجلدين، سنة (١٣٨٥ـ ١٩٦٦) بمصر.

وقد جمع هذان الكتابان بين طريقتي المتقدمين والمتأخرين، ومع هذا لا يغني هذان الكتابان الباحث المتخصص عن الرجوع إلى المؤلفات الأولى، لأنها معين هذا العلم وخزائن مكنونه، التي تمدنا بكثير مما لا نجده في هذين الكتابين ولا في غيرهما من مصنفات المتأخرين.

ولا بد من الإشارة هنا إلى عيون ما صنف بعد القرن العاشر في هذا الميدان، فمن أشهر تلك المصنفات: كتاب (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصفاني (١٠٩٩ـ ١١٨٢هـ) وهو كتاب جامع جيد لولا بعض المسائل الاستطرادية. طبع في جزأين بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد سنة (١٣٦٦هـ) بمصر.

وكتاب (قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث): لعلامة بلاد الشام الشيخ محمد جمال الدين القاسمي (١٢٨٣ـ ١٣٣٢هـ) وهو كتاب جامع فيه فوائد جليلة، وبيان لأمهات

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة، وتدريب الراوي ص(٥).

مسائل علوم الحديث ودقائقها وآراء العلماء فيها، طبع الكتاب مرتين كانت الثانية منها سنة (١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م) بالقاهرة.

وكتاب (توجيه النظر إلى أصول الأثر) للعالم البحاثة الشيخ طاهر الجزائري (١٢٦٨ـ ١٣٣٨هـ) وهو كتاب قيم عرض علوم الحديث عرضاً علمياً دقيقاً، وغاص على مسائلها ونكاتها، وذكر فوائد كثيرة التقطها من كتب السابقين، فغدا كتابه من أجمع الكتب التي صنفت بعد القرن العاشر. طبع في مصر سنة (١٣٢٩هـ) كما صور أخيراً في لبنان.

وبهذا نكون قد انتهينا من كتاب (أصول الحديث)[١]

(والحمد لله رب العالمين)

(١) هذا المبحث (التصنيف في أصول الحديث) أهم ما زدته في الطبعة الثانية عن الطبعة الأولى، إلى جانب زيادات جزئية في بعض المواطن. وكان الانتهاء من إعداد هذه الزيادات عقب مغرب يوم الاثنين الثالث عشر من شهر جمادى الأولى سنة ألف وثلاثمائة وإحدى وتسعين هجرية الموافق للخامس من شهر تموز (يوليو) سنة ألف وتسعمائة وإحدى وسبعين ميلادية بدمشق حرسها الله وسائر بلاد العرب والمسلمين.

فهرس أهم المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ أبو هريرة راوية الإسلام: لمحمد عجاج الخطيب ـ سلسلة علام العرب طبع وزارة الثقافة والإرشاد المصرية ١٩٦٣.

٣ ـ الأحاديث الصحاح الغرائب: لعبد الرحمٰن بن يوسف المزي، مخطوط دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (٢٢ مجاميع مجموعة ٦).

٤ ـ الإحكام في أصول الأحكام: لعلي بن أحمد (ابن حزم) الأندلسي بتحقيق أحمد محمد شاكر الطبعة الأولى طبع الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٤٥هـ.

٥ ـ الإحكام في أصول الأحكام: لسيف الدين علي بن محمد الآمدي مطبعة دار المعارف بمصر: ١٣٣٢هـ ـ ١٩١٤م.

٦ ـ أخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي طبع مصر ١٣٢٢هـ وانظر مخطوطة دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٥٠ حديث تيمور).

٧ ـ اختصار علوم الحديث: الباعث الحثيث.

٨ ـ اختلاف الحديث: للإمام محمد بن إدريس الشافعي على هامش الجزء السابع من كتاب الأم المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٣٢٥هـ.

ـ اختلاف الفقهاء: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٦٤٧ فقه حنفي).

١٠ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني طبع مصر سنة ١٣٢٧هـ.

١١ ـ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري سنة ١٩٥٤ طبع الدار البيضاء.

١٢ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد البر تحقيق علي محمد البجاوي مطبعة نهضة مصر.

١٣ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين أبي الحسن بن الأثير الجزري طبع القاهرة ١٢٨٦هـ.

١٤ ـ أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد: لابن حزم الأندلسي طبع دار المعارف بمصر.

١٥ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني طبع مصر سنة ١٣٢٣هـ.

١٦ ـ أصول التشريع الإسلامي: للأستاذ علي حسب الله. الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م دار المعارف بمصر.

١٧ ـ أطراف الغرائب والأفراد: لمحمد بن طاهر المقدسي. مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٦٩٧ حديث).

١٨ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: لزين الدين محمد بن موسى الحازمي الهمداني، أشرف على طبعه الشيخ راغب الطباخ الحلبي سنة ١٣٤٦هـ بحلب.

١٩ ـ الاعتصام: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي الغرناطي، بتعريف السيد محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية بالقاهرة.

٢٠ ـ الأعلاق النفيسة لأحمد بن عمر بن رسته طبع ليدن سنة ١٩٨١م.

٢١ ـ إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي (ابن الجوزي) مصورة عن نسخة مكتبة مدينة باستانبول، ويوجد فيلم عنها لدى معهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم (٦٩ حديث).

٢٢ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين: لشمس الدين محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥.

٢٣ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي طبع دمشق ١٣٤٩هـ.

٢٤ ـ الأغاني: لأبي الفرج الأصبهاني مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ـ ١٩٣٦م.

٢٥ ـ الإفراد: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، مخطوط دار الكتب الظاهرية تحت الرقم (٣٥ مجاميع).

٢٦ ـ أقدم تدوين في الحديث النبوي (صحيفة همام بن منبه) للدكتور محمد حميد الله طبع المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٣م.

٢٧ - ألفية السيوطي: لجلال الدين السيوطي تحقيق أحمد محمد شاكر طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٥٣هـ.

٢٨ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، مخطوط دار الكتب الظاهرية رقم (٤٠٦ حديث).

٢٩ - الإمام زيد لمحمد أبو زهرةدار الفكر العربي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

٣٠ - الأموال: للقاسم بن سلام طبع مصر سنة ١٣٥٣هـ.

٣١ - البارع الفصيح في شرح الجامع الصحيح: لأبي البقاء محمد بن خلف الأحمدي مخطوط دار الكتب المصرية.

٣٢ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير: لأحمد محمد شاكر طبع محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٣٧٠- ١٩٥١.

٣٣ - البداية والنهاية لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل (ابن كثير) مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٣٤ - البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: لإبراهيم بن محمد (ابن حمزة) طبع حلب سنة ١٣٢٩هـ.

٣٥ - البيقونية (منظومة في علم مصطلح الحديث): للشيخ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي. طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

٣٦ - تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: للسيد حسن الصدر طبعة شركة الطباعة والنشر العراقية ببغداد ١٩٥١م.

٣٧ - تأويل مختلف الحديث: لعبد الله بن مسلم (ابن قتيبة) الدينوري مطبعة كردستان العلمية بمصر ١٣٢٦هـ.

٣٨ - تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار. طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٢م.

٣٩ - تاريخ الإسلام: للدكتورحسن إبراهيم حسن. مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٧م.

٤٠ - تاريخ التربية الإسلامية للدكتور أحمد شلبي، مطابع دار الكشاف ببيروت سنة ١٩٥٤م.

٤١ - تاريخ داريا: للقاضي عبد الجبار بن عبد الله الخولاني: بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، دمشق المجمع العلمي سنة ١٩٥٠.

٤٢ - التاريخ الكبير وهو (تهذيب تاريخ ابن عساكر) لعبد القادر بدران طبع دمشق، مطبعة روضة الشام ١٢٩هـ.

٤٣ - التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل البخاري طبع الهند سنة ١٣٦١هـ.

٤٤ - تاريخ نيسابور (قطعة منقولة ومنتخبة منه): لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري فيلم محفوظ لدى معهد المخطوطات بالجامعة العربية تحت الرقم (٦٥٧ تاريخ).

٤٥ - التاريخ والعلل: ليحيى بن معين مخطوط الظاهرية (١١٢ مجموع).

٤٦ - تحذير الخواص من أكاذيب القصاص: لجلال الدين السيوطي طبع مصر ١٣٥١ هـ.

٤٧ - تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين: لعبد الله محمد البشير ظافر طبع مصر: ١٣٢١هـ - ١٩٠٣.

٤٨ - تدريب الراوي: لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة القاهرة بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩.

٤٩ - تذكرة الحفاظ: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي طبع الهند ١٣٣٣هـ.

٥٠ - تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم: لبدر الدين إبراهيم بن سعد الله (ابن جماعة) الكناني. طبع دائرة المعارف بحيدر آباد سنة (١٣٥٣هـ - ١٩٣٤).

٥١ - تذكرة الموضوعات: لمحمد بن طاهر المقدسي طبع مصر سنة ١٣٢٣هـ.

٥٢ - تصحيفات المحدثين: للحسن بن عبد الله العسكري. مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢ش مصطلح)

٥٣ - تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، طبع الهند سنة ١٩٥٢م.

٥٤ - تقريب التهذيب: لشهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف طبع مصر.

٥٥ - تقييد العلم: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي. بتحقيق الدكتور يوسف العش. طبع دمشق سنة ١٩٤٩م.

٥٦ ـ تلقيح فهوم أهل الأثر: لجمال الدين بن الجوزي مخطوط دار الكتب المصرية.

٥٧ ـ التمهيد (مقدمة التمهيد): لأبي عمر يوسف بن عبد البر مصورة عن الفيلم المحفوظ لدى معهد المخطوطات بالجامعة العربية تحت الرقم (٨٤٠ حديث).

٥٨ ـ تمييز المرفوع عن الموضوع: للملا علي القاري مخطوط دار الكتب المصرية.

٥٩ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: لعلي (ابن عراق) الكناني بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف طبع مكتبة القاهرة سنة ١٣٧٨هـ.

٦٠ ـ تهذيب الآثار: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مصورة عن مخطوطة كوبريلي، المحفوظ لها فيلم في معهد المخطوطات العربية تحت الرقم (١٧١ مصطلح الحديث).

٦١ ـ تهذيب التهذيب: لشهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني الطبعة الأولى في حيدر آباد سنة ١٣٢٥هـ.

٦٢ ـ تهذيب ابن القيم لمختصر المنذري: لمحمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) طبع مع معالم السنن في مطبعة أنصار السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

٦٣ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر: للشيخ طاهر الجزائري طبع مصر ١٣٢٩هـ.

٦٤ ـ التوشيح على الجامع الصحيح للبخاري: لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (١١٣ حديث قوله).

٦٥ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٦٦.

٦٦ ـ تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول: لعبد الرحمٰن (ابن الديبع) الشيباني طبع مصطفى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٤م.

٦٧ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول: لأبي السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م.

٦٨ ـ جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر طبع مصر إدارة المطبعة المنيرية.

٦٩ ـ الجامع الصحيح (صحيح البخاري) بحاشية السندي: لمحمد بن عبد الهادي السندي طبع دار إحياء الكتب. العربية بالقاهرة.

٧٠ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي طبع مصر.

٧١ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي مخطوط الإسكندرية.

٧٢ - الجرح والتعديل: لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي طبع الهند سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٧٣ - حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني للبيقونية: للشيخ عطية الأجهوري، طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

٧٤ - حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر: لعبد الله بن حسين العدوي مطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م.

٧٥ - حجة الله البالغة في أسرار الأحاديث وعلل الأحكام: لأحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٢٢هـ.

٧٦ - خطط المقريزي: المواعظ والاعتبار: لأحمد بن علي تقي الدين المقريزي طبع مصر سنة ١٢٧٠هـ، ١٨٥٣م.

٧٧ - الخلاصة في معرفة الحديث: للحسين بن محمد الطيبي المتوفى (٧٤٣هـ) مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (١٧٦ مصطلح).

٧٨ - الرسالة: للإمام محمد بن إدريس الشافعي بتحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م. مطبعة البابي الحلبي بمصر.

٧٩ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة: لأبي داود السجستاني، تحقيق الشيخ زاهد الكوثري. طبع القاهرة.

٨٠ - الرسالة المستطرفة: لمحمد بن جعفر الكتاني طبع بيروت ١٣٣٢هـ، كما رجعنا إلى الطبعة الحديثة بتحقيق الأستاذ محمد المنتصر الكتاني طبع دار الفكر بدمشق.

٨١ - رسوم التحديث في علوم الحديث: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٥٠ مجاميع م حديث).

٨٢ - رفع الملام عن الأئمة الأعلام: لشيخ الإسلام تقي الدين (ابن تيمية) طبع الهند سنة ١٣١١هـ.

٨٣ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: لمحمد بن إبراهيم الوزير اليماني المطبعة المنيرية بمصر.

٨٤ ـ الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير: لشرف الدين الصنعاني طبع مصر ١٣٤٧هـ.

٨٥ ـ زهر الربى على المجتبى: لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٢هـ.

٨٦ ـ سبل السلام: لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني طبع مصر مصطفى البابي الحلبي.

٨٧ ـ سنن ابن ماجه: لمحمد بن يزيد (ابن ماجه) القزويني بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي طبع عيسى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م.

٨٨ ـ سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٧١هـ ـ ١٩٥م. كما رجعنا إلى طبعة المكتبة التجارية بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

٨٩ ـ سنن الترمذي الجامع الصحيح: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الجزء الأول والثاني بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، والثالث بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م كما رجعت إلى طبعة الهند.

٩٠ ـ سنن النسائي بحاشية السندي: لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي، والحاشية لمحمد بن عبد الهادي السندي المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٢هـ، ورجعت إلى طبعة لاهور بالتعليقات السلفية.

٩١ ـ السنة قبل التدوين: للدكتور محمد عجاج الخطيب. مكتبة وهبة بمصر سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

٩٢ ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للدكتور مصطفى السباعي دار العروبة بالقاهرة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

٩٣ ـ سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي. الأجزاء (١ ـ ٣) طبع دار المعارف بالقاهرة، وبقية الأجزاء مصورة دار الكتب المصرية قسم المخطوطات.

٩٤ ـ سيرة النبي ﷺ: لعبد الملك بن هشام، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م.

٩٥ ـ شرح أصول الحديث: للإمام محمد البركوي (ـ ٩٨١هـ): لداود بن محمد القارصي الحنفي، مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٠٢ مصطلح).

٩٦ - شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث: لشمس الدين محمد الحنفي التبريزي. الطبعة الثانية طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٩٧ - شرح الزرقاني على البيقونية: لمحمد الزرقاني طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

٩٨ - شرح نهج البلاغة: لعز الدين أبي حامد الشهير بابن أبي الحديد بتحقيق نور الدين شرف الدين والشيخ محمد خليل الزين بيروت دار الفكر.

٩٩ - شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لشيخ الإسلام أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م.

١٠٠ - شرف أصحاب الحديث: لأحمد بن علي (الخطيب البغدادي) مصورة دار الكتب المصرية برقم (٢٣٧٣٦ب).

١٠١ - شروط الأئمة الخمسة: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي طبع القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٧هـ.

١٠٢ - شروط الأئمة الستة: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي طبع القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٧هـ.

- صحيح البخاري: الجامع الصحيح.

١٠٣ - صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

١٠٤ - صحيفة همام بن منبه: لهمام بن منبه بتحقيق الدكتور محمد حميد الله، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.

١٠٥ - طبقات علماء أفريقيا: لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي بتحقيق ونشر الشيخ محمد بن أبي شنب. طبع الجزائر سنة ١٣٣٢هـ.

١٠٦ - طبقات الحنابلة: لمحمد بن محمد (ابن أبي يعلي) تحقيق محمد حامد الفقي، طبع مصر سنة ١٣٧١هـ.

١٠٧ - طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي الطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية المصرية.

١٠٨ - الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي مطبعة بريل بليدن ١٣٢٢هـ.

١٠٩ - علل الحديث: لأحمد بن محمد بن حنبل، مخطوط دار الكتب الظاهرية تحت الرقم (٤٠ مجاميع).

١١٠ - علل الحديث: لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم، طبع بإشراف محب الدين الخطيب - المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤٣هـ.

١١١ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للحافظ علي بن عمر الدارقطني، مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٣٩٤ حديث).

١١٢ - العلم (كتاب العلم): لزهير بن حرب، مخطوط دار الكتب الظاهرية تحت الرقم (٩٤ مجموع).

١١٣ - علوم الحديث ومصطلحه: للدكتور صبحي الصالح مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٩ـ ١٩٥٩.

- علوم الحديث: مقدمة ابن الصلاح.

١١٣ - غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين (ابن الجزري) طبع بمصر ١٩٣٥م.

١١٤ - غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام، مصورة دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢٠٥١ حديث).

١١٥ - غوطة دمشق: لمحمد كرد علي. دمشق المجمع العلمي ١٩٥٢م.

١١٦ - الفائق في غريب الحديث: لمحمود بن عمر الزمخشري، بتحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم طبع عيسى الحلبي بالقاهرة.

١١٧ - فتاوى ابن تيمية: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمٰن بن محمد العاصمي النجدي طبع الرياض الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢هـ.

١١٨ - فتح الباري: لشهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

١١٩ - فتح الغفار بشرح المنار (مشكاة الأنوار في أصول المنار): لزين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم الحنفي) مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ.

١٢٠ - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير: لجلال الدين السيوطي: ترتيب الشيخ يوسف النبهاني، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر.

١٢١ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: لعبد الرحيم العراقي طبع القاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م.

١٢٢ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي طبع الهند.

١٢٣ ـ فتوح مصر وأخبارها: **لعبد الرحمٰن بن عبد اللّه (ابن عبد الحكم) طبع ليدن ١٩٢٠م.**

١٢٤ ـ الفرق بين الحديث القدسي والقرآن والحديث النبوي: **لنوح بن مصطفى القونوي مخطوط دار الكتب المصرية.**

١٢٥ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل: **لعلي بن أحمد (ابن حزم) طبع مصر سنة ١٣١٧هـ.**

١٢٦ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: **لمحمد بن علي الشوكاني بتحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى اليماني. الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.**

١٢٧ ـ الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان: **لعلي بن عمر الدارقطني. مخطوط دار الكتب المصرية ضمن مجموعة برقم (١٢٦ حديث).**

١٢٨ ـ قواعد الأحكام في مصالح الأنام: **لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام مطبعة الاستقامة بالقاهرة.**

١٢٩ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: **لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهجة البيطار. الطبعة الثانية سنة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م بالقاهرة.**

١٣٠ ـ الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث: **لأبي أحمد عبد اللّه بن عدي الجرجاني مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٩٥ مصطلح).**

١٣١ ـ كتاب العلم: **لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ـ مخطوط دار الكتب الظاهرية بدمشق.**

١٣٢ ـ الكفاية في علم الرواية: **لأحمد بن علي (الخطيب البغدادي) طبع الهند سنة ١٣٥٧هـ.**

١٣٣ ـ الكمال في أسماء الرجال: **لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٥٥ مصطلح).**

١٣٤ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: **لجلال الدين السيوطي، طبع مصر ١٣١٧هـ.**

١٣٥ ـ لسان العرب: **لأبي الفضل محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الأفريقي الطبعة الأولى ١٣٠٢هـ.**

١٣٦ ـ لسان الميزان: **لابن حجر طبع الهند سنة ١٣٢٩هـ.**

١٣٧ - اللطائف في دقائق المعارف من علوم الحفاظ الأعارف: للحافظ محمد بن أبي بكر الأصبهاني المدني. مخطوط دار الكتب الظاهرية بدمشق.

١٣٨ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لنور الدين الهيثمي. طبع القدسي بالقاهرة ١٣٥٣هـ.

١٣٩ - مجموعة الوثائق السياسية: للدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة: الطبعة الثانية ١٩٥٨م.

١٤٠ - المحبر: لمحمد بن حبيب، طبع بالهند سنة ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م.

١٤١ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للحسن بن عبد الرحمٰن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب. توجد نسخ من الأصل المحقق في مكتبة كلية الشريعة بجامعة دمشق، وفي مكتبة وزارة التربية بدمشق، وفي مكتبة جامعة القاهرة، وفي مكتبة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

١٤٢ - مختصر سنن أبي داود: لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، طبع مع معالم السنن في مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

١٤٣ - مختصر كتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول: لأبي القاسم عبد الرحيم بن إسماعيل (أبو شامة) طبع مصر ضمن مجموعة سنة ١٣٢٨هـ.

١٤٤ - المَدْرَجُ إلى المُدْرَج: لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، مخطوط دار الكتب المصرية برقم (١٨٨٥ حديث).

١٤٥ - المدخل إلى السنة وعلومها: للدكتور معروف الدواليبي. مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٥.

١٤٦ - مسند الإمام أحمد: للإمام أحمد بن حنبل الشيباني بتحقيق أحمد محمد شاكر طبع دار المعارف بالقاهرة.

١٤٧ - مسند الإمام الشهيد زيد: جمع عبد العزيز البغدادي طبع القاهرة ١٣٤٠هـ.

١٤٨ - مسند عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفته الصادقة: للسيد محمد سيف الدين عليش، رسالة ماجستير في مكتبة كلية دار العلوم.

١٤٩ - المستصفى من علم الأصول: لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣٥٦هـ.

١٥٠ - المسلسلات: تخريج الحافظ إسماعيل بن أحمد التيمي، مخطوط دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (٥١ حديث مجاميع).

١٥١ - المسلسلات الكبرى، وجياد المسلسلات: للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٢٣ حديث تيمور).

١٥٢ - مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي طبع الهند سنة ١٣٣٣هـ.

١٥٣ - مشكل الحديث وبيانه: لمحمد بن الحسن بن فُورَك طبع الهند سنة ١٣٦٢هـ.

١٥٤ - مصادر الشعر الجاهلي: للدكتور ناصر الدين الأسد. دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٦م.

١٥٥ - المصباح المضيء في كتّاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عرب وعجم، لمحمد بن علي بن حديد الأنصاري مخطوط مكتبة الأوقاف بحلب تحت الرقم (٢٧٠).

١٥٦ - معالم السنن: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي مطبعة أنصار السنة بالقاهرة سنة ١٣٤٧هـ - ١٩٤٨م.

١٥٧ - معجم البلدان: لياقوت الحموي، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ - ١٩٠٦م.

١٥٨ - معرفة علوم الحديث: لأبي عبد اللّه محمد بن عبد اللّه (الحاكم) النيسابوري، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٧.

١٥٩ - معيد النعم ومبيد النقم: لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، بتحقيق محمد علي النجار وإخوانه، مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٦٧هـ.

١٦٠ - المغني لابن قدامة: لأبي محمد عبد اللّه بن أحمد (ابن قدامة) المقدسي الطبعة الثالثة بإشراف السيد محمد رشيد رضا. دار المنار بالقاهرة سنة ١٣٦٧هـ.

١٦١ - المقاصد الحسنة: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي بتحقيق عبد اللّه محمد الصديق، طبع مصر سنة ١٣٧٥هـ.

١٦٢ - مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث): لتقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهروزوري (ابن الصلاح)، طبع مصر سنة ١٣٢٦هـ.

١٦٣ - مقدمة في أصول التفسير: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية) المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٧٠هـ.

١٦٤ - المنار: لأبي عبد اللّه محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية). مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة.

١٦٥ - المنتقى من منهاج الاعتدال: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـ.

١٦٦ - المنهج الحديث في علوم الحديث: للدكتور محمد محمد السماحي طبع القاهرة سنة ١٣٨٢هـ.

١٦٧ - منهج ذوي النظر: لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي طبعة مصطفى الحلبي الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

١٦٨ - المنهل الروي في الحديث النبوي: لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله (ابن جماعة) مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢١٧ مصطلح طلعت).

١٦٩ - الموطأ: للإمام مالك بن أنس تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبع عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٠هـ.

١٧٠ - ميزان الاعتدال: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الطبعة الأولى، ورجعت إلى طبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق علي محمد البجاوي بالقاهرة سنة ١٣٨٢هـ.

١٧١ - ناسخ الحديث ومنسوخه: لأبي بكر أحمد بن محمد الأثرم، مخطوط دار الكتب المصرية برقم (١٥٨٧ حديث).

١٧٢ - ناسخ الحديث ومنسوخه: لأبي حفص عمر بن أحمد (ابن شاهين) البغدادي مصورة عن مخطوط مكتبة الأسكوريال ذي الرقم (١١٠٧).

١٧٣ - الناسخ والمنسوخ: لأبي عبد الله محمد بن حزم على هامش تفسير الجلالين المطبعة الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٠١هـ.

١٧٤ - النجوم الزاهرة: ليوسف بن تغري بردى طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٨هـ.

١٧٥ - نشأة علوم الحديث ومصطلحه: للدكتور محمد عجاج الخطيب، توجد نسخ من أصل هذا الكتاب في مكتبة كلية الشريعة بجامعة دمشق، ومكتبة وزارة التربية بدمشق، ومكتبة جامعة القاهرة، ومكتبة كلية دار العلوم.

١٧٦ - نفع قوت المغتذي على جامع الترمذي: للعلامة علي بن سليمان الدمنتي البجمعوي المغربي. المطبعة الوهبية بمصر سنة ١٢٩٨هـ.

١٧٧ - النهاية من غريب الحديث والأثر: للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير) بتحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، طبع عيسى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

١٧٨ - نور اليقين: لمحمد الخضري، طبع دار الأدب العربي بالقاهرة الطبعة الثانية عشرة سنة ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.

١٧٩ - هدي الساري لفتح الباري مقدمة شرح صحيح البخاري: لشيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المطبعة الميرية بمصر سنة ١٣٠١هـ.

١٨٠ - هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث: لمحمد حبيب الله الشنقيطي الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣٥٨هـ.

أصول الحديث

